



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه واهله

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir



العمارة الإسلامية والأهل البيت

على ضوء مدرسة أهل البيت
المفهوم - الحكم - المصداق

علي الوائلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الضرورات الدينيه والمذهبيه والفقيهه على ضوء مدرسه اهل البيت عليهم السلام المفهوم - الحكم - المصداق

كاتب:

على الوائل

نشرت فى الطباعه:

جامعه المصطفى (صلى الله عليه وآله) العالميه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	الضرورات الدينيه والمذهبيه والفقهيه على ضوء مدرسه اهل البيت عليهم السلام المفهوم - الحكم- المصداق
١٤	اشاره
١٤	اشاره
١٨	كلمه الناشر
٢٠	الفهرس
٣٠	المقدمه
٣٤	كليات البحث
٣٤	الضرورى فى اللغه
٣٥	الضرورى فى المنطق
٣٦	أقسام الضروريات
٣٨	الفطريات فى الفلسفه
٣٨	أقسام النظريات و الكسييات
٤٠	البديهيات عند الشهيد الصدر قدس سره
٤٣	كلمه إنصاف
٤٥	الفصل الأول: الضرورات الدينيه
٤٥	اشاره
٤٧	المبحث الأول: مفهوم ضرورى الدين
٤٧	اشاره
٤٧	النظريه الأولى
٤٧	اشاره
٤٩	مناقشه النظريه الأولى
٥١	النظريه الثانيه
٥١	اشاره

٥٢	مناقشه النظرية الثانيه
٥٢	النظرية الثالثه
٥٢	اشاره
٥٣	مناقشه النظرية الثالثه
٥٤	النظرية الرابعه
٥٤	اشاره
٥٦	مناقشه النظرية الرابعه
٥٧	النظرية الخامسه
٥٩	الطريق لمعرفة مصداق ضرورى الدين
٥٩	إشكالات على الضابطه المختاره
٥٩	اشاره
٥٩	الإشكال الأول [إن هذه الضابطه لا تعدو أن تكون دعوى غير مبرهنه]
٦١	الإشكال الثانى [أنه بناءً على هذا الضابطه،سوف تنتهى إلى نتيجته خطيره]
٦١	الإشكال الثالث [أنّ هذه الضابطه لم يقل بها أحد من العلماء]
٦٢	الإشكال الرابع [أنّ هذه الضابطه،يلزم منها الحكم بكفر منكر الضرورى]
٦٤	الإشكال الخامس [أنه يلزم على هذه الضابطه الحكم بكفر كلّ فرق المسلمين]
٦٤	الإشكال السادس [توجد عندنا بعض الروايات التى تقف حائلاً أمام قبول هذه الضابطه]
٦٨	الإشكال السابع [إنّ لازم هذه الضابطه،ألا يكون تشهد الشهادتين كافياً فى الدخول فى الإسلام]
٦٩	الإشكال الثامن [بناءً على هذه الضابطه،يلزم القول بكون تارك الصلاه الذى لا يصوم شهر رمضان]
٧٠	الإشكال التاسع [إنكم فى اشكالاتكم على الضوابط المتقدمه]
٧٠	الإشكال العاشر [و هو أهم الاشكالات وأكثرها فنيه]
٧٢	ضروريات الدين فى إطار الزمان و المكان
٧٥	كلام للامام الخمينى قدس سره
٧٥	الصحيح من القول
٧٨	خلاصه تحديد الضابطه المتقدمه
٨٠	المبحث الثانى:حكم منكر ضرورى الدّين

٨٠	توطئه مفيده
٨٠	اشاره
٨٠	١. إنَّ للإسلام معانى ومراتب مختلفه
٨١	٢. تعدد معانى ومراتب الكفر
٨٢	٣. شرائط تحقق الإسلام ابتداءً وبقاءً
٨٢	حكم منكر ضرورى الدين
٨٢	اشاره
٨٢	حكم منكر ضرورى الدين من القسم الأول
٨٢	اشاره
٨٤	١. الإقرار بوجود الحقّ تعالى والوهيته
٨٤	٢. الإقرار بتوحيد الحقّ تعالى
٨٤	اشاره
٨٥	دائره الإقرار بالتوحيد
٨٦	٣. الإقرار برسالة الرسول صلى الله عليه و آله
٨٦	اشاره
٨٧	تساؤل وإجابه
٨٩	الالتزام الإجمالى بالرساله
٩٠	المأخوذ فى حدّ الإقرار بالرساله
٩١	الإقرار بالشهادتين لساناً وقلباً
٩٤	تفصيل السيد الخوئى
٩٨	الاستدلال على دخول الإقرار بالمعاد فى حدّ الإسلام
٩٨	الدليل الأول: الاستدلال بآيات القرآن الكريم
١٠٢	الدليل الثانى: الإجماع
١٠٢	الدليل الثالث: الاستدلال بأهميته فى القرآن و السنّه
١٠٤	الاستدلال على عدم أخذ الإيمان بالمعاد فى حدّ الاسلام
١٠٥	دائره الإقرار بالمعاد

١٠٧	تفريعات
١٠٧	اشاره
١٠٧	الفرع الأول:حكم الإنكار عن علم(الجحود)
١٠٧	الفرع الثاني:حكم الإنكار عن جهل وغفله
١٠٩	الفرع الثالث:الإنكار عن إكراه أو لتقيه
١١٠	أ)أما قرآنيًا:
١١١	ب)و أما روائيًا:
١١١	الفرع الرابع:الإنكار عن عصبية وغضب
١١٢	حكم منكر القسم الثاني من ضرورى الدين
١١٢	اشاره
١١٣	إنكار ما علم ثبوته فى الدين ضروره
١١٣	اشاره
١١٤	القول الأول:السببيه المستقله لتحقق الكفر
١١٧	القول الثاني:السببيه غير المستقله لتحقق الكفر
١٢٢	الاستدلال على سببيه إنكار الضرورى بذاته لتحقق الكفر
١٢٢	اشاره
١٢٢	الدليل الأول [الإجماع]
١٢٤	الدليل الثانى [الدين الإسلامى]
١٢٥	الدليل الثالث [قضيه كفر النواصب و الخوارج]
١٢٦	الدليل الرابع(الروايات)
١٢٧	١.الطائفه الاولى
١٣٠	مناقشات حول الروايه
١٣٠	المناقشه الأولى
١٣١	المناقشه الثانيه
١٣١	المناقشه الثالثه
١٣٣	المناقشه الرابعه

١٣٥ المناقشه الخامسه
١٣٦ الطائفه الثانيه
١٤٠ الاستدلال على المعنى الأعم ببعض الروايات
١٤٩ إثبات وثاقه داود بن كثير الرقى
١٥٠ الطائفه الثالثه
١٥٥ الطائفه الرابعه
١٥٨ إشكالات على القول الثانى
١٥٨ الإشكال الأول
١٥٩ الإشكال الثانى
١٦٠ وما يشكل على هذه الروايات:
١٦٣ تفريعات فقيهيه
١٦٣ الفرغ الأول:إنكار الضرورى عن جهل
١٦٤ الفرغ الثانى:إنكار الضرورى عن إكراه أو تقيه
١٦٥ الفرغ الثالث:إنكار الضرورى عن عصبيه وغضب
١٦٦ الفرغ الرابع:إنكار الضرورى عن اجتهاد أو تقليد
١٦٧ خلاصه ما تقدم
١٦٨ المبحث الثالث:مصاديق ضرورى الدين فى كلمات العلماء
١٦٨ اشاره
١٦٨ القسم الأول:ما يرتبط بالامور الاعتقاديه
١٨١ القسم الثانى:ما يرتبط بالأمور العمليه و الأحكام الشرعيه
١٨٩ مصاديق الضروريات عند المجلسى و المحقق الخونسارى
٢٠٦ الفصل الثانى: الضرورات المذهبيه
٢٠٦ اشاره
٢٠٨ المبحث الاول:مفهوم ضرورى المذهب
٢٠٨ اشاره
٢٠٨ الضابطه الأولى

٢٠٨	اشاره
٢٠٨	مناقشه الضابطه الأولى
٢١٠	الضابطه الثانيه
٢١٠	اشاره
٢١٠	مناقشه الضابطه الثانيه
٢١٠	الضابطه الثالثه
٢١٠	اشاره
٢١١	مناقشه الضابطه الثالثه
٢١١	الضابطه الرابعه
٢١١	اشاره
٢١٢	مناقشه الضابطه الرابعه
٢١٢	الضابطه الخامسه
٢١٢	اشاره
٢١٤	مميزات الضابطه المذكوره
٢١٤	اشاره
٢١٤	١.مصاديق هذه الضابطه تتحدد من خلال النص الدينى
٢١٤	٢.عدم تأثر الضرورى فى هذه الضابطه بالزمان و المكان
٢١٤	٣.قله الأخطار الاجتماعيه
٢١٧	٤.الاتحاد بين ضرورات المذهب وأركان الإيمان
٢١٨	إشكالات على الضابطه المذكوره
٢٢٢	خلاصه ما تقدم
٢٢٤	المبحث الثانى:حكم منكر ضرورى المذهب
٢٢٤	اشاره
٢٢٤	المقام الأول:إنكار ضرورات المذهب من القسم الأول
٢٢٤	اشاره
٢٢٥	١.الإقرار بولايه و إمامه الأئمه الاثنى عشر عليهم السلام

- ٢٢٥ اشارة
- ٢٢٦ بيان نافع
- ٢٢٧ مقدار الإقرار بالإمامه و الولاية
- ٢٣١ كلام الشهيد الثاني قدس سره
- ٢٣٣ مناقشه السيد عبدالله شتر لكلام الشهيد الثاني
- ٢٣٦ روايتان ذكرت فيها ركنيه العصمه
- ٢٣٧ التبرى من أعداء أهل البيت عليهم السلام
- ٢٣٨ قضيه وجوب الفرائض الأربع
- ٢٤٠ كلام الشهيد مطهرى قدس سره
- ٢٤١ أبحاث منهجيه فى الإمامه
- ٢٤١ اشارة
- ٢٤٢ البحث الأول:الإمامه بين الأصول و الفروع
- ٢٤٥ البحث الثاني:الإمامه بين أصول الإسلام وأصول الايمان
- ٢٥٤ البحث الثالث:الإمامه بين ضرورات الدين و ضرورات المذهب
- ٢٥٦ ٢.الإقرار بأن الله تعالى عادل لا يظلم ولا يفعل القبيح
- ٢٥٨ ٣.الإقرار بالمعاد الجسماني
- ٢٥٨ اشارة
- ٢٥٩ التعليق على كلام الشهيد الثاني
- ٢٦١ الاستدلال على أخذ الإقرار بالمعاد فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص
- ٢٦٤ البحث الرابع:التعرض لبعض التفرعات
- ٢٦٤ اشارة
- ٢٦٧ قضيه البراءه من أمير المؤمنين عليه السلام
- ٢٧٦ المقام الثاني:إنكار ضرورات المذهب من القسم الثاني
- ٢٧٦ المقام الثالث:إنكار ما علم ثبوته من المذهب بالضروره
- ٢٧٦ اشارة
- ٢٧٧ أدله القول الأول

٢٧٩	أدله القول الثاني
٢٧٩	اشاره
٢٧٩	قضيه الملازمه
٢٨١	التطرق لبعض الفروع الفقهييه
٢٨٥	المبحث الثالث:مصاديق ضرورى المذهب فى كلمات الاعلام
٢٨٥	اشاره
٢٨٥	القسم الأول:ما يرتبط بالأمر الاعتقادييه
٢٨٩	القسم الثاني:ما يرتبط بالأمر الفقهييه الفرعيه
٢٩٨	كلام المجلسى قدس سره فى تعداد ضروريات المذهب
٣٠٢	الفصل الثالث: الضرورات الفقهييه
٣٠٢	اشاره
٣٠٤	المبحث الأول:مفهوم الضروره الفقهييه
٣٠٤	اشاره
٣٠٤	الضابطه الأولى
٣٠٤	اشاره
٣٠٤	ويمكن المناقشه فى هذه الضابطه:
٣٠٥	الضابطه الثانيه
٣٠٥	الضابطه الثالثه
٣٠٦	الضابطه الرابعه
٣٠٦	الضابطه الخامسه
٣١٠	المبحث الثاني
٣١٠	حكم منكر الضروره الفقهييه
٣١٠	الأول:حكم منكر الضروره الفقهييه من القسم الأول
٣١٢	الثاني:حكم منكر الضروره الفقهييه من القسم الثاني
٣١٢	الثالث:حكم منكر ما علم ثبوته فى الفقه ضروره
٣١٤	المبحث الثالث:مصاديق الضروره الفقهييه فى كلمات الأعلام

٣١٩المصادر

٣٢٩تعريف مركز

سرشناسه: وائلی، علی

عنوان و نام پدیدآور: الضرورات الدينية والمذهبية والفقيه على ضوء مدرسه اهل البيت عليهم السلام المفهوم - الحكم - المصداق [کتاب] / المؤلف على الوائلی.

مشخصات نشر: قم: مركز المصطفى (ص) العالمی للترجمه والنشر، ۱۴۳۵ ق. = ۱۳۹۳.

مشخصات ظاهری: ۲۸۰ ص.

فروست: ممثليه جامعه المصطفى (ص) فی العراق؛ ۷۷۸.

شابک: ۱۲۵۰۰۰ ریال: ۹۷۸-۹۶۴-۱۹۵-۸۵۷-۴

وضعیف فهرست نویسی: فایا

یادداشت: عربی.

یادداشت: کتابنامه: ص. [۲۷۵] - ۲۸۰؛ همچنین به صورت زیر نویسی.

موضوع: اضطرار (فقه)

موضوع: فقه -- فلسفه

شناسه افزوده: جامعه المصطفى (ص) العالمیه. مرکز بین المللی ترجمه و نشر المصطفى (ص)

رده بندی کنگره: BP۱۶۹/۵۲/الف ۵۵ و ۲ ۱۳۹۳

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۲۴

شماره کتابشناسی ملی: ۳۵۲۳۸۲۳

ص: ۱

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا. (١)

والصلاه والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين.

لقد شهدت دائره العلوم الإسلاميه على اختلاف موضوعاتها وأغراضها، عبر تاريخها الطويل اتساعاً واضحاً ونموّاً مطّرداً، صاحبها ازدهارٌ مشابهٌ في العلوم الإنسانيه، وفي الفكر، والثقافه و التعليم، والفنّ، والأدب.

وقد ازدادت هذه العلوم نشاطاً وحيويه وعمقاً وشمولاً بعد انتصار الثورة الإسلاميه بقيادة الإمام الخميني قدس سره، وتصاعدت حركه أسلمه العلوم، وتركيز القيم الدينيه و الروحيه و الإنسانيه، بعد تزايد الحاجه الماسّه إلى إيجاد الحلول للمشاكل والاستفهامات الدائره في شتى الموضوعات الاجتماعيه و السياسيه و العقائديه، في ظل المتغيرات الحاصله في مجمل دوائر الفكر و المجتمع، وانتشار شبهات العولمه و الفكر الإلحادي، وحتى التكفيرى المتطرّف، بخاصّه بعد ثوره الاتصالات الكبرى التي هيأت للعالم فرصه فريده للاطلاع الواسع بما يحيط به.

من هنا دعت الحاجه إلى وضع مناهج للبحث و التحقيق واستخلاص النتائج الصحيحه في كلّ علم من علوم الشريعه: في التوحيد، والفقه، والأصول، والفلسفه، والكلام، والحديث، والرجال، والتاريخ، والأخلاق، والنفس، والاجتماع، وغيرها؛ لتوقّف سعادته الإنسان عليها في

ص: ٥

الدنيا والآخرة، ولتحقيق الغرض العبادى الذى خلق الإنسان من أجله وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ. ١

فقامت فى الحوزة العلميه حركه علميه كبرى بتوجيه من قائد الجمهوريه الاسلاميه الإمام الخامنئى (دام ظله) وجهود الفقهاء و العلماء و المفكرين، والعمل الجاد وبذل غايه الوسع، فى بناء صرح علمى دينى رصين، وصياغه مناهج جديده تُعنى بعلوم الشريعة، وعموم حقول المعرفة الإسلاميه و الإنسانيه.

وأخذت جامعه المصطفى صلى الله عليه و آله العالميه على عاتقها المساهمه الفعّاله فى صياغه كثير من المناهج الدراسيه، التى تنسجم مع تصاعد الحركه العلميه و الثقافيه الحديثه.

فأسست «مركز المصطفى العالمى للترجمه و النشر» لينهض بنشر هذه الآثار العلميه و تقديمها لطلاب العلم و رواد المعرفة.

نأمل أن تأخذ هذه الآثار مكانها فى المكتبه الإسلاميه و تلقى جميل الأثر، وحسن الردّ من رجال العلم و الفضيله؛ بأن يرسلوا إليها بما يستدركون عليها من نقص، أو خطأ يفوّت جهد المحقّق الحصيف، والمؤلف الحريص.

والكتاب الذى بين يدي القارئ الكريم تقدّم به فضيله الأستاذ شيخ على الوائلى جاء متّسقاً مع أهداف جامعه، ومفرده من مفردات مناهجها الدراسيه المتراميه الأطراف.

يتقدّم «مركز المصطفى صلى الله عليه و آله العالمى للترجمه و النشر» بوافر الشكر لمؤلفه الكريم على ما بذله من جهد و عنايه، ولكلّ من ساهم بجهوده لإعداد هذا الكتاب و تقديمه للقراء الكرام.

نسأل الله تعالى التوفيق و السداد و هو من وراء القصد.

مركز المصطفى صلى الله عليه و آله العالمى للترجمه و النشر

المقدمه ١٣

كليات البحث ١٧

الضرورى فى اللغه ١٧

الضرورى فى المنطق ١٨

أقسام الضروريات ١٩

الفطريات فى الفلسفه ٢١

أقسام النظريات و الكسييات ٢١

البديهييات عند الشهيد الصدر قدس سره ٢٢

كلمه إنصاف ٢٥

الفصل الأول:الضرورات الدينيه

المبحث الأول:مفهوم ضرورى الدين ٢٩

النظريه الأولى ٢٩

مناقشه النظريه الأولى ٣١

النظريه الثانيه ٣٣

مناقشه النظريه الثانيه ٣٤

النظريه الثالثه ٣٤

مناقشه النظريه الثالثه ٣٥

النظريه الرابعه ٣٦

مناقشه النظريه الرابعه ٣٨

النظريه الخامسه ٣٩

الطريق لمعرفة مصداق ضرورى الدين ٤١

ص:٧

إشكالات على الضابطه المختاره ٤١

الإشكال الأول ٤١

الإشكال الثاني ٤٣

الإشكال الثالث ٤٣

الإشكال الرابع ٤٤

الإشكال الخامس ٤٤

الإشكال السادس ٤٤

الإشكال السابع ٥٠

الإشكال الثامن ٥١

الإشكال التاسع ٥٢

الإشكال العاشر ٥٢

ضروريات الدين فى إطار الزمان و المكان ٥٤

كلام للامام الخمينى قدس سره ٥٤

الصحيح من القول ٥٤

خلاصه تحديد الضابطه المتقدمه ٥٩

المبحث الثانى: حكم منكر ضرورى الدين ٦١

توطئه مفيده ٦١

١. إن للإسلام معانى ومراتب مختلفه ٦١

٢. تعدد معانى ومراتب الكفر ٦٢

٣. شرائط تحقق الإسلام ابتداءً و بقاءً ٦٣

حكم منكر ضرورى الدين ٦٣

حكم منكر ضرورى الدين من القسم الأول ٦٣

١. الإقرار بوجود الحقّ تعالى وإلوهيته ٦٤

٢. الإقرار بتوحيد الحقّ تعالى ٦٤

دائرته الإقرار بالتوحيد ٦٥

٣. الإقرار برسالة الرسول صلى الله عليه وآله ٦٤

تساؤل وإجابته ٦٧

الالتزام الإجمالى بالرسالة ٦٩

المأخوذ فى حدّ الإقرار بالرسالة ٧٠

الإقرار بالشهادتين لساناً وقلباً ٧١

تفصيل السيد الخوئى ٧٤

الاستدلال على دخول الإقرار بالمعاد فى حدّ الإسلام ٧٧

الدليل الأول: الاستدلال بآيات القرآن الكريم ٧٧

الدليل الثانى: الإجماع ٨١

الدليل الثالث: الاستدلال بأهميته فى القرآن و السنّه ٨١

الاستدلال على عدم أخذ الإيمان بالمعاد فى حدّ الاسلام ٨٣

ص: ٨

تفريعات ٨٤

الفرع الأول: حكم الإنكار عن علم (الجحود) ٨٤

الفرع الثاني: حكم الإنكار عن جهل وغفله ٨٤

الفرع الثالث: الإنكار عن إكراه أو لتقيه ٨٨

الفرع الرابع: الإنكار عن عصبية وغضب ٩٠

حكم منكر القسم الثاني من ضرورى الدين ٩١

إنكار ما علم ثبوته فى الدين ضروره ٩٢

القول الأول: السببيه المستقله لتحقق الكفر ٩٣

القول الثانى: السببيه غير المستقله لتحقق الكفر ٩٥

الاستدلال على سببيه إنكار الضرورى بذاته لتحقق الكفر ٩٨

الدليل الأول ٩٨

الدليل الثانى ١٠٠

الدليل الثالث ١٠١

الدليل الرابع (الروايات) ١٠٢

١. الطائفه الاولى ١٠٣

٢. الطائفه الثانيه ١١٠

٣. الطائفه الثالثه ١٢٤

٤. الطائفه الرابعه ١٢٩

إشكالات على القول الثانى ١٣١

الإشكال الأول ١٣١

الإشكال الثاني ١٣٢

تفريعات فقهيه ١٣٦

الفرع الأول: إنكار الضرورى عن جهل ١٣٦

الفرع الثانى: إنكار الضرورى عن إكراه أو تقيه ١٣٧

الفرع الثالث: إنكار الضرورى عن عصبية وغضب ١٣٨

الفرع الرابع: إنكار الضرورى عن اجتهاد أو تقليد ١٣٩

المبحث الثالث: مصاديق ضرورى الدين فى كلمات العلماء ١٤١

القسم الأول: ما يرتبط بالامور الاعتقاديه ١٤١

القسم الثانى: ما يرتبط بالأمور العمليه و الأحكام الشرعيه ١٤٨

الفصل الثانى: الضرورات المذهبيه

المبحث الاول: مفهوم ضرورى المذهب ١٧٣

الضابطه الأولى ١٧٣

مناقشه الضابطه الأولى ١٧٣

الضابطه الثانيه ١٧٥

ص: ٩

مناقشه الضابطه الثانيه ١٧٥

الضابطه الثالثه ١٧٥

مناقشه الضابطه الثالثه ١٧٦

الضابطه الرابعه ١٧٦

مناقشه الضابطه الرابعه ١٧٧

الضابطه الخامسه ١٧٧

مميزات الضابطه المذكوره ١٧٩

١. مصاديق هذه الضابطه تتحدد من خلال النصّ الديني ١٧٩

٢. عدم تأثر الضرورى فى هذه الضابطه بالزمان و المكان ١٧٩

٣. قلّه الأخطار الاجتماعيه ١٨١

٤. الاتحاد بين ضرورات المذهب وأركان الإيمان ١٨٢

إشكالات على الضابطه المذكوره ١٨٣

خلاصه ما تقدّم ١٨٧

المبحث الثاني: حكم منكر ضرورى المذهب ١٨٩

المقام الأوّل: إنكار ضرورات المذهب من القسم الأوّل ١٨٩

١. الإقرار بولايه و إمامه الأئمه الاثنى عشر عليهم السلام ١٩٠

مقدار الإقرار بالإمامه و الولايه ١٩٢

كلام الشهيد الثاني قدس سره ١٩٦

مناقشه السيد عبدالله شبر لكلام الشهيد الثاني ١٩٨

التبرى من أعداء أهل البيت عليهم السلام ٢٠٢

قضية وجوب الفرائض الأربع ٢٠٣

كلام الشهيد مطهرى قدس سره ٢٠٥

أبحاث منهجيه فى الإمامه ٢٠٦

البحث الأول:الإمامه بين الأصول و الفروع ٢٠٧

البحث الثانى:الإمامه بين أصول الإسلام وأصول الايمان ٢٠٩

البحث الثالث:الإمامه بين ضرورات الدين وضرورات المذهب ٢١٦

٢.الإقرار بأنّ الله تعالى عادلٌ لا يظلم ولا يفعل القبيح ٢١٨

٣.الإقرار بالمعاد الجسمانى ٢٢٠

الاستدلال على أخذ الإقرار بالمعاد فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص ٢٢٣

البحث الرابع:التعرّض لبعض التفرّيعات ٢٢٥

قضية البراءه من أمير المؤمنين عليه السلام ٢٢٧

الطائفه الاولى ٢٢٧

الطائفه الثانيه ٢٢٩

الطائفه الثالثه ٢٣١

المقام الثانى:إنكار ضرورات المذهب من القسم الثانى ٢٣٤

المقام الثالث:إنكار ما علم ثبوته من المذهب بالضروره ٢٣٤

ص:١٠

أدله القول الأول ٢٣٥

أدله القول الثاني ٢٣٧

التطرّق لبعض الفروع الفقهيه ٢٣٩

المبحث الثالث:مصاديق ضرورى المذهب فى كلمات الاعلام ٢٤٣

القسم الأول:ما يرتبط بالأمر الاعتقادي ٢٤٣

القسم الثاني:ما يرتبط بالأمر الفقهيه الفرعي ٢٤٤

الفصل الثالث:الضرورات الفقيهيه

المبحث الأول:مفهوم الضروره الفقيهيه ٢٤١

الضابطه الأولى ٢٤١

الضابطه الثانيه ٢٤٢

الضابطه الثالثه ٢٤٢

الضابطه الرابعه ٢٤٣

الضابطه الخامسه ٢٤٣

المبحث الثاني:حكم منكر الضروره الفقيهيه ٢٤٧

الأول:حكم منكر الضروره الفقيهيه من القسم الأول ٢٤٧

الثاني:حكم منكر الضروره الفقيهيه من القسم الثاني ٢٤٩

الثالث:حكم منكر ما علم ثبوته فى الفقه ضروره ٢٤٩

المبحث الثالث:مصاديق الضروره الفقيهيه فى كلمات الاعلام ٢٧١

المصادر ٢٧٥

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين، لاسيما بقيه الله في أرضه، الإمام المهدي الحجة بن الحسن العسكري عجل الله تعالى فرجه الشريف.

مما لا شكّ فيه أنّ الدين الإسلامي يعد منظومه متكامله ذات أبعاد ثلاثه: (اعتقادات، وأحكام عمليه، وقضايا أخلاقية)، وطبيعي أنّ هناك كثيراً من تعاليم هذا الدين تمثّل المعالم و البنى الأساسيه له، بحيث لولاها لما بقى الدين ديناً، فهى ضروريات الملتصقه به إلتصاقاً وثيقاً إذ لا يستغنى عنها أبداً، ولكن نلاحظ أنّ هذه المعالم و هذه الضروريات كثيراً ما يقع الخلط و التشويش فيها بحيث لا تميز ولا يعرف ملاكها، والسبب في ذلك لعله يرجع إلى أمرين:

١. خطوره هذا العنوان؛ لما يمثله من أهميه في الدين الإسلامي، سواءً على المستوى الفكري العقائدي أو على المستوى العملي الفقهي، إذ إنّ هذا العنوان بلا شكّ يشير في فكر الإنسان المسلم إلى ثوابت و مسلمات في الشريعة يصعب التنازل عنها، ومن ثمّ قد يتجنب الباحث العلمى من التعرض إليها خوفاً من النتائج التي قد لا- ترضى بعضهم، مما يعنى ممارسه حالات الإقصاء و التهميش وربما يصل الأمر إلى التضليل و التكفير، فيرجو الإنسان السلامه في دينه و دنياه، وترك الخوض في مثل هذه البحوث.

٢. قله المصادر في هذا البحث، فقليل جداً من تعرّض بالبحث الموضوعى العلمى الدقيق لتحديد مفهوم ومعنى الضرورات سواءً الدينيه أو المذهبيه أو الفقيهيه- بل في هذا الأخير لم نشاهد من تعرّض إليه بالبحث- وما يرتبط بها من أحكام و بحوث، وكلّ ما هناك أنّ الأعلام تعرّضوا في بحث نجاسه الكافر إلى حكم من أنكر ضروره من ضروريات الدين،

فلاجل هذا السبب أيضاً، قد يكون هناك مانع يحول دون التعرض لهذا العنوان بالبحث.

ولا أخفى أنّ هذه الاسباب وغيرها، منعتني في بدايه الأمر من البحث، ولكن شيئاً فشيئاً شمّرت عن ساعد الجِدِّ، وبدأت الكتابة، ولم تكن في نيتي -بل لم أكن أتصوّر- أن يمثل هذا البحث أكثر من رساله لا تصل في صفحاتها إلى ٥٠ صفحه، ولكن شيئاً فشيئاً أخذت المباحث و العناوين تزداد أمامي، إلى ما انتهت إليه و الكتاب قد تجاوز ال-٤٠٠ في صفحاته، ولعل هذا شيء طبيعي في عالم الفكر، فالعلم نقطه كثرها الجاهلون كما يقول مولى الموحدين عليه السلام، فجاءت بحمد الله هذه الدراره كتاباً متكاملأ يتعرّض إلى هذه العناوين وما يرتبط بها من أحكام ومساءل وإشكاليات، بشكل علمي موضوعي دقيق، ولعللي لا أبالغ إذا قلت: إنّ هذا الكتاب هو الأوّل من نوعه بهذا الشكل الموسّع في هذا العنوان، وعلى أي حال حاولت في البدء أن أبين أمرين:

١. البحث في تحديد المعنى اللغوي للضروره أو الضروري، إذ كنت أقصد من ذلك، أنّ المعنى اللغوي ربّما كان يرشدنا إلى تحديد المعنى و المفهوم للضروره الدينيه و المذهبيه و الفقهيّه، فإنّ المعنى الاصطلاحى في الغالب لا يتعد كثيراً عن المعنى اللغوي.

٢. البحث في تحديد المعنى المنطقي للضروري، لأنّ كلّ الضوابط التي ذكرت في كلمات الأعلام لتحديد مفهوم الضروري الديني و المذهبي و الفقهي، كانت تسلك السبيل المنطقي في ذلك، غايه الأمر أنّ بعضها كان يتوسّع في مناقشي الضروري بما هو أوسع من مناقشي الضروري المنطقي.

ثمّ بعد ذلك دخلت في صلب الموضوع، الذي يمثل عنوان ماده الكتاب، و هو التعرض بالبحث لهذه العناوين الثلاثة (ضروري الدين، ضروري المذهب، الضروره الفقهيّه) فقامت بتقسيم الكتاب على ثلاثة فصول:

١. تناولت في الفصل الأوّل البحث في عنوان الضرورات الدينيه ويشمل ثلاثة بحوث:

البحث الأوّل: في تحديد ضابط ضروري الدين.

البحث الثاني: تحديد حكم منكر ضروري الدين، وما يرتبط بذلك من أبحاث.

البحث الثالث: مصاديق ضروري الدين في كلمات الأعلام.

٢. تناولت في الفصل الثاني البحث عن عنوان الضرورات المذهبيه، ويشمل ثلاثة بحوث:

البحث الأوّل: ضابط ضروري المذهب.

البحث الثاني: حكم منكر ضروري المذهب.

البحث الثالث: مصاديق ضروري المذهب في كلمات الأعلام.

٣. تناولت في الفصل الثالث البحث عن عنوان الضرورات الفقيهيه، ويشمل ثلاثه بحوث:

البحث الأول: ضابط الضروره الفقيهيه.

البحث الثاني: حكم منكر الضروره الفقيهيه.

البحث الثالث: مصاديق الضروره الفقيهيه في كلمات الأعلام.

وفي الختام: أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في إتمام هذا الكتاب، راجياً من القارئ الكريم التغاضي عن زلات هذا العبد الحقير، فإنَّ العصمه لأهلها، وما توفيقى إلَّا بالله العلي العظيم، عليه توكلت وإليه أنيب.

على الوائلي

عش آل محمد - قم المقدسه

ص: ١٥

لمعرفه المعنى اللغوى لهذه المفرده يمكننا مراجعه مجموعه من القواميس اللغويه،التى من خلالها يمكن معرفه أنّ هذه المفرده فى أى شىء قد استعملت، الأمر الذى قد يساعدنا فى فهم المعنى الاصطلاحى لذلك، إذ المعنى الاصطلاحى لا يتعد كثيراً عن المعنى اللغوى.

١. فى مجمع البحرين: والضَّرُورَةُ -بالفتح- الحَاجَةُ. ومنه (رجل ذو ضَرُورَةٍ) أى ذو حَاجَةٍ، وقد اضْطَرَّ إلى الشىء: أى: لجأ إليه. إلى أن يقول: والضرورى يطلق على: ما يرادف البديهى و القطعى و اليقينى. (١)

٢. فى لسان العرب: والضَّرُورَةُ: كالضَّرَّة. والضَّرَّاءُ: المُضَارَّةُ، وليس عليك ضَرَرٌ ولا ضراورَةٌ ولا ضَرَّةٌ ولا ضارورةٌ ولا مَضْرَةٌ، ورجلٌ ذو ضاررٍ أى ذو حَاجَةٍ، وقد اضْطَرَّ إلى الشىء أى أُلْجِئَ إليه. (٢)

٣. فى المعجم الوسيط: الضَّرُورَةُ: الحَاجَةُ، و الشدة لا مدقَع لها. و، المشقَّة.

الضَّرُورَى: كُلُّ ما تمسُّ إليه الحَاجَةُ. وكُلُّ ما ليس منه بُدٌّ. و هو خلاف الكمالى. (٣)

٤. فى أقرب الموارد: الضَّرُورَةُ -بالفتح-: الحَاجَةُ (ج) ضَرُورَاتٌ، ومنه: الضرورات تبيح المحضورات. و الضرورة الشعرية: الحَاجَةُ الداعية إلى أن يرتكب فى الشعر ما يمتنع فى النثر. الضرورى: نسبه إلى الضرورة، و هو: يطلق على ما اكره عليه

ص: ١٧

١- (١). مجمع البحرين، الربع الثالث: ١٥-١٧.

٢- (٢). لسان العرب: ٤٥/٨-٤٦.

٣- (٣). المعجم الوسيط: ٥٥٨/١.

وعلى ما تدعو الحاجة إليه دعاءً قوياً كألاكل وعلى ما سلب فيه الاختيار للفعل و الترك كحركة المرتعش وهي ضروريه. (١)

٥. وفي تاج العروس: والضروره: الحاجه وتجمع على الضرورات كالضاروره, و الضارور, و الضاروراء)والإخيران نقلهما الصاغاني, وأنشد في اللسان على الضاروره:

أثيبي أخوا ضاروره أصفق العدى شق عليه وقتت في الصديق أواصره

وقال الليث:الضروره اسم لمصدر الاضطرار. تقول حملتني الضروره على كذا وكذا.... (٢)

٦. وفي مفردات الراغب:والضرورى يقال على ثلاثه أضرب:

أحدهما: إما يكون على طريق القهر و القسر، لا على الاختيار كالشجر إذا حرَّكه الريح الشديده.

والثانى: ما لا يحصل وجوده إلّا به نحو الغذاء الضرورى للإنسان فى حفظ البدن.

والثالث: يقال فيما لا- يمكن أن يكون على خلافه، نحو أن يقال:الجسم الواحد لا- يصحّ حصوله فى مكانين فى حاله واحده بالضروره. (٣)

النتيجه: من خلال عرضنا هذه المجموعه من كلمات اللغويين يحصل عندنا الاطمئنان أنهم متفقون على كون معنى الضروره هو:بمعنى الحاجه, و الأمر الذى لا بدّ منه.

الضرورى فى المنطق

قسّم علماء المنطق العلوم تقسيماً أولياً، على علوم بديهيه ضروريه, وإلى علوم كسبيه نظريه، وقالوا فى تعريفهما إنّ:

أ) العلم البديهي الضرورى: هو ما لا- يحتاج فى حصوله إلى كسب ونظر وفكر، فيحصل بالاضطرار و البدهاه، التى هى المفاجأه و الإرتجال من دون توقّف، كتصوّرنا لمفهوم الوجود و العدم ومفهوم الشىء، وكتصديقنا بأنّ الكلّ أعظم من الجزء، وبأنّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأنّ الواحد نصف الاثنين. (٤)

ب) العلم النظرى الكسبى: هو: ما يحتاج حصوله إلى كسب ونظر وفكر، كتصوّر حقيقه

ص: ١٨

١- (١). أقرب الموارد: ١/٦٨٢.

٢- (٢). تاج العروس من جواهر القاموس: ٣/٣٤٩.

٣- (٣). مفردات غريب القرآن: ٥٠٥.

٤- (٤). نظريه المعرفه, الشيخ السبحانى: ٣٨.

الروح والكهرباء أو التصديق بأن الأرض ساكنه أو متحركه حول نفسها وحول الشمس، وهذا ما يسمى بالكسبي. وبعبارة أخرى: إن كان حصول العلم بشيء غير متوقّف، على توسّطٍ عمليّه فكريّه، فهذا هو العلم الضروري، وإن كان متوقّفاً عليه بأن يتوسل بالمعلومات عنده إلى العلم به، فهذا هو النظرى والكسبي، فلا يستطيع الإنسان حلّ المعادلات الجبريه بلا توسيط معلومات وتنظيمها على وجه صحيح. (١)

ثمّ قسّم المناطقه الضروريات على أقسام، والنظريات إلى أقسام.

أقسام الضروريات

وعلى ما قالوا هي: ستة بحسب الاستقراء، أى أن تقسيمها إلى هذه الأقسام هي قسمه استقراييه ناتجه من التبع، لا قسمه عقليه.

١. الأوليات: وهي: قضايا يصدّق بها العقل لذاتها. أى: من دون سبب خارجي عن ذاتها، بأن يكون تصوّر الطرفين مع توجه النفس إلى النسبه بينهما كافياً فى الحكم و الجزم بصدق القضية. فكلما تيسّر للعقل أن يتصوّر حدود القضية (الطرفين) على حقيقتهما، وقع له التصديق بها فوراً، مثل قولنا: الكل أعظم من الجزء، والنقيضان لا يجتمعان.

٢. المشاهدات: وهي القضايا التي يحكم بها العقل بوساطه الحسّ، ولا-يكفى فيها تصوّر الطرفين مع النسبه. والحس على قسمين: ظاهري، وباطني.

فالحكم بأنّ الشمس مضيئه، والنار حارّه، يحكم به العقل بوساطه الحسّ الظاهري، أنّ العلم بأنّ لنا ألماً، ولذده، وجوعاً، وعطشاً، يدركه العقل بوساطه الحسّ الباطني، وهذا هو المسمى بالوجدانيات فى علم النفس، فالحاكم هو العقل بوساطه أحد الحسّين، وعلى ذلك فالمراد من المشاهده، المشاهده بالحس الظاهري و الباطني. (٢)

٣. التجريبيات: أو المجربّات، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بوساطه تكرر المشاهده متّاً فى إحساسنا، فيحصل بتكرر المشاهده ما يوجب أن يرسخ فى النفس حكماً لا-شكّ فيه، كالحكم بأنّ كلّ نار حاره، وأنّ الجسم يتمدد بالحراره. ففي المثال الأخير عندما نجربّ أنواع الأحسام المختلفه من حديد، ونحاس، وحجر، وغيرها مرّات متعدده ونجدها تتمدد

ص: ١٩

١- (١). المصدر: ٣٨-٣٩.

٢- (٢). المصدر: ٤٠-٤١.

بالحراره، فإننا نجزم جزماً باتاً بأن ارتفاع درجه حراره الجسم من شأنها أن تؤثر التمدد في حجمه، كما أن هبوطها يؤثر التقلص فيه، وأكثر مسائل العلوم الطبيعیه و الكيمياء و الطب من نوع المجربات.

٤. المتواترات: وهى قضايا تسكن إليها النفس سكوناً يزول معه الشك، ويحصل الجزم القاطع. وذلك بوساطه إخبار جماعه يمتنع تواطؤهم على الكذب، ويمتنع اتفاق خطأهم فى فهم الحادثه، كعلمنا بوجود البلدان النائيه التى لم نشاهدها وبنزول القرآن الكريم على النبى محمد صلى الله عليه و آله وبوجود بعض الامم السالفه أو الأشخاص. وبعض حصر عدد المخبرين لحصول التواتر فى عدد معين، و هو خطأ، فإنّ المدار إنّما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم امتناع التواطىء على الكذب وامتناع خطأ الجميع، ولا يرتبط اليقين بعدد مخصوص من المخبرين تؤثر فيه الزيادة و النقصان.

٥. الحدسيات: وهى: قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوى جداً، يزول معه الشك ويدعن الذهن بمضمونها، مثل حكمنا بأن القمر و الزهره و عطارد و سائر الكواكب السياره مستفاد نورها من نور الشمس، و أنّ انعكاس شعاع نورها إلى الارض يضاهى انعكاس الأشعه من المرآه إلى الاجسام التى تقابلها.

ومنشأ هذا الحكم أو الحدس اختلاف تشكّلها عند اختلاف نسبتها من الشمس قريباً وبعداً و كحكمنا بأن الارض على هيئه الكره، و ذلك لمشاهده السفن - مثلاً - فى البحر أوّل ما يبدو منها أعاليها ثم تظهر بالتدرّج كلما قربت من الشاطئ، و كحكم علماء الهيئه حديثاً بدوران السيارات حول الشمس، و جاذبيه الشمس لها لمشاهده اختلاف أوضاع هذه السيارات بالنسبه إلى الشمس وإلينا، على وجه يثير الحدس بذلك.

٦. الفطريات: وهى القضايا التى قياساتها معها؛ أى: أنّ العقل لا يصدق بها لمجرد تصوّر طرفيها كالأوليات، بل لا بد لها من وسط، إلا أنّ هذا الوسط ليس مما يذهب عن الذهن حتى يحتاج إلى طلب و فكر، فكلما أحضر المطلوب فى الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه، مثل حكمنا أنّ الاثنين خمس العشره، فإنّ هذا حكم بديهى إلا أنّه معلوم بوسط، لأنّ الاثنين عدد قد أنقسمت العشره إليه وإلى أربعة أقسام أخرى كلّ منها يساويه، و كل ما ينقسم عدد إليه وإلى أربعة أقسام أخرى كلّ منها يساويه فهو خمس ذلك العدد. (١)

ص: ٢٠

الفطريات فى الفلسفه

إن للفطريات معنى آخر فى الفلسفه غير معناها المنطقى، يقول الشهيد مطهرى:

...إنّ المعلومات الفطريه أو الفطريات تستخدم فى موردين ومعنيين وفق المصطلح الفلسفى:

الأول:المعلومات التى تنبثق مباشر من العقل،وتجدها القوه العاقله بالطبع-بلا حاجه إلى الحواس الخمسه أو إلى شىء آخر-حاضره لديها.

هناك خلاف بين المفكرين حول وجود وعدم وجود مثل هذه المعلومات،فافلاطون يرى ان جميع المعلومات فطريه وما العلم الا تذكر،اما ديكارت (Descartes) وأتباعه فقد ذهبوا إلى ان بعض المعلومات فطريه وناشئه من العقل،بينما أنكر فريق من المفكرين هذا اللون من المعلومات من حيث الاساس.

الثانى:الحقائق المسلمه التى تتفق عليها كل العقول،ولا مجال لاحد فى إنكارها أو الشكك بها،واذا انكرت على لسان أحد فهو يذعن بها عملاً. (1)

أقسام النظريات و الكسيات

يقسم علماء المنطق النظريات على قسمين رئيسين هما:التصورات النظرية،والتصديقات النظرية،ثمّ يقسموا التصورات النظرية إلى أربعة أقسام هى:

١.الحد التام:هو التعريف بالفصل و الجنس القريين.

٢.الحد الناقص:هو التعريف بالفصل القريب مع الجنس البعيد،أو بالفصل القريب وحده.

٣.الرسم التام:هو التعريف بالجنس و الخاصه.

٤.الرسم الناقص:هو التعريف بالخاصه وحدها.

ويقسموا التصديقات الكسيه إلى ثلاثة أقسام هى:

١.القياس: (و هو قول مؤلف من قضايا متى سُلِّمت لزم عنه لذاته قول آخر، كما إذا سلّمنا الصغرى(العالم متغير)والكبرى(كل متغير حادث)؛فإنه يلزم عنه-لذاته-قول آخر و هو(العالم حادث).

وهنا الاستدلال يكون من الكلى إلى الجزئى.

٢.الاستقراء: و هو إثبات الحكم الكلى لثبوته فى جزئياته؛إما كلّها فيفيد اليقين،وعندئذ

١- (١). أصول الفلسفه و المنهج الواقعي: ٩٨-٩٩.

يكون استقراءً تاماً، أو بعضها ولا- يفيد إلما الظن، وعندئذ يكون استقراءً ناقصاً، لجواز أن يكون ما لم يستقرئ على خلاف ما استقرأ، كما يقال: (كل حيوان يحرك عند المضغ فكّه الأسفل)؛ لأنّ الإنسان و الفرس وغيرهما مما نشاهده كذلك، مع أنّ التمساح بخلافه، ونلاحظ أنّ الاستدلال فيه يكون من الجزئي إلى الكليّ.

٣. التمثيل: ويسميه الفقهاء قياساً، وهو: مشاركة أمر بأمر في علّه الحكم، والاستدلال فيه يكون من الجزئي إلى الجزئي.

يقول الشيخ السبحاني:

إن العلم الكسبي ينقسم حسب التصور و التصديق إلى قسمين: كسبي تصوري، وهو الحدود و الرسوم، وكسبي تصديقي كالقياس والاستقراء و التمثيل.... (١)

البديهيات عند الشهيد الصدر قدس سره

من الأفكار الابداعيه لهذا الشهيد الكبير رحمه الله نظريته المعروفه في الاستقراء وحساب الاحتمالات، هذه النظرية التي عبر عنها بأنها: نظريه جديده للمعرفه البشريه استطاعت أن تملأ فراغاً كبيراً في نظريه المعرفه البشريه لم يستطع الفكر الفلسفي أن يملأه خلال ألفين سنه. (٢)

والمهم: أنّ السيد الشهيد قدس سره طرح في هذه النظرية مطلباً مهماً، يرتبط بالضروريات و البديهيات الست، حيث إنّه لم يقبل من هذه الضروريات الست إلا اثنين هما الأوليات كقضيه اجتماع النقيضين محال، والفطريات التي أرجعها إلى القضايا الأوليه أيضاً.

أما باقي القضايا:- التجريبيات، والحدسيات، والمتواترات، والحسيات- فهي لسيت قضايا أوليه بديهيه قبله؛ وإنّما المعرفه البشريه بها بعديه؛ أي: أنّها تثبت من خلال الاستقراء وحساب الاحتمالات.

يقول السيد الشهيد قدس سره:

فيما يتعلّق بالعقل الأول ومدركاته وهي المدركات التي حددها المنطق الصوري في قضايا ست اعتبرتها مواد البرهان في كلّ معرفه بشريه وهي: الأوليات، و الفطريات، و التجريبيات، و المتواترات، و الحدسيات، و الحسيات. وقد ادعى المنطق الصوري أنّ

ص: ٢٢

١- (١). نظريه المعرفه، الشيخ السبحاني: ٤٢.

٢- (٢). بحوث في علم الأصول، تقارير السيد محمود الهاشمي: ١٣٠/٤.

هذه القضايا كلها بديهيته، ونحن نسلم معهم في اثنتين منها هما الأوليات- كأستحاله اجتماع النقيضين-والفطريات وهى التى قياساتها معها ولم نقل برجوعها إلى الأوليات على ما هو التحقيق، فهاتان قضيتان قبلتان و أما غيرهما أى القضايا الأربع الباقية فليست المعرفة البشرية فيها قبلية بل بعديه أى تثبت بحساب الاحتمالات وبالطريقه الاستقرائية التى يسير فيها الفكر من الخاص إلى العام حسب قوانين وأسس شرحناها مفصلاً فى ذلك الكتاب بعد إبطال ما حاوله المنطق الصورى من تطبيق قياس حفى فيها بمناقشات عديده مشروحه فى محلها.

و قد أثبتنا هناك أنه حتى المحسوسات التى هى أبده القضايا الأربعة الباقية تخضع للاسس المنطقيه للدليل الاستقرائى.... (1)

وإذا كانت المعرفة فى هذه القضايا الأربع تخضع للاستقراء وحساب الاحتمالات، فسوف تكون داخله تحت الأمور النظرية الكسبيه، اذ كما قلنا سابقاً: إن الاستقراء داخل ضمن الكسبيات التصديقيه.

وفى مقام توضيح كيفيه خروج هذه القضايا الأربع عن كونها قضايا بديهيته ضروريه-ولو بشكل إجمالى-نكتفى بنقل كلام السيد الشهيد قدس سره فى تقريرات بحوثه الأصوليه، ومن أحب التوسع فليراجع كتاب الأسس المنطقيه للاستقراء.

يقول قدس سره: إن منطق أرسطو يرى أن القضايا الست وهى القضايا العقلية الأولية هى أساس المعرفة البشرية، وتكون المواد الرئيسيه لكتاب البرهان، لأنها مضمونه الحقانيه.

ونحن لا نسلم ذلك فى كل هذه القضايا، بل إن مانسلمه قسمين من هذه القضايا الست، وهى الأوليات، من قبيل (استحاله اجتماع النقيضين)، والفطريات التى هى عبارته عن القضايا التى قياستها معها، من قبيل (أن الأربعة زوج؛ لأنها تنقسم إلى متساويين)، بينما لا نسلم كون القضايا الأربع الأخرى من التجريبيات، والحدسيات، والمتواترات، والمحسوسات، أنها قضايا أوليه لا تعتمد على قضايا قبلية، وذلك لأنه لو أخذنا على سبيل المثال التجريبيات، نرى أن المنطق الأرسطى عندما يجرى تجارب عدّه على قطع عديده من الحديد، ويرى أنه يتمدد بالحراره فالعقل يحكم حينئذ بأن كل حديد يتمدد بالحراره، فهذه قضيه تجريبية خارجيه، حيث جربنا مائه قطعه حديد فوجدناها تتمدد بالحراره، وبعد ذلك لم نصدر الحكم على خصوص المتمدده بالحراره، بل عممنا الحكم على كل حديد.

ص: ٢٣

١- (١). المصدر: ١٣٠/٤-١٣١، وللمزيد، راجع: كتاب الأسس المنطقيه للاستقراء: ٣٧٥-٤٠٠.

وحيثُذ في بادئ النظر يخطر على بال الإنسان العرفي أنّ مدرّك هذا الحكم هو هذه التجارب العديده،ومن هنا يقال:بأنّ النتيجة هنا أكبر من المقدمات؛لأنّ المقدمات في الدليل محصوره بعدد معين،بينما النتيجة تشمل كل حديد في العالم،والحال على عكس ذلك في الاستنباط و القياس من الشكل الأوّل،فإنّ النتيجة إمّا مساويه للمقدمات أو أصغر منها،ومن هنا يقال:إنّ الفكر له سيران،أحدهما:سير من العام إلى الخاص،كما في باب الشكل الأوّل من القياس،وثانيهما:سير من الخاص إلى العام،كما في باب الاستقراء المنطقي.

والمنطق الأرسطي لم يقبل السير من الخاص إلى العام في الاستنتاج؛لأنّ مسأله السير هذه أوجدت مشكله منطقيه لم تحل وهي زياده الحكم على التجربه حيث يقال:ما هو مبرر الانتقال من الخاص إلى العام؟

وفي مقام حلّ هذا الإشكال قال المنطق الأرسطي:إنّ الاستقراء و التجربه بحسب الدقه هي سير من العام إلى الخاص؛وذلك لأنّه يوجد عند العقل قبل التجربه والاستقراء قضيه عقليه قبله،وهي أنّ الاتفاق لا- يكون دائماً ولا- أكثرياً في عالم الطبيعه و الخارج،بمعنى أنّ الصدفة لا تتكرر،والاتفاق لا يستمر،و هذه قضيه يعتبرها أرسطو قضيه أوليه من العقل.

ونحن، إذا افترضنا أنّ هذه القضيه قضيه أوليه نأتى إلى مثالنا، فنقول:بأنّه في مائه حاله تجريبيه وجدت فيها الحراره،وجد التمديد أيضاً،فإن لم تكن الحراره سبباً للتمديد،إذن،يكون اجتماع الحراره مع التمديد في المائه مرّه اتفاقياً،لكن قلنا:إنّ الاتفاق لا يتكرر ولا يكون دائماً،بقانون تلك القضيه العقليه المتقدمه،إذن، فيتبرهن أنّ الحراره هي سبب التمديد في الحديد،و إذا كانت سبباً وعلّه،فيجب أن لا يتخلّف عنها معلولها،إذن،فتسرى هذه العلّه إلى كل حديد آخر إذا تعرّض للحراره،ومعه يسرى حكم التمديد إلى كل حديد تعرّض للحراره.

وبهذا أرجع القضيه التجريبيه إلى السير من العام إلى الخاص،وبهذا يعرف أنّ القضيه العقليه الأوليه هي عباره عن قضيه(أنّ الاتفاق لا يتكرر وليس دائماً)و أما قضيه الحراره و التمديد فهي قضيه ثانويه.

ونفس هذا الكلام الذي قالوه في التجريبيات،قالوه أيضاً في الحدسيات،فذكروا أنّ نور القمر مستمد من ضوء الشمس،لأنّ ضوءه دائماً يتشكل بشكل يناسب مع نسبه مكان الشمس إليه،فإن لم يكن ضوءه مستمدّ منها،فهذه صدفة،والقضيه العقليه الأوليه تقول بأنّ الصدفة والاتفاق لا يتكرر،إذن يتبرهن أنّ ضوءه مستمد من ضوء الشمس،إذن فضؤها علّه لضوئه،فتسرى إلى دائميّه ضوئه.

كذلك قالوا في المتواترات: فإن التواتر على ما عرفوه، عبارته عن: اجتماع عدد من الناس وتوافقهم على الإخبار عن قضية يكونون بنحو من الكثرة بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب. وأمتناع تواطؤهم باعتبار أنه لو كان كل واحد منهم يكذب لكان صدفة، وهي لا تتكرر وليست دائمية، إذن، فيثبت صدقهم.

فالمتواترات، والحدسيات، والتجريبيات، أقاموها على أساس هذه القضية العقلية القبلية.

وقد ناقشنا هذا المطلب في كتاب الأسس المنطقية للاستقراء، وأثبتنا بسبعة براهين، أن هذه القضية العقلية الأولية، وهي كون (الاتفاق لا يكون دائماً، وأن الصدفة لا تتكرر) أثبتنا أنها ليست قضية عقلية ثابتة قبل التجربة، كاستحاله اجتماع النقيضين، وإنما هي قضية مبنية على الاستقراء والتجربة وحساب الاحتمالات، فمثلاً: عندما نعطي مريضاً قرصاً من الأسبرين فيشفى، نقول: يحتمل أن يكون سبب شفائه ذلك القرص، ولكن يبقى احتمال آخر وهو أن يكون سبب شفائه حادثه أخرى اقترنت مع الأسبرين صدفة، لكن إذا أعطى الأسبرين لشخص آخر مريضاً بنفس المرض وشفى فاحتمال أن تكون الصدفة قد تكررت في هذا الأمر الثاني احتمال ضعيف، وهو أضعف من الفرض الأول، وهكذا يضعف هذا الاحتمال أكثر لو أعطينا شخصاً ثالثاً قرصاً من الأسبرين، حيث يضعف احتمال كون حادثه أخرى اقترنت صدفة مع الأسبرين، وهكذا يضعف أكثر لو أعطينا قرص الأسبرين شخصاً رابعاً وشفى، إلى أن يصبح احتمال استناد الشفاء لأمر آخر غير قرص الأسبرين ضعيف جداً، بحيث لا يؤثر على احتمال استناد الشفاء إلى قرص الأسبرين الذي أعطيناه للمريض، لأنه لو لم يكن الأسبرين هو سبب شفائه لكان معناه اجتماع ثلاث أو أربع صدق، وهذا بحسب حساب الاحتمالات ضعيف، فإنه كلما تكاثرت التجربة وكانت النتيجة واحده ضعف احتمال الصدفة، لأن ضرب مجموع الاحتمالات ببعضها يضعفها، إذن، فقضية (أن الاتفاق لا يكون دائماً) ليس قضية قبلية بديهية، بل هي قضية بنفسها استقرائية ثبتت بحساب الاحتمالات، وبهذا يثبت أن المتواترات، والتجريبيات، والحدسيات، ليست قضايا ضرورية بديهية، كما أنها ليست مضمونه الحقانيه، وإن كانت قضايا قطعية بالقطع الأصولي، لكنها ليست كذلك منطقياً، لقياسها على أساس حساب الاحتمال، بل هذا المطلب قلناه بعينه في المحسوسات أيضاً. (١)

كلمه إنصاف

وفي الختام لا يفوتنا أن نشير إلى قضية مهمه ترتبط بهذا العالم الكبير، الذي بذل كل ما يملك في سبيل الله سبحانه وتعالى، حتى كلل هذا العطاء بما ليس فوقه عطاء، وهو الشهاده في سبيل الله،

ص: ٢٥

١- (١). تمهيد في مباحث الدليل اللفظي - تقارير الشيخ حسن عبد الساتر - ٣٣٧/٨.

فإنه: «فوق كل ذي برٍّ برٌّ حتى يقتل المرء في سبيل الله فليس فوق ذلك برٌّ» وبكتابه هذا بالخصوص، فإننا بعد مرور عشرات من السنين على تأليف هذا الكتاب، ما نزال نراه غريباً بين أوساط الحوزه العلميه وعلمائها، فالموقف تجاه هذه النظرية المطروحه قد تعددت الآراء فيه:

١. فمن رافض لها بالكلية، معتبراً إياها نظريه غريبه، لا تستحق أن يعقد لها بحث علمي.

ومثل هذا التقويم للجهد العلمي الذي بذله السيد الشهيد قدس سره في هذا الكتاب، أقل ما نقول في حقه: أنه صادر من إنسان لا يستحق الخطاب، كائناً من يكون مقامه الإثباتي.

٢. إلى مؤيد لها بالكلية، ومثل هذا التقويم إن صدر عن دراسه بهذه النظرية فـجيد، وإلا فقد يؤدي إلى قتل الفكر البشري في مهده.

٣. وثالث متوجس منها خيفه، خوفاً من أن تؤدي به إلى نتائج قد تكون في نظر بعضهم، نتائجاً خطيره، ومثل هكذا إنسان نقول له: اجلس في بيتك بعيداً عن الناس وكن مقلداً للآخرين، خير لك من ان تكون عالماً ينظر للناس أفكارهم ويهديهم سبيل الرشاد، وكما يقول الشاعر:

ومن يتهيب صعود الجبال يبقى أبد الدهر بين الحفر

٤. إلى رابع -الذي نعتقد هو الصحيح- يدعو إلى طرح هذه النظرية على بساط البحث، حيث يتم تناولها بالدراسه و البحث بشكل علمي موضوعي دقيق ومن ثم معرفه نقاط القوه فيها حتى يبنى عليها ويستفاد من نتائجها وثمراتها، أو معرفه نقاط الضعف فيها- إن وجدت- حتى حيث يتم معالجتها وسد ثغراتها، وطبيعي أنّ الارتقاء العلمي سيره هكذا، فكلّ نظريه هي في بدايتها عباره عن فكره يتم تطويرها فترتقى العلوم وتتطور. ومجمل القول: ليست أفكار السيد الشهيد قدس سره من الأفكار السطحيه البسيطة التي لا تستحق البحث، فإننا نلاحظ أن الأفكار التي ذكرها الشهيد الصدر سواءً في علم الأصول، أو الفقه، أو المنطق، أو الفلسفه، أو الكلام، أو التفسير، أو التأريخ، أو غير ذلك، من الأفكار الإبداعيه العميقه التي تستحق البحث بل المدرس، ولكن-مع الاسف- نشاهد أن كثيراً من المفكرين الباحثين من خارج الحوزه، يكونون بالغ الاحترام لآراء هذا الفيلسوف الكبير، أكثر ممن هو داخل الحوزه، إلا القليل ممن ينتمي لمدرسه وفكر السيد الشهيد قدس سره، متناسبين أنّ الأمم الحيه هي تلك التي تخلد وتحى ذكرى عظمائها، ولا شك ان العظماء الذين سجلوا بأسطر من نور ذكرهم في سجلات الفكر، أقل شيء على سلفهم ان يخلدهم من خلال تبني أفكارهم القيمه وعرضها على أروقه البحث و المحافل العلميه.

الفصل الأول: الضرورات الدينيه

اشاره

ص: ٢٧

إشارة

اختلفت كلمات العلماء فى تحديد ضابط وملاك ضرورى الدين إلى عدة آراء ونظريات، وما استطعنا ان نستوحىه من كلماتهم هو:

النظريه الأولى

إشارة

ما قد يستظهر من كلمات مجموعه من العلماء كون المراد من ملاك ضرورى الدين هو ملاك الضرورى نفسه و البديهى فى فن المنطق الذى يقابل الكسبى و النظرى، فإنه كما يعلم أن علم المنطق يقسم العلم: تصوّراً وتصديقاً على قسمين رئيسين:

١. العلم الكسبى أو النظرى: هو: ما يحتاج فى حصوله إلى كسب ونظر وفكر، كتصورنا لحقيقه الروح و الكهرباء، وكتصديقنا بأن الأرض ساكنه أو متحركه حول نفسها وحول الشمس. (١)

٢. العلم الضرورى أو البديهى: هو: ما لا يحتاج فى حصوله إلى كسب ونظر وفكر، فيحصل بالاضطرار و البداهه التى هى المفاجأه والارتجال من دون توقف، كتصورنا لمفهوم الوجود و العدم، ومفهوم الشىء، وكتصديقنا بأن الكلّ أعظم من الجزء، ولأنّ النقيضين لا يجتمعان ولأن الشمس طالعه، و أنّ الواحد نصف الاثنين وهكذا.... (٢)

وكما قلنا هذا القول قد يستوحى من كلمات مجموعه من العلماء منهم السيد الكلبيگانى قدس سره و السيد الخوئى قدس سره و السيد الحكيم قدس سره وإليك كلماتهم:

ص: ٢٩

١- (١). منطق المظفر: ٢١.

٢- (٢). منطق المظفر: ٢١.

١. قال السيد الكلبيكاني قدس سره:

بقي الكلام هنا في ملاك الضرورى، ولا بدّ من معرفته وتميزه عن غيره كى لا يتبادر بتكفير مسلم أو الحكم بإسلام من خرج عن الإسلام فنقول: إنّه ليس له اصطلاح خاص وراء اصطلاحه الجارى فى فن المنطق، فأهل المنطق قسّموا القضايا إلى قسمين: نظريه، وضروريه.

الأولى: هي ما يحتاج إثباته إلى دليل وبرهان ولا يمكن التصديق به بدون ذلك، نظير قولنا: العالم حادث، فإنّه مترتب على تشكيل قياس وترتيب صغرى وكبرى حتى يحصل الجزم به و الحكم بحدوث العالم.

الثانيه: أعنى الضروريه من القضايا، فهي: ما لا حاجة فى إثباته إلى ترتيب قياس وإقامه دليل وبرهان، مثل قولنا: النار حارّه وعلى هذا فكل حكم اعتقادى أو عملى فى الإسلام الذى لا حاجة لنا فى إثبات كونه من الإسلام وأنّه من برامجه إلى دليل فهو ضرورى، نظير الصلاه بل مثل الختان فإنّه فى الشريعة الاسلاميه من الأمور التى صارت ضروريه الثبوت يعلم كل من دخل فى حوزة الإسلام بل وغير المسلمين أيضاً أنّه من دين النبي صلى الله عليه وآله ومن خصائص المسلمين يترددون فى إسلام من لم يكن مختوناً، أو يحكمون بكفره، فالمسلم وغير المسلم يعلم شدّه اهتمام الشارع على هذه السنّه، ولهذا قد يتفق أنّ المسيحى يريد أن يعتنق الإسلام فيحاسب نفسه أولاً أنّه يمكنه التسليم حذاء إجراء هذه السنّه القطعيه عليه فيحينئذ يتشرف بقبول الإسلام واعتناقه أو لا يمكنه ذلك، ولا يرى من نفسه التهيؤ للختان ويثقل عليه ذلك فهناك يرجع وينصرف عمّا أراده من قبول الاسلام. (١)

٢. وقال السيد الخوئى قدس سره:

و أما الولاية بمعنى الخلافه فهي لسيت بضروريه بوجه و إنّما هي مسأله نظريه. (٢)

فإنّه حيث قابل فى كلامه بين الضرورى و النظرى فيفهم انه يريد المعنى المنطقى للضرورى.

٣. وقال السيد الحكيم قدس سره:

و أما الأمور الاعتقاديّه التى يجب فيها الاعتقاد لا غير فالحكم بكفر منكرها- ضروريه كانت أو نظريه- يتوقّف على قيام دليل على وجوب الاعتقاد بها تفصيلاً. (٣)

ص: ٣٠

١- (١). نتائج الأفكار فى نجاسه الكفار، تقريراً لأبحاث السيد الكلبيكاني: ١٧٩.

٢- (٢). التنقيح فى شرح العروه الوثقى: ٨/٣.

٣- (٣). مستمسك العروه الوثقى: ٣٨٠/١.

فإنه حيث قابل بين الضروريه و النظرية، فيفهم من ذلك أنه يريد المعنى المنطقي للضروري.

نعم، قد يقال: إن خصوص كلام السيد الخوئي و السيد الحكيم رحمه الله غير ظاهر من قرينه المقابله بين المعنى الضروري و النظرى فى إرادته المعنى المنطقي، اذ يحتمل أنهما يريدان ما يقابل الضروري من الأمور النظرية فى الدين، كما لعله يشير إليه كلام العلمين فى موارد أخرى من كتبهم الفقيهيه.

وبعبارة أدق: أن الضروري المنطقي يقابله النظرى المنطقي، كذلك يمكن أن يكون مرادهما الضروري الدينى، و هو بغير معنى الضروري المنطقي-ويكون ما يقابله أيضاً النظرى الدينى- و هو بغير معنى النظرى المنطقي-وعلى أى حال تبقى المسأله، مسأله استظهار، فربّ شخص يستظهر ما قلناه، وربّ آخر لا يستظهر ذلك، والآراء تبقى كلّها عزيزه.

مناقشه النظرية الأولى

المناقشه الأولى: ذكر المحقق الاسترآبادى قدس سره فى كتابه الفوائد المدينه، مناقشتين للقول الاول: أحدهما: نقضيه، والأخرى حليه:

(أ) أمّا النقضيه: فحاصلها، أننا لو قبلنا أن الضروري الدينى هو بمعنى الضروري و البديهى المنطقي، فهذا سيؤدى إلى خروج مجموعه من الأمور المسلمّ كونها من ضروريات الدين عن كونها من ضروريات الدين، مثل وجوب الصلاه و الصيام و الحجّ وما شاكل.

بعبارة أخرى: أن الامور الضروريه البديهيه فى المنطق قد حُصرت فى الأمور الستة المعروفه التى هى: الأوليات، و المحسوسات، و المتواترات، و التجريبيات، و الحدسيات، و الفطريات.

والمهم: أنه باتضح هذه الأقسام الستة للضروريات و البديهيات، يتّضح لنا أن وجوب الصلاه أو الصوم أو الحجّ وغيرها ليست من هذه الاقسام الستة لأنّ العلم بها لم يكن من أحد هذه الطرق الست، وعليه فبناءً على كون الضروري الدينى هو نفس معنى الضروري المنطقي نفسه يلزم خروج مجموعه من ضروريات الدين عن كونها من ضروريات الدين، ولا يمكن الالتزام بذلك.

(ب) و أما الحليه: فحاصلها: أن علمنا بالضروريات دائماً يكون من خلال النص القرآنى أو نص الرسول صلى الله عليه و آله أو نص الأئمه عليهم السلام على ذلك، بينما الضروري المنطقي لا يحصل من خلال ذلك، فتبين أنه ليس بمعناه نفسه.

فائده: ضروريات الدين ليست ضروريه بالمعنى المصطلح عليه عند المنطقيين؛ وذلك لوجهين: أحدهما: أنهم حصروا الضروريات فى الست، وليس علمنا بوجود الصلوه مثلاً داخلاً فى الست. وثانيهما أن علمنا بها إنما يحصل بالنص. (١)

إن قلت: إن ما أفاده المحقق الاسترآبادى قدس سره غير تام، باعتبار أن مثل وجوب الصلاه و الصيام و الحج وما شاكلها، هى داخله تحت أحد أقسام البديهيات المنطقيه الست، إذ هى داخله تحت المتواترات، فمثل الصلاه و الصيام و الحج ثابت وجوبها بالتواتر بين المسلمين.

قلنا: يمكن للاسترآبادى ان يجيب بجوابين:

١. أن مثل وجوب الصلاه و الصيام و الحج ليست ثابتة بالتواتر، وإنما هى ثابتة من خلال النص القرآنى، فلو سألنا أى إنسان مسلم: لماذا الصلاه أو الصيام أو الحج واجب فى دينك؟

لم يكن جوابه أنها ثابتة بالتواتر، وإنما يقول قرآنا الذى هو الدستور الأول لنا أوجب ذلك عيناً.

٢. إننا لو حصرنا ضروريات الدين بالمتواترات فقط - إذ من الواضح أنها لا تدخل تحت باقى الأقسام الخمسه للبديهيات - فهذا سوف يؤدى إلى خروج جملة من ضروريات الدين عن كونها ضروريات، إذ أنها لم تثبت بالتواتر، ولم تتم فى حقها شروط التواتر المذكوره فى محلها، كشرط التواتر فى كل طبقه.

ولكن يرد عليه: أن القرآن قطعته ثبتت بالتواتر أيضاً، فيكون وجوب الصلاه و الصوم و الحج المشرعه فيه أيضاً ثابتة بالتواتر. هذا أولاً.

وثانياً: أن ضروريات الدين لا تنحصر بالمتواترات من أقسام البديهيات الست المنطقيه، إذ يمكن أن يكون ضرورياً من ضروريات الدين و داخل تحت قسم المحسوسات سواء المحسوسات بالحواس الظاهره، أو الباطنه التى هى الوجدانيات.

كما للناس الموجودين فى الصدر الأول من الإسلام، إذ إن رسول الله صلى الله عليه و آله لو قال للناس: إن الشىء الفلانى واجب فعله، وفعله هو صلى الله عليه و آله وشاهده الناس، ثبت عندهم أنه من ضروريات الدين، و كما فى عقيدة التوحيد و وجود الله تعالى فإنها فطريه و وجدانيه.

والنتيجة النهائية: أن كلام الاسترأبادى فيه جهه قوه وفيه جهه ضعف، ولكن على الرغم من كل ذلك لا يصار إلى القول الأول فى تحديد ضابط ضرورى الدين، اذ هناك أمورٌ لاشكٌ فى ضرورتها، ولم تكن من أقسام الضروريات المنطقية الست.

المناقشه الثانيه: بناءً على ما أفاده السيد الشهيد قدس سره فيما تقدّم من حصر البديهيات و الضروريات فى قسمين فقط هما الأوليات و الفطريات، وخروج الأقسام الأربعة الباقية- المتواترات، والتجريبية، والحسوسات، والمحسوسات بالحس الظاهرى لا الباطنى- عن كونها بديهيات و ضروريات، سوف تبطل هذه الضابطه المدعاه، اذ سوف تكون كل ضروريات الدين هى من النظريات، ولا يمكن الالتزام بذلك، اذ أغلب الضروريات أمّا أن تكون ثابتة بالتواتر أو من خلال المشاهده الظاهرية، وهذه الأمور على مبنى السيد الشهيد قدس سره ليست من البديهيات و الضروريات و إنّما هى من المسائل النظرية منطقياً كما ترى.

أذاً، لا يمكن القول أن ضرورى الدين هو بمعنى الضرورى المنطقى.

المناقشه الثالثه: أنّ هذه الضابطه تفتقر إلى الدليل و الملاك العلمى، فما هو الدليل يا ترى على كون الضرورى الدينى، هو بنفس معنى الضرورى المنطقى، أنّ من يختار هذا القول لم يبين لنا دليله على ذلك، وكأنّه أرسل دعوى مسلمه، وما هى كذلك.

النظريه الثانيه

اشاره

ماذهب إليه المقدّس الأردبيلى قدس سره من أن: المراد بالضرورى الذى يكفر منكره الذى ثبت عنده يقيناً كونه من الدين ولو بالبرهان، ولو لم يكن مجمعاً عليه. (1)

وكان الأردبيلى يوسع من دائره الضرورى الدينى لتشمل مطلق الأمر اليقيني الجزمى، سواءً كانت هذه اليقنيه حاصله نتيجة كون القضيه ضروريه بالمعنى المنطقى، أو حتى لو كانت القضيه نظريه فى نفسها؛ إلاّ أنّه أقيم البرهان و الدليل القطعى عليها، فإنّ كلّ ذلك يكون داخلاً تحت الضروره الدينيه.

أمّا قضيه كون الأمر مجمعاً عليه أو غير مجمع عليه فذلك لا يضّرّ فى الضروره بوجه كما صرّح بذلك.

ص: ٣٣

يمكن أن تناقش هذه النظرية بمناقشات عدّه:

١. أنّ هذا الرأى مجرّد دعوى خاليه عن البرهان، فما هو الدليل يا ترى على كون معنى ضرورى الدين هو ما ذكره الأردبيلي؟
 ٢. أنّ شمول ضرورى الدين للأمر الذى اقيم البرهان عليه، يعنى أنّ ذلك الأمر حتى لو كان من أبسط جزئيات ذلك الدين لكن استطاع العالم أن يقيم برهاناً قطعياً على وجوبه أو حرمة، فإنّه يكون من ضروريات الدين، وهذا أمر يصعب الالتزام به.
 ٣. أنّ هذا القول يفتقد لحصر الضرورات، إذ إنّ شمول ضرورى الدين للأمر النظرى الذى يقام الدليل القطعى عليه حتى لو لم يكن مجمعاً عليه، يختلف من شخص لآخر، فربّ عالم يقيم الدليل القطعى على قضيه فيدعى كونها ضروريه، وربّ آخر لا يقيم ذلك فيدعى عدم ضرورتها، ويأتى ثالث فى قضيه أخرى ويدعى ضرورتها لإقامته البرهان عليها، وينكر ذلك رابع، مما يؤدى إلى عدم حصر الضرورات والاتفاق عليها، ولا سامح الله قد يؤدى فى النهايه إلى تكفير وتضليل بعضهم الآخر وحصول الهرج و المرج، سيما إذا أعطيت القضييه بيد عامه الناس، ولم تحصر فى دائره علماء الدين كما شاهدنا ذلك فى قضايا معاصره.
- إن قلت: إنّ قضيه عدم حصر الضرورات، ومآل ذلك إلى احتمال وقوع التكفير و التضليل و الهرج و المرج، لا- يعنى بطلان الضابطه المتقدمه.

قلت: إنّ شريعته السماء أتت لتحافظ على المجتمع الاسلامى، فواحد من أهم ركائز هذا التشريع الإلهى هو صيانته المجتمع و المحافظه عليه، وعلى هذا فكلّ حكم أو ضابطه تكن مؤديه أو يحتمل فيها احتمالاً معتدلاً به عقلاً أن تؤدى إلى خلاف ذلك تكون غير مقبوله.

نعم، هذه المناقشه الثالثه نحن لا نعدّها مناقشه بالمعنى الفنى العلمى الدقيق، بقدر ما هى صياغه تأيديه لعدم قبول هذه الضابطه.

النظرية الثالثه

اشاره

ما ذهب إليه المحقق الاستربادرى قدس سره فى كتابه الفوائد المدينه، حيث قال:

وبالجملة معنى ضرورى الدين ما يكون دليله واضحاً عند علماء الإسلام بحيث لا يصلح لاختلافهم فيه بعد تصوره. (١)

ومن بعده السيد عبدالله شبر قدس سره فى كتابه حق اليقين، قائلاً: والحاصل أنّ ضرورى الدين ما يكون دليله واضحاً عند علماء الإسلام بحيث لا يصلح لاختلافهم فيه ونحو ذلك ضرورى المذهب. (٢)

وضابطته هذه تبنتى كما هو واضح من كلامه على ركائز عده:

١. أنّ ضرورى الدين يحتاج إلى دليل.

٢. وأن هذا الدليل لا بدّ أن يكون واضحاً عند خصوص علماء المسلمين، أما عوام المسلمين من غير العلماء فعلمهم أو عدم علمهم لا يضر بالضرورى، وكذلك إذا كان الدليل عند علماء المسلمين على شىء غير واضح، ويكتنفه نوع من الغموض، فلا يكون الأمر ضرورياً.

٣. وأن يكون هذا الأمر لا يصلح وقوع الاختلاف فيه بعد تصوره، نعم، قد يكون الاختلاف واقعاً بالفعل، إلّا أنّ القضية إذا كانت لا يصلح الاختلاف فيها بمجرد تصورها فلا يضر فى ضرورتها الدينيه الاختلاف الفعلى فيها.

إنه إذا توافرت هذه الشرائط الثلاثة فى قضيه عُدت من ضروريات الدين.

مناقشه النظرية الثالثة

١. أنّ هذا الرأى كسابقه يفتقر إلى الدليل، فهو مجرد دعوى لم يستدل عليها المحقق الاسترأبادى.

٢. أنّ هذا القول يؤدى بنا إلى حصر ضروريات الدين فى عدد قليل، إذ كم هى الأمور التى أدلتها واضحه جداً عند كل علماء المسلمين، فالمسلمون كما يقال: لم يبقَ عندهم شىء لم يختلفوا فيه.

٣. أنّ هذا القول قد يؤدى إلى دخول أمر مسلم كونه ليس من ضروريات الدين فى ضروريات الدين، كما لو كان دليله واضحاً عند علماء المسلمين.

٤. أنّ معنى هذا الرأى أن تكون الضروريات، هى ضروريات بنظر العلماء فقط، إذ هم

ص: ٣٥

١- (١). الفوائد المدنيه: ١٢٨.

٢- (٢). حق اليقين فى معرفه أصول الدين: ٢/٢٤٥.

الذين يقيمون الأدله عليها، أو تكون أدلتها واضحه عندهم، أما عوام الناس، فسوف يكون أمرهم محصوراً في طرق عدّه:

١. أما أن ينكروا كون هذه الأمور من الضروريات، لأنهم لم يقيموا الدليل عليها، وهذا لا يمكن الالتزام به.

٢. و أما أن يجتهدوا ليقيموا الدليل. وهذا أمر لا يمكن من الكل.

٣. و أمّا أن يقلّدوا من أقاموا الدليل في كون هذه ضروريات. وهذا أيضاً لا يمكن الالتزام به، لأنّه لا تقليد في الضروريات، خصوصاً إذا كانت الضروريات من أصول الدين التي لا يجوز التقليد فيها، فإنّ المطلوب في الاعتقادات تحصيل اليقين و القطع ولا أقل الاطمئنان و التقليد لا يفيد إلّا الظن، والظن لا يغنى من الحق شيئاً.

و إذا إتضح بطلان هذه الأمور فسوف يكون تعريف الضروريات بأنّها ما يكون دليلها واضحاً عند علماء المسلمين، أمراً لا يمكن قبوله.

النظريه الرابعه

اشاره

ما اختاره جمله من الأعلام؛ ولعله هو المشهور من كون ضابط ضرورى الدين، هو ذلك الأمر الذى يكون مشهوراً معروفاً بين جميع المسلمين، رجالهم ونسائهم، صغارهم، وكبارهم، علمائهم، وعوامهم، حيث لا يجهل أحد منهم أنّه من أجزاء دينهم.

وإليك مجموعه من كلماتهم، فإنه و إن تجد إختلافاً في بعض تعابيرهم، إلا أنّ مرادهم واحد كما سوف تجد:

١. ما ذكره السيد الخوانسارى قدس سره في رساله له مختصه بضروريات الدين، حيث يقول:

إنّ رسم ضرورى الدين لما كان بموجب ما وجد في كلمات بعض أعظم المحققين هو ما كان أمر بداهه كونه من أجزاء هذا الدين، بحيث لو سئل عنه كلّ أحد من أهل هذا الدين لأجاب بأنّه منه على وجه الجزم و اليقين إلّا من كان جديد الإسلام أو بعيد الدار من المسلمين.

وبعبارة أدق ذكرها أمين المحدثين هو: ما كان دليله واضحاً عند جميع علماء المسلمين. بحيث لا يصلح إختلافهم فيه بعد التفاتهم إليه، بل يعدّ التصريح به والاستدلال عليه من الاشتغال باعمال الهازلين وأفعال الهاذرين.

وبعبارة ثالثة قد نقل أنها سمعت من محققى مشايخنا(رضوان الله عليهم)هو الذى علماء المسلمين و الكافرين يعرفون أنه مما جاء به نبينا صلى الله عليه و آله.

وبعبارة رابعة أجدتها أحسن ما يعبر عنه مالا يتعرض أحد من المصنفين فى علوم الشريعة لبيان حكمه من جهه نفسه فى شىء من كتبهم الاستدلاليه وغيرها؛لعدم ذلك من قبل توضيح الواضحات وإيراد القول غير المفيد،مثل وجوب الصلوات الخمس،وصيام شهر الصيام،وحج بيت الله الحرام،وغسل النجس،وغسل الجنابه،والحيض،وكون ركعات الظهر مثلاً أربعاً،ونكاح المحارم محرماً،وتناول المسكرات حراماً،وتعدد المزواجه جازياً،إلى غير ذلك....

وبعبارة خامسه هو ما كان من لوازمه المشهوره التى لا تعزب ذلك غالباً عن أذهان من يدين بدين نبينا صلى الله عليه و آله ولا عن غيره كما ذكره بعض شراح الجعفرية،أو ما يقطع بكونه من الدين ويشهد كل أحد بذلك و إن لم يكن متديناً بدين الاسلام. (١)

ونلاحظ وجود خلط،فالعباره الثانيه و الثالثه تنسجم مع القول و الرأى الثالث الذى نقلنا،لأنّ العباره الثانيه و الثالثه يوجد فيها فرق فى بعض الموارد مع العبارات الأخر التى نقلها،ففى بعض الموارد يكون دليل الضرورى واضحاً عند علماء المسلمين وغيرهم،إلا أنه لا يكون واضحاً عند عوام المسلمين فضلاً عن غيرهم،ويكفينا ملاحظه حال المسلمين وجهلهم بأبسط أمور دينهم.

نعم، العباره الأولى،والرابعه، و الخامسه،تقريباً يوجد بينها ترادف،مع اختلاف فى بعض التعابير،إلا أنّ المراد واحد،والله العالم بحقائق الامور.

٢.ما ذكره الشيخ الاملى قدس سره فى مصباح الهدى،حيث قال ما نصه:

بل الضروره من الدين ظاهر حيث إنه لا- يجهله أحد بل وجوبه عند المسلمين معلوم عند جميع الملل وأنهم يعلمون أنه من أركان دين الاسلام. (٢)فانه و إن كان فى مقام بيان قيام ضروره الدين على وجوب الحج،ألا أنه أيضاً يوضح كيفيه كون الحج من ضروريات الدين،مما يعطى ضابط وملاك ضرورى الدين.

٣.ما ذكره السيد الشهيد الصدر قدس سره حيث ذكر فى معرض ردّه على من يدعى كفر المخالفين؛لأنهم ينكرون ضرورياً من ضروريات الدين الذى هو إمامه أهل البيت عليهم السلام،

ص: ٣٧

١- (١). رساله فى ضروريات الدين للسيد الخونسارى: ٧٨.

٢- (٢). مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى: ٢٣٢/١١.

مانصه: (ويرد عليه: مضافاً إلى عدم الالتزام بكفر منكر ضرورى الدين- أن المراد بالضرورى الذى ينكره المخالف، إن كان هو نفس إمامه أهل البيت فمن الجلى أن هذه القضية لم تبلغ فى وضوحها إلى درجه الضروره...). (١)

فإن عبارته: (لم تبلغ فى وضوحها إلى درجه الضروره) يظهر منها أنه يقصد بضرورى الدين ذلك الأمر الذى بلغ من الوضوح درجه كبيره بحيث لا يجهله أحد.

٤. ما ذكره السيد حسن القمى فى كتاب الحج، حيث قال:

لأن الضرورى هو الذى لا يجهله أحد من المسلمين. (٢)

٥. ما ذكره الشيخ آصف محسنى فى كتابه القيم صراط الحق، حيث قال:

الضروره الدينيه شهره شىء بين المسلمين رجالهم ونسائهم خواصهم وعوامهم، بحيث يفهم أن هذا الشىء مم قاله النبى الخاتم صلى الله عليه وآله، وبالجملة ضرورى الدين ما صار جزءاً من الدين ولم يحتج إلى دليل بعد ثبوت أصل الدين، وهذا مثل وجوب الصلاه و الصوم و الزكاه و حقيه المعاد ونحوهما. (٣)

مناقشه النظرية الرابعه

يمكن ان يناقش هذا الرأى بمناقشتين:

١. إن أخذ قيد (عدم الجهل) فى معنى الضرورى يؤدى بنا إلى رفع اليد عن الكثير من الأمور التى لا شك فى كونها من ضروريات الدين إذ هناك من يجهلها من المسلمين، كما هو الملاحظ لمن خبر حال المسلمين وغفلتهم وتغافلهم عن أصول وفروع دينهم الحنيف الذى أدى بهم إلى الذله و الخنوع أمام المستكبرين الطامعين، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم.

٢. إن شهره أمر بين المسلمين بحيث يفهم أنه مما قاله النبى صلى الله عليه وآله لا يؤدى به إلى أن يكون ضرورياً من ضروريات الدين.

وبعبارة نستطيع أن نصوغ الإشكال من خلالها:

(أ) إن كانت قيمه للأمر الضرورى لمجرد شهرته بين المسلمين، فهذا لا اعتبار به إذ كم من مشهور لا أصل له!

ص: ٣٨

١- (١). بحوث فى شرح العروه الوثقى: ١٥/٣.

٢- (٢). كتاب الحج: ٧/١.

٣- (٣). صراط الحق: ٢٥/١.

ب) وإن كانت القيمة للأمر الضروري لا- لمجرد شهرته، وإنما لكون الشهره طريق لفهم أن ذلك مما قاله النبي- كما هو ظاهر كلام المحسنى- فهذا يؤدي بنا إلى كون كل ما ثبت عندنا أن النبي صلى الله عليه وآله قد قاله، فسوف يكون من ضروريات الدين، وبالتالي تكون ضروريات الدين إلى ما شاء الله، ولا يمكن الالتزام بذلك.

٣. إن هذا الرأي كغيره أيضاً لم يستدل عليه، وإنما أرسلوه كإرسال المسلمات، فما هو الدليل يا ترى على كون ضرورى الدين هو بهذا المعنى؟ وبالتالي لا يعدو هذا الرأي كونه دعوى بلا دليل.

النظريه الخامسه

و هو ما نختاره، وحاصله: أن هناك عنوانين:

١. عنوان ضرورى الدين؛ أى: أن ضرورته منسوبه إلى الدين.

٢. عنوان ما عُلم ثبوته فى الدين ضروره، أى أن العلم بكون الشىء الفلانى داخلاً فى الدين، يكون بعلم ضرورى بديهى لا كسبى نظرى، وكل من بحث عن هذا الموضوع لم يفرق بين العنوانين، فجعل عنوان ضرورى الدين هو نفس عنوان ما عُلم ثبوته فى الدين ضروره، بينما الصحيح هو التفريق.

فعنوان ضرورى الدين: هو ذلك الأمر الذى يحتاجه الدين حاجه شديده لا مطلق الحاجه، والضرورى بهذا المعنى سوف يكون عبارته عن قسمين:

١. الأركان الأساسيه المقومّه لأصل الدين، إذ هى مصداق للأمر الذى يحتاجه الدين حاجه شديده، فإن ما يقوم الشىء لا شك فى احتياج ذلك الشىء إليه، فمثلاً ما يقوم الإنسانىه هى أجزاءها الأصلية التى هى الحيوانيه و الناطقيه، وكذلك الأركان الأساسيه المقومّه لأصل الدين، كالتوحيد و النبوه تكون مقومّه لأصل الدين ومن دون أحدها ينهدم أصل الدين، ولذلك احتاج إليها الدين حاجه شديده، فكانت ضروريه له.

٢. الأجزاء الأساسيه فى الدين كالصوم و الصلاه وما شابه هذه الأمور، فإنها وإن لم تكن مقومّه لأصل و حقيقه الدين، لكنها تعد من الأجزاء الأساسيه للدين، ومعلوم أن الجزء الأساس للشىء مما يحتاجه ذلك الشىء- وإن كانت حاجته أقل درجه من الأول- حاجه شديده أيضاً، فلذلك تكون هذه الامور من ضروريات الدين.

بينما عنوان ما علم ثبوته في الدين ضروره: المقصود منه: أننا نعلم بثبوت أمر ما في الدين أو نفيه من الدين، من خلال علم ضرورى لا نظرى.

نعم، هذا العنوان الثانى نسبه مع العنوان الأول تختلف باختلاف قسمى الضرورى عندنا:

١. فان نسبه ما علم ثبوته في الدين بالضروره مع القسم الأول من أقسام الضرورى عندنا، وهى الأركان المقومه للدين التى هى عبارته عن: «إثبات الإلوهيه، التوحيد، النبوه و الرساله، أو باضافه المعاد» هى نسبه العموم و الخصوص المطلق، إذ هذه الأركان الأساسيه المقومه هى معلومه بعلم ضرورى لا نظرى، ولكن ليس كل ما هو معلوم بعلم ضرورى هو من الأركان الأساسيه المقومه التى ذكرناها؛ فتكون النسبه هى نسبه العموم و الخصوص المطلق.

٢. بينما نسبه ما علم ثبوته في الدين بالضروره مع القسم الثانى من أقسام الضرورى الدينى عندنا، التى هى الأجزاء الأساسيه فى الدين غير المقومه لأصل الدين، هى نسبه العموم و الخصوص من وجه وذلك، لأنهما يشتركان فى نقطه ويفترقان فى نقطتين:

(أ) إذ هما يشتركان فى الأمر الذى يكون من الأجزاء الأساسيه ومعلوم بعلم ضرورى لا نظرى.

(ب) ويفترقان فى الأمر الذى يكون من الأجزاء الأساسيه، ولكن معلوماً بعلم نظرى لا ضرورى.

(ج) وكذلك يفترقان فى الأمر الذى يكون معلوماً بعلم ضرورى؛ ولكنه ليس من الأجزاء الأساسيه.

إن قلت: إنّ الأعلام يصطلحون على ما يعلم ثبوته فى الدين بعلم ضرورى، بمصطلح ضرورى الدين، وكما هو معلوم لا مشاحه فى الاصطلاح، وعليه فلا يصح ما تقولون من كون أحد العنوانين غير الآخر.

قلت: صحيح لا- مشاحه فى الاصطلاح، ولكن على الباحث العلمى أن يراعى فى اصطلاحاته أموراً عدده، منها وجدانه العقلانى وإرتكازاته المتشرعيه، ومنها موارد استعمال لفظه الضرورى فى كلّ شىء ليرى ماذا تتضمن من معنى، وعندما نلاحظ هذه الأمور نشاهد وجود تغاير بين المصطلحين، ولهذا كلّ إنسان صاحب ذوق سليم عندما يسمع ولو لأول وهله بمصطلح ضرورى الدين ينتقل ذهنه مباشره إلى معنى يعبر عن أمور أساسيه ومهمه وذات معالم فى الدين الإسلامى. لا مجرد أمور ثابتة بالوضوح أو الضروره المنطقيه وما شاكل.

وبعد هذا أصبح للباحث العلمى، جراء ملاحظته هذه الأمور، أن يجعل ما ثبت بعلم ضرورى، ويصطلح عليه بمصطلح ضرورى الدين.

إن قلت: إن معنى هذا أنكم تصطلحون باصطلاح جديد على تلك الأمور المقومه للدين و الأجزاء الأساسية له، مصطلح ضروري الدين.

قلت: وما المانع من ذلك بعد موافقته للأساس اللغوي و الوجدان العقلائي والارتكاز المتشرعى، فإن كل هذه الامور تكون داعيه لما ذكرنا.

الطريق لمعرفة مصداق ضرورى الدين

بناءً على الضابطه التي ذكرناها، سوف ينحصر الطريق لمعرفة مصداق الضرورى الدينى بأمرين:

١. النصّ الدينى، قرآناً وسنّه-رويات المعصومين عليهم السلام- فإذا قال لنا النصّ الدينى: إن الأمر الفلانى من أركان الدين أو أجزائه الأساسية أو دعائمه أو قواعدها وما شابه هذه التعابير، أو أكد أهميته بصوره كبيره كماً أو كيفاً، ثبت عند ذلك أنه من ضروريات الدين.

٢. اتفاق أو إجماع المسلمين على كون أمر ما من أركان أو أجزاء أو دعائم أو قواعد دينهم، فإنه على هذه الحاله حتى لو لم يوجد نصّ دينى يثبت هذه الحقيقه فإنّ إجماع المسلمين يكفى فى إثبات كون ذلك الأمر من ضروريات الدين الإسلامى. وفى الحقيقه هذا يرجع إلى الأول، إذ الإجماع كما هو معلوم عندنا-نحن الإماميه- لا يكون حجّه إلّا إذا كان كاشفاً عن قول المعصوم فيكون داخلاً تحت السنّه الشريفه.

إشكالات على الضابطه المختاره

إشاره

قد توجّه عدّه إشكالات على الضابطه التي ذكرناها، نحاول أن نذكر منها:

الإشكال الأول [إن هذه الضابطه لا تعدو أن تكون دعوى غير مبرهنه]

إن هذه الضابطه لا تعدو أن تكون دعوى غير مبرهنه، إذ ما هو الدليل على كون ضابط ضرورى الدين هو بالمعنى المذكور، أى ما يحتاجه الدين حاجه شديده لكى يكون منحصرأ فى قسمين رئيسين، هما الأركان المقومه لأصل الدين، والأجزاء الأساسية له، ومن المعروف علمياً أن الدعوى الخاليه من الدليل لا يركن إليها علمياً.

والجواب: تاره بالنقض، وأخرى بالحلّ.

أما الجواب النقضي: فنسأل المُستشكَل، ماذا تقول في الضوابط الأخرى؟ فهل هي تمتلك الدليل و الرصيد العلمى؟ أو أنها مجرد دعاوى فاقده للدليل؟ إذ لم نر أى واحد من الأعلام الذين تبّنوا تلك الأقوال، استدل على كون ضابط ضرورى الدين هو بنفس معنى الضرورى المنطقى، أو بمعنى الأمر الذى لا يجهله أحد من المسلمين، أو الذى يكون دليلاً واضحاً عند علماء المسلمين أو غير ذلك، فكلهم ادعوا هذه الاقوال من دون الاستدلال عليها، ومن هنا فإذا كان هذا الإشكال يتوجّه على الضابطه التى اخترناها، فهو لا يختص بها، بل يشمل كلّ الضوابط المدعاه.

و أما الجواب الحلى: فان هذه الضابطه غير فاقده للدليل، إذ يمكن الاستدلال عليها:

١. أنّ ضرورى الدين فيه نسبه إلى الدين لا إلى علم الإنسان به وعدمه، حتى يرجع إلى طبيعه تحديد نسبه وكيفيه هذا العلم إلى الإنسان وأنه بالمعنى المنطقى، أو بمعنى الوضوح وما شابه من الضوابط المدعاه، وعليه فلا بدّ من تحديد نوع هذه النسبه إلى الدين، وفى مقام تحديد هذه النسبه نقول: إنّ الضرورى لكلّ شىءٍ لاشكّ فى احتياج ذلك الشىء إليه وإلّا لما صار ضرورياً له. ومن هنا نكون بين احتمالين:

(أ) فإمّا أن نقول أنّ مطلق ما يحتاجه الدين ولو حاجه بسيطه وجزئيه هو من ضروريات الدين.

(ب) وإمّا أن نقول إنّ ما يحتاجه الدين فقط حاجه شديده ورئيسه هو من ضروريات الدين.

ولا يمكن الالتزام بالأول، لأنّه يلزم على ذلك أن تكون كلّ تعاليم الدين الإسلامى وأحكامه وقوانينه هي ضرورات الدين، إذ الدين هو مجموع أحكامه وقوانينه سواءً كانت أساسيه وأركان أو غير ذلك، فلهذا يكون الثانى هو الصحيح أى ما كانت حاجته شديده رئيسيه، وهى عبارته عن الأركان المقومه لحقيقه الإسلام أو الأجزاء الأصلية فيه، فيكون ضرورى الدين هو بمعنى ركن الدين المقوم لماهية الدين أو جزء أساس فيه.

٢. إنّ الأنسب بروح الشريعه الاسلاميه الغراء، ووجداننا العقلانى، ومرتكزاتنا المتشرعيه، هو كون ضروريات الدين بمعنى أركانه الأساسيه المقومه له وأجزائه الأساسيه الأصلية، إذ لو سألنا هذا السؤال: عندما نعرض الضوابط المتقدمه على هذه الامور-روح الشريعه، مرتكزاتنا المتشرعيه، ووجداننا العقلانى- فأى الضوابط نجدها أقرب إليها؟!

إننى كأنسان مسلم أحمل بين دفتى فهماً عن هذه الأمور، لا أخفى القول، إننى أجد قرب الضابطه التى ذكرناها إلى هذه الامور أكثر من الضوابط الأخرى.

وكما قيل وسمعنا من أساتذتنا-حفظهم الله- أنّ وجدان الإنسان ثروته وكثر عظيم لا ينبغي التفريط به.

إذن، هذا الاشكال غير تام.

الإشكال الثاني [أنه بناءً على هذا الضابطه، سوف ينتهي إلى نتيجة خطيره]

أنه بناءً على هذا الضابطه، سوف ينتهي إلى نتيجة خطيره، إذ سوف يؤدي الالتزام بهذه الضابطه إلى إنكار الكثير من ضروريات الدين، وذلك لعدم كونها من أركان الدين المقومه لمرتبته أصل الاسلام، أو لعدم كونها من الأجزاء الأساسية في الدين، فكثير من الضروريات التزم الكثير من العلماء بكونها من ضروريات الدين مع اعترافهم أنها ليست أركاناً مقومه للدين الإسلامي، ولا أجزاءً رئيسيه في الدين الاسلامي.

والجواب: نحن أصحاب الدليل أين ما مال نميل، فهؤلاء العلماء التزموا بكون تلك الأمور من ضروريات الدين لانطباق أحد الضوابط الأخرى التي تعمم الضروريات لغير الأركان المقومه و الأجزاء الرئيسيه، أما نحن حيث لانقبل تلك الضوابط، ذلك سوف لانقبل مصاديقها، وكما قيل إذا انهار الأصل انهار الفرع، ولكن عدم التزامنا بكونها من ضروريات الدين لا يعني أننا ننكر ثبوتها في الدين، إذ قد نقيم البرهان عليها-سواءً كان بعلم ضروري أو نظري- وثبت وجودها ووجوب الاعتقاد بها أو العمل بها. وبناءً على هذا سوف لا تكون هناك أى نتيجة خطيره تمنعنا من الالتزام بضابطتنا التي ذكرناها.

الإشكال الثالث [أن هذه الضابطه لم يقل بها أحد من العلماء]

أن هذه الضابطه لم يقل بها أحد من العلماء، وعليه تكون مخالفه لإجماعهم على كون ضروري الدين هو بأحد المعاني الأربعة الاولى.

والجواب: أنّ كلام الأعلام ليس وحياً منزلاً وهب أنه لم يقل بها أحد من العلماء، فذلك لا يعني بطلانها إذا كانت تستند إلى الوجهه العلميه، مدعومه بالدليل، بعد بيان الملاحظات على الضوابط الأربعة الاولى. هذا أولاً.

وثانياً: ليس اتفاق العلماء على شىءٍ يعنى صحته-فلسنا ممن يقول «لا تجتمع أمتي على خطأ»-ومن الشواهد اللطيفه، ما فعله السيد الشهيد الصر قدس سره في علمي المنطق و الأصول.

أ) فالمنطق لمدى ألفى عام يسير على وفق المنطق الأرسطى الذى ينكر المنطق الاستقرائى، إلى أن جاء السيد الشهيد قدس سره وأثبت منطق الاستقراء، وهذه الضوابط المدعاة فى كلمات الأعلام لضرورة الدين لا أقل لم يسر عليها الفكر البشرى الإسلامى لمدى ألفى عام، حتى إن المساله لم يتعرّض إليها قبل عصر المحقق الحلى قدس سره صاحب كتاب شرائع الاسلام.

ب) وعلم الاصول ظل لمدى ألف عام سائراً على قاعده (قبح العقاب بلا- بيان) إلى أن جاء السيد الشهيد قدس سره وأثبت بطلانها، وصححه مسلك (حق الطاعه) الواسع.

فهل يا ترى أتى السيد الشهيد ببدعاً من القول؟! كلا وألف كلا، إن الأفكار عزيزه و التقليد و التسطیح، وعدم الغور فى المطالب العلميه، ليس من شأن المحققين المدققين.

الإشكال الرابع [أن هذه الضابطه، يلزم منها الحكم بكفر منكر الضرورى]

أن هذه الضابطه، يلزم منها الحكم بكفر منكر الضرورى، و أن كان جديد العهد بالإسلام، سواءً كان يقطن البلاد الاسلاميه أو غير الإسلاميه، إذ مادام الضرورى هو بمعنى الركن و الجزء الأساس فى الإسلام، فإنكاره أو عدم الاعتقاد به بل الشك فيه، يؤدى إلى انهيار أصل الدين بالنسبه لذلك الإنسان، وعليه عدم دخوله فى دائره الدين، مع أن الفقهاء متفقون على أن إنكار الضرورى لمثل ذلك الشخص لا يؤدى إلى خروجه من الدين الإسلامى، إذن، هذه الضابطه يلزم منها لازم باطل و هو ما أشرنا إليه، وكما قيل: إذا بطل اللازم بطل الملزوم. و هو أصل الضابطه المدعاة.

والجواب: إن فى هذا الإشكال توجد ملاحظات عدّه:

١. لا يوجد اتفاق بين الفقهاء بمعنى الإجماع المصطلح فى علم الأصول على أن جديد العهد بالإسلام لا- يلزم من إنكاره للضرورى الخروج من الإسلام، إذ إن هذه المسأله تبتنى على مسأله أخرى، حاصلها: أن إنكار ضرورى الدين هل هو سبب مستقل بذاته للكفر أو أنه ليس بذاته سبباً مستقلاً للكفر، و إنما نتیجه لكونه يؤدى إلى إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه و آله، فإن قيل بالثانى فسوف لا- يحكم بكفر منكر الضرورى الجديد العهد بالإسلام؛ لأن إنكاره لا- يؤدى إلى إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه و آله، و إن قيل بالاول فسوف يحكم بكفره، وحيث إن هذه المسأله لم تذكر أصلاً فى كلمات علمائنا المتقدمين كالكلينى، و الشيخ المفيد، و السيد المرتضى، و الشيخ الصدوق رحمه الله فإذن، لا- مجال لاستكشاف الإجماع،

و إنما أول من ذكر حكم من أنكروا ما علم ثبوته من الدين بالضرورة، هو المحقق فى الشرائع، على أن الأعلام بعده اختلفوا إلى الرايين المذكورين.

إذا، لا- أجماع لا- عند المتقدمين ولا- عند المتأخرين، حتى يقال بوجود ذلك اللازم المتفق على بطلانه، فإن هو الاتفاق على بطلانه يا ترى!؟

٢. لو سلمنا ببطلان هذا اللازم، فإنما يكون باطلاً على وفق الضوابط الأخرى المذكورة لضرورة الدين، ولا يكون كذلك على وفق ضابطتنا، فإنه على وفق ضابطتنا سوف تكون ضروريات الدين منحصره فى قسمين رئيسين:

(أ) ما تشكّل الأركان الأساسية للدين كالتوحيد، والنبوه، والمعاد على قول، وهذه تشكّل سبباً مستقلاً للكفر بذاتها، إذ من الواضح إذا انهد الركن انهد الأساس، كالبيت الذى يبنى على أعمده ثلاثه، فإنه بأنيار أى واحد فيها سوف ينهدّ الدار، وعلى ذلك فجديد العهد بالإسلام بمجرد إنكاره لأحد هذه الأركان سوف يخرج من الدين.

(ب) ما تشكّل أجزاء أساسيه فى الدين، كالصوم و الصلاه و الحجّ وما شاكل، وهذه إنكارها لا يؤدى إلى الخروج من دائره الإسلام الظاهرى بينما يؤدى إلى الخروج من دائره الإسلام الواقعى، وتوضح ذلك: أن بعض الروايات التى عندنا عُيِّدت فى الدخول فى دائره الإسلام أن يتلفظ ويعتقد الإنسان ببعض الأمور كأن يتشهد الشهادتين، فيما عدت بعض الروايات الأخرى أموراً اخرى يبنى عليها الدين، كالروايات التى تقول: «بنى الإسلام على خمس: الصوم، و الصلاه، و الحجّ، و الزكاه، و الولايه» ومن الواضح أن ما يبنى عليه الشىء، يعد ركناً مقوماً لذلك الشىء ينهار بانهاره.

ومن هنا اتجهت الأنظار إلى وجه الجمع بين هذه الروايات، وأحد الوجوه الذى ذكرها الأعلام للجمع، هو حمل روايات الشهادتين على الإسلام الظاهرى، وحمل الروايات التى تقول بنى الإسلام على خمس على الإسلام الواقعى الذى يحشر على موجبه الإنسان يوم القيامه مسلماً لا كافراً.

وبعد إيضاح هذا: يتبين لنا أن جديد العهد بالإسلام إذا تشهد الشهادتين فإنه يدخل فى دائره الإسلام الظاهرى الذى تترتب عيه أحكام طهارته، وحقن دمه وماله وعرضه، وأنه يرث ويورث وما شابه هذه الاحكام، بينما إذا أنكروا أحد الأجزاء الأساسية، كالصوم أو الصلاه؛ فإنه لا يخرج من دائره الإسلام الظاهرى، وإنما يخرج من دائره الإسلام الواقعى الذى هو الإيمان بالمعنى الأدق، فإذا بقى على حاله هذه حتى الممات حشر كافراً.

الإشكال الخامس [أنه يلزم على هذه الضابطه الحكم بكفر كل فرق المسلمين]

أنه يلزم على هذه الضابطه الحكم بكفر كل فرق المسلمين من غير الشيعة الاثنى عشرية، إذ صرح في كثير من الروايات بكون الإيمان بأمامه وولايه الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام من أركان الدين - بل ما نودى بشيء كما نودى بالولايه - وهذا لازم لا يمكن الالتزام به، فتكون تلك الضابطه باطله.

والجواب:

١. لا تتعجب من هذا اللازم، فإن كثيراً من علماء الإماميه المتقدمين التزموا بذلك؛ أي: على الحكم بكفر غير الشيعي، وإن كنا الآن لا نقبل ذلك.

٢. إننا نفرّق بين إسلامين: الإسلام الواقعي الحقيقي - المعبر عنه بالإيمان بالمعنى الأخص - والإسلام الظاهري - المعبر عنه بالإيمان بالمعنى الأعم - الذي تترتب عليه أحكام شرعية إسلاميه كجواز التزويج، وحقن الدم و المال و العرض، وكأحكام التوارث وما شابهها، إذا اتضح ذلك نقول: إنّ الولاية شرط وركن في الإسلام الواقعي الحقيقي الذي يحشر الإنسان عليه يوم القيامة، وليس شرطاً في ذلك الإسلام الظاهري بحسب مادّته عليه الأدله، كما سوف يأتي توضيحه عند عقد بحث مستقل لذلك.

إذاً، الإشكال لا يتم من خلال ما أوضحناه من التفريق بين الإسلاميين.

الإشكال السادس [توجد عندنا بعض الروايات التي تقف حائلاً أمام قبول هذه الضابطه]

توجد عندنا بعض الروايات التي تقف حائلاً أمام قبول هذه الضابطه، إذ هناك بعض الروايات تجعل مثل: غسل الجنابه، أو اجتناب المسكرات، وغيرها من الأركان الأساسيه للدين الإسلامى، فهل يمكن قبول أن مثل هذه الأشياء من ضروريات الدين التي بنى عليها الدين من حيث يكون إنكارها وعدم الإقرار بها من موجبات الكفر؟!.

والجواب: إننا لا نريد أن نلاحظ مثل هذه الروايات لنرى مدى تماميه دلالتها وسندها، حتى بعد ذلك يمكن القول: إنها تقف حائلاً أمام الضابطه التي ذكرناها أولاً، وما حصلنا عليه من تلك الروايات بعد المراجعه والاستقراء هي:

١. ما رواه معاذ بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام

أنه سئل عن الدين الذي لا يقبل الله من العباد غيره، ولا يعذرهم على جهله، فقال:

شهاده أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله والصلاه، والخمس، وصيام شهر رمضان، والغسل من الجنابه، وحج البيت، والإقرار بما جاء من عند الله جملة، والإتمام بأئمة الحق من آل محمد. (١)

وفيه:

ان هذه الروايه ضعيفه السند بالحسين بن سيف، حيث لم يوثقه أحد فيكون مجهولاً، فلا تصح الروايه للاستدلال، ومع التنزل وقبول سندها، فيمكن الالتزام بكون كل المذكورات من ضروريات الدين، غايته بعضها من القسم الأول للضروريات وبعضها الآخر من القسم الثاني للضروريات كالصلاه و الصوم و الغسل من الجنابه.

٢. ما رواه الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال:

عشر، من لقي الله بهن دخل الجنة: شهاده ان لا إله الا الله، وأن محمداً رسول الله، والإقرار بما جاء من عند الله، وإقام الصلاه وإيتاء الزكاه، وصوم شهر رمضان، وحج البيت، والولايه لأولياء الله، والبراءه من أعداء الله، واجتناب كل مسكر. (٢)

وفيه:

(أ) أن الروايه و إن كانت تامه سنداً، إلا أنه يمكن الخدشه في دلالتها، فإن الإمام -روحي فداه- لم يقل إن أركان الدين عشره، أو إن أجزاء الدين الأساسيه أو بنى الإسلام أو دعائم الإسلام أو ماشاكل هذه الألفاظ، حتى يفهم أن كل المذكورات هي من ضروريات الدين، وإنما الإمام عبّر ب- (عشر، من لقي الله بهن دخل الجنة)، الأمر الذي يوجب الجنة كما ينسجم مع كونه من أركان و ضروريات الدين كذلك ينسجم مع كونه من أجزاء الدين الأخرى من غير الضروريات، ومن هنا فالالتزام بكون كل المذكورات غير اجتناب المسكر من ضروريات الدين، لا يعنى الالتزام بكون اجتناب المسكر أيضاً من ضروريات الدين، بعد ان لم يكن لفظ (عشر، من لقي الله بهن دخل الجنة) دالاً -على كون كل المذكورات من ضروريات الدين، والأجزاء الرئيسييه في الدين.

ب) حتى لو سلمنا بكون اللفظ المذكور يدل على ما ذكر، فما المانع من الالتزام بكون واجتناب المسكرات من الأجزاء الرئيسييه في الدين؟ ومن ضروريات الدين من القسم الثاني.

ص: ٤٧

١- (١). وسائل الشيعه: ٢٨/١، باب ١ من أبواب مقدمات العبادات، ح ٣٨.

٢- (٢). وسائل الشيعه: ٢٨/١، باب ١ من أبواب مقدمات العبادات، ح ٣٩.

إن قلت: إن مثل الشهادة لله بالألوهية وبالرسالة للخاتم صلى الله عليه وآله هي لا شك من أركان وأصول الدين، وهذا يعني أن كل المذكورات هي كذلك.

قلت: من أين لك ذلك؟! فمجرد ذكر أمر ما إلى جنب ركن من أركان الدين، لا يعني أنه صار من أركان الدين وضرورياته.

٣. ما رواه ابن زبيران قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

المحمدية السمحة: إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام شهر رمضان، وحج البيت، والطاعة للإمام، وأداء حقوق المؤمن؛ فإن من حبس حق المؤمن أقامه الله يوم القيامة خمس مائة عام على رجليه، حتى يسيل من عرقه أوديه، ثم ينادى مناد من عند الله جل جلاله، هذا الظالم الذي حبس عن الله حقه، قال فيوبخ أربعين عاماً ثم يؤمر به إلى نار جهنم. (١)

وفيه:

(أ) إن في سند الرواية كلاماً طويلاً. من جهة سهل بن زياد، ومحمد بن سنان، ويونس بن زبيران، فإن هؤلاء الثلاثة اختلفت فيهم كلمات الأعلام بين مضعف يتهمهم بالغلو والكذب، إلى موثق لهم، إلى ثالث متوقف في أمرهم، وإن كنا نميل إلى وثاقه خصوص سهل، ويونس.

(ب) إن دلالة هذه الرواية غير تامه، إذ إن جعل أداء حقوق المؤمنين من جملة أجزاء الشريعة المحمدية السمحة لا يعني كونه من أركان الدين وضرورياته، ومجرد الأمر به إلى جهنم لا يعني ذلك أيضاً، وقضيه اقتترانه من حيث السياق ببعض أركان الدين وضرورياته لا يجعله من الأركان والضروريات كما هو واضح.

(ج) ومع التنزل عن كل ذلك يمكن الالتزام بكون كل الأمور المذكورة من ضروريات الدين من القسم الثاني.

٤. ما رواه زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: بنى الإسلام على عشرة أسهم: على شهادة أن لا إله إلا الله وهي الملة، والصلاة وهي الفريضة، والصوم وهو الجنة، والزكاة وهي الطهارة، والحج وهي الشريعة، والجهاد وهو العز، والأمر بالمعروف وهو الوقاء، والنهي عن المنكر وهي المحجة، والجماعة وهي الألفة، والعصمة وهي الطاعة. (٢)

ص: ٤٨

١- (١). بحار الانوار: ٣٧٧/٦٨، باب دعائم الإيمان والإسلام، ح ٢٣.

٢- (٢). المصدر.

وفيه:

(أ) أنَّ الروايه و إن كانت تامه سنداً، إلماً أنه يمكن الخدشه فى دلالتها من جهه: أن فقرتى (الجماعه وهى: الألفه، والعصمه وهى: الطاعه) غير معلوم أن المراد منهما صلاه الجماعه، وترك المعاصى بالنسبه للناس، حتى يكون الاستدلال بهاتين الفقرتين تاماً على بطلان ضابطتنا، إذ من المحتمل قوياً أن المراد منهما- كما احتمله المجلسى فى البحار (١)- هو عدم التفرق فى المذاهب مما يؤدى إلى ضعف الإسلام كلياً، والاعتقاد بأنهم أهل البيت عليهم السلام، ولعله لأجل ذلك قال عليه السلام و العصمه وهى: الطاعه، إذ المعصوم تجب طاعته.

ومن هنا إذا احتملنا المراد من هاتين الفقرتين هو ما ذكرنا، فسوف يكون هذا الاحتمال هادماً للاستدلال، إذ كما قيل: إذا ورد الاحتمال بطل الاستلال.

وعلى هذا سوف تصبح هذه الروايه- فى الفقرتين الأخيرتين- مجمله غير ظاهره فى معنى خاص، والمجمل كما هو معروف أصولياً ليس بحجّه، نعم، إجمال بعض الفقرات لا يسرى إلى الفقرات الأخرى فى أمثال المقام، لأن كل فقره غير مرتبطه بالأخرى، فالعرف هنا يرى التبعض فى الحجّيه.

(ب) ومع التنزل يمكن الالتزام بكون كل الأمور المذكوره فى غير الشهاده باللوهيه من ضروريات الدين من القسم الثانى.

٥. ما رواه أبى العالیه قال: سمعت أبا امامه يقول:

قال رسول الله صلى الله عليه و آله: ست من عمل بواحد منهن جادلت عنه يوم القيامة حتى تدخله الجنة، تقول: أى ربّ، قد كان يعمل بى فى الدنيا: الصلاه، والزكاه، والحجّ، والصيام، وأداء الأمانه، وصله الرحم. (٢)

وفيه:

(أ) أنَّ الروايه ضعيفه السند، لوجود عدّه مجاهيل فيها، كعبيد بن قيس، والقاسم بن محمد بن حماد، ويحيى بن أبى حيه، وأبى العالیه.

(ب) ومخدوشه الدلاله، إذ مجرد كون أداء الأمانه وصله الرحم، مما توجب دخول الجنه لا يعنى كونهما من ضروريات الدين، وإلا للزم أن يكون كل ما يوجب دخول الجنه

ص: ٤٩

١- (١). المصدر.

٢- (٢). بحار الأنوار: ٣٧٨/٦٥، باب دعائم الإيمان و الإسلام، ح ٢٦.

أنه من ضروريات الدين، وعليه ننتهى إلى كون أبسط المستحبات من ضروريات الدين، ولا يمكن الالتزام بذلك.

ج) وعلى فرض التنزل عن الخدشه فى الدلاله، يمكن الالتزام بضروريه هذه الأمور المذكوره فى الروايه، وجعلها من ضروريات الدين من القسم الثانى.

٦. ما رواه الكميل بن زياد

سألت أمير المؤمنين عليه السلام عن قواعد الإسلام ما هي؟ فقال: قواعد الإسلام سبعة، فأولها: العقل وعليه بنى الصبر، والثانى: صون العرض وصدق اللهجه، والثالثه: تلاوه القرآن على جهته، والرابعه: الحبّ فى الله و البغض فى الله، والخامسه: حق آل محمد ومعرفة ولايتهم، والسادسه: حقّ الإخوان و المحامات عليهم، والسابعه: مجاوره الناس بالحسنى.... (١)

وفيه:

أ) أنّ هذه الروايه ضعيفه السند بالإرسال، إذ مصدر الروايه هو كتاب تحف العقول غير المعتمّر؛ لأنّه لا يوجد طريق صحيح لهذا الكتاب، ورواياته كلّها مرسله.

ب) على فرض التنزل عن قضيه السند، يمكن الالتزام بكون الأمور المذكوره من ضروريات الدين من القسم الثانى، أى الأجزاء الرئيسيه فى الدين من غير أن تكون مقومه لأصل الدين.

الإشكال السابع [إنّ لازم هذه الضابطه، ألا يكون تشهد الشهادتين كافياً فى الدخول فى الإسلام]

إنّ لازم هذه الضابطه، ألا يكون تشهد الشهادتين كافياً فى الدخول فى الإسلام، إذ ورد فى الكثير من الروايات أنّ الإسلام قد بنى على خمس أشياء: (الصوم، والصلاه، والحجّ، والولاية). وما دام الإسلام قد بنى على هذه الأمور، فلا بدّ من الاعتقاد بها بالإضافة إلى الشهادتين حتى يتحقق الإسلام عند الإنسان و هذا خلاف ما هو المتفق عليه بين كل المسلمين من كفايه الشهادتين فقط فى تحقق الإسلام، إذ لا بدّ من التنازل عن كون ضابط ضرورى الدين هو بمعنى الركن أو الجزء الأساسى الذى يحتاجه الدين حاجه شديده، وإلّا للزم المحذور المذكور.

ص: ٥٠

والجواب: أن ركنيه هذه الأمور الخمسه للإسلام، لا- يعنى أنها مقومه لحقيقه الإسلام تقوم الذاتى بذاتيته كالحيوانيه الناطقيه للإنسان، إذ الركنيه مفهوم مشكك لا- متواطىء، ولذا ترى ان هذه الاركان الخمسه ورد التفاوت فى فضلها فى بعض الروايات (١)، ولذا فمجرد قوله عليه السلام: «بنى الإسلام على خمس» لا يعنى أن ركنيتها كركنيه الشهادتين بدرجه واحده، فمن الممكن أن يكون بعضها هو المقوم لحقيقه الإسلام، ومن هنا تكون الروايات المبينه لكون الإسلام هو مجرد تشهد الشهادتين، متلائمه كمال الملائمه مع هذه الروايات، إذ إنها تبين ما هى الأركان الأساسيه المقومه لحقيقه الدين الاسلامى التى يحتاج الإنسان أن يتلفظ بها فقط أو يعتقد بها بالإضافة إلى التلفظ، لكى يكون مسلماً، وهى ركنيه الشهاده لله تعالى بأنه إله واحد لا شريك له، وركنيه الشهاده للخاتم بالرساله صلى الله عليه و آله وتبقى الأركان الخمسه البقيه أجزاء أساسيه فى الدين الاسلامى، لا- أنها مقومه لحقيقه الدين. هذا أولاً.

وثانياً: قلنا فيما سبق، إن هناك إسلاماً ظاهرياً تترتب عليه بعض الأحكام الشرعيه، وهناك إسلاماً حقيقياً واقعياً يحشر بموجبه الإنسان يوم القيامه فى دائره المسلمين و هو الذى يعبر عنه بالإيمان بالمعنى الأخص فى قبال الإسلام الظاهرى الذى هو الإيمان بالمعنى الأعم، فإذا اتضح هذا، نقول: إن ما تكفى فيه الشهادتين هو الإسلام الظاهرى، الذى هو الإيمان بالمعنى الأعم، وما يتقوم بركنيه تلك الأمور الأخرى هو الإسلام الواقعى الحقيقى الذى هو الإيمان بالمعنى الأخص.

الإشكال الثامن [بناءً على هذه الضابطه، يلزم القول بكون تارك الصلاه الذى لا يصوم شهر رمضان]

بناءً على هذه الضابطه، يلزم القول بكون تارك الصلاه الذى لا يصوم شهر رمضان، و الذى لا يؤدى الزكاه هو كافر خارج عن الدين، إذ ورد فى بعض الروايات (٢) أن إقامه

ص: ٥١

١- (١). كما فى صحيحه زراره عن أبى جعفر* قال: «بنى الإسلام على خمس» أشياء: على الصلاه، والزكاه، والحج، والصوم، والولاية. قال زراره: فقلت وأى شىء من ذلك أفضل؟ فقال: «الولاية أفضل لأنها مفتاحهن، والوالى هو الدليل عليهن». قلت: ثم الذى يلى ذلك من الفضل؟ فقال: «الصلاه»، قلت: ثم الذى يليها من الفضل؟ قال: «الزكاه؛ لأنه قرنها بها، وبدأ بالصلاه قبلها» قلت فالذى يليها فى الفضل؟ قال: «الحج». قلت: ماذا يتبعه؟ قال: «الصوم». (وسائل الشيعة: ١٣/١، باب من أبواب مقدمات العبادات، ح ٢).

٢- (٢). كما فى صحيحه أبى حمزه الثمالى، عن أبى جعفر* قال: «بنى الإسلام على خمس دعائم: إقام الصلاه، وإيتاء الزكاه، وصوم شهر رمضان، وحج بيت الله الحرام، والولاية لنا أهل البيت». (وسائل الشيعة: ١٦/١، باب ١ من أبواب مقدمات العبادات، ح ٣١).

الصلاه وأداء الصيام هو مما بنى عليه الإسلام، فيكون من أركانه وضرورياته، ولا يمكن الالتزام بذلك، مما يؤدي إلى عدم إمكان الالتزام بتلك الضابطه.

والجواب: أنّ هذا الإشكال يشابه تماماً الإشكال الذى سبقه، والجواب عليه هو عين الجواب على الاشكال السابق.

الإشكال التاسع [إنكم فى اشكالاتكم على الضوابط المتقدمه]

إنكم فى اشكالاتكم على الضوابط المتقدمه، نلاحظ أنّكم تركّزون على قضيه أنّ الضوابط الأخرى بموجبها لا تكون ضروريات الدين محدده، إذ بعض تلك الضوابط يلزم فيها سعه دائره الضروريات لأمر لا يمكن الالتزام بضروريتها، وبعضها الآخر يلزم منها التنازل عن أمور لا- يمكن التنازل عن ضروريتها، وقلتم بالتالى على هذا يلزم وقوع الهرج و المرج وتكفير بعضهم لبعضهم الآخر، كما حصل فى فترات متعاقبه من التاريخ.

ونفس هذا يأتى على ضابطتكم، إذ إنكم ذكرتم إنّ تحديد مصداق ضرورى الدين يتم من خلال النص الدينى، أو الإجماع، وهنا يقال لكم: إنّ الأنظار و الأفهام مختلفه فى فهم واستظهار المراد من النص الدينى، وكذلك من جهة صحه أسانيد النصوص الدينيه-الروايات-العلماء مختلفون، ومن هنا أيضاً على هذه الضابطه التى ذكرتموها سوف تكون الضروريات الدينيه غير منضبطه مما يعنى أنّ الأمر قد ينتهى إلى ذلك اللازم الباطل. إذن، ما هربتم منه جراء الضوابط الأخرى، وقعت فيه على الضابطه التى ذكرتموها.

والجواب: صحيح أنّ الأنظار و الأفهام قد تختلف تجاه النص الدينى، ولكن تلك الأخطار الاجتماعيه-من التكفير التضليل وما شابه-سوف تنحسر، وتكون أقل على الضابطه المختاره منه على الضوابط الأخرى، وذلك لأننا لو نظرنا إلى تلك النصوص الدينيه التى تعبر عن بعض الأمور الدينيه بالأركان المقومه أو الأجزاء الأساسيه أو قواعد الإسلام أو أسسه، مما يعنى أنّها تجعل هذه الأمور من ضروريات الدين، لو نظرنا إليها كما وجدنا فيها اختلافاً بين العلماء، ولا أقل لا يوجد فيها ذلك الخلاف الذى يكون موجوداً بناءً على الضوابط الأخرى.

و هذا الأمر هو أحد ما يميز الضابطه المختاره على بقية الضوابط الأخرى.

الإشكال العاشر [و هو أهم الاشكلات وأكثرها فنيه]

و هو أهم الاشكلات وأكثرها فنيه، وحاصله: أننا عندما نريد أن نحدد مفهوم شىء وقع

موضوعاً لحكم شرعى فى آيه أو روايه، نرجع إلى كلمات اللغويين لنرى ماذا قالوا فيه، أو نرجع إلى العرف و العقلاء، وفى المقام عنوان ضرورى الدين لم يقع موضوعاً لحكم شرعى لا- فى آيه ولا- روايه، حتى يرجع فى تحديد مفهومه ومعناه إلى كلمات اللغويين، وعلى هذا فلا يصحّ منكم الرجوع والاسترشاد بكلمات اللغويين لتحديد المراد من مفهوم ضرورى الدين، ومن هنا فلا تكون الضابطه التى ذكرتموها تامه.

والجواب: تاره بالنقض وأخرى بالحل.

١. أما النقض:

فهذا الإشكال لا يختصّ بالضابطه التى ذكرناها، وإنما يشمل الضوابط الأخرى المذكوره، فإذا لم يصحّ الرجوع إلى كلمات اللغويين فى تفسير الضرورى، لأنه لم يرد لا فى آيه ولا روايه كموضوع لحكم شرعى، كذلك لا يصحّ الرجوع فى تفسيره إلى كلمات المناطقه، أو إلى الملاكات الأخرى التى ذكروها، وعلى آيه حال فالنقض لا يوسع إلّا من الإشكال.

٢. و أمّا الحل:

أ) فإننا لم نرجع فى تفسير ضرورى الدين إلى كلمات اللغويين، وإنما ذكرنا أنّ الأعلام سلكوا فى فهم معنى ضرورى الدين، إلى طرق مثل: الاستناد إلى علم المنطق أو الاستناد إلى وضوح الدليل، أو الأمر القطعى اليقيني، أو الوضوح و الشهاده ولم يأتوا بدليل على مدعياتهم، فقلنا: إنّ هناك طريقاً آخر و هو أنّ ضرورى الدين هو أمر منسوب إلى الدين، وفى مقام فهم نوع هذه النسبه ذكرنا أنّ الضرورى فى كلّ شىء هو أمر يحتاجه ذلك الشىء، فيكون أمر ضرورى الدين من هذا القبيل، وعلى هذا سوف يدور الأمر بين احتمالين:

١. فإمّا أن تكون حاجه الدين إليه مطلق الحاجه، ولو كانت بسيطه.

٢. و إمّا أن تكون حاجته شديده ماسه وكبيره.

والأول لا يمكن الالتزام به لما ذكرنا هناك، فيتعين الثانى؛ أى يكون ضرورى الدين هو: «ذلك الأمر الذى يحتاجه الدين حاجه شديده وماسه جداً». وهذا المعنى قريب جداً إلى المعنى اللغوى للضرورى كما ذكرنا، ثم قلنا: إنّ على هذا سوف تكون ضروريات الدين منحصره فى قسمين رئيسيين. ثمّ ذكرنا إذا عرضنا كلّ هذه الضوابط على أمور ثلاثه هى روح الشريعه، ارتكازاتنا المتشرعيه، وارتكازاتنا العقلائيه، لوجدنا الضابطه التى ذكرناها أكثر التصاقاً فى فهم معنى ضرورى الدين من الضوابط الأخرى.

ب)ومما يؤيد الضابطه التي ذكرناها أكثر ويرجحها على الآخر،هو تلك الروايات التي تعبّر عن بعض الأمور بأنّها دعائم الدين و الإسلام،أو مما بنى عليه الإسلام،أو أجزاء الدين،أو أسهم الدين،أو بعض الأمور التي أكدت عليها باستمرار،وأعطتها الأهميه الكثيره و الكبرى،وما شاكل.

فإنّ هذه الروايات و إن لم تذكر لفظ ضرورى الدين إلّا أنّها ذكرته ببعض ألفاظ مصاديقه،من ركن الشىء، أو دعامة الدين، أو مابنى عليه، وما شاكل،التي هي ألفاظ تعبّر عن أمور يحتاجها الدين حاجه شديده و كبيره،فتكون الضابطه التي ذكرناها،ودافعنا عنها المذكوره فى ألسنه الروايات ولكن بما يشير إلى بعض المصاديق لضرورى الدين.

ضروريات الدين فى إطار الزمان و المكان

من الابحاث المهمه فى الفكر الدينى،التي بدأت تجد لها مساحه واسعه فى مقالات و ابحاث العلماء المسلمين-وخصوصاً الواعين الذين عندهم جنبه انفتاح نحو العصر و تطوراتها (1)-و هو بحث تأثير الظروف الزمانيه و المكانيه على الفكر الدينى سواءً فى أصول الدين و عقائده، أو فروع الدين و أحكامه،وطبيعى ككل بحث جديد يطرأ على الأبحاث الدينيه،نجد أهل الدين اختلفوا فيه إلى ثلاثه مشارب:

١.فمشرب رفضه بالكلية معتبراً إياه بحثاً يراد منه هدم الدين بإصوله وفروعه.

٢.ومشرب آخر قبله بالكلية،مدخلاً إياه فى البحث الدينى على مصراعيه.

٣.ومشرب ثالث،توجس منه خيفه،ووقف يتعامل معه بحذر.

وعلى أى حال لا يهمنى ذلك،وإنما المهم عندنا،أنّ هذا البحث هل له تأثير على ضروريات الدين،فهل من الممكن أن تختلف الضروريات باختلاف الأزمنه و الأمكنه،كما لو كانت بعض الامور الدينيه تعد من الضروريات الدينيه فى زمان و مكان،ولاتعدّ كذلك فى زمان و مكان آخر؟!

أو أنّ الضروريات الدينيه لا تختلف باختلاف الأزمنه و الأمكنه، فالأمر إمّا أن يكون ضرورياً فى كلّ الأزمنه و الأمكنه و أمّا إلّا يكون كذلك.

ص: ٥٤

١- (١). وأخص بالذكر منهم مفجر الثورة الاسلاميه فى ايران وقائدها الإمام روح الله الموسوى الخمينى، و السيد الإمام آيه الله العظمى الشهيد محمد باقر الصدر.

وفى هذا المجال نجد اتجاهين:

الأول: يرى عدم خضوع الضروريات الدينية لنظريه الزمان و المكان.

الثانى: يرى أن الضروريات الدينية تختلف باختلاف الزمان و المكان، ونستطيع أن نذكر مجموعه من العلماء الذين يختارون هذا الاتجاه:

أ) الوحيد البهبهانى قدس سره فإنه يقول:

قد ظهر من جملة ما ذكر-مما سبق-أن كثيراً من الأحكام كانت ظاهره غايه الظهور فى عهد الرسول صلى الله عليه و آله وكثيراً منها صارت كذلك فى عهد الأئمة عليهم السلام فربما بقى الظهوران على حالهما فيسمى الأول: ضرورى الدين، و الثانى: ضرورى المذهب، لحصول القطع بالحكم من دون حاجة إلى دليل، كما أن ضرورى العقل كذلك.

والأزمنة مختلفه فيها، فربما كان الحكم ضرورياً فى أول الأمر-فى الزمن الأول-ثمّ عرضه الخفاء بسبب الحوادث فصار نظرياً، وربّما كان الأمر بالعكس.

والأشخاص أيضاً متفاوتة فى ذلك، فربّما كان الحكم ضرورياً عند شخص، نظرياً عند آخر.

والضرورى الذى صار نظرياً ربّما يمكن للمجتهد استعماله من اتفاق جميع المسلمين فيسمى بإجماع المسلمين، ومن اتفاق جميع الشيعة فيسمى بإجماع الشيعة. إلى أن يقول:

وأيضاً، ربما يكون الحكم ضرورياً فى وقت وإجماعياً فى وقت، ولا هذا ولا ذاك فى وقت.

وربّما يكون ضرورياً بالنسبة إلى شخص، وإجماعياً عند شخص، ولا هذا ولا ذاك عند آخر.

ولعلّ حرمة القياس كذلك، فإنه عندنا صار ضرورياً، وان كان ابن الجنيد يقول بحجّيته.

وربما يكون عند بعض المتقدمين إجماعياً.

وأيضاً ربّما يكون شخصاً واحداً مختلف الحال فى حكم واحد فى الأزمنة المتعدده فى كونه إجماعياً عنده أو ضرورياً، أو لا هذا ولا ذاك.... (1)

ب) المحدّث الاسترآبادى قدس سره حيث يقول:

فائده شريفه: فى كثير من المواضع نافع قد كان كثير من المسائل فى الصدر الأول من ضروريات الدين ثمّ صار من نظرياتة فى الطبقات اللاحقه بسبب التليسات التى

وقعت و التدليسات التي صدرت, ومن هذا الباب خلفه أمير المؤمنين عليه السلام ومما يوضح هذا المقام ما تواترت به الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام من انقسام الناس بعده صلى الله عليه وآله في الصدر الأول إلى مؤمن ومرتد ومن انقسامهم في الصدر اللاحق إلى المؤمن والضال والناصبى من غير ارتداد كما قال الله عز وجل: إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. ١ و (١).

ج) السيد الشهيد الصدر قدس سره، حيث يقول في معرض رده على الاستدلال على نجاسة المخالفين، بكونهم ناكرين لإمامه الأئمة الاثنى عشر باعتبار كونها من ضروريات الدين، وإنكار ضرورى الدين يوجب الكفر بحسب زعم المستدل، ما نصه:

ويردّ عليه: مضافاً إلى عدم الالتزام بكفر منكر الضرورى- أن المراد بالضرورى الذى ينكره المخالف، إن كان هو نفس إمامه أهل البيت فمن الجلى أن هذه القضية لم تبلغ فى وضوحها إلى درجة الضروره، ولو سلم بلوغها حدوداً تلك الدرجة فلا شك فى عدم استمرار وضوحها بتلك المثابه لما اكتنفها من عوامل الغموض.... (٢)

فإن عبارته قدس سره الأخيره واضحه فى أن الأمر قد يكون واضحاً وضرورياً فى زمن، وليس واضحاً وغامضاً ولذا يكون نظرياً فى زمن آخر.

كلام للإمام الخمينى قدس سره

بينما نشاهد على النقيض تماماً من كلام الشهيد الصدر قدس سره أن الإمام الخمينى قدس سره يرى أن قضية إمامه أمير المؤمنين عليه السلام فى الصدر الأول للإسلام كانت واضحه وضروريه فيقول:

إن أصل الإمامه كانت فى الصدر الأول من ضروريات الإسلام و الطبقة الأولى المنكرين لإمامه المولى أمير المؤمنين عليه السلام ولنص رسول الله صلى الله عليه وآله على خلفته ووزارته كانوا منكرين للضرورى من غير شبهه مقبوله من نوعهم سيما أصحاب الحل و العقد. (٣)

الصحيح من القول

وتحقيق الصحيح بنظرنا من القولين يرتبط بتحديد الضابط المختار فى مفهوم ضرورى

ص: ٥٦

١- (٢). الفوائد المدنيه: ١٢٨.

٢- (٣). بحوث فى شرح العروه الوثقى: ٣/٣١٥.

٣- (٤). كتاب الطهاره، الإمام الخمينى: ٣/٤٤٦.

الدين، فإن اختيار إحدى النظريات الأربع الأولى، فالصحيح هو القول الثاني، وإمكان اختلاف الضرورى الدينى باختلاف الزمان المكان، فإن كل الضوابط المذكوره فى كلمات الأعلام لا تأبى ذلك، فمثلاً:

١. على الضابطه الأولى التى ذكرناها لضرورى الدين، التى هى بنفس معنى الضرورى المنطقى، من الممكن أن يكون أمراً دينياً متواتراً فى زمن مـ، فىكون ضرورياً باعتبار أن المتواترات من أقسام الضروريات، وغير متواترٍ فى زمن آخر فلا- يكون ضرورياً، وكذلك بالنسبه للمشاهدات.

٢. وعلى الضابطه الثانيه التى ذكرناها للضرورى الدينى، والتى هى بمعنى الأمر الثابت يقيناً من الدين ولو بالبرهان، فكذلك من الممكن أن يختلف الضرورى باختلاف الزمان و المكان، إذ قد نشب أمراً فى الدين ببرهان يقينى فى زمان ما فىكون ضرورياً، وقد يأتى علينا زمان آخر يتضح لنا بطلان ذلك الدليل يقينى فى ذلك الزمان، وبالتالي لا يكون ذلك الأمر ضرورياً.

٣. وكذلك على الضابطه الثالثه، التى هى بمعنى ما كان دليله واضحاً عند علماء المسلمين، فإنه قد يكون أمراً ما دليله واضحاً فى زمان فىكون ضرورياً، وغير واضح فى زمان آخر فىكون نظرياً، ولذا نجد المحقق الاسترأبادى قدس سره اختار كما نقلنا كلامه قبل قليل، اختلاف الضرورى باختلاف الزمان و المكان.

٤. وأيضاً الأمر فى الضابطه الرابعه، لا- يختلف عنه فى الضوابط المتقدمه، إذ الضابطه الرابعه تقول: إن ضرورى الدين هو بمعنى الأمر الواضح جداً، والمعروف عند عامه المسلمين بحيث لا يجهله منهم لا الصغير ولا الكبير ولا العالم ولا الجاهل، إذ من الممكن أن يكون أمراً ما واضحاً جداً فى زمن بحيث لا يجهله أحد من المسلمين فىكون ضرورياً، ويأتى زمان آخر فىكتنف ذلك الأمر بعض الغموض فلا يكون واضحاً، وبالتالي يخرج من حد الضرورى إلى النظرى، وعبارته السيد الشهيد قدس سره المتقدمه واضحة جداً فى ذلك.

٥. بينما على الضابطه الخامسه التى اخترناها فى تفسير معنى ضرورى الدين، وأنه الأمر الذى يحتاجه الدين حاجه شديده، وبالتالي تكون مصاديقه، إما أركان الدين الأساسيه التى يتقوم بها أصل الدين تقوم الماهيه بذاتياتها، التى هى إما ثلاثه- أصل وجود الحق تعالى، وتوحيده، والتصديق بالرساله-على مختارنا كما سوف يأتى بيانه، وإما بإضافه المعاد إليها،

كما اختاره مجموعه من الأعلام، وإما أجزاء الدين الأساسية كوجوب الصلاة و الصوم و الحجّ و الزكاه و الجهاد و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر وما شاكل.

إنّه على هذه الضابطه، سوف لا تتغير ضرورات الدين، من زمان إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، إذ هذه الضابطه لم تربط الضروره بعلم الإنسان الضرورى أو كما يعبر في كلمات الأعلام (ما علم ثبوته في الدين ضروره)، و إنّما هذه الضابطه ترجع الضروره إلى نفس الدين، ومدى احتياج الدين إلى ذلك الشىء، ومن المعلوم أنّ أركان الدين الأساسية، كوجود الخالق وتوحيده و رساله أو بإضافه المعاد، لا يمكن أن يقال: إنّ الدين متقوم بها في زمان وغير متقوم بها في زمان آخر، إذ معنى ذلك هو ثبوت الدين في زمان وانتفائه في زمان آخر، لأنّ هذه الأجزاء كما قلنا مقومه لأصل الدين، فكما أنّ ماهيه الإنسان لا يمكن أن تنتفى عن أجزائها الأصلية في زمان دون زمان، فكذلك الدين بالنسبه إلى أركانه الأصلية وكذلك الأمر بالنسبه لأجزاء الدين الأساسية كالصوم و الصلاة و الحجّ و الزكاه...، إذ القضية لما كانت غير مرتبطه بعلم الإنسان الضرورى وعدمه، فلا يمكن أن تكون جزءاً رئيسياً في زمان فتكون ضروريه، وليست جزءاً أساسياً في زمان آخر، فلا تكون ضروريه، لأنّ القضية مرتبطه بالنص الدينى الذى يثبت جزئيتها الرئيسيّه، فإذا أثبت ذلك كانت جزءاً رئيسياً في الدين في كلّ الأزمنه و العصور، وبالتالي ضروريته كذلك.

نعم، من جهه علم الإنسان بكون الشىء الفلانى من أجزاء الدين الأساسية وعدم علمه بذلك، سوف تختلف النتيجة؛ أى: أن علم الإنسان بكون الشىء الفلانى من الأجزاء الرئيسيّه، و ضرورات الدين تختلف باختلاف الأشخاص و الأزمنه و الأمكنه، ولكن هذا ليس معناه أن عدم علمه بكون الشىء الفلانى مثلاً من الأجزاء الرئيسيّه في الدين ومن ضروريات الدين، أنّ الشىء الفلانى خرج عن كونه من ضروريات الدين، إذ قلنا فيما تقدّم أنّ ضروريه شىء للدين خارج عن قضيه علم الإنسان وعدمه على الضابطه التى اخترناها، فإذا شئت أنّه بناءً على هذا-بتأثير الضرورات الدينيه حتى على الضابطه المختاره- بالظروف الزمانيه و المكانيه فلا بأس.

نعم، بالنسبه إلى الأركان الأساسية المقومه لأصل الدين، يتفق الجميع على عدم خضوعها للظروف الزمانيه و المكانيه، لكن لا لأجل عدم تأثير الزمان و المكان على ضروريات الدين، و إنّما لأنهم يفرّقون بين ضروريات الدين وأركان الدين الأساسية المقومه

لأصل الدين، فيرون خضوع ضروريات الدين للزمان و المكان (1) وعدم خضوع أركان الدين الأساسيه للزمان و المكان.

ولكن نحن حيث ندخل أركان الدين الأساسيه تحت عنوان ضروريات الدين، لما ذكرناه، ونرى عدم تأثير الزمان و المكان على ضروريات الدين، فلذلك لا تكون داخله فى إطار الزمان و المكان، للوجه الذى ذكرناه.

نعم، فى الأركان الأساسيه، النتيجة سوف تكون واحده.

خلاصه تحديد الضابطه المتقدمه

١. إن الضابطه المتقدمه تعنى بضرورى الدين: «ذلك الأمر الذى يحتاجه الدين حاجه شديده»، وعلى ذلك سوف ينحصر فى مصداقين:

أ) ما كان ركناً أساسياً يتقوم به أصل الدين كالأصول الثلاثه، أو بإضافه المعاد.

ب) ما كان جزءاً أساسياً فى الدين كالولايه، والصوم، والصلاه، والحج، والزكاه، وما شاكل.

٢. إن هناك فرقاً بين عنوان ضرورى الدين، وعنوان ما علم ثبوته فى الدين ضروره، إذ العنوان الثانى يراد منه الأمر الذى يعلم أنه ثابت فى الدين بعلم ضرورى لا- نظرى، بينما العنوان الأول يراد منه ما ذكرناه سواء علمنا بكونه ركناً أساسياً مقوماً أو جزءاً أساسياً، بعلم ضرورى أو نظرى.

٣. إن بعض ضروريات الدين تكون مقومه لمرتبه الإسلام الظاهري، وهذه كالأصول الثلاثه- إثبات الألوهيه، التوحيد، النبوه- أو بإضافه المعاد، وبعضها تكون مقومه لمرتبه الإسلام الحقيقى الإيمان بالمعنى الأخص لا الظاهري، كالولايه و الصوم و الصلاه وما شاكل.

٤. على الضابطه التى ذكرناها، سوف لا تختلف الضروريات الدينيه باختلاف الزمان و المكان، بخلافه على الضوابط الأخرى، فإنها سوف تختلف باختلاف ذلك.

ص: ٥٩

١- (١). طبعاً عندما نقول: إنهم يرون خضوع ضروريات الدين للزمان و المكان، فهم لا- يقصدون ذلك على نحو الموجه الكليه، وإنما يرون ذلك بنحو الموجه الجزئيه، وإلما مثل وجوب الصلاه و الصوم و الحج و الزكاه هى من ضروريات الدين ويرون عدم خضوعها للزمان و المكان.

قبل الدخول فى بيان وتوضيح ما هو حكم منكر ضرورى الدين، لا بأس بالإشارة إلى مقدمه مفيده، نوضح من خلالها بعض الأمور المهمه:

١. إن للإسلام معانى ومراتب مختلفه

أ)فتاره يطلق الإسلام ويراد منه تلك المرتبه التى تترتب عليها بعض الأحكام الفقهيه فقط، مثل الحكم بالطهاره، واحترام الدم، والمال، والعرض، وجواز المناكحه، والتوريث وما شاكل، وهذه المرتبه يطلق عليها فى بعض الأحيان بالإسلام الظاهري أو الإيمان بالمعنى الأعم، بحيث تكون مقابله لتلك المرتبه من الكفر التى تترتب عليها تلك الاحكام الفقهيه المعروفه من الحكم بالنجاسه، وعدم احترام الدم و المال و العرض، وعدم جواز المناكحه، وعدم التوريث وما شاكل.

وعندما نبحت عن إنكار الضرورى، وأنه هل يوجب الكفر أو يبقى الإنسان معه على الإسلام؟ المراد من الحكم بالإسلام أو الكفر هو هذا المعنى من الإسلام و الكفر.

ب)وتاره أخرى يطلق الإسلام، ويراد منه مرتبه أعلى من المرتبه الأولى، فيعتبر عن هذه المرتبه بالإسلام الحقيقى الواقعى أو الإيمان بالمعنى الأخص، وهذه المرتبه بالإضافة إلى ترتب بعض الأحكام الفقهيه عليها، يترتب عليها بعض الآثار التكوينييه المهمه فى دنيا الإنسان و آخرته، مثلاً من الأحكام الفقهيه المترتبه عليها الحكم بعداله ذلك الشخص المحرز لهذه

المرتبه فيها لو كان على جاده الشريعه، فغير المؤمن بالأخص ليس بعادل، و إن كان يصلّي ويصوم، ويؤدى كلّ ما فرض عليه، ومن الآثار التكوينيّه المهمه لهذه المرتبه، أنّ الإنسان إذا مات على الإسلام الواقعي والايمان فانه يحشر عليهما أيضاً بخلاف غيره فانه وان تشهد الشهادتين الا انه يحشر كافرأ غير مسلم يوم القيامه.

ثم إنّ الإسلام الحقيقي الواقعي نفسه و الإيمان بالأخص له درجات ومراتب متعدده كما دلّت على ذلك الآيات و الروايات المتعدده، واستقصاء مراتبه ودرجاته أمر لاتسعه هذه العجاله فهو مما يحتاج إلى بحث و كتاب مستقل ولعلنا نوفق إلى ذلك في مستقبل أمرنا إن شاء الله تعالى.

٢. تعدد معاني ومراتب الكفر

وبما أنّ للإسلام مراتب ومعاني مختلفه من حيث الآثار التكوينيّه و الآثار الشرعيّه، فكذلك ما يقابله و هو الكفر أيضاً له معاني ومراتب مختلفه من حيث الآثار التكوينيّه و الآثار الشرعيّه:

أ) فمنها كفر نفى الألوهيه، أو الشكّ فيها.

ب) ومنها كفر الشرك بإثبات آله آخر غير الله تعالى.

ج) ومنها كفر إنكار رساله أو النبوه.

د) ومنها كفر الجحود باللسان.

ه) ومنها كفر النفاق و العناد.

و) ومنها كفر العصيان وعدم الطاعه.

ز) ومنها كفر عدم الشكر المعبر عنه بكفر النعمه.

ح) ومنها كفر الهتك بقول أو فعل، كسبّ البارى تعالى، أو الرسول صلى الله عليه و آله أو أحد الأئمه عليهم السلام وكذلك الصديقه الطاهره عليها السلام أو تمزيق القرآن أو إحراقه أو إلقائه فى القاذورات.

ط) ومنها كفر إنكار ضرورياً من ضروريات الدين، على الخلاف الموجود من كونه سبباً مستقلاً لتحقق الكفر، أو كونه ليس سبباً مستقلاً لتحقق الكفر، و إنّما يؤدي إلى الكفر من باب استلزامه تكذيب النبي وإنكار رساله، كما سوف يأتي تحقيق ذلك.

و لعلّ هناك معاني ومراتب اخرى للكفر تظهر بالتبع.

٣. شرائط تحقق الإسلام ابتداءً وبقاءً

ثم إنَّ بعض مراتب الإسلام تعتبر فيها بعض الشروط من حيث الابتداء، وقد تضاف إليها بعض الشروط الأخرى من حيث الاستدامه و البقاء.

فمثلاً مرتبه الإسلام الظاهري التي هي أسفل وأنزل المراتب الإيمانيه، لا يعتبر فيها من حيث الابتداء-أى للذى يريد أن يدخل فى دائره الإسلام ابتداءً-أزيد من تشهد الشهادتين، كما دلَّت على ذلك الأدله، ولكن هذه المرتبه نفسها من حيث الاستمرار و البقاء-أى للذى دخل فى الإسلام ومَرَّ زمان عليه فيه-تضاف إليها شروط اخرى، من قبيل ألا ينكر ما هو ضرورياً من ضروريات الإسلام، طبعاً على الخلاف فى ذلك.

ومن هنا قيل فى أحد وجوه الجمع بين تلك الأدله التي لا تعدُّ فى تحقق الإسلام الظاهري أزيد من تشهد الشهادتين، وبين تلك الأدله التي تعد أموراً اخرى أزيد من الشهادتين فى تحقق الإسلام الظاهري، هذا المعنى الذى ذكرناه.

حكم منكر ضرورى الدين

اشاره

لما ذكرنا أنَّ عنوان ضرورى الدين، يختلف عن عنوان ما علم ثبوته فى الدين ضروره، إذن، لابد من البحث فى حكم منكر كلا الأمرين، ولما كان ضرورى الدين حسب الضابطه التي ذكرناها يتحدد فى قسمين، إذن، لابد من البحث فى كلا القسمين.

حكم منكر ضرورى الدين من القسم الأول

اشاره

ومصاديق هذا القسم تتحدد فى ثلاثه (١)، هى:

أ)الإقرار بوجود الحقِّ تعالى.

ب)الإقرار بتوحيد الحقِّ تعالى.

ج)الإقرار برساله الرسول صلى الله عليه و آله.

نعم، ذكر بعض الأعلام الإيمان بالمعاد كركنٍ رابع، وسوف يأتي البحث فيه. إذن، لابد ان نعقد بحثاً فقهياً لكل واحد من هذه الامور الأربعة.

١- (١). لا يخفى أنّ الأعلام يطلقون على هذه الامور بالأركان ولا يسمونها بالضرورى، ولكن نحن على الضابطه التى ذكرناها سوف تكون من الضروريات بالإضافه إلى كونها من الأركان.

١. الإقرار بوجود الحق تعالى وإلوهيته

مما لا شك فيه أن إنكار وجود الله تعالى، يوجب الكفر والخروج عن ربه الإسلام سواءً كان ذلك الإنكار عن قصور أو تقصير، لشبهه أو غير ذلك، إذ إن هذا الأمر لا يحتاج إلى الاستدلال، فإنَّ الدخول في دين الله-الإسلام- هو فرع الإيمان بوجوده.

وعلى الرغم من ذلك يمكن الاستدلال عليه قرآنياً وروائياً:

١. أمياً قرآنياً: فبمثل قوله تعالى: **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ...** (١) وغيرها من الآيات. نعم، قد يستشكل في هذه الآية بكون الإيمان المأخوذ فيها ليس بمعنى الإسلام الظاهري، وإنما المراد منه الإيمان بالمعنى الأخص المساوق للإسلام الحقيقي الواقعي، بقريته ما في ذيل الآية من قوله تعالى: **وَ إِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ... ٢** فَإِنَّ قَضِيَةَ الاستدلال قد توحى بذلك.

٢. وأما روئياً: فهناك العديد من الأحاديث من قبيل: موثقه سماعه قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن الإسلام والإيمان أهما مختلفان؟ فقال: **إِنَّ الإِيمَانَ يَشَارِكُ الإِسْلَامَ وَ الإِسْلَامَ لَا يَشَارِكُ الإِيمَانَ**، فقلت: فصفهما لي، فقال: **الإسلام شهادة أن لا إله الا الله و التصديق برسول الله صلى الله عليه و آله به حقت الدماء، وعليه جرت المناكح و المواريث، وعلى ظاهره جماعه الناس، والإيمان الهدى وما يثبت في القلوب من صفه الإسلام، وما ظهر من العمل به و الإيمان أرفع من الإسلام بدرجة، إنَّ الإيمان يشارك الإسلام في الظاهر و الإسلام لا يشارك الإيمان في الباطن و إن اجتمعا في القول و الصفه.** (٢)

وغيرها، فانه من الواضح اذا كان الإسلام الظاهري لا- يتحقق الا- بتوحيد الباري تعالى، فبالاولى ان لا يتحقق بدون الإيمان بوجوده (عزَّ اسمه).

٢. الإقرار بتوحيد الحق تعالى

إشاره

و هذا أيضاً مما لا شك فيه، إذ بدون الإقرار بالتوحيد، و أنّ الله تعالى واحد لا شريك له لا يتحقق الإسلام عند الإنسان، وتدلّ عليه مجموعه كبيره من الآيات و الروايات:

ص: ٦٤

١- (١). النور: ٦٢.

٢- (٣). أصول الكافي: ٢/٢٥، باب ان الإيمان يشرك الإسلام و الإسلام لا يشرك الإيمان، ح ١.

أَفَمِنَ الْآيَاتِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلُوبًا سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَظَاهِرُونَ الْقَوْلَ بَلْ زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَ صُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ... ١

وقوله: وَ مَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ٢ وقوله تعالى: ... وَ جَعَلَ لِلَّهِ أُنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلُوبًا تَمَتَّعَتْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ . (١)

وقوله تعالى: تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَ أَشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَ أَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيمِ الْغَفَّارِ . ٤ إلى غير ذلك من الآيات التي دلَّت على تحقق الكفر بالإشراك مع الله، الذي يحمل عندما يطلق على الكفر الاصطلاحى الذى يسبب تلك الآثار الخاصه من النجاسه، وعدم حقن الدم، وعدم احترام المال و العرض، وعدم جواز المناكحه إلى غير ذلك، مما يعنى: أنّ التوحيد مأخوذ فى حدِّ الإسلام الظاهرى.

ولا يصح الاستدلال بقوله تعالى: ... إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ... ٥ كما فعل السيد الخوئى قدس سره فى تقاريره بحثه (٢)، إذ إنّ تماميه الاستدلال بهذه الآيه يتوقف على كون المراد من كلمه-نجس-النجاسه الماديه التى هى المعنى الاصطلاحى، أما إذا كان المراد من الكلمه-نجس-هى القذاره المعنويه، فلا يصح الاستدلال، إذ أقصى ما يكون فى البين أنّ المشرك قذر معنوياً، لا نجس مادياً حتى يقال: إنّه ليس بمسلم ظاهرى، والعجيب أن السيد الخوئى قدس سره لا يرى أنّ كلمه-نجس-هى بمعنى النجاسه المصطلحه (٣)، ولكن على الرغم من ذلك يستدل بالآيه.

ب) ومن الروايات: موثقه سماعه المتقدمه، وغيرها.

دائرته الإقرار بالتوحيد

إنّ للتوحيد معانى متعدده تختلف بحسب تعدد مراتب حقيقه التوحيد، وأنّها تختلف بحسب اختلاف المذاهب و المدارس الإسلاميه، فمن معانى الوحده:

ص: ٦٥

١- (٣). الزُّمَر: ٨.

٢- (٦). دروس فى فقه الشيعه: ٣/١١٠.

٣- (٧). ينظر كتاب دروس فى فقه الشيعه: ٣/٨٨، ط مؤسسه الآفاق، وكذلك التنقيح فى شرح العروه الوثقى: ٣/٣٩.

١. هناك وحده عدديه بمعنى أنه لا ثانى له.

٢. وهناك وحده بمعنى البساطه وأنه غير مركب، وهذا التركيب تاره يكون عقلى وأخرى مقدارى، وثالثه خارجى.

٣. وهناك وحده بحسب اصطلاح الحكماء و العرفاء تسمى الوحده الحقه الحقيقيه.

ومن مراتب التوحيد:

١. هناك التوحيد الذاتى.

٢. وهناك التوحيد الصفاتى.

٣. وهناك التوحيد الافعالى.

ومن هنا ياتى السؤال ما هى دائره ضروره وركنيه التوحيد فى الإسلام، فهل كل هذه الأمور تدخل فى دائره الضروره، أو أنّ أصل الاعتقاد بالتوحيد—وأن الله واحد لا شريك له—هو الضرورى فقط، وتبقى كل التفرعات الأخرى المذكوره فى التوحيد، خارجه عن إطار الضرورى؟

والجواب: أنّ أصل الاعتقاد بالتوحيد فقط هو الداخلى تحت دائره الضرورى، فلا يشترط فى الدخول فى الإسلام أزيد من الإقرار بكون الله واحد لا شريك له، أما الاعتقاد بكون وحدته عدديه أو غير عدديه، حقه حقيقيه أو ليس كذلك، فلا يشترط ذلك فى الدخول فى الإسلام، وكذلك قضيه توحيده صفاتياً وذاتياً وأفعالياً، فإنّ كل هذه الأمور لا تدخل فى مناط تحقق الإسلام، وإلا لو اشترط ذلك فلازمه الحكم بكفر وعدم إسلام أغلب المسلمين سيما من كان فى الصدر الأول، لعدم مجيء هذه القضايا على بالهم فضلاً عن الاعتقاد بها، مضافاً إلى ذلك أنّ الروايات و السيره القطعيه من الرسول صلى الله عليه و آله لم تعتبر فى الدخول فى الإسلام مثل هذه التفرعات.

٣. الإقرار برسالة الرسول صلى الله عليه و آله

إشاره

و هو أمر لا شكّ فيه أيضاً، ويمكن الاستدلال عليه بأدله عده:

(فمن آيات القرآن الحكيم يمكن الاستدلال بقوله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ . ١**

فهذه الآيه جعلت الذى عنده شكّ فى رساله الرسول، من الذين يدخلون النار المُعدّه للكافرين، مما يعنى أن مجرد شكهم ورييهم فى رساله الرسول وقرآنه مما يوجب كفرهم، فكيف بالذى ينكر الرساله من الأساس؟! إن هذا أوضح مصداقٍ للكفر.

ب) ومن الروايات: تكفينا موثقه سماعه المتقدمه فإنها جعلت الإسلام الظاهرى هو عباره عن الإقرار بالشهادتين مما يعنى عدم كفايه أحدهما دون الاخرى.

ج) وكذلك يمكن الاستدلال بسيره الرسول القطعيه فإنه لم يكتف ممن يريد الدخول فى الإسلام بالشهاده بالتوحيد من دون الشهاده له بالرساله.

تساؤل وإجابته

قد يقال: إن هناك بعض الروايات، اعتبرت فى تحقق الإسلام الظاهرى ما هو أزيد من تشهد الشهادتين

١. من قبيل ما رواه سفيان بن السمط:

قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن الإسلام و الإيمان ما الفرق بينهما...؟ فقال: الإسلام هو الظاهر الذى عليه الناس؛ شهاده أن لا إله الا الله و أنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاه، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، فهذا الإسلام، وقال: الإيمان: معرفه هذا الأمر، مع هذا فإن أقر بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً وكان ضالاً. (١)

٢. ومن قبيل ما رواه جعفر بن عثمان عن أبى بصير قال:

كنت عند أبى جعفر عليه السلام فقال له رجل أصلحك الله، إن بالكوفه قوماً يقولون مقالته ينسبونها إليك، فقال: وما هى؟ قال: يقولون: إن الإيمان غير الاسلام، فقال أبو جعفر عليه السلام نعم، فقال له الرجل: صفه لى، قال: من شهد أن لا إله إلا الله، و أنّ محمداً رسول الله، وأقر بما جاء من عند الله، وأقام الصلاة، وآتى الزكاه، وصام شهر رمضان، وحج البيت فهو مسلم.... (٢)

٣. ومن قبيل ما رواه سعدان بن مسلم عن أبى بصير قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام ما الإيمان؟ فجمع لى الجواب فى كلمتين فقال: الإيمان بالله، وأن لا تعصى الله، قلت: فما الإسلام؟ فجمعه فى كلمتين فقال: من شهد شهادتنا، ونسك نسكنا، وذبح ذبيحتنا. (٣)

ص: ٦٧

١- (١). الوافى: ٨٣/٤-٨٤.

٢- (٢). بحار الانوار: ٢٧٠/٦٨، ح ٢٦ باب الفرق بين الإيمان و الإسلام.

٣- (٣). بحار الانوار: ٢٧١/٦٨، ح ٣٦ باب الفرق بين الإيمان و الإسلام.

٤.ومن قبيل روايه أبي بصير قال:

كنت عند أبي جعفر عليه السلام فقال له سلام: إن خيثمه بن أبي خيثمه حدثنا أنه سألك عن الإسلام، فقلت له: إن الإسلام: من استقبل قبلتنا، وشهد شهادتنا ونسك نسكنا، ووالى ولينا، وعادى عدونا، فهو مسلم، قال: صدق. (١)

٥.ومن قبيل ما روى: عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يسير في بعض مسيره فقال لأصحابه: يطلع عليكم من بعض هذه الفجاج شخص ليس له عهد بإبليس من ثلاثه أيام، فما لبثوا أن أقبل أعرابي قد يبس جلده على عظمه، وغارت عيناه في رأسه، وأخضرت شفتاه من أكل البقل، فسأل عن النبي صلى الله عليه وآله في أول الرفاق حتى لقيه، فقال له: أعرض على الإسلام، فقال: قل أشهد أن لا إله إلا الله، وأنى محمد رسول الله، قال: أقررت، قال تصلى الخمس، وتصوم شهر رمضان، قال: أقررت، قال: تحج البيت الحرام، وتؤدى الزكاه، وتغتسل من الجنابه، قال: أقررت.... (٢)

٦.ومن قبيل ما رواه سليم بن قيس الهلالي، قال:

سمعت على بن أبي طالب عليه السلام... ثم أقبل على عليه السلام على الرجل فقال: أما علمت أن جبرئيل أتى رسول الله صلى الله عليه وآله في صورته آدمى فقال له: ما الإسلام؟ فقال: شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاه، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، والغسل من الجنابه.... (٣)

٧.ومن قبيل ما رواه الراوندى: (باسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه عليهم السلام قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله تعالى جعل الإسلام دينه، وجعل كلمه الإخلاص حصنا له، فمن استقبل قبلتنا، وشهد شهادتنا، وأحل ذبيحتنا، فهو مسلم، له ما لنا وعليه ما علينا. (٤)

٨.ومن قبيل ما روى في المحاسن عن أمير المؤمنين عليه السلام

قال: من استقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، وآمن بنبينا، وشهد شهادتنا، دخل في ديننا، أجرينا عليه حكم القرآن، وحدود الاسلام.... (٥)

ص: ٦٨

١- (١). بحار الانوار: ٢٨٢/٦٨، ح ٢٨ باب الفرق بين الإيمان و الإسلام.

٢- (٢). بحار الانوار: ٢٨٢/٦٨-٢٨٣، ح ٣٦ باب الفرق بين الإيمان و الإسلام.

٣- (٣). بحار الانوار: ٢٨٨/٦٨، ح ٤٦، باب الفرق بين الإيمان و الإسلام.

٤- (٤). بحار الانوار: ٢٨٨/٦٨، ح ٤٧ باب الفرق بين الإيمان و الإسلام.

٥- (٥). المصدر: ٢٩٢/٦٨، ح ٥٢ باب الفرق بين الإيمان و الإسلام.

فإن هذه الروايات من الواضح أخذ في تحقق الإسلام الظاهري فيها، ما هو أزيد من تشهد الشهادتين، كإقامه الصلاة، وأداء الصيام في شهر رمضان، وأداء الزكاه، وحج البيت، والغسل من الجنابه، واستقبال القبلة، وأكل ذبيحه المسلمين، وموالاه ولينا، ومعاداه عدونا، وبعد هذا كيف يصح جعل الإسلام الظاهري هو مجرد تشهد الشهادتين.

وفي مقام الإجابة عن ذلك:

نقول: لا- يمكن الالتزام بكون المذكورات في هذه الروايات، من الأمور المأخوذة في حد الإسلام الظاهري، كما هو الحال في الشهادتين، وإلا لزم خروج ملايين المسلمين عن الإسلام، إذ كثيراً منهم قد لا يؤدي الصلاة أو لا يصوم شهر رمضان، أو لا يؤدي الزكاه مع وجوبها عليه، أو لا يحج مع استطاعته، أو لا يغتسل من الجنابه، وما شاكل، فهل يا ترى يمكن لمتفقه فضلاً عن فقيه أن يلتزم بكفر هؤلاء؟! من الطبيعي لا يمكن ذلك.

ومن هنا لا بد أن يقال: إن المذكورات لم تؤخذ في هذه الروايات بوصفها حدوداً مستقلة مأخوذة في حد الإسلام كالشهادتين، وإنما ذكرت:

١. إماماً من باب كون أداؤها طريقاً لمعرفة الإقرار بالرسالة و الرسول، لأنها من أظهر ما جاء به الرسول صلى الله عليه و آله فيكون ذكرها لا لموضوعيتها الاستقلالية، وإنما ذكرها من باب الطريقيه.

٢. وإما من باب أنه عليه السلام بالاضافه إلى أنه بين ما هو مأخوذ في حد الإسلام الظاهري، وهي الشهادتان، كذلك أراد أن يبين بعض التعاليم و التكليف الرئيسييه في الإسلام، فبين المذكورات من الصلاة و الصيام و الحج و الزكاه و ما شاكل، ولعل الأول أوجه.

الالتزام الإجمالي بالرساله

مما لا شك فيه أنه لا يجب الإيمان التفصيلي بالرساله، بمعنى: أنه لا يبد أن يعلم الإنسان بكل ما جاء في الشريعة الإسلاميه من اصول وفروع، ثم يعتقد بها، فإن هذا أشبه بالتكليف بما لا يطاق، إذ من المعلوم أن تعاليم الدين الإسلامى كثيره جداً ومتشعبه وفيه الكثير من التفرعات التي تصعب معرفتها على عامه المسلمين.

إذاً، ماذا تعنى لا بدييه الإقرار برساله الرسول.

وفي هذا المجال ذكر علمائنا أنه لا بد أن يكون الإقرار بالرساله على نحو الإجمال.

وفي مقام تفسير الإقرار الاجمالي بالرساله يوجد اتجاهان:

١. أن يكون المراد الإيمان بالرسالة فى حدود ما يعلم اشتمال الرساله عليه من أحكام, كما سوف يأتى عندما ننقل كلام الشهيد الثانى قدس سره.

٢. أن يكون المراد الإيمان بالرساله, فيما هو أوسع من ذلك حيث يشمل حتى الأمور المظنون فيها و المحتمل اشتمال الرساله عليها. يقول السيد الشهيد الصدر قدس سره:

إن من آمن بالمرسل و الرسول, والتزم إجمالاً بالرساله فهو مسلم حقيقه. ونريد بالتزامه الإجمالى بالرساله: إيمانه بأن كل ما يحتمل أو يظن أو يقطع باشتمال الرساله عليه فهو حق إذا كانت الرساله مشتمله عليه حقاً, أى الإيمان بهذه القضيه الشرطيه فى حدود الأشياء التى يحتمل أو يعتقد فى نفس الوقت باشتمال الرساله عليها, فمن يرى بطلان شىء ما ويحتمل أو يعتقد فى نفس الوقت باشتمال الرساله عليه فهذا يعنى أنه على الأقل يحتمل فعلاً- بطلان الرساله. و أمّا من يرى بطلان حسن الظلم حتى لو حسنته الشرعيه, و هو قاطع فى نفس الوقت بعدم تحسين الشرعيه له, فهو مؤمن فعلاً بالشرعيه. (١)

المأخوذ فى حدّ الإقرار بالرساله

مما لا شك فيه أن من لم يقر بكون الرسول صلى الله عليه و آله نبياً مرسلًا من قبل الله تعالى لهدايه البشر و كونه مفترض الطاعه عليهم, فهو غير مقرّ برسالته و نبوته, وعليه يحكم بكفره.

ولكن هل يشترط لكى يكون الإنسان مسلماً ومقرراً بالرساله, أن يقرّ ويؤمن بأمر أخرى فى البين, حيث تكون مأخوذه فى حدّ الإقرار بالرساله:

١. من قبيل الإقرار و الإيمان بعصمه النبى الرسول صلى الله عليه و آله.

٢. و من قبيل كونه خاتم الأنبياء و المرسلين.

٣. و من قبيل كونه واسطه فى الفيض, و أن له الولايه التكوينيّه و التشريعيّه, والعلم بالغيب و ما شاكل هذه الأمور من مقاماته العاليه.

أو لا يشترط ذلك, و يكفى مجرد الإقرار بكونه نبياً و رسولاً مبعوثاً من قبل الله تعالى, و أنّه مفترض الطاعه

يقول الشهيد الثانى الصحيح: هو الثانى, فإنّ الأدله القرآنيه و الروايه المتقدمه لم تأخذ

ص: ٧٠

أكثر من ذلك، مضافاً إلى سيره الرسول صلى الله عليه وآله في الصدر الأول على قبول إسلام الناس بمجرد شهادتهم الشهادتين، مع أن أغلبهم لم يكن ملتفتاً إلى هذه التشقيقات:

وليس بعيداً أن يكون التصديق الاجمالي بجميع ما جاء به عليه السلام كافياً في تحقق الإيمان، وان كان قادراً على العلم بذلك تفصيلاً، نعم، يجب العلم بتفاصيل ما جاء به من الشرايع للعمل به.

وأمّا تفصيل ما أخبر به من أحوال المبدأ والمعاد، كالتكليف بالعبادات، والسؤال في القبر وعذابه، والمعاد الجسماني، والحساب، والصراط، والجنه، النار، والميزان، وتطير الكتب، مما ثبت مجيؤه به تواتراً، فهل التصديق بتفاصيله معتبره في تحقق الإيمان؟ صرّح باعتباره جمع من العلماء.

والظاهر أن التصديق به إجمالاً كافٍ، بمعنى أن المكلف لو اعتقد حقيته كلّ ما أخبر به عليه السلام بحيث كلّما ثبت عنده جزئياً منها صدّق به تفصيلاً كان مؤمناً وإن لم يطلع على تفصيل تلك الجزئيات بعد.

ويؤيد ذلك أن أكثر الناس في الصدر الأول لم يكونوا عالمين بهذه التفاصيل في الأول، بل كانوا يطلعون عليها وقتاً فوقتاً مع الحكم بإيمانهم في كل وقت من حين التصديق بالوحدانية والرسالة، بل هذا حال أكثر الناس في جميع الأعصار كما هو المشاهد، فلو اعتبرناه لزم خروج أكثر أهل الإيمان عنه، وهو بعيد عن حكمه العزيز الحكيم.

نعم، العلم بذلك لا ريب أنه من مكملات الإيمان، وقد يجب العلم به محافظه على صيانه الشريعة عن النسيان، وتباعداً عن شبه المضلّين، وإدخال ما ليس من الدين فيه، فهذا سبب آخر لخروجه، لا لتوقّف الإيمان عليه، وهو ظاهر.

وهل يعتبر في تحقق الإيمان التصديق بعصمته وطهارته وختمه الأنبياء؛ بمعنى: لا نبي بعده، وغير ذلك من أحكام النبوات وشرائطها؟

يظهر من كلام بعض العلماء ذلك، حيث ذكر أن من جهل شيئاً من ذلك خرج عن الإيمان، ويحتمل الإكتفاء بما ذكرناه من التصديق بها إجمالاً. (١)

الإقرار بالشهادتين لساناً وقلباً

في هذا العنوان نريد أن نتعرّض لحكم ثلاثه فروع هي:

ص: ٧١

أ) حكم المقرّ بالشهادتين-الشهادة لله بالتوحيد وللنبي بالرسالة-لساناً وقلباً.

ب) حكم المقرّ بهما لساناً فقط.

ج) حكم المقرّ بهما لساناً المشكوك الإقرار بهما قلباً.

١. أما بالنسبة للفرع الأول: وهو الذى يقرّ بالشهادتين لساناً وقلباً، فهو مما لا شكّ فى إسلامه، لكونه المصدق الأوضح للأدلة التى تقول: إنّ الإسلام الظاهرى هو عبارته عن الشهادتين، إذن، فهذا الفرع لا إشكال فيه، بل لا ينبغى التعرّض إليه بالبحث بعد وضوحه جداً.

٢. أما بالنسبة للفرع الثانى: وهو من أقرّ بها لساناً لا قلباً، فقد يقال بعدم كفايه ذلك فى الحكم بإسلامه، مستدلاً له بعده أدله:

الأول: ما ذكره الشهيد الثانى قدس سره (١) من أنّ الذى لا يقرّ بالشهادتين قلباً لا يحكم بإسلامه، لأنّه يكون من قبيل المستهزأ والمشكك، ومن الواضح أنّ المستهزأ غير جاد فى كلامه حتى يحكم بإسلامه.

وفيه:

أنّه ليس كالمستهزأ، لأنّه يكون جاد فى التكلم بهذه الكلمات، غاية هو لا يؤمن بها قلباً، وان سُلّم فقد دلّ الدليل على قبول إسلامه كما سوف يأتى.

الثانى: وهو أيضاً للشهيد الثانى قدس سره (٢) وحاصله: إنّ الدّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ... ٣ كما ذكرت الآيه الشريفه، والدين لا يتحقق إلّا بالإخلاص كما ذكرت الآيه: وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ... ٤ فتكون النتيجة أن الإسلام لا يتحقق إلّا مع الإخلاص، وحيث إن غير المقرّ بالشهادتين قلباً لا إخلاص عنده فلا يكون مسلماً.

وفيه:

أنّ الكلام فى تحقق الإسلام الظاهرى الذى هو موضوع لبعض الأحكام الشرعيه كالطهاره، وحقن الدم و المال و العرض، و الإرث، وما شاكل، وما يفيد هذا الاستدلال أنّ الدين و العباده باعلى المراتب لا يتحقق إلّا بالإخلاص، فما استدل عليه غير ما هو المدعى.

ص: ٧٢

١- (١). المصدر: ٣٨٠.

٢- (٢). المصدر: ٣٨٠.

الثالث: ما ذكره الشهيد الثاني قدس سره (١) أيضاً، وحاصله: أن الإسلام ضد الكفر، فلا يجتمعان في موضع واحد في زمان واحد، ولكن الإقرار بالشهادتين لساناً فقط يجتمع مع الكفر، فإذا لا يمكن أن يكون الإقرار اللساني فقط داخلياً تحت الإسلام.

وفيه:

أنه لم يبين لنا كيف يجتمع الإقرار باللسان فقط مع الكفر، فهل يقصد الكفر في قبال الإسلام الظاهري، أو يقصد الكفر في قبال مراتب الإسلام الأخرى؟ إذ كما للكفر مراتب متعددة فكذلك للإسلام مراتب متعددة، فأى منها هو المقصود:

١. فان كان يقصد الكفر في قبال الإسلام الظاهري، فهذه مصادره على المطلوب، وعين المتنازع فيه.

٢. وان كان يقصد المعاني الأخرى، فهذا خروج عن محل البحث.

الرابع: الاستدلال بالمروى عن العامه، من قضيه اسامه لما قتل شخصاً تشهد الشهادتين حيث كان يظن أنه تشهد الشهادتين، لا أيماناً واعتقاداً وإنما ذلك للتخلص، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: (هلا شققت قلبه). (٢)

وفيه: عدم صلاحية الاستدلال بهذه الروايه؛ لكونها عاميه ضعيفه السند.

إذن، الأدلة المستدل بها على عدم كفايه تتحقق الإسلام بالشهاده الظاهريه، كلها غير تامه، وعليه فالقول الأول غير صحيح.

والصحيح هو كفايه الشهاده الظاهريه في تحقق الإسلام، ويمكن الاستدلال على ذلك بعده أدله:

الأول: الروايات التي تقول بتحقيق الإسلام بمجرد الشهادتين، كموثقه سماعه:

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخبرني عن الإسلام والإيمان، أهما مختلفان؟ فقال: إن الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان. فقلت: فصفهما لي، فقال: الإسلام: شهاده أن لا إله الا الله، والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله به حقت الدماء، وحرمت المناكح، والمواريث، وعلى ظاهره جماعه الناس، والإيمان: الهدى، وما يثبت في القلوب من صفه الإسلام. (٣)

ص: ٧٣

١- (١). رساله حقائق الإيمان: ٨٠.

٢- (٢). نقلاً عن سند العروه الوثقى: ١١٨/٢؛ سنن ابن ماجه: ١٢٩٦/٢، الرقم: ٣٩٣٠.

٣- (٣). أصول الكافي: ٢٩/٢، باب الإيمان لا يشارك الإسلام... ح ١.

فإنها تدل على كفايه التشهد اللفظي فقط في حصول الإسلام إذ قالت: «الإسلام شهاده أن لا إله الا الله»، ولم تذكر قيد الإقرار القلبي مما يعنى عدم اعتباره، ويؤيد ذلك ما رواه في البحار:

قال رسول الله صلى الله عليه و آله: أن لا إله الا الله كمله عظيمه كريمه على الله (عز وجل) من قالها مخلصاً استوجب الجنة، ومن قالها كاذباً عصمت ماله ودمه وكان مصيره إلى النار. (١)

ويؤيد هذه الروايه ما ورد في صحيح البخارى عن النبى صلى الله عليه و آله:

أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله، وأن محمداً رسول الله، وقيموا الصلاه، ويؤتوا الزكاه، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم. (٢)

الثانى: السيره القطعيه من الرسول صلى الله عليه و آله حيث إنه كان يكتفى ممن يريد الدخول فى الإسلام بمجرد تشهده الشهادتين لفظاً، فإنه كان يعلم من بعض المنافقين كأبى سفيان، ومعاويه، وأمثالها من الطلقاء وأبناء الطلقاء، بعدم اعتقادهم بها قلباً، وإنما تشهدوا الشهادتين تخلصاً من حدّ السيف.

الثالث: قوله تعالى: ... وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ. (٣) وقوله تعالى: قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ... (٤)

فان الآيه الاولى: تدلّ على أن هؤلاء المنافقين يكذبون فى شهادتهم أنه رسول الله، ولكن مع ذلك كان الرسول صلى الله عليه و آله يعاملهم معاملة المسلمين من حيث الطهاره و الأحكام الشرعيه الأخرى، مما يعنى كفايه شهادتهم الظاهريه فقط فى تحقق إسلامهم الظاهري، وإن كانوا كفار الآخره.

والآيه الثانيه: تدلّ على أنّ هؤلاء الأعراب بالرغم من عدم تحقق الإيمان فى قلوبهم إلا أنّهم مسلمون فى الظاهر، مما يعنى كفايه الشهاده الظاهريه فقط فى تحقق الاسلام.

تفصيل السيد الخوئى

فصل السيد الخوئى قدس سره (٥) فى المقام بين أمرين:

ص: ٧٤

١- (١). بحار الأنوار: ٥/٣، ح ١٣.

٢- (٢). صحيح البخارى: ١٣/١.

٣- (٣). المنافقون: ١.

٤- (٤). الحجرات: ١٤.

٥- (٥). دروس فى فقه الشيعة: ١٢٢/٣.

١. فيما يتصل بالإنسان المتوَلَّد من أبوين مسلمين، أو أحدهما مسلماً ونشأ على ذلك، وعبّر عنه بالمسلم التبعي، ذكر قدس سره أنه لا يعتبر في إسلامه الإقرار بالشهادتين، سواءً لفظاً وقلباً أو لفظاً فقط، فإنَّ كلَّ ذلك غير معتبر، واستدل على ذلك بدليلين:

(أ) السيره المتشرعيه المتصله بزمان المعصومين عليهم السلام على معاملة أولاد المسلمين معاملة المسلمين من دون سؤالهم أن يقرّوا بالشهادتين لفظاً أو قلباً أو كليهما عندما يبلغوا. نعم، إذا أظهروا الكفر و الجحود عند ذلك لا يحكم بإسلامهم.

(ب) صحيحه محمد بن مسلم قال:

كنت عند أبي عبدالله عليه السلام جالساً عن يساره، وزراره عن يمينه، فدخل عليه أبو بصير، فقال: يا أبا عبدالله، مات قول فيمن شكَّ في الله؟ فقال: كافر، يا أبا محمد، قال: فشكَّ في رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: كافر، ثمَّ التفت إلى زراره، فقال: إنّما يكفر إذا جحد. (١)

ومثلها رواه زراره (عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

لو أنّ العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا لم يكفروا. (٢)

بتقريب: أنّ المراد بالشاك بالله أو برسوله، أو بالمعاد إذا جهلوا، هم المسلمون لا- حتى الكفار؛ وذلك بقريته قوله في الروايه الاولي- إنّما يكفر... وفي الثانيه- لم يكفروا-؛ فانه لا معنى لتحقق الكفر من قبل الكافر، وإذا كان المراد هو خصوص المسلمين فالروايه صرحت أنّه لا يتحقق الكفر منه إلّا مع الجحود، مما يعنى: أنّ المسلم ما لم يظهر الكفر و الجحود لا يحكم بكفره، فيكون المتوَلَّد من المسلم محكوماً بالإسلام إلّا مع إظهار الكفر و الجحود.

أقول: إنّ ما أفاده قدس سره من السيره أمر صحيح لا غبار عليه، إلّا في بعض الفروض- التي ربما كان السيد الخوئي غير ناظر إليها- كمن تولد من مسلمين أو من مسلم وكافر وعاش طول عمره في بلاد الكفر ثمَّ بعد ٥٠ سنه رجع إلى بلاد الإسلام، فهل يمكن القول إنّ السيره شامله لمثل ذلك؟ أو هل يمكن القول إنّ السيره شامله لمن علم عدم إقراره بهما قلباً ولم يظهرهما لفظاً؟

أما ما أفاده من الروايتين فأمر غير صحيح، لأنَّ الروايتين وإن صرّحت بكون الكفر لا يتحقق من قبل المسلم إلّا مع الجحود، لكنها ليست فيها دلالة على أنّ هذا المسلم يكتفى

ص: ٧٥

١- (١). وسائل الشيعه: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، ح ٥٦.

٢- (٢). وسائل الشيعه: الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات، ح ٨.

بتحقق الإسلام منه، إذا كان قد تولد من مسلم، ولو لم يتشهد الشهادتين.

أذا، الروايتان ناظرتان إلى قضيه الخروج من الإسلام و هو لا يتحقق إلّا مع الجحود، وليس لهما نظر إلى كيفية الدخول فيه.

٣. و أما بالنسبه للفرع الثالث: و هو من أقر بالشهادتين لفظاً، وشكّ في اعتقاده بهما قلباً.

فلا ينبغي التوقف في الحكم بإسلامه، لعدده أدله:

أ) روايات تحقق الإسلام بمجرد التلفظ بالشهادتين، فإنها بإطلاقها شامله له.

ب) الأولويه القطعيه، فإنه إذا كانت سيره الرسول صلى الله عليه و آله على الحكم بإسلام من تلفّظ الشهادتين و إن لم يكن يعترف بها قلباً- كالمناقين- فمن باب أولى أنّ يحكم بإسلام الشاك قلباً بها.

ج) لزوم الحكم بعد إسلام أغلب المسلمين، إذ لا يعلم ما في القلوب إلّا علماء الغيوب، فإذا قيل عند الشك في الاعتقاد القلبي بالشهادتين لا- يحكم بالإسلام، فهذا يعني أننا لا نحكم بإسلام أغلب الناس، إذ من أين لنا أن نعلم ما في قلوبهم؟! و هذا اللازم باطل فالمقدم مثله.

٤. الإقرار بالمعاد: لم يتعرض إليه العديد من الأعلام في كتبهم، كالحداثق، والجواهر، والشرائع، واللمعه، والمدارك، وجامع المقاصد، والمختصر النافع، والدروس، والذكري، والمسالك، ومصباح الفقيه، وغيرها.

ولكن ذكره غير واحد بأنه مأخوذ في حدّ الإسلام:

١. منهم الشيخ الطوسي قدس سره:

إذا سألك سائل وقال لك: ما الإيمان؟ فقل: هو التصديق بالله وبالرسول وبما جاء به الرسول و الأئمه عليهم السلام. كل ذلك بالدليل، لا- بالتقليد، و هو مركّب على خمس أركان، من عرفها فهو مؤمن، و من جهلها كان كافراً و هي: التوحيد، والعدل، والنبوه، والإمامه، والمعاد. (١)

فإنّ ظاهر قوله من جهلها كان كافراً، يعني: أن هذه الأمور التي منها المعاد مأخوذه في حدّ الإسلام بالاستقلال اللّهمّ إلّا أن يقال إنّه من غير المعلوم كون مقصود الشيخ من الإيمان هو بمعنى الإسلام الظاهري، فلعله يريد من الإيمان ما هو أخص من الإسلام بالمعنى الاعم.

ومن هنا تظهر احتمالات عدده منها:

١. فإمّا أنّ هؤلاء الأعلام لم يتعرّضوا لحكم الإقرار بالمعاد، لوضوحه، وعدم الحاجه لعقد بحث من أجله.

٢. وإما أنهم لا يرون دخوله في حدّ الإسلام، فلا يشترط في المسلم الظاهري أن يقر بالمعاد، نعم، يشترط ألا ينكره ويجحده.

٣. وإما أنّ هؤلاء يرون دخوله تحت ضروريات الدين التي يكون منكرها خارجاً عن الإسلام بزعمهم.

٤. وإمّا إنهم يرون أنّ منكر المعاد هو منكر للرسالة ومكاذب بالقرآن، وعلى هذا لا يكون إنكار المعاد سبباً مستقلاً للكفر بل لأجل تضمن الرسالة عليه وكونه من ابده ما أخبرت به الرسالة.

الاستدلال على دخول الإقرار بالمعاد في حدّ الإسلام

الدليل الأول: الاستدلال بآيات القرآن الكريم

استدل مجموعه من الأعلام- كالسيد الخوئي (١)، وغيره- على دخول الإيمان بالمعاد في حدّ الإسلام كأمر مستقل كما في التوحيد و النبوه بمجموعه من آيات القرآن الكريم، يمكن أن نقسمها على عدة طوائف:

١. الطائفة الأولى: الآيات التي قرنت الإيمان بالمعاد، و اليوم الآخر بالإيمان بالله تعالى، مما يعني: أنّ أمر المعاد كالإيمان بالله أمراً مأخوذاً على وجه الاستقلال و الموضوعيه في تحقق الإسلام.

من قبيل قوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ... (٢) أو قوله تعالى: وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ... أو قوله تعالى: ...السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ... ٣، أو قوله تعالى: لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ... (٣)

ص: ٧٧

١- (١). التنقيح في شرح العروه الوثقى: ٥٣/٣-٥٤.

٢- (٢). النساء: ٥٩.

٣- (٤). البقره: ١٧٧.

وفيه:

أن مجرد عطف الإيمان بالمعاد، و اليوم الآ-خر على الإيمان بالله، لا- يدل على كونه أمراً مستقلاً فى تحقق الإسلام كالإيمان بالله، فعطف شىء على شىء لا يعنى أن أحكامهما واحده فى كل شىء، كما هو واضح، ومن هنا يقول السيد الشهيد قدس سره:

إن هذا العطف لا يدل على شىء من ذلك، وإنما يعبر عطف الإيمان باليوم الآخر عن التهديد بالنار فى مقام التأكيد على ما ذكر فى صدر الكلام، من الرد إلى الله ورسوله، أو عدم كتمان ما فى الأرحام، ونحو ذلك. (١)

٢. الطائفة الثانية: قوله تعالى: إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ. (٢)

وتقريب الاستدلال: أن الآية عبرت عن هؤلاء بنقصين: الأول: كونهم لا يؤمنون بالله، والثانى: كونهم كفاراً بالآخرة، والظاهر كونهما نقصين أحدهما فى عرض الآ-خر، ولا- يرجع الكفر بالآ-خره إلى الكفر بالله حيث يكون داخلاً ضمنه، وإلّا لما صح ذكره نقصاً عليهم على حده، وهذا يعنى سببه كل واحد منهما على وجه الموضوعيه للكفر.

وفيه:

أن ذكر عدم الإيمان بالآخرة كنقص مستقل، لا يعنى كونه سبباً مستقلاً للكفر، وأحدهما لا يلزم الآخر ومن هنا فقد يكون ذكره لكونه أبرز ما اتصف به الكفار، لا أنه أحد الأسباب المستقله لكفرهم.

٣. الطائفة الثالثة: الآيات التى تشير وتوصف الذين لا- يؤمنون بالأصلين الأولين-الإيمان بالله و الإيمان بالرسول-أنهم الذين لا يؤمنون بالآخرة و المعاد، وهذا يظهر منه أن إنكار المعاد يكون سبباً مستقلاً للكفر، مما يعنى دخله فى حد الإسلام. (٣)

كقوله تعالى: وَ إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا. (٤)

وكقوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُؤْنَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى. (٥)

ص: ٧٨

١- (١). بحوث فى شرح العروه الوثقى: ٢٩٢/٣.

٢- (٢). يوسف: ٣٧.

٣- (٣). سند العروه الوثقى، الشيخ محمد السند: ٩٨/٣.

٤- (٤). الإسراء: ٤٥.

٥- (٥). النجم: ٢٧.

وفيه: أن هذه الآيات ليس لها أى ظهور من هذا القبيل، بل لا يظهر منها حتى السببه غير المستقله لإيجاب إنكار المعاد للكفر.

٤. الطائفة الرابعة: الآيات التى تجعل تلازماً بين الكفر بالأصلين الأولين وبين الكفر بالمعاد و اليوم الآخر (١)، مما يعنى سببته المستقله، كقوله تعالى: **إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ** ٢ أو قوله تعالى: **وَ هَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقٌ لِّلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَ لَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ... ٣** أو قوله تعالى: **وَ إِذَا ذُكِرَ اللّٰهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ... ٤**

وفيه:

أن هذه الآيات لا يستكشف منها السببه المستقله للإيمان بالمعاد ودخوله فى حدّ الإسلام، إذ غاية ما تدل عليه أن عدم الإيمان بالمعاد معناه عدم الإيمان بالله تعالى، لا أن عدم الإيمان بالمعاد من حيث هو مأخوذ فى حد الإسلام، ويوجب الكفر بذاته، وإنما يوجب الكفر من جهه انه يؤدى إلى عدم الإيمان بالله تعالى، وهذا معناه عدم كونه بذاته سبباً مستقلاً للكفر.

٥. الطائفة الخامسة: الآيات التى تجعل عدم الإيمان بالآخره هو السبب فى الجحد و اللجاج من الكفار، (٢) من قبيل قوله تعالى **وَ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُبَيِّنُ لَكُمْ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مُمْرَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ* أَفَتَرَىٰ عَلَىٰ اللّٰهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَ الضَّلَالِ الْبَعِيدِ ٦** أو قوله تعالى: **وَ دَخَلَ جَنَّتَهُ وَ هُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَيِّدًا* وَ مَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَ لَئِنْ رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا* قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَ هُوَ يُحَاوِرُهُ أَ كَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ... (٣)**

ص: ٧٩

١- (١). سند العروه الوثقى، الشيخ محمد السند: ٩٨/٣.

٢- (٥). سند العروه الوثقى، الشيخ محمد السند: ٩٩/٣.

٣- (٧). الكهف: ٣٥-٣٦-٣٧.

وفيه:

أن مجرد كون عدم الإيمان بالآخرة هو السبب في الجحد و اللجاج من الكفار، لا يعنى أنه سبب مستقل بعنوانه للدخول في حد الإسلام، بل من الممكن أن يكون سبباً غير مستقل من جهة أنه يؤدي إلى إنكار رساله أو الإيمان بالله تعالى. ولعل الذي يقرب ذلك أن الآيه الثانيه قالت: (أَكْفَرَتْ بِالَّذِي خَلَقَكَ) بعد أن قالت: وَ مَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً، فجعل عدم الإيمان بالقيامه و الآخرة طريقاً إلى الكفر بالخالق مما يعنى عدم السببيه المستقله لإنكار المعاد-بعنوانه-للكفر.

٦. الطائفه السادسه: الآيات التى تجعل عذاب الذى لا يؤمن بالآخرة و المعاد هو نفس عذاب الكافر الأصلي، (١) مما يعنى كونه سبباً مستقلاً بذاته للكفر، وإلا لماذا يجعل عذابه نفس عذاب الكافر، كقوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيْنًا لَهُمْ أَعْمَالُهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَ هُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْآخْسِرُونَ ٢ أو قوله تعالى: وَ أَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا . (٢)

وفيه:

أن مجرد كون عذاب منكر المعاد هو نفس عذاب الكافر لا يعنى كونه كافراً مثله، إذ مجرد الاتحاد فى العذاب لا يستفاد ومنه ذلك، وها هم المنافقون الذين يحكم بإسلامهم الظاهري يقول عنهم القرآن الكريم: إنهم فى الدرك الأسفل من النار، ثم قد يكون اتحاد منكر المعاد مع الكافر فى العذاب من جهة كون إنكار المعاد يؤدي إلى الكفر، نتيجة لكونه يؤدي إلى إنكار رساله وتكذيب النبي صلى الله عليه و آله.

و إذا قيل: صحيح إذا لاحظنا كل طائفه طائفه من هذه الآيات لوحدها لما كانت مفيده لأخذ الإيمان بالمعاد بالاستقلال كحد فى الإسلام، ولكن لو لاحظنا هذه الطوائف من الآيات بمجموعها الكامل لحصل الاطمئنان بذلك.

قلنا: على الرغم من إننا نؤمن بهذا المنهج-منهج جمع القرائن المتعدده إلى أن يستفاد الاطمئنان-إلا أننا نقول: إن قضيه حصول الاطمئنان قضيه شخصيه، تختلف باختلاف الاشخاص،

ص: ٨٠

١- (١). المصدر.

٢- (٣). الإسراء: ١٠.

وباختلاف القضايا، فربّ قضيه صغيره ليست بذات أهميه كبيره، يكفى فيها مجموعه قرائن قليله لإفاده الاطمئنان، ورب قضيه كبيره وذات أهميه حساسه فتحتاج إلى مجموع قرائن كبيره كماً وكيفاً لإفاده الاطمئنان، وقضيتنا فى المقام من قبيل الثانيه لا الأولى، والقرآن المذكوره أى: طوائف الآيات المتعدده لا نرى أنّها بالمقدار الكافى - كماً وكيفاً - لإفاده الاطمئنان عندنا.

والخلاصه: أنّ طوائف الآيات المذكوره للاستدلال على أخذ المعاد بعنوانه فى حدّ الإسلام غير تامه، فلا يكون القول الأول تاماً.

الدليل الثانى: الإجماع

استدل بعض الأعلام على أخذ المعاد فى حدّ الإسلام بالإجماع فقال:

الرابع: الإيمان بالمعاد الجسمانى، والإقرار بيوم القيامة، والإجماع قائم على كون الإيمان بالمعاد الجسمانى دخيل فى الإسلام.

(١)

ويرده: أنّه على فرض تحقق الإجماع من قبل المتقدمين على ذلك، كيف يتسنى لنا دفع احتمال مدركيه هذا الإجماع وكونه مستنداً إلى تلك الآيات التى ذكر كونها داله على أخذ الإقرار بالمعاد فى حدّ الإسلام كحدّيه الشهادتين؟، ومن المعلوم يكفينا احتمال المدركيه لسقوط هذا الاجماع المدعى عن الاعتبار.

الدليل الثالث: الاستدلال بأهميته فى القرآن و السنّه

و هذا الدليل يريد أن يقول أصحابه، إننا لو رأينا مجموع الآيات المرتبطه بأمر المعاد بشتى جوانبه لرأيناها من الكثره ما تفوق أى أمر تعرضت له آيات الذكر الحكيم حتى التوحيد الذى هو أساس الدين، حتى يذكر أحد الاعلام: (٢) أنّ عدد الآيات التى ترتبط بأمر المعاد تصل إلى ١٤٠٠ آيه.

ولو حاولنا أن نستقرأ الروايات الوارده فى كتب أحاديث المسلمين، لوجدناها تفوق هذا العدد، ومن هنا يأتى هذا القول: إنّ أمراً من الأهميه الكبرى بهذا الشكل الذى يؤكد عليه دين الله، كيف لا يكون من أركانه وحدوده المقومّه له؟!.

ص: ٨١

١- (١). عمدته الطالب فى التعليق على المكاسب: ١/١٨٨.

٢- (٢). المعاد للشهيد مطهرى: ٤٨-٥٠.

و هذا الدليل قد يكون هو مراد السيد السبزواری قدس سره في مهذب الأحكام، حيث قال:

فرع: المعاد من ضروريات الدين، فهل يكون منكراً كافراً، حتى مع الاعتقاد بالتوحيد و الرسالة، أو أنه كسائر الضروريات لا يوجب الكفر إلا إذا رجع إنكاره إلى إنكار التوحيد، أو الرسالة؟ قولان: أقربهما الأول، لكثرة الاهتمام في الكتاب و السنه به. (١)

وفيه:

١. النقض بولايه أهل البيت عليهم السلام، وما يرتبط بذلك من شؤونهم، فإنه ورد عندنا في الروايات أن ثلث القرآن مرتبط بهم عليهم السلام وفي روايات أخرى ربعه (٢) وعلى الرغم من ذلك لم تؤخذ ولايتهم و إمامتهم كحدّ و ركن مقوم للإسلام الظاهري أو الإيمان بالمعنى الأعم، وإنما كانت حداً و ركناً مقوماً للإسلام الحقيقي الواقعي أو الإيمان بالمعنى الأخص.

٢. إن التأكيد على أمر المعاد في القرآن و السنه، بحيث لم يؤكد على أمر آخر في الإسلام مثله، إذا أردنا أن نقيس ذلك و نوازنه لحدّ للإسلام الظاهري الذي تترتب عليه بعض الأحكام الشرعيه في هذه الدنيا، كالطهاره، و جواز المناكحه، و حقن الدم، و احترام المال و العرض، و ماشاكل، أو حدّ للإسلام الواقعي الحقيقي و الإيمان بالمعنى الأخص الذي تتوقف عليه تلك الحياه السعيده الأبدية و النعيم الدائم بجوار الأنبياء و الأولياء و الصالحين و ما أعد من قُرّه أعين. إذا أردنا أن نوازن بين هذين الأمرين، فلا شك ترجح كفه الإسلام الواقعي المعبر عنه بالإيمان بالمعنى الأخص، فإن المناسب لتأكيد القرآن و السنه بصوره كبيره كما و كيفاً على أهميه المعاد أن يكون حداً و ركناً مقوماً للإسلام الواقعي و الإيمان بالمعنى الأخص.

إن قلت: لم لا يكون ركناً مقوماً للأمرين أي للإسلام الظاهري و الإسلام الواقعي.

قلت: إن ما يقف حائلاً دون كونه حداً مقوماً للإسلام الظاهري، تلك الروايات المتقدمه التي بينت أن الإسلام الظاهري الذي تترتب عليه تلك الاحكام هو محض الشهادتين، مضافاً إلى أن المعلوم من سيره الرسول صلى الله عليه و آله؛ أنه لم يكن يطالب المشركين و الكفار عند دخولهم في الإسلام أكثر من الإقرار بالشهادتين، فلم يكن يشترط عليهم من البدايه الإقرار بالمعاد.

ص: ٨٢

١- (١). مهذب الاحكام: ٣٨٨/١.

٢- (٢). راجع هذه الروايات في: شواهد التنزيل لقواعد التفصيل: ٤٣/١-٤٧.

ويمكن أن يستدل على عدم أخذ الإيمان بالمعاد كأمر مستقل في حد الإسلام الظاهري بعده أدله:

الدليل الأول: قوله تعالى: **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ... ١** بتقريب أن الآية الكريمة تجعل الإيمان-الذى هو في الآية بمعنى الإسلام الظاهري- يدور أمر تحققه بالإيمان بالله ورسوله، ولم تذكر أى أمر آخر أخذ في حده، فلو كان الإقرار بالمعاد مأخوذاً في الحد لذكرته الآية الكريمة.

إن قلت: إن عدم الإيمان بالمعاد يلزم عدم الإيمان برسالة الرسول صلى الله عليه وآله لأنه لا أثر بتحقيق المعاد-سواءً على لسانه أو على لسان القرآن- ووجوب الإيمان به، مما يعنى: أنه مأخوذ في حد الإسلام.

قلت: إن بحثنا في أخذه في حد الإسلام على نحو الموضوعية والاستقلال، وما ذكرتم لا يثبت ذلك، وإنما يثبت أن الإيمان به إنما هو من توابع الإيمان بالنبي صلى الله عليه وآله ورسالته، أى بعبارة واضحة: أن إنكاره حيث يؤدى إلى إنكار الرسالة وتكذيب النبي صلى الله عليه وآله؛ فلذلك يجب الإيمان به، أما أن عدم الإيمان به يؤدى للكفر على وجه الاستقلال فهذا مما لا يستفاد من أى دليل.

ولذا نرى السيد الشهيد الصدر قدس سره يقول: (وعليه فدخل الإيمان بالمعاد في الرسالة إنما هو باعتبار كونه من أوضح وأبده ما اشتملت عليه الرسالة، وليس قيداً مستقلاً في الإسلام). (١)

الدليل الثانى: الاستدلال بمجموعه من الروايات التى تصرّح بكون حد الإسلام الظاهري الذى هو فى قبال الإسلام الواقعي المعبر عنه بالإيمان بالمعنى الأخص، هو عبارة عن شهادته (أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله)، كما فى موثقه سماعه المتقدمه حيث ورد فيها:

الإسلام: شهادته أن لا إله الا الله، والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله به حققت الدماء، وحرمت المناكح، والموارث، وعلى ظاهره جماعه الناس.... (٢)

ص: ٨٣

١- (٢). بحوث فى شرح العروه الوثقى: ٢٩٣/٣.

٢- (٣)؛ أصول الكافي: ٢٩/٢، باب ان الإيمان لا يشارك الإسلام، ح ١.

وغيرها من الروايات (1)، فإننا نلاحظ أن هذه الرواية لم تأخذ في حدّ الإسلام الظاهري غير هذين الأمرين، مما يعنى عدم اشتراط أى أمر آخر على وجه الموضوعيه والاستقلاليه فى تحقق حد الإسلام الظاهري لا المعاد ولا أى أمر آخر غيره.

الدليل الثالث: السيره القطعيه الجاريه من الرسول صلى الله عليه و آله على قبول إسلام الناس فى ذلك العصر بمجرد تشهدهم الشهادتين، فلم نسمع أو ينقل إلينا أنه صلى الله عليه و آله كان يشترط عليهم أن يقرّوا بالمعاد، ويشهدوا أنّهم يؤمنون به على وجه الموضوعيه والاستقلاليه؛ لكى يقبل إسلامهم، مما يعنى عدم أخذه فى حدّ الإسلام على وجه الاستقلاليه و الموضوعيه.

والخلاصه:

أنّ الصحيح: أن الإيمان بالمعاد هو من لوازم الإيمان بالرساله وتصديق الرسول صلى الله عليه و آله، لأنه كما ذكر السيد الشهيد قدس سره من أوضح ما أشتملت عليه الرساله، وهذا يعنى عدم أخذ الإيمان به فى حدّ الإسلام على وجه الموضوعيه والاستقلاليه، كما فى الأصول الثلاثه الأولى (الإيمان بأصل وجود الله، والإيمان بتوحيده، والإيمان بالرساله ونبوّه النبى)؛ فإن هذه الأمور هى حدود الإسلام الظاهري التى يدخل الإنسان بموجب الإقرار بها فى دائره المسلمين و الإسلام.

دائره الإقرار بالمعاد

هنا نريد أن نعرف ما هى دائره وحدّ الإقرار بالمعاد؛ لكى يكون الإنسان مسلماً، سواء قلنا: إنّه من حدود الإسلام الرئيسيّه كما هو حال التوحيد و النبوه، أو قلنا: إنّه من لوازم الإقرار بالرساله - فإنه لا يخفى على الباحث، أن فى المعاد بحوثاً متعدده:

١. من قبيل أنّ المعاد هل هو جسمانى وروحانى أو هو جسمانى فقط أو هو روحانى فقط؟!.

٢. ومن قبيل، إذا قلنا: إنّه جسمانى روحانى أو جسمانى فقط، فهل الجسم المُعاد هو عين هذا الجسم الدنيوى العنصرى أو هو مثله لآعينه؟!.

٣. ومن قبيل أن الآخره هل هى عين هذه النشأه أو هى نشأه اخرى؟!.

٤. و إذا كانت نشأه اخرى هل قوانينها نفس قوانين عالم الماده أو تلك النشأه لها قوانينها الخاصه بها؟!.

ص: ٨٤

١- (١). راجع هذه الروايات فى: بحار الأنوار: ٢٤٢/٦٨، ٣٠٩، باب الفرق بين الإيمان و الإسلام، فإنّه ذكر فى هذا الباب روايات متعدده بهذا الشأن.

فهل يا ترى يحتاج الإنسان أن يقرّ ويؤمن بكلّ هذه الأمور أو بعضها على الأقل ليدخل في دائره الإسلام أو يكفى الإيمان بأصل تحقق المعاد من دون الحاجة إلى التعرّض لهذه التفصيلات؟!.

والجواب: ذكر العديد من العلماء أنّه يجب الإقرار بالمعاد الجسماني فقط، أمّا الأبحاث و المسائل الأخرى في المعاد، فليست مأخوذة في حد الاسلام، وإلّا لزم القول بعدم إسلام أغلب المسلمين، خصوصاً في ذلك العصر، إذ إنهم لا يعرفون هذه المسائل، وبعضها لم تخطر على بالهم أصلاً.

قال السيد الخوئي قدس سره:

٤. الإيمان بالمعاد الجسماني، و الإقرار بيوم القيامة، و الحشر و النشر و جمع العظام الباليه، و إرجاع الأرواح فيها، فمن أنكر المعاد، أو أنكر كونه جسمانياً فهو كافر بالضرورة. (١)

هذا على القول الذي يرى دخل عنوان الإقرار بالمعاد استقلالاً في حدّ الإسلام، كالتوحيد و الرساله، أما على القول الثاني؛ أي: القول الذي يرى الإقرار بالمعاد من لوازم الرساله وما أخبرت به - فالبحث سوف يأخذ لوناً آخر، إذ سوف تكون هذه المسألة داخله تحت ذلك البحث المعروف، في أنّ إنكار ما علم ثبوته في الدين ضروره هل يستلزم الكفر لأخذ عنوان الضروري بذاته في حدّ الإسلام، أم أنّ أنكاره لا يستلزم الكفر إلا إذا استلزم إنكار الرساله و تكذيب النبي؟ وبالتالي لا تكون ميزه لإنكار خصوص ما علم بعلم ضروري بل يشمل حتى المعلوم بعلم نظري لأنه أيضاً يستلزم إنكار الرساله و تكذيب النبي صلى الله عليه و آله.

ومن هنا: فمن علم بهذه التفريعات في المعاد، سواءً بعلم ضروري أو نظري، سوف تتسع في حقه دائره الإيمان بالمعاد لتشمل بالإضافة إلى أصل المعاد الجسماني ما علم من خصوصيات المعاد، وذلك لأن إنكار هذه الخصوصيات مع العلم بثبوتها في الرساله، يؤدي إلى إنكار أصل الرساله، ومن لم يعلم بهذه الخصوصيات، سوف لا تتسع في حقه دائره الإيمان بالمعاد، وإنّما تشمل فقط أصل الإيمان بالمعاد الجسماني و الإقرار به، إذ مع عدم علمه سوف لا يتحقق ذلك اللازم الباطل.

ص: ٨٥

نعم، بناءً على رأى السيد الشهيد الصدر قدس سره فى تفسير الإلتزام الإجمالى بالشريعة و الرسالة، إذا احتمل ثبوت أحد هذه الخصوصيات فى الرسالة واقعاً وكانت الرسالة مشتملة عليه واقعاً، فلا بد أن يعقد قلبه عليه أيضاً إذا كان ثابتاً فى الواقع، حتى لا يلزم ذلك اللازم الباطل.

تفريعات

إشارة

إن إنكار الأصول الثلاثة الرئيسيه للإسلام أو بإضافه المعاد اليها، له أشكال وصور متعدده:

١. فتاره يكون الإنكار مع العلم بثبوت هذه الأصول و الأركان فى الدين، و هو المعبر عنه بالجحود، كما قالت الآية الكريمة: وَ جَحَدُوا بِهَا وَ اسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ... (١)

٢. وأخرى يكون عن جهل وغفله، و هذا تارة يكون عن جهل قصورى وأخرى عن جهل تقصيرى.

٣. وثالثه يكون عن إكراه أو عن تقيه.

والسؤال يقع هنا: هل يحكم بالكفر على المنكر فى جميع هذه الأقسام، أم أن الأمر يختلف، ولا يكون الحكم بالكفر شاملاً لجميع هذه الأقسام؟

والجواب: لا بد من التعرض لكل فرع من هذه الفروع على حده.

الفرع الأول: حكم الإنكار عن علم (الجحود)

و هذا الأمر لا ينبغى عقد بحث لأجله، بعد كونه المصداق الأوضح للإنكار، فكل ما تقدم يشمل به بلا إشكال، بل الأمر مع الجحود لا يختص بالأصول الثلاثة أو بإضافه المعاد اليها بل يشمل كل جزئيات الدين، فإنه مع العلم بثبوت أى أمر فى الدين، ومع ذلك ينكره العالم به، سوف يلزم الحكم بكفره، لأنه سوف يودى إلى انكار الرسالة وتكذيب النبى صلى الله عليه و آله، ومن الواضح أن تكذيب النبى صلى الله عليه و آله وإنكار الرسالة معناه إنكار لركن أساسى مأخوذ فى حدّ الدين، فيحكم بكفر مثل هكذا إنسان.

الفرع الثانى: حكم الإنكار عن جهل وغفله

والحكم هنا كالحكم فى الفرع السابق، فإن من أنكر هذه الأمور عن جهل، سواء استند

ص: ٨٤

جهله إلى قصوره كما لو كان من المستضعفين أو استند جهله إلى تقصيره، يحكم عليه بالكفر، والسبب في ذلك: أن كل الأدلة المتقدّمة -سواء الآيات، أو الروايات، أو السيرة القطعية- اعتبرت في حدّ الإسلام الإقرار بالأمور المذكورة، وهذا يعني: أن عدم الإقرار بها لا- يدخل الإنسان في الإسلام، ولا تترتب عليه احكامه من الطهارة، وجواز المناكحة، والتوريث، وحقن الدم، واحترام المال و العرض، وغير ذلك من الأحكام، بلا- فرق بين كونه لم يقر بذلك عن جحود أو عن جهل سواء عن قصور أو عن تقصير، مما يعني بقاءه على أحكام الكفر من النجاسة وعدم احترام دمه وماله وعرضه وغير ذلك من أحكام الكفار.

نعم، إذا كان عدم الإقرار عن جهل قصورى فإنه هنا لاعتقابه عليه، لقبح عقاب الجاهل القاصر عقلاً. هذا كله بالنسبة إلى الأصول و الأركان الرئيسية الثلاثة غير المعاد.

أما بالنسبة للمعاد، ففيه تفصيل:

١. فإذا قلنا كمقاله بعض الأعلام: من أخذ الإقرار به على وجه الموضوعية والاستقلال في حدّ الإسلام، كما هو الأمر في وجود الحق تعالى وتوحيده و الإقرار بالرسالة، فهنا لا يفرق الأمر بين إنكار المعاد عن علم أو عن جهل سواء عن قصور أو تقصير، إذ مع الإنكار عن جهل سوف لا يتحقق حد الإسلام. نعم مع الإنكار عن جهل قصورى لا عقاب كما تقدم.

٢. أما إذا قلنا كمقاله السيد الشهيد الصدر قدس سره: من أن الإقرار بالمعاد غير مأخوذ في حدّ الإسلام على وجه الاستقلال و الموضوعية، وإنما هو من لوازم وتوابع الإيمان بالرسالة، فهنا الأمر يختلف:

أ) فإذا كان الإنكار وعدم الإقرار بالمعاد عن جهل تقصيرى، حكم بالكفر، فيما إذا كان هذا الجاهل محتملاً لثبوت أمر المعاد في الرسالة، كما هو الأعم الأغلب في فرض الجاهل المقصر، فإذا أنكره و الحال هذه فسوف يكون منكرًا لامر محتمل الثبوت في الرسالة، وهذا في الحقيقة يتنافى مع الإيمان الاجمالي بالرسالة الذى ذكرناه فيما سبق، فلا يكون مثل هكذا إنسان مؤمنًا حقًا بالرسالة، ولأجل ذلك يحكم بكفره وخروجه عن دائره الإسلام.

ب) و أما إذا كان عدم الإقرار و الإنكار لجهل قصورى، فلا يحكم عليه بالكفر، فيما إذا لم يكن محتملاً لثبوتة في الرسالة كما هو الأعم الأغلب في فرض الجاهل القاصر، و إذا لم يكن محتملاً- لذلك فهو في الحقيقة مؤمن بالرسالة إجمالاً- وباق في دائره الإسلام.

و أما الإنكار وعدم الإقرار عن إكراه أو لتقيه كما لو كان يخاف من الظالم، فله صورتان:

١. أن يكون الإنسان مؤمناً قلباً بالله تعالى وبالرسالة للرسول صلى الله عليه وآله، ولكن خوفه من السلطان الظالم الكافر مثلاً يمنعه من تلفظ الشهادتين.

و هذا يحكم بإسلامه، لدلاله القرآن و الروايات على ذلك:

أ) فمن القرآن قوله تعالى: **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ... ١** فان هذه الآية جعلت الإسلام يدور مدار الإيمان بالله ورسوله، مما يعنى الحكم بإسلام من آمن قلباً بالله ورسوله وان لم يتلفظ الشهادتين.

ب) ومن الروايات: نفس الروايات التى تجعل حد الإسلام هو الشهادتين، فإن موثقه سماعه المتقدمه قال: «والتصديق برسول الله»، وهذا العنوان صادق على الشخص الذى يؤمن برسول الله صلى الله عليه وآله قلباً؛ ولكنه لم يشهد لفظاً بذلك، مما يعنى كفايه التصديق القلبى، فى الحكم بالإسلام.

إن قلت: هذا صحيح فى التصديق برسول الله، إلا أن الموثقه بالنسبه للشهاده لله تعالى بالألوهيه و التوحيد قالت: (الاسلام: شهاده أن لا إله الا الله...) وهذا العنوان غير صادق على التشهد القلبى و إنما لصدقه يحتاج إلى التشهد اللفظى.

قلت: إن لم نناقش فى ذلك، ونقول بصدقه على التشهد القلبى كذلك، فنقول: إن هذا الإشكال يتمشى مع قضيه الجمود على الألفاظ الموجوده فى النص، ولا يحاول أن يدقق فى نكات ودقائق النص ليصل إلى المراد، ونحن إذا نظرنا إلى فقره (والتصديق برسول الله) الشامله بإطلاقها للتصديق القلبى، عرفنا كذلك ان فقره (شهاده ان لا إله الا الله) تشمل كذلك الشهاده القلبيه، إن قضيه استكشاف المراد من خلال القرائن الموجوده فى فقرات النص لهو أوفق بالذوق العقلايى -الذى تبتنى عليه قضيه الظهور- من الجمود على فقره هنا أو هناك فى النص الدينى.

وكذلك يمكن الاستدلال بمثل صحيحه هشام بن سالم عن أبى عبدالله عليه السلام قال:

إِنَّ مَثَلَ أَبِي طَالِبٍ مِثْلَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، أَسْرَوْا الْإِيمَانَ وَأَظْهَرُوا الشَّرْكَ فَآتَاهُمُ اللَّهُ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ (١)

فان هذه الروايه نستفيد منها أنّ كلّ من أسر الإيمان-سواءً أظهره في مكان أو لم يظهره لفظاً في مكان-وأظهر الشرك هو مؤمن حقاً.

٢. أن يكون مظهراً للشهادتين، ولكن أضطر لإكراه من قبل ظالم أو تقيه وخوفاً من ظالم لإنكارها، وإظهار الكفر.

ومثل هكذا إنسان لا إشكال في بقاءه على الإسلام، وعدم تحقق الارتداد منه بمثل هكذا فعل، ويمكن أن يستدل على ذلك قرآنياً وروائياً.

(أ) أما قرآنياً:

فقوله تعالى: مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . (١)

فإنّ هذه الآيه تدل على أنّ الإنسان لا يكفر إذا أكره على إظهار الكفر مادام قلبه مطمئناً بالإيمان، هذا إذا لاحظنا الآيه بذاتها.

أمّا إذا لاحظناها من خلال سبب نزولها و هو قضيه عمار بن ياسر لما أكرهه المشركون على إظهار الكفر، فالأمر يكون أوضح، فلاحظ ما رواه مسعده بن صدقه عن أبي عبدالله عليه السلام... وماله الا ما مضى عليه عمار بن ياسر حيث أكرهه أهل مكه وقلبه مطمئن بالإيمان، فقال له النبي صلى الله عليه وآله عندها:

يا عمار، إن عادوا فعد، فقد أنزل الله عذرك وأمرك أن تعود إن عادوا. (٢)

نلاحظ ما ذكره الزمخشري بشأن هذه الآيه:

روى أن اناساً من أهل مكه فتنوا، فارتدوا عن الإسلام بعد دخولهم فيه، وكان فيهم من أكره وأجرى كلمه الكفر على لسانه و هو معتقد بالإيمان، منهم عمار بن ياسر، وأبواه ياسر وسميه، وصهيب، وبلال، وخباب، وسالم عذبوا... فأما عمار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرهاً. (٣)

وكذلك نلاحظ المراعى يقول:

من نطق بكلمه الكفر وقايه لنفسه من الهلاك وقلبه مطمئن بالإيمان لا يكون

ص: ٨٩

١- (١). النحل: ١٠٦.

٢- (٢). المصدر: باب ٢٩، من أبواب الأمر و النهى، ح ٢.

٣- (٣). تفسير الكشاف: ٢/٤٣٠.

كافراً، بل يعذر كما فعل عمار بن ياسر حيث أكرهته قريش على الكفر فوافقها مكرهاً وقلبه ملىء بالإيمان، وفيه نزلت آية: مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ... (١)

(ب) و أما روائياً:

فهناك طائفتان من الروايات يمكن أن يستدل بها على المطلوب، أحدهما روايات عامه، والأخرى روايات خاصه بالمقام:

١. أما الروايات العامه: فهي الروايات التي تبيح كل شيء يضطر إليه الإنسان حال الضروره، مما يعني أن الإنسان لو اضطر لإظهار الكفر لاكرهه أو تقيه فإنه لا شيء عليه، ولا يخرج بذلك عن حد الإسلام، ونكتفي من هذه الروايات بروايتين:

الاولى: صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

التقيه في كل ضروره، وصاحبها أعلم بها حين تنزل به. (٢)

الثانيه: صحيحه محمد بن مسلم وزاره:

قالوا: سمعنا أبا جعفر عليه السلام يقول: التقيه في كل شيء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله له. (٣)

٢. أما الروايات الخاصه: فهي متعدده بعضها تام السند، وبعضها ضعيف السند.

منها: صحيحه هشام بن سالم المتقدمه:

عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن مثل أبي طالب مثل أصحاب الكهف، أسروا الإيمان وأظهروا الشرك فآتاهم الله أجرهم مرتين. (٤)

ومنها: الروايات الوارده في قضيه عمار بن ياسر، التي ذكرنا واحده منها.

الفرع الرابع: الإنكار عن عصبية وغضب

لو أنكر الإنسان الأصول الأساسية في الإسلام عن غضب وعصبية، كما لو كفر بالله تعالى أو بتوحيده أو بالرسالة و هو في حالة غضب، فهل يخرج ذلك عن الإسلام ويتحقق منه الارتداد أم لا؟

ص: ٩٠

١- (١). تفسير المراغي: ١/١٣٧.

٢- (٢). وسائل الشيعه: باب ٢٤ من أبواب الامر و النهي، ح ١٤.

٣- (٣). وسائل الشيعه: باب ٢٥ من أبواب الامر و النهي، ح ٢.

٤- (٤). المصدر: باب ٢٩ من أبواب الامر و النهي، ح ١.

والجواب:ينبغي التفصيل فى صور الإنكار عن غضب:

١.فتاره يصل الإنسان فى حاله الغضب إلى حدّ لا يكون مختاراً وقاصداً لما يتكلّم،فيكون أشبه بالمجنون.

وفى مثل هذه الصوره لا عبره بمثل هذا الإنكار،ولا يخرجّه عن حدّ الاسلام؛لأنّ أحد الشروط المذكوره لتحقق الارتداد هو الاختيار،ومثل هكذا شخص لا اختيار له فى ما تكلم به من الإنكار،فلا يكون قاصداً أصلاً لما تكلم به.

٢.وتاره اخرى لا تصل حاله الغضب إلى تلك الحاله من سلب الاختيار.

وفى مثل هذه الحاله ينبغي التفصيل:

أ)بينما إذا كان المنكر قاصداً للمراد الجدّى من الإنكار،فيحكم بكفره وارتداده.

ب)وبينما إذا كان قاصداً فقط للمراد الاستعمالى من دون الجدّى للإنكار،فلا يحكم بكفره وارتداده.

و إذا قلت:لماذا هذا التفصيل؟!.

قلنا:لما كانت الإراده الاستعماليه موجوده حتى عند الهازل،ولا يمكن الحكم بكفر وارتداد الهازل فى إنكاره،فلذلك اشترط فى تحقق الكفر والارتداد بالإنكار وجود الإراده الجدّيه للإنكار.

حكم منكر القسم الثانى من ضرورى الدين

اشاره

وهى كما قلنا:إنّ الأجزاء الرئيسيه فى الدين غير المقومّه لأصل الدين كوجوب الصلاه و الصيام و الحجّ و الزكاه وما شاكل هذه الأمور،وحيث إن مثل هذه الأمور معلوم وجوبها فى الشريعه المقدّسه بعلم ضرورى-على الاختلاف فى ملاك الضروره-فلذلك سوف تكون مثل هذه الأمور مصداق الاتحاد للضرورات الدينيه على كلّ الضوابط المدّعا لضرورى الدين،ونتيجه لذلك سوف يتّحد البحث فى تحديد حكم منكر ضرورى الدين فى هذه المصاديق بين ضابطينا المختاره وبين البحث،الذى عقده الأعلام بعنوان حكم منكر ما علم ثبوته فى الدين ضروره.

نعم، عنوان ما علم ثبوته فى الدين ضروره-ضرورى الدين عند الأعلام-هو أعم من عنوان ضرورى الدين من القسم الثانى عندنا-الأجزاء الأساسيه فى الدين من دون أن تكون

مقومه لأصل الدين ومأخوذه في حدّه- إذ قد يكون أمراً ما معلوماً بالضرورة من الدين ولكنه ليس من الأجزاء الأساسية للدين.

وكذلك ليس كلّ ما هو من الأجزاء الأساسية- ضرورى الدين عندنا من القسم الثانى- معلوماً بالضرورة من الدين، إذ قد يكون أمر ما معلوماً بعلم نظرى أنّه من الأجزاء الأساسية، كما لو قام خبر الثقة على ذلك- أى كونه من الأجزاء الأساسية- فإنّ العلم الحاصل من خبر الثقة ليس علماً ضرورياً.

وعلى هذا سوف تكون النسبه بين ضرورى الدين عند الأعلام- ما علم ثبوته فى الدين ضروره- وبين ضرورى الدين من القسم الثانى عندنا، هى نسبه العموم و الخصوص من وجه، إذ يشتركان فى الأمر الذى يكون من الأجزاء الأساسية للدين، ومعلوم بعلم ضرورى، لا نظرى، ويفترقان فى الأمر الذى يكون من الأجزاء الأساسية للدين وغير معلوم بعلم ضرورى، وفى الأمر المعلوم بعلم ضرورى وليس من الأجزاء الأساسية للدين؛ ولكن حيث إنّ الأعلام لم يفرّقوا فى بحثهم عن حكم منكر الضرورى بين الضرورى الذى يكون جزءاً أساسياً للدين كوجوب الصلاه و الصوم، وبين ما لم يكن جزءاً أساسياً وذلك لأنّ الضوابط التى قرروها للضرورى تستدعى ذلك، فنحن نسايرهم فى ذلك ولا نفضّل -و إن كانت الضابطه التى ذكرناها تقصر الضرورى من القسم الثانى فيما كان جزءاً رئيسياً فى الدين-.

وعلى أى حال سوف يتضح الحكم فى القسم الثانى من ضرورى الدين عندنا، عند بيان هذا البحث الفقهى فى كلمات الأعلام وكيف استدلووا على مدّعاتهم؟!.

إنكار ما علم ثبوته فى الدين ضروره

إشاره

يوجد اتجاهان بين الفقهاء فى هذه المسأله:

١. اتجاه يرى سببه إنكار الضرورى للكفر بالذات.

٢. واتجاه آخر لا يرى السببه، و إنّما يرى أن إنكار الضرورى إذا أدى إلى تكذيب النبى صلى الله عليه و آله وإنكار الرساله، فهو يستلزم الكفر و إن لم يؤدّ إلى ذلك فلا يستلزم الكفر.

وطبعي كما قلنا سابقاً: كلا الاتجاهين لم يفرق فيما إذا كان الضرورى جزءاً رئيسياً فى الدين أو لم يكن كذلك.

والفرق بين القولين:

إنّه على الرأى الأول

١. سوف توجد موضوعيه مستقله لعنوان الضرورى، فلا يشمل الحكم بالتكفير للأمر المنكر إذا لم يكن ضرورياً وكان نظرياً.

٢. وأنه سوف يلزم الحكم بكفر منكر الضرورى، سواءً إذا كان الإنكار عن علم أو عن جهل وشبهه، علم المنكر بضروره ما ينكره أو لم يعلم.

بينما على الرأى الثانى سوف لا توجد موضوعيه للضرورى، إذ سوف تكون تلك الملازمه ثابتة حتى لو كان الأمر المنكر ليس ضرورياً لكن كان معلوماً للمنكر بعلم نظرى لا ضرورى، بل تكون ثابتة حتى لو كان المنكر أمراً محتمل الثبوت فى الرساله، وكان المنكر ملتفتاً إلى هذا الاحتمال، فإنه سوف يكون غير ملتزم إجمالاً بالرساله، لأنّه ذكرنا فيما سبق أنّ دائره الالتزام الإجمالى بالرساله تشمل الأمر المحتمل أيضاً.

القول الأول: السببه المستقله لتحقق الكفر

ومدعى كثير من الأعلام أن عنوان إنكار الضرورى بذاته وبالاستقلال يوجب الكفر حتى لو لم يستلزم تكذيب النبى وإنكار الرساله، ولا يفرقون بين ما إذا كان ذلك الأمر المعلوم بالضروره من الدين، جزءاً رئيسياً فى الدين أو لم يكن جزءاً رئيسياً فى الدين. وإليك جمله من كلمات بعضهم:

١. المحقق الحلّى فى الشرايع:

العاشر: الكافر، وضابطه: كل من خرج عن الإسلام، أو من انتحلّه، وجد ما يعلم من الدين ضروره، كالخوارج و الغلاه. (١)

٢. الشهيد الثانى فى الروضه البهيّه:

والكافر أصلياً، ومرتداً: وان انتحل الإسلام مع جحده لبعض ضرورياته. وضابطه: من أنكر الإلهيه، أو الرساله، أو بعض ما علم ثبوته من الدين ضروره. (٢)

٣. العلامه الحلّى فى التذكره:

لا فرق بين أن يكون الكافر أصلياً أو مرتداً، ولا بين أن يتدين بمله أو لا، ولا بين المسلم اذا أنكر ما يعلم ثبوته من الدين ضروره وبينه، وكذا لو اعتقد المسلم ما يعلم نفيه من الدين ضروره. (٣)

ص: ٩٣

١- (١). شرائع الاسلام: ٦٤/١-٦٥.

٢- (٢). الزبده الفقهيه فى شرح الروضه البهيّه: ٨٠/١-٨٤.

٣- (٣). تذكره الفقهاء: ٦٨/١.

والكافر أصلياً، أو مرتدّاً، أو منتحلّاً الإسلام جاحداً بعض ضروريّاته، كالخارجي، و الناصبي، و الغالي، و المجسمي. (١)

٥. المحقق الثاني (الكركي) في جامع المقاصد: (قوله:

وسواء انتمى إلى الإسلام... إنتمى إليه: أنتسب ذكره في القاموس، والمراد به: إظهار الشهادتين المقتضى لكونه من جملة المسلمين مع ارتكابه ما يقتضى كفره، بنحو إنكار شيء من ضروريّات الدين. (٢)

٦. السيد محمد بن علي الموسوي العامل في المدارك:

المراد بمن خرج عن الإسلام: من باينه كاليهود و النصارى. وممن انتحله و جحد ما يعلم من الدين ضروره: من انتمى إليه و أظهر التدين به لكن جحد بعض ضروريّاته.... (٣)

٧. صاحب الجواهر:

...لكن قد يقال: إنّ ذلك كلّ منافٍ لما عساه يظهر من الأصحاب كالمصنّف وغيره خصوصاً من عبر بالإنكار منهم، وإن كان الظاهر إرادته منه الجحود هنا من تسيب إنكار الضرورى الكفر لنفسه، حيث أناطوه به، حتى نقل عن غير واحد منهم ظهور الإجماع عليه من غير إشارة منهم إلى الاستلزام المذكور - إلى ان يقول - (فدعوى) أن إنكار الضرورى يثبت الكفر ان استلزم إنكار النبى مثلاً، فمتى علم أن ذلك كان لشبهه وإلّا فاعتقاده بالنبى صلى الله عليه و آله مثلاً ثابت لم يحكم بكفره، لا شاهد عليها، بل هي مخالفه لظاهر الأصحاب، وكأنّ منشأها عدم وضوح دليل الكفر بدونها على مدعيها.... (٤)

٨. صاحب الرياض:

الثامن: الكافر أصلياً ومرتدّاً، و من انتحل الإسلام مع جحده لبعض ضروريّاته، وضابطه من أنكر الإلهيه أو الرساله أو بعض ما علم ثبوته من الدين ضروره. (٥)

وغير هؤلاء كثير ممن صرح بهذه الدعوى.

ملاحظه: إنّ بعض من ذكرنا كلماتهم ذكر حاله الجحود، و من هنا قد يقال: «إنّ كلمات

١- (١). الدروس الشرعيه في فقه الإماميه: ١/١٢٤.

٢- (٢). جامع المقاصد في شرح القواعد: ١/١٦٢.

٣- (٣). مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: ٢/٢٩٤.

- ٤- (٤). جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام: ٤٦/٦-٤٨.
- ٥- (٥). رياض المسائل فى تحقيق الأحكام بالدلائل: ٧٩/٢.

بعضهم غير ظاهره في إرادته كون إنكار الضرورى بذاته سبباً مستقلاً لتحقق الكفر؛ لأنّ كلمه الجحود لاتصدق إلّا مع حاله الإنكار عن علم، والقول الأول يرى تحقق الكفر بإنكار الضرورى سواءً كان الإنكار عن علم أو عن جهل وشك وشبهه، علم المنكر بضروريه ما ينكر أو لم يعلم».

نعم، إذا كان هولاء يرون أنّ الجحود يستعمل فيما هو أعم من الإنكار عن علم، ويشمل حتى حاله الإنكار عن جهل وشكّ وشبهه، فسوف يكون هناك مجال لموافقته كلماتهم للقول الأول.

القول الثانى: السببه غير المستقله لتحقق الكفر

وفى قبال هذه الدعوى، وجدت دعوى اخرى تبناها كثيرٌ من العلماء-سيما فى عصرنا-تقول:

إنّ إنكار الضرورى بذاته لا يؤدى إلى الكفر، وإنما يؤدى إلى الكفر فيما إذا استلزم تكذيب النّبى صلى الله عليه وآله، وإنكار الرساله أو التوحيد والإلوهيه، وإليك جمله من كلمات بعضهم:

١. ما ذكره العلامة فى المنتهى مستدلاً على كفر منكرى الإمامه:

...لأنّ الإمامه من أركان الدين وأصوله وقد علم ثبوتها من النّبى صلى الله عليه وآله ضروره و الجاحد لها لا يكون مصدقاً للرسول فى جميع ما جاء به؛ فيكون كافراً. (١)

٢. ما ذكره الهمدانى فى مصباح الفقيه:

وكيف كان فالمعتبر فى الإسلام-الذى به يخرج من حدّ الكفر، وتترتب عليه الآثار العمليه على ما يستفاد من النصوص و الفتاوى بعد التأمل و التدبّر-إنّما هو الشهاده بالتوحيد و الرساله و تصديق الرسول صلى الله عليه وآله فى جميع أحكامه على سبيل الإجمال، المستلزم للتدّين بالأحكام الضروريه الثابته فى الشريعة من وجوب الصلاه و الزكاه و الصوم و الحجّ ونحوها من الضروريات التى لا تكاد تختفى شرعيتها على من تدّين بهذا الدين، فمثل هذه الاشياء و إن لم يكن الاعتراف بحقيتها تفصيلاً من مقومات الدين لكن التدّين بها وعدم إنكارها شرط فى تحقق الإسلام، فإنّ إنكار مثل هذه الأمور المعروف ثبوتها فى الشريعة يناقض الاعتراف الإجمالى بصدق النّبى صلى الله عليه وآله و حقيه شريعته. (٢)

ص: ٩٥

١- (١). نقلاً عن كتاب الحدائق الناضره، للشيخ يوسف البحرانى: ١٧٥/٥-١٧٦.

٢- (٢). مصباح الفقيه: ٢٦٩/٧-٢٧٠.

ويقول أيضاً:

لكن ليعلم أنّ إنكار الضرورى أو غيره من الأحكام المعلومه الصدور عن النبى صلى الله عليه وآله ليس ضرورى التنافى للتصديق الإجمالى، بل قد يجتمعان بواسطه بعض الشكوك و الشبهات الطارئه على النفس، فليس الإنكار فى مثل الفرض منافياً للإيمان بالله ورسوله، فلا يكون موجباً للكفر، إلا أن نقول بكونه من حيث هو - كالكفر بالله ورسوله - سبباً مستقلاً له، كما هو صريح بعض، وظاهر آخرين.

بل ربما استظهر ذلك من المشهور حيث جعلوه قسيماً للأولين.

وفيه تأمل: نظراً إلى ما صرح به غير واحد - بل قد يقال: إنه هو المشهور عندهم - من استثناء صورته الشبهه، وهو لا يناسب سببته المستقله. (١)

٣. ما ذكره الشيخ جعفر الكبير فى كشف الغطاء -

ثانيهما: ما يترتب عليه الكفر بطريق الاستلزام كإنكار بعض الضروريات الإسلاميه، والمتواترات عن سيد البريه، كالقول بالجبر و التفويض و الإرجاء، والوعد و الوعيد، و قدم العالم، و قدم المجردات، والتجسيم، والتشبيه بالحقيقه، والحلول والاتحاد، ووحده الوجود أو الموجود أو الاتحاد، أو ثبوت الزمان و المكان أو الكلام النفسى، أو قدم القرآن، أو الرؤيه البصريه فى الدنيا و الآخره، أو أنّ الأفعال بأسرها مخلوقه لله، أو صدور الظلم منه، أو إنكار الإمامه المستلزمه لإنكار النبوه، أو البغض لبعض الأئمه مع التدّين به وعدمه، مع التظاهر وعدمه ونحوها.

و هذه، إن صرح فيها باللوازم أو اعتقدها؛ كفر، وجرى عليه حكم الارتداد الفطرى، وإلّا فان يكن عن شبهه عرضت له واحتمل صدقه فى دعواها استتيب وقبلت توبته.... (٢)

٤. ما ذكره المقدس الأردبيلي:

الضرورى الذى يكفر منكره الذى ثبت عنده يقيناً كونه من الدين ولو بالبرهان ولو لم يكن مجعماً عليه، إذ الظاهر أنّ دليل كفره هو إنكار الشريعه وإنكار صدق النبى صلى الله عليه وآله.... (٣)

٥. ما ذكره المحقق القمى فى غنائم الأيام:

ثمّ ما أمر من الكافر هو ما قابل المسلم، وهو من أنكر أحد الأصول الثلاثه: التوحيد

ص: ٩٤

١- (١). المصدر: ٢٧١/٧.

٢- (٢). كشف الغطاء عن مبهمات الشريعه الغراء: ٣٥٦/٢.

والنبوه و المعاد، بل الأصليين الأولين، فإنّ الثالث يرجع إلى إنكار الأولين، لكونه إنكاراً للبيدهى من الدين، بل جميع الأديان، وكلّ منكر للبيدهى منه كافر، لأنّه يرجع إلى إنكار المخبر عنه أو صدقه. (١)

٦. ما ذكره السيد اليزدى فى العروه الوثقى:

...والمراد بالكافر: من كان منكراً للألوهيه أو التوحيد أو الرساله أو ضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات إلى كونه ضرورياً بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرساله.... (٢)

٧. ما ذكره السيد الحكيم فى المستمسك:

...ومجرّد كونه ضرورياً لا- يوجب كفر منكره، إلّا بناءً على كون انكار الضرورى سبباً مستقلاً للكفر، وقد عرفت عدم ثبوته فالمتبع الدليل الوارد فيه بالخصوص. (٣)

٨. ما ذكره السيد الخوئى فى فقه الشيعة:

...والمشهور هو الأوّل كما فى مفتاح الكرامه. لكن التحقيق هو الثانى؛ لعدم ثبوت دليل تعبدى على كفر منكر الضرورى مطلقاً. نعم، لو كان مرجعه إلى إنكار الرساله أو جب الكفر، ولا يكون ذلك إلّا مع العلم و الإلتفاف إلى كونه ضرورياً، كما أن لازمه كفر منكر الحكم المعلوم مطلقاً، ولو لم يكن ضرورياً. (٤)

٩. ما ذكره السيد الإمام الخمينى فى تحرير الوسيله:

العاشر: الكافر، و هو من انتحل غير الإسلام، أو انتحله و جحد ما يعلم من الدين ضروره، بحيث يرجع جحوده إلى إنكار الرساله، أو تكذيب النبي صلى الله عليه و آله أو تنقيص شريعته المطهره، أو صدور منه ما يقتضى كفره من قول أو فعل.... (٥)

١٠. ما ذكره السيد الشهيد الصدر فى بحوث شرح العروه:

والقيّد الآخر ما ذكره جماعه من الفقهاء، بل ادعى أنّه المشهور، و هو: أن لا يكون منكراً للضرورى من ضروريات الدين، و منكر الضرورى تاره: يؤدى إنكاره هذا إلى إنكار الرساله؛ لالتفاته إلى الملازمه بينها وبين ما أنكره. وأخرى: يرى عدم هذه الملازمه بينها، فلا يسرى الإنكار إلى أصل الرساله. ففى الأول لا إشكال فى كفره، و إنّما

ص: ٩٧

١- (١). غنائم الأيام فى مسائل الحلال و الحرام: ١/٤١٤.

٢- (٢). العروه الوثقى: ١/٦١.

٣- (٣). مستمسك العروه الوثقى: ١/٣٨٠.

٤- (٤). فقه الشيعة: ٣/١١١-١١٢.

الكلام فى الثانى الذى يكون كفره مبنياً على أخذ القيد المذكور تعبيراً فى تحقق الإسلام. وقد استدل على ذلك ببعض الروايات. (١)

ثم ناقش قدس سره كل هذه الروايات، وأثبت عدم دلالتها على المدعى، مما يعنى انه لا يرى استقلاله انكار الضرورى فى إثبات الكفر، بل يراه يؤدى إلى الكفر اذا استلزم تكذيب النبى صلى الله عليه وآله وانكار رساله.

الاستدلال على سببه إنكار الضرورى بذاته لتحقيق الكفر

إشاره

استدل على هذه الدعوى بأدله عده:

الدليل الأول [الإجماع]

الإجماع، الذى قد يستظهر من كلمات غير واحد من الفقهاء، على كون إنكار الضرورى بذاته وعنوانه يكون سبباً مستقلاً للكفر. قال فى مفتاح الكرامه:

وهنا كلام فى أنّ جحود الضرورى كفر فى نفسه، أو يكشف عن إنكار النبوه مثلاً؟ ظاهرهم الأول واحتمل الأستاذ، الثانى، قال: فعليه لو احتمل وقوع الشبهه عليه لم يحكم بتكفيره إلا أنّ الخروج عن مذاق الأصحاب مما لا ينبغى. (٢)

وقال صاحب الرياض:

و أما الحجه على نجاسه الفرق الثلاث ومن أنكر ضرورى الدين فهو الإجماع المحكى عن جماعه.... (٣)

وفيه:

١. أنّ الإجماع المعبر الذى يستكشف منه قول المعصوم، نحتاج إلى إحرازه فى كلمات المتقدمين كالشيخ الطوسى، و المفيد، و المرتضى، و الصدوق، و الكلينى، و من هو فى هذه الطبقة، والملاحظ أن مسأله إنكار الضرورى، وأنه يستوجب الكفر لذاته أو لأنه يؤدى إلى إنكار رساله وتكذيب النبى صلى الله عليه وآله، لم تحرر وتذكر فى كلماتهم حتى يستكشف الإجماع، فإنه كما ذكر بعض العلماء أنّ أول من ذكرها هو المحقق الحلى فى الشرائع.

ص: ٩٨

١- (١). بحوث فى شرح العروه الوثقى: ٢٩٣/٣.

٢- (٢). مفتاح الكرامه، للسيد جواد الحسينى العاملى.

٣- (٣). رياض المسائل فى تحقيق الاحكام بالدلائل: ٨٣/٢.

إن قلت: إن المتقدمين حكموا بكفر النواصب و الخوارج و الغلاة و المفوضه و المجسمه، إذ ليس ذلك إلا لأنهم ينكرون ما هو ضرورى من ضروريات الدين، أو يلتزموا بما هو باطل بالضروره وكذلك ذكروا بعض الفتاوى الفقيهيه التى يستفاد منها ذلك، من قبيل، ما ذكره المفيد فى المقنعه:

وتجتنب الأكل و الشرب فى آنيه مستحلّى شرب الخمر و كلّ شراب مسكر (١)

ومن قبيل ما ذكره الشيخ فى الخلاف:

من ترك الصلاه معتقداً أنها غير واجبه كان كافراً يجب قتله بلا- خلاف (٢)، وفى النهايه: (من شرب الخمر مستحلاً له حلّ دمه...ومن استحل الميته أو الدم أو لحم الخنزير ممن هو مولود على فطره الإسلام فقد ارتد بذلك عن دين الإسلام ووجب عليه القتل بالاجماع (٣) فإن هذه الأحكام رتب على هؤلاء ليس الا لكونهم ينكرون ضرورى الدين.

و هذا يعنى أن المتقدمين يلتزمون بكفر منكر الضرورى؛ وأنه سبب بذاته لتحقق الكفر؛ ومن هنا يكون الإجماع متحققاً.

قلت: إن ما ذكر كما ينسجم مع كون إنكار الضرورى بذاته سبباً مستقلاً لتحقق الكفر، كذلك ينسجم مع كون الإنكار يؤدى إلى الكفر فيما إذا استلزم إنكار الرساله و تكذيب النبى صلى الله عليه و آله، فلعل المتقدمين حكموا بكفر المذكورين للثانى لا للأول. نعم، سيأتى تعميق أكثر لإثبات الإجماع فى الدليل الثالث، وسوف نجيب على ذلك أيضاً.

٢. وحتى لو سلمنا كون المسأله محرره فى كلمات المتقدمين، ومجمع عليها بينهم، فنقول من أين لنا أن نفى احتمال مدركيه هذا الإجماع، فلعلّ هؤلاء المجمعين استندوا إلى الروايات التى استدلت بها على سببيه إنكار الضرورى بذاته وبالاستقلال لإيجاب الكفر. وما دام هذا الاحتمال موجوداً، فمثل هكذا أجماع لا- يكون إلما محتمل المدرك، ومن المعلوم عند أصحاب الفن أن الإجماع المحتمل المدركيه ليس بحجه، و إنما لا بدّ أن ينظر إلى نفس المدرك ليرى تماميته أو عدم تماميته.

ص: ٩٩

١- (١). المقنعه: ١٤، من سلسله مؤلفات الشيخ المفيد.

٢- (٢). الخلاف، للشيخ الطوسى.

٣- (٣). النهايه ونكتها: ٣/٣١٦-٣١٩.

٣. حتى لو تنزلنا وقبلنا وجود إجماع تعبدى كاشف عن قول المعصوم عليه السلام عند المتقدمين، لكن نقول: إن الإجماع لا يعدّ دليلاً لفظياً يمكن التمسك بإطلاقه، حتى يقال: إن إنكار الضرورى سبب مستقل للكفر سواء يستلزم إنكار الرسالة وتكذيب النبى صلى الله عليه وآله أو لم يستلزم ذلك، وإنّما هو-الإجماع-دليل لُبى، ومن المعلوم أن الدليل اللبى عند الشك فى شموله لبعض الحالات يتمسك به فى المقدار المتيقن، وفى مقامنا نحن نشك أن الإجماع هل هو قائم على كون إنكار الضرورى بذاته سبباً مستقلاً للكفر أو أنه سبب للكفر؛ لأنه يؤدى إلى إنكار الرسالة وتكذيب النبى صلى الله عليه وآله، والمقدار المتيقن من قيام الإجماع، هو فيما إذا أدى إنكار الضرورى إلى إنكار الرسالة وتكذيب النبى صلى الله عليه وآله، فيتمسك به فى هذا المقدار المتيقن. وعليه فاذا كان الإجماع دليلاً تاماً، فهو على القول الثانى، لا القول الأول الذى يراد الاستدلال عليه.

الدليل الثانى [الدين الإسلامى]

إنّ الدين الإسلامى عبارته عن منظومه متكامله فى الأصول و الفروع سواءً أكانت أصولاً- أم فروعاً رئيسيه أو جزئيه، فالإنسان يحتاج لكى يكون فى إطار الإسلام، أن يتدين بكلّ هذا المجموع، فلو أنكر أى جز من أجزاء هذه المنظومه سوف يكون خارجاً عن إطار هذا الدين ويحكم عليه بالكفر، ومن هنا لو أنكر الإنسان حكماً ضرورياً من هذا الدين، فإنه سوف يخرج عن هذا الدين، لأنه بأنكاره هذا لم يؤمن ويتدين بكلّ هذا الدين.

و هذا الدليل أشار إليه المحقق الهمدانى فى مصباح الفقيه حيث يقول:

منها: إن الإسلام عرفاً وشرعاً عبارته عن التدين بهذا الدين الخاصّ الذى يراد منه مجموع حدود شرعيه منجزه على العباد، فمن خرج من ذلك ولم يتدين به كان كافراً غير مسلم، سواء لم يتدين به أصلاً أو تدين ببعضه دون بعضٍ كان. (١)

وفيه:

١. إنّ هذا الدليل أعم من المدعى، إذ إنّه لا يختص بمنكر الضرورى بل يشمل حتى لو أنكر المسلم حكماً نظرياً من أحكام الإسلام، فإنه على ذلك أيضاً لم يتدين بحكم من أحكام الإسلام، فيكون خارجاً عن الإسلام، بل يشمل إذا ما كان الإنكار عن علم أو عن جهل قصورياً أو تقصيراً، وهل يلتزم المستدل بذلك.

ص: ١٠٠

٢. صحيح أن الإسلام هو عبارته عن مجموع أحكامه، ولكن هذا الإسلام له مراتب متعددة متفاوتة الدرجات وكذلك متفاوتة الأحكام، وما هو في قبالة-أعنى الكفر-أيضاً له مراتب وأحكام متفاوتة:

أ) فتارته يطلق الكفر ويراد منه ما يقابل أصل الإسلام.

ب) وأخرى يطلق الكفر ويراد منه ما يقابل الإيمان الذي هو أصل الإسلام.

ج) وثالثة يطلق الكفر، ويراد منه كفر المعصية و الفسق.

د) ورابعة يطلق الكفر فيما يقابل الشكر، كما في الآية الكريمة: إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا . (١)

إلى غير ذلك من استعمالات كلمه الكفر.

إذا اتضح هذا نقول: أن مجرد إنكار حكم من أحكام الإسلام لا يعنى الخروج من أصل الإسلام، وبذلك تترتب الأحكام الخاصه بالكافر من النجاسة، وعدم التورث، وعدم المناكحة، وعدم احترام الدم و المال و العرض، وغير ذلك من الأحكام المترتبة على أصل الإسلام المسمى بالإسلام الظاهري، وإنما لترتب هذه الأحكام نحتاج إلى دليل خاص، نستفيد منه ذلك، نعم، مثل هكذا شخص يطلق عليه كافر بلحاظ المرتبه العاليه من الإسلام، ولكن هذا لا- يفيد في المقام، لأن كلامنا في الكفر المقابل للمرتبه الأولى من الإسلام المعبر عنها بالإسلام الظاهري.

٣. ما ذكره المحقق الهمداني في مصباح الفقيه، بقوله:

وفيه: ما عرفت فيما سبق من أن المعتبر في الإسلام إنما هو التدين بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه و آله إجمالاً- بمعنى الاعتراف بصحتها وصدق النبي صلى الله عليه و آله في جميع ما جاء به على سبيل الإجمال، و أما التدين بها تفصيلاً فلا يعتبر في الإسلام قطعاً، فالإنكار التفصيلي ما لم يكن منافياً للتصديق الإجمالي- بان كان المنكر معترفاً بخطئه على تقدير مخالفه قوله لما جاء به النبي صلى الله عليه و آله لا يوجب الخروج مما يعتبر في الإسلام. (٢)

الدليل الثالث [فضيه كفر النواصب و الخوارج]

فضيه كفر النواصب و الخوارج لأنهم ينكرون ضروري الدين، حيث صرح بذلك الكثير

ص: ١٠١

١- (١). الإنسان: ٣.

٢- (٢). مصباح الفقيه: ٢٧٧/٧.

من العلماء، وهذه لا تتسجم إلا مع سببها إنكار الضرورى بذاته وبالاستقلال لإيجاب الكفر، لأن الكثير من النواصب و الخوارج يرون فى بغض أهل بيت العصمة و الطهاره ومحاربتهم، تقرباً إلى الله تعالى-ولو لجهلهم بمنزلتهم وما ذكره الله ورسوله فى حقهم فى قرآنه وفى السنه النبويه الشريفه- وهذا يعنى التزامهم الإجمالى بالرساله، وإن ذلك اللازم الباطل-و هو إنكار الرساله وتكذيب النبى-لا يأتى فى حقهم.

و هذا الدليل ذكره المحقق الهمدانى فى مصباح الفقيه، واستشكل عليه بعد ذلك. (١)

وفيه:

١. إن هذا الدليل لا يلزم القائل بكون إنكار الضرورى بذاته لا يستوجب الكفر، إذ إنه يستطيع أن يبقى على مقالته هذه، ويحكم بكفر النواصب و الخوارج للروايات التى تدل على ذلك بالخصوص.

٢. الظاهر أن المستدل يريد من خلال هذا التقريب أن يثبت وجود التسالم و الإجماع على سببها إنكار الضرورى بذاته للكفر.

ولكن هذا يرد عليه:

أن المتقدمين الذين هم مَيدار الإجماع لم يذكروا أن السبب فى كفر النواصب و الخوارج هو قضيه إنكارهم للضرورى حتى يأتى التقريب المتقدم، فلعلهم استندوا فى كفرهم للروايات التى تثبت ذلك.

٣. أن البغض و العداوه و المحاربه من قبل النواصب و الخوارج، تكون منافية للتصديق الإجمالى بالرساله، فمن البعيد فى كثير من النواصب و الخوارج أن لا-يحتملوا-على الأقل-ثبوت محبه أهل البيت عليهم السلام فى الرساله، وأنها مما أخبر بها الصادق الأمين، فلو أنكروها و الحال هذه فسوف يكون ذلك منافياً للتصديق الاجمالى بالرساله، وعليه يستوجب الكفر.

إذاً كفر النواصب و الخوارج من جهه إنكارهم للضرورى كما ينسجم مع القول الأول، و هو سببها الإنكار بالذات للكفر، كذلك ينسجم مع القول الثانى، و هو سببها الإنكار من جهه الاستلزام.

الدليل الرابع (الروايات)

و هو العمده فى المقام، الاستدلال بمجموعه من الروايات، وهى على طوائف:

ص: ١٠٢

ما دلّ على أنّ مرتكب الكبيره باعتراف أنّها حلال، هو كافر.

(أ) صحّحه عبدالله بن سنان قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرتكب الكبيره فيموت، هل يخرج ذلك عن الإسلام، وإن عذب كان عذابه كعذاب المشركين، أم له مدّه وانقطاع؟ فقال: من ارتكب كبيره من الكبائر، فزعم أنّها حلال أخرجه ذلك من الإسلام، وعُذب أشدّ العذاب، وإن كان معترفاً أنه ذنب، ومات عليها أخرجه من الإيمان ولم يخرج من الإسلام، وكان عذابه أهون من عذاب الأول.

(١)

(ب) رواه مسعده بن صدقه (٢):

ص: ١٠٣

١- (١). وسائل الشيعه: ٣٣/١، الباب ٢، من أبواب مقدمه العبادات، ح ١٠.

٢- (٢). عبرنا عنها بالروايه - وإن ذكر الكثير من الأعلام أنّها موثقه - باعتبار عدم ورود توثيق لمسعده بن صدقه، إلّا قضيه وروده في أسانيد تفسير القمي، ولهذا بنى السيد الخوئي + على وثاقته، ولكننا لا نقول بهذا المبنى ولا نرى تماميه تلك الكبرى، ووثاقه كل من ورد في أسانيد تفسير القمي، وليس محل تنقيح هذه الكبرى هنا. ولكن بشكل مجمل ومختصر نقول في ردّ هذه القضيه: إنّ السيد الخوئي + استند في تماميه هذه الكبرى إلى عبارته على بن إبراهيم القمي في تفسيره التي يقول فيها: (ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا من مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم...) [تفسير القمي: ١٦/١، فقال السيد الخوئي «... فان على بن إبراهيم يريد بما ذكره إثبات صحه تفسيره، وأن رواياته ثابتة وصادره من المعصومين، وأنّها انتهت إليه بواسطة المشايخ والثقات من الشيعه، وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذي يروى عنهم على بن إبراهيم بلا واسطه كما زعمه بعضهم» [معجم رجال الحديث: ٤٩/١-٥٠] وقد ذكرت مناقشات متعدده على كلام السيد الخوئي + أغلبها يمكن الخدشه فيها وردّها إلا واحده: حاصلها: أنه يحتمل قوياً أن عبارته (وثقاتنا) هي عطف تفسير لكلمه (مشايخنا) وهذا معناه أن على بن إبراهيم يريد أن يخبر عما ورد إليه من خلال مشايخه هو الثقات، وليس هو بصدد توثيق كل الرواه الواردين في تفسيره. وحيث إن هذا الاحتمال وارد، وذلك الاحتمال وارد أيضاً، فلا معين لظهور عبارته في أحد الاحتمالين دون الآخر، فتكون مجمله، ويقتصر فيها على القدر المتيقّن وهو توثيق مشايخه المباشرين بل يمكن دعوى أقربيه كون على بن إبراهيم ليس بصدد توثيق جميع رواه كتابه، وإلا - لكان معنى ذلك الترام على بن إبراهيم بوثاقه يحيى بن أكنم الوارد في ج ١، ص ٣٥٦، الذي لا يمكن القول بوثاقته. نعم، قضيه أن التفسير الموجود بأيدينا هل كله لعلى بن إبراهيم، أو انه ملقّق من تفسيرين؟! تحتاج لبحث لا يسعه المقام. قضيه اتحاد مسعده بن صدقه مع مسعده بن زياد قد يقال: إنّنا نثبت وثاقه مسعده بن صدقه، من خلال إبراز عده قرائن تثبت اتحاده مع مسعده بن زياد الذي وثقه النجاشي، حيث قال عنه: «مسعده بن زياد الربعي ثقة، عين...» [رجال النجاشي ص ٤١٥]. وتلك القرائن هي: ١. إنّ الراوي لكتايبهما هو هارون بن مسلم عن عبدالله بن جعفر الحميري. ٢. إنّ مسعده بن زياد تاره يوصف بالربعي كما عنوانه النجاشي كذلك، وتاره أخرى يوصف بالعبدى في أسانيد بعض الروايات - كما ذكر الشيخ الطوسي

فى [التهدىب: ١٣٠٣/٧] - كما أن مسعه بن صدقه يوصف بالرعى - كما ذكر الصدوق فى [الفقهه: ١٧٣٧/٣، ج ٤، ٤٦٤]، ح ٤٧٨ وفى مشىخه الفقهه فى طرىقه الهه، وكذلک وصف الشىخ الطوسى مسعه بن صدقه بالرعى - كما فى التهدىب: ٧٢٩/٣، والاستبصار: ج ١، ح ١٧٠٢، وج ٩، ح ٧٠٦ - مما يعنى أنهما شىخ واحد تاره يوصف بالعبدى واخرى بالرعى. ٣. إن كليهما فى طبقه واحده، حيث إن كليهما من أصحاب الباقر و الصادق. وفيه: بالاضافه إلى كون هذه القرائن بمجموعها - بغض بالنظر عن المناقشه فى كل واحد منها - لا تفيد الاطمئنان بالاتحاد، بالاضافه إلى ذلك توجد قرائن فى قبالتها تدل على عدم الاتحاد، و إن هناك إثنيه: أ) إن كلاً من النجاشى، و الشىخ الطوسى عنونا الاثنى مما يعنى وجود شىخين بينهما مغايرت. ب) أن النجاشى ذكر أن مسعه بن زياد له كتاب فى الحلال و الحرام، و أن مسعه بن صدقه له كتب متعددده منها كتاب خطب أمير المؤمنىن*، فلو كانا شىخاً واحداً لقال النجاشى فى حق مسعه بن زياد له كتب متعددده منها: كتاب الحلال و الحرام. ج) ان الشىخ ذكر أن مسعه بن صدقه عامى، و ذكر الكشى أنه بترى، ولم يذكروا ذلك فى ابن زياد، و حتى النجاشى لم يذكر ذلك مما يعنى التغاير بينهما.

قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الكبائر القنوط من رحمه الله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله، وقتل النفس التي حرم الله، وعقوق الوالدين، وأكل مال اليتيم ظلماً، وأكل الربا بعد السينة، والتعرب بعد الهجرة، وقذف المحصنه، والفرار من الزحف، فقيل له: أرايت المرتكب للكبيره يموت عليها، أخرجته من الإيمان، وإن عذب بها فيكون عذابه كعذاب المشركين أوله انقطاع؟ فقال: يخرج من الإسلام إذا زعم أنها حلال ولذلك يعذب أشد العذاب، وإن كان معترفاً بأنها كبيره وهى عليه حرام وأنه يعذب عليها وأنها غير حلال، فإنه معذب عليها وهو أهون عذاباً من الأول ويخرجه من الإيمان ولا يخرج من الإسلام. (١)

بعبارة أدق: إن قوله عليه السلام من ارتكب كبيره من الكبائر، فزعم أنها حلال أخرجته ذلك من الإسلام... مطلق، يشمل باطلاقه كل من ارتكب كبيره سواء كانت حرمه هذه الكبيره ضروريه أو غير ضروريه لزم من إنكارها تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وانكار رساله أو لم يستلزم

ص: ١٠٤

١- (١). وسائل الشيعة: ٣٣/١، الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات، ح ١١.

ذلك، وبهذا يثبت أن إنكار الضرورى يكون بذاته سبباً مستقلاً للكفر، وكما قلنا: إن إطلاق الروايه يقتضى ذلك.

مناقشات حول الروايه

ذكرت عدة مناقشات من قبل الأعلام فى مقام ردّ دلالة الروايه على المدعى:

المناقشه الأولى

ما ذكره-الهمدانى قدس سره من أن هذه الصحيحه لا يمكن العمل باطلاقها، لأنّ لازم هذا الإطلاق الحكم بكفر مُستحل الكبيره سواءً كانت حرمتها ضروريه أو نظريه، وسواء أكان المكلف عالماً بالحرمة أم جاهلاً- بها، وسواء أكان جاهلاً- قصوراً أم تقصيراً، فتشمل حتى من هو جديد العهد بالإسلام- سواءً فى أرض الإسلام أو فى بلاد الكفر- وكذلك تشمل المجتهد المخطئ فى حكمه للواقع ومقلديه فيما لو افتى بحليه شىء، وكان فى الواقع حراماً ومن الكبائر، وسار معه مقلدوه على ذلك، فإنّ كلّ ذلك هو من مصاديق الجاهل القاصر.

حيث إنّه لا يمكن الالتزام بكفر مثل هؤلاء، فإذا، لابد من رفع اليد عن إطلاق هذه الصحيحه، والاقتصار فيها على القدر المتيقن و هو من كان عالماً بحرمة ما استحله، وعلى هذا سوف يكون الحكم بكفر مثل هذا من باب منافاه عمله للتصديق الإجمالى بالرساله بلا- فرق بين أن يكون ما ارتكبه، كانت حرمة ضروريه أو نظريه، لا من باب كون إنكار الضرورى بذاته وبالاستقلال يكون موجباً للكفر.

قال قدس سره:

ويتوجّه على الاستدلال بمثل الروايات-بعد الغرض عمّا فى بعضها من الخدشه من حيث الدلاله-أن استحلال الحرام أو عكسه موجب للكفر من غير فرق بين كونه ضرورياً أو غيره، بل بعضها كالصریح فى الإطلاق، وحيث لا يمكن الالتزام بإطلاقها يتعين حملها على إرادته ما إذا كان عالماً بكون ما استحله حراماً فى الشريعه، فيكون نفى الإثم عن نفسه واستحلاله منافياً للتدين بهذا الدين، ومناقضاً للتصديق بما جاء به سيد المرسلين، فيكون كافراً، سواء كان الحكم فى حدّ ذاته ضرورياً أم لم يكن. (١)

وردّه السيد الخوئى قدس سره:

بأن مقتضى القاعده هو الأخذ بالإطلاق إلّا فيما قام الدليل على خلافه، والصحيحه- بإطلاقها- تشمل جميع الأقسام، العالم بالحكم الضرورى وغيره، والجاهل به قصوراً أو

ص: ١٠٥

تقصيراً، ويخرج منه بالإجماع الجاهل القاصر، كالمجتهد المخطئ ومقلده، ونحوهما، ويبقى الباقي تحت الإطلاق، ومنه منكر
الضرورى. (١)

فأذن مناقشه المحقق الهمداني تكون غير تامه.

المناقشه الثانيه

وهي نفس الاولى ولكن بصياغه اخرى، حيث ذكر السيد الحكيم قدس سره في المستمسك، أنّ الروايه لا يمكن الأخذ
بإطلاقها؛ لشمولها للضرورى وغير الضرورى، فيدور الأمر بين تقييدها بخصوص الضرورى، أو تقييدها بخصوص صورته العالم
بكون ما ارتكبه حراماً شرعاً، وحيث لا مرجح للاحتمال الأول على الثاني - بل يمكن القول بترجيح الثاني بقرينه الروايات الاخرى
التي تقيده بالجحود المختص بصوره العلم - فسوف تكون الروايه مجمله، وعليه لا يمكن التمسك بها لإثبات المدعى، بل يقتصر
عند الاجمال على القدر المتيقن و هو صورته العلم بالحرمه.

قال قدس سره:

و أما النصوص فهي ما بين مشتمل... ومطلق لا يمكن الأخذ باطلاقه، لعمومه للضرورى وغيره، وتخصيصه بالضرورى ليس بأولى
من تخصيصه بصوره العلم، بل لعل الثاني أولى بقرينه ما اشتمل منها على التعبير بالجحود المختص بالعلم، ولو فرض التساوى
فالمتيقن الثاني. (٢)

ويرده: نفس الجواب عن المناقشه الاولى، إذ يقال إننا نتمسك بالإطلاق الشامل للضرورى وغيره، وتبقى قضيه الجاهل
القاصر كالمجتهد المخطئ ومقلديه، خارجه عن الإطلاق إمّا بالإجماع كما ادعاه السيد الخوئي أو بالادله الاخرى كالروايات التي
تصرّح بمعذريه الجاهل التي لا شك في شمولها للجاهل القاصر، مثل حديث رفع التسعه الذي ورد فيه فقره «رفع ما لا يعلمون»، أو
الروايات التي تقول: «أى امرء ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه». (٣)

المناقشه الثالثه

ما أفاده السيد الخوئي قدس سره بقوله:

ص: ١٠٦

١- (١). دروس في فقه الشيعه: ١١٥/٣.

٢- (٢). مستمسك العروه الوثقى: ٣٧٩/١.

٣- (٣). وسائل الشيعه، باب ٤٥ من ابواب تروك الاحرام، ح ٣.

فالصحيح في الجواب عنها أن يقال: إن الكفر المترتب على ارتكاب الكبيرة بزعم حليتها ليس هو الكفر المقابل للإسلام الذي هو المقصود بالبحث في المقام، وذلك لأن للكفر مراتب عديدة.

منها: ما يقابل الإسلام، ويحكم عليه بنجاسته، وهدر دمه وماله وعرضه، وعدم جواز مناكحته وتوريثه من المسلم، وقد دلت الروايات الكثيرة على أن العبرة في معاملة الإسلام بالشهادتين اللتين عليهما أكثر الناس كما تأتي في محلها.

ومنها: ما يقابل الإيمان ويحكم بطهارته، واحترام دمه وماله وعرضه، كما يجوز مناكحته وتوريثه إلا أن الله سبحانه يعامل معه معاملة الكفر في الآخرة، وقد كُنّا سَمِينَا هذه الطائفة في بعض أبحاثنا: بمسلم الدنيا وكافر الآخرة.

ومنها: ما يقابل المطيع، لأنه كثيراً ما يطلق الكفر على العصيان، ويقال: إن العاصي كافر، وقد ورد في تفسير قوله (عزّ وجلّ): **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝١** ما مضمونه أن الشاكر هو المطيع والكفور هو العاصي (١)، وورد في بعض الروايات أن المؤمن لا يزني ولا يكذب، فقيل كيف هذا مع أنا نرى أن المؤمن يزني ويكذب، فاجابوا عليهم السلام بأن الإيمان يخرج عن قلوبهم حال عصيانهم ويعود إليهم بعده فلا يصدر منهم الكذب مثلاً حال كونهم مؤمنين.

وعلى الجملة أن ارتكاب المعصية ليس بأقوى من إنكار الولاية لأنها من أهم ما بنى عليه الإسلام كما في الخبر، وقد عقد لبطان العباد بدونها باباً في الوسائل، فإذا لم يوجب إنكارها الحكم بالنجاسة والارتداد فكيف يكون ارتكاب المعصية موجباً لهما؟

فالموضوع للآثار المتقدمه من الطهاره واحترام المال و الدم وغيرهما إنما هو الاعتراف بالوحدانية و الرساله و المعاد وليس هناك شيء آخر دخيلاً في تحقق الإسلام وترتب آثاره المذكوره، نعم، يمكن أن يكون له دخل في تحقق الإيمان، وهذا القسم الأخير هو المراد بالكفر في الروايه و هو بمعنى المعصيه في قبال الطاعه وليس في مقابل الإسلام. فلا يكون مثله موجباً للكفر و النجاسه وغيرهما من الآثار. (٢)

ص: ١٠٧

١- (٢). وسائل الشيعة: ج ١، باب ٢ من أبواب مقدمه العبادات، ح ٥.

٢- (٣). التنقيح في شرح العروه الوثقى: ٥٨/٣-٥٩.

وفيه:

إنّ ما ذكره السيد الخوئي قدس سره وجيه لو عبّرت الروايه بكلمه الكفر التى يمكن أن نحملها على معنى المعصيه، ولكنّ الروايه عبّرت بالخروج من الإسلام حيث قالت:

من ارتكب كبيره من الكبائر فزعم أنّها حلال أخرجه ذلك من الإسلام

ومثل هذا التعبير ظاهر عرفاً بالخروج بالكليه من دائره الإسلام لا الخروج من بعض مراتبه.

و إذا قلت: بأمكان السيد الخوئي قدس سره أن يقول: لا- يضر ذلك، فالمراد ليس الخروج من أصل الإسلام، وإنما الخروج من بعض مراتبه التى هى مرتبه الإسلام بمعنى الإطاعه.

قلت: مضافاً إلى أنّ ذلك خلاف الظاهر عرفاً، لا يمكن المصير إليه لأنّ الروايه فصّلت بين مرتكب الكبيره مستحلاً فأخرجته من الإسلام، ومرتكب الكبيره من دون استحلال فأخرجته من الإيمان ولم تخرجه من الإسلام، مما يعنى أنّها قابلت بين مرتبه الإسلام الدانيه المعبر عنها بمرتبه الإسلام الظاهري وبين مرتبه أعلى فى الإسلام التى هى بمعنى الإيمان، لا بين الإسلام بمعنى الإطاعه و الإسلام بمعنى الإيمان.

إذا ما أفاده السيد الخوئي قدس سره فى مقام مناقشه دلالة الصحيحه، غير تام.

المناقشه الرابعه

ما أفاده السيد الشهيد الصدر قدس سره من أنّ الصحيحه لا- إطلاق لها لتشمل حتى مثل الجاهل القاصر كالمجتهد ومقلديه، وذلك لوجود قرينتين فى داخل الروايه، تجعل الحكم بكفر من استحل الكبيره، مختصاً بمن تنجزت عليه الحرمة، بعلم وجدانى أو بمنجز آخر كفتوى الفقيه على مقلديه التى هى حجه عليهم، وان افادت لهم الظن. والقرينتان هما:

١. قرينه العقاب، فإنّه عليه السلام قال: «وعُدّب أشدّ العذاب»، ومن الواضح أن العذاب لا يكون إلّا على من علم بالحرمة، أو تنجزت عليه تلك الحرمة بمنجز.

٢. قرينه الإرتكاب، فإنه عليه السلام قال: «من ارتكب...» ولفظ الإرتكاب لا يصدق عرفاً إلّا على حاله العلم أو التنجز بمنجز.

وعليه فالجاهل القاصر، الذى عنده شبهه، إذا أنكر الضرورى مع إيمانه الإجمالى بالرساله وتصديق النبى صلى الله عليه وآله، لا تكون الصحيحه شامله له بمقتضى ما ذكر.

قال قدس سره:

والتحقيق: إنّ الروايه لا تشمل فى نفسها المجتهد المستحل باجتهاده للحرام، وتختص بالمستحل الذى تنجزت عليه الحرمة بالعلم أو غيره من المنجزات. ومثل هذا

الاستحلال يوجب الكفر لتعارضه مع الإيمان الإجمالي بالرسالة، ولا- يفى ذلك بمقصود المستدل...ومن الواضح اختصاص الروايه بمن تنجزت عليه الحرمة، بقرينه العقاب ولفظه الارتكاب. وعليه فلا- يستفاد من الروايه كفر من أنكر الضرورى لشبهه أوجبت غفلته عنه مع إيمانه الإجمالي بالرسالة. (١)

نعم، قد يدغدغ فى قرينه لفظ الارتكاب على الاختصاص بصوره العلم بالحرمة و التنجّز، بدعوى أنّ لفظه الارتكاب لا تدلّ إلّا على إسناد الفعل إلى الفاعل عن علم واختيار، فاذا قلنا: «ارتكب فلان كبره من الكبائر» لا يدلّ هذا اللفظ إلّا على كون فلان ارتكب ذلك الفعل عن علم واختيار، إمّا انه يستفاد من هذا التعبير أنّ فلاناً يعلم بعنوان ما ارتكبه، وهو كونها كبره من الكبائر وحرام، فهذا لا يستفاد من ذلك اللفظ.

وعلى أى حال سواء تمّ هذا أو لم يتم، تكفى قرينه العقاب لتماميه ما أفاده السيد الشهيد قدس سره فى الإشكال، الذى هو إنصافٌ دقيق وبالتحقيق حقيق.

المناقشه الخامسه

ما أفاده السيد الشهيد الصدر قدس سره أيضاً، من ان المستفاد من الروايه هو أخص من المدعى، إذ المدعى الذى يراد إثباته هو كفر من أنكر الضرورى حيث يكون إنكار الضرورى بذاته سبباً مستقلاً للكفر، سواء أكان هذا الضرورى أمراً عقائدياً أم أمراً فرعياً، ومن الأحكام الشرعيه الفرعيه، وسواء كان هذا الأمر الشرعى حرمةً أو وجوباً أو غير ذلك.

بينما الروايه مختصه بأمر فرعى ومن الأحكام الشرعيه الفرعيه، وهى قضيه استحلال الحرام من الكبائر، بل مختصه بقضيه الارتكاب الفعلى لذلك الحرام، ولا تشمل الاستحلال اللسانى اللفظى.

إذن، حتى لو تمت دلالة الروايه، فهى مختصه بموردها و هو ما ذكرنا، فكيف يتعدى إلى كل الضروريات؟!.

قال قدس سره:

ثمّ إنّ الروايه لو تمت دلالتها على كفر المستحل ولو لشبهه، فإثبات تمام المدعى بها يتوقف أولاً: على إلغاء خصوصيه استحلال الحرام، لكى يتعدى إلى إنكار غير الحرمة من الأحكام الضروريه. وثانياً: على إلغاء دخل الارتكاب الفعلى للحرام فى الحكم بالكفر، كما هو مقتضى الجمود على عباره الروايه. (٢)

ص: ١٠٩

١- (١). بحوث فى شرح العروه الوثقى: ٢٩٤/٣-٢٩٥.

٢- (٢). بحوث فى شرح العروه الوثقى: ٢٩٥/٣.

وما أفاده قدس سره أيضاً وجيه، ولا غبار عليه.

إذن، بعد تماميه المناقشه الرابعه و الخامسه، تكون الصحيحه غير تامه الدلاله على المدعى.

٢. الطائفه الثانيه

ما دلّ على أنّ من جحد شيئاً من الفرائض أو مطلق الأحكام الشرعيه، يكون كافراً وخارجاً من الإسلام. وهى مجموعه روايات:

الروايه الاولى: روايه أبى الصباح الكنانى: عن أبى جعفر عليه السلام قال:

قيل لأمر المؤمنين عليه السلام من شهد أن لا إله إلا الله و أنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه و آله كان مؤمناً؟ قال: فأين فرائض الله؟ قال: وسمعتة يقول: كان على عليه السلام يقول: لو كان الإيمان كلاماً لم ينزل فيه صوم ولا صلاه، ولا حلال ولا حرام، قال قلت: لأبى جعفر عليه السلام إن عندنا قوماً يقولون إذا شهد أن لا إله إلا الله و أنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه و آله فهو مؤمن. قال: فلم يضربون الحدود ولم تقطع أيديهم وما خلق الله (عزّ وجلّ) خلقاً أكرم على الله (عزّ وجلّ) من المؤمن لأنّ الملائكه خدام المؤمنين وأن جوار الله للمؤمنين، و أنّ الجنة للمؤمنين، و أنّ الحور العين للمؤمنين، ثم قال: فما بال من جحد الفرائض كان كافراً. (١)

وتقريب دلالتها: أن الإيمان هنا هو بمعنى الإسلام، وقد أخذ الإمام عليه السلام لابديه الإيمان و الإقرار بالفرائض بما هى، التى منها الضروريات بلا شكّ فى تحقق الإسلام، فقال:

«فأين فرائض الله...»، فيكون إنكار احدى الضروريات بعنوانها سبباً مُستقلاً للخروج من دائره الإسلام و تحقق الكفر.

وفيه:

إنّ الكلام تاره يقع فى دلاله هذه الروايه، وأخرى فى سندها:

١. الكلام فى الدلاله: فهى غير تامه لأمرين الأوّل: باعتبار أنّ الإيمان المذكور فى الروايه قطعاً ليس بمعنى الإسلام فى قبال الكفر الذى له تلك الآثار الشرعيه الخاصه من الحكم بالنجاسه، وعدم جواز مناكحته وعدم احترام ماله ودمه وعرضه، وغير ذلك، و إنّما الإيمان المراد به هنا المرتبه العاليه من الإسلام، وذلك بقربنه:

(أ) إقامه الحدود و تقطيع الأيدى وما شاكل، فإنّ هذه -من الواضح- تقام على الإنسان

ص: ١١٠

١- (١). وسائل الشيعه: ٣٤/١، الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات، ح ١٣.

المسلم، ولا يخرج من الإسلام بمجرد إقامه حدّ الزنا عليه، أو حدّ شرب الخمر، أو حدّ السرقة.

ب) قضيه كرامه المؤمن عند الله، وكون الملائكه خدام المؤمنين، وكون جوار الله و الجنة، و الحور العين للمؤمنين، فإنّ هذه المقامات من الواضح لا-تناسب إلّا مع من وصل إلى مراتب عاليه من الإيمان و التقوى و الورع، وليست شامله لكلّ مسلم ولو تلفظ بالشهادتين لساناً.

وعلى هذا فسوف لا تكون الروايه داله على كون إنكار الضروريات بذاته سبباً مستقلاً لتحقق الكفر.

الثاني: إنّ الامام قال فى ذيل الروايه: «فما بال من جحد الفرائض كان كافراً»، فهنا حتى لو سلم كون المراد من الإيمان فى الروايه هو: بمعنى الإسلام، فسوف لا- تكون الروايه إلّا داله على تحقق الكفر بإنكار الفرائض -ومنها الضروريات- عند الجحود لا مطلق الإنكار ولو جهلاً أو لشبهه، إذ إنّ الجحود لا يتحقق إلّا عند حاله العلم، ومعلوم أنّه مع العلم سوف يلزم من إنكار الضرورى إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه و آله، وعلى هذا سوف تكون الروايه داله على تحقق الكفر بإنكار الضرورى؛ لأنّه يستلزم إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه و آله، لا أنّها تدلّ على كون إنكار الضرورى بعنوانه يكون سبباً مستقلاً لتحقق الكفر.

نعم، يبقى علينا أن نثبت كون لفظ الجحود مختصاً بحاله الإنكار عن علم، وما يمكن ان يستدل به لذلك:

١. الآيه الكريمه: وَ جَحَدُوا بِهَا وَ اسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ... (١)

حيث دلت هذه الآيه على استعمال لفظ الجحود مع الإنكار عن يقين ومعرفة، مما يعنى اختصاصه بذلك.

وفيه:

إنّ أقصى ما تدلّ عليه الآيه الكريمه هو استعمال لفظ الجحود مع الإنكار عن معرفه، وهذا لا يعنى اختصاص لفظ الجحود بذلك وعدم صحه استعماله فيما هو أعم من ذلك، وكما قيل إثبات شىء لشىء لا ينفى ما عداه، وبعبارة أدق الاستعمال كما هو معلوم أعم من الحقيقه و المجاز.

٢. كلمات اللغويين، فإنّهم تقريباً أطبقوا على تفسير الجحود بحاله الإنكار عن علم، مما يعنى اختصاصه بذلك، وإليك جمله من كلماتهم:

ص: ١١١

أ) ففى معجم مقاييس اللغة: ومن هذا الباب الجحود و هو ضد الإقرار ولا يكون إلا مع علم الجاحد به أنه صحيح. (١)

ب) وفى مجمع البحرين: (والجُحود هو الإنكار مع العلم، يقال جَحَدَ حقه جحداً وجُحِداً: أى أنكره مع علمه بشوته). (٢)

ج) وفى أقرب الموارد: جحده حقه وبحقه -ع- جحداً وجحوداً: أنكره مع علمه به. (٣)

د) وفى مفردات ألفاظ القرآن: الجحود: نفي ما فى القلب إثباته، وإثبات ما فى القلب نفيه. (٤)

ه) وفى الصحاح: الجحود الإنكار مع العلم. (٥)

و) وفى القاموس: جحده حقه وبحقه -كمنه- جحداً وجحوداً: أنكره مع علمه. (٦)

ز) وفى المعجم الوسيط: جحد الأمر وبه -جحداً وجحوداً: أنكره مع علمه به. (٧)

وفى قبال هذا ادعى عدم اختصاص كلمات اللغويين بتفسير الجحود بحاله الإنكار عن علم، بل إن بعضهم فسره بما هو أعم من حاله الإنكار عن علم، مستنداً فى ذلك إلى كلمات بعض اللغويين:

١. ففى تاج العروس، فسره بما هو أعم، حيث قال: (يجحده (جحداً) بفتح فسكون (وجحوداً) كعقود (أنكره مع علمه) قاله الجوهري: فهو أخص، ويقال له: المكابره، وقد يطلق على مطلق الإنكار قاله شيخنا. (٨)

وفيه:

إن كلامه يشعر أنه خلاف الاستعمال العام، ولهذا أتى بكلمه قد مع الفعل المضارع -يطلق- مما يعنى استفاده التقليل، وهذا يعنى: أنه استعمال نادر لا يصار إليه إلا مع وجود

ص: ١١٢

١- (١). معجم مقاييس اللغة: ١/٤٢٦

٢- (٢). مجمع البحرين: ١/٣٤٥.

٣- (٣). أقرب الموارد: ١/١٠٣.

٤- (٤). مفردات ألفاظ القرآن: ١٨٧.

٥- (٥). الصحاح: ٢/٤٥١.

٦- (٦). القاموس: ١/٣٩٨.

٧- (٧). المعجم الوسيط: ١/١١٢.

٨- (٨). تاج العروس من جواهر القاموس: ٢/٣١٢.

القرينه، أمّا مع عدم وجود القرينه فيحمل على معنى العام الذي هو حالة الإنكار مع العلم، لأنّ كثره الإستعمال في معنى توجب الانصراف كما هو معلوم.

٢. ما في كتاب العين، وكتاب لسان العرب، حيث قال صاحب العين: الجحود ضد الإقرار كالإنكار و المعرفة، (١) وفي لسان العرب يقول: الجحد و الجحود: نقيض الإقرار كالإنكار و المعرفة، جَحَدُهُ يَجْحِدُهُ جَحْدًا و جحودًا» الجوهري: «الجحود: الإنكار مع العلم». (٢) حيث يفهم من هذه الكلمات أنّ الجحود مثل الإنكار، ومعلوم أنّ الإنكار لا يختص بحاله العلم بل يشمل حاله الجهل و الشكّ أيضاً.

وفيه:

إنّ غايه ما يظهر من كلامهما، أنّ الجحود و الإقرار من المتضادات كما أنّ الإنكار و المعرفة كذلك، فما يفهم من كلامهما التمثيل لحاله تضاد و تقابل الجحود و الإقرار بحاله تقابل و تضاد الإنكار و المعرفة، وهذا لا يستفاد منه أنّ الجحود هو مثل الإنكار في جميع حالاته حتى يقال بعدم اختصاصه بحاله العلم كما في الإنكار.

ثمّ لو سلّمنا بما تقدّم، وقلنا: إنّ كلمات بعض اللغويين تامه على التفسير بالأعم، فسوف تقع المعارضه بين كلماتهم، إذ كثيراً منهم قصره على حاله الإنكار عن علم، وبعضهم الآخر فسّره بالأعم، ومع هذه المعارضه سوف تصبح اللفظه مجمله فهل المراد خصوص حاله الإنكار عن علم التي هي مورد اتفاق بين الطرفين، أم حاله ما هو أعم من ذلك، ومعها لا بدّ من التمسك بالقدر المتيقّن و هو حاله الإنكار عن علم.

إن قلت: لماذا إيقاع التعارض بين كلمات اللغويين، فإنّ اللغوى لا ينقل إلا موارد استعمال الالفاظ في المعاني؟ وفي المقام لا يوجد تعارض إذ إنّ بعض اللغويين نقل استعمال لفظ الجحود في المعنى الأخص و بعضهم الآخر نقل استعمالها في المعنى الأعم.

قلت: هذه القاعده صحيحه، ولكنها لا تنطبق على المقام، إذ إنّ الطائفة الأولى من اللغويين يظهر من كلامهم أنّ لفظ الجحود لا يستعمل إلّا مع حاله الإنكار عن علم، ولا يستعمل في المعنى الأعم، فاذا أتى بعض اللغويين، وقال باستعماله في المعنى الأعم،

ص: ١١٣

١- (١). كتاب العين: ٧٢/٣.

٢- (٢). لسان العرب: ١٨٢/٢.

عندئذٍ يقع التعارض بين الكلامين وتصيح اللفظه في معناها مردده بين مفهومين: مفهوم ضيق، ومفهوم وسيع، وعندئذٍ القاعده العقلانيه تقتضى أن يقتصر في معناها على المعنى الضيق الذى هو القدر المتيقن، فان الزائد مشكوك.

الاستدلال على المعنى الأعم ببعض الروايات

وحاول البعض الاستدلال على كون لفظ الجحود غير مختص بحاله الإنكار عن علم، بل هو يشمل مطلق الإنكار ولو عن جهل وشك وشبهه، ببعض الروايات:

١. مثل صحيحه محمد بن مسلم:

كنت عند أبي عبدالله عليه السلام جالساً عن يساره وزراره عن يمينه فدخل عليه أبو بصير فقال: يا أبا عبدالله، ما تقول في من شك في الله؟ فقال: كافر يا أبا محمد، قال: فشك في رسول الله؟ فقال: كافر، ثم التفت إلى زراره فقال: إنما يكفر إذا جحد. (١)

بتقريب: أن الإمام عليه السلام قد استعمل لفظ الجحود في حاله الإنكار عن شك؛ لأن السؤال كان عن الشك بالله و الرسول، فثبت بذلك أن معنى لفظ الجحود هو أعم من حاله الإنكار عن علم.

وفيه:

إننا إما أن نقول: إن الشك هو مرتبه من مراتب الإنكار بوصف أن الشاك لا يكون مقرراً، وإما أن نقول: إنه ليس مرتبه من مراتب الإنكار.

(أ) فعلى الأول، سيكون قول الإمام لزراره في ذيل الروايه: «إنما يكفر إذا جحد» أشبه باللغو ولا فائده فيه، لأننا إذا قلنا: إن الشك هو مرتبه من مراتب الإنكار فسوف يكون الجحود متحققاً—بناءً على تفسيره بالمعنى الأعم—في صدر الروايه عند قول السائل: (ما تقول فيمن شك في الله؟ فقال: كافر يا أبا محمد، قال: فشك في رسول الله؟ فقال: كافر)، ومن هنا سوف يمثّل ذلك مانعاً من قبول الروايه.

(ب) وعلى الثانى، فإنه و إن لم يلزم المحذور الأول، لأن الإمام عليه السلام يريد أن يبين لزراره في ذيل الروايه أن الكفر يتحقق مع حاله الجحود التى هى الشك مع الإنكار لا مجرد الشك فقط.

لكنه سوف توجد في الروايه ظاهره تستدعى الانتباه، إذ إن السائل كان هو أبو بصير، وسأله عن الشاك بالله أو بالرسول فأجابه الإمام عليه السلام كونه كافرًا، ثم مباشرة التفت إلى زراره،

ص: ١١٤

وقال له: «إنما يكفر إذا الجحد». وهذا أمر على خلاف الطبع الاجتماعى العقلانى، فلاحظ من نفسك ومن أى عاقل عندما يأتيك شخص، ويسألك عن قضية وتجيبه عنها ونفرض وجود تتمه لجوابك فهل تتوجه بالتمه لنفس السائل أو إلى شخص آخر موجود فى المكان نفسه؟ من الواضح أنك تتوجه بها إلى السائل نفسه لا إلى شخص آخر، اللهم إلا إذا كانت بينك وبين ذلك الشخص الآخر غير السائل قضية اخرى لها نحو ارتباط بنفس ما سأله السائل، وعندما أجبته توهم ذلك الشخص أن الإجابة كذلك هى لقضيته، ومن هنا أنت تبادر لتنبه على عدم الاتحاد بتلك التمه التى تذكرها.

وفى هذه الروايه، نحن نقول ذلك أيضاً، فيحتمل احتمالاً قوياً وجود قضية اخرى غير المسؤول عنها بين الامام عليه السلام وزراره، ولعلها قضية الإقرار بإمامه الأئمه عليهم السلام بالنسبه للمخالفين، وعندما أجاب الامام عليه السلام أبا بصير بالحكم بكفر من شكّ فى الله أو الرسول، توهم زراره أنّ حكم كل المخالفين هو الكفر؛ لأنهم على أقل التقادير يشكّون فى إمامه الأئمه عليهم السلام، فهنا بادر الإمام عليه السلام إلى تنبيه زراره أنّ هؤلاء أنّما يحكم عليهم بالكفر إذا جحدوا، أى كانوا يعلمون بثبوت الإمامه ثم ينكرونها، ومن هنا، فلا يكون لفظ الجحود فى الروايه مستعملاً فى المعنى الأعم.

٢. ما رواه زراره، عن أبى عبدالله عليه السلام

قال: لو أنّ العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا، لم يكفروا. (١)

وفيه: إنّ دلالة الروايه و إن كانت تامه؛ إذ استعمل فيها لفظ الجحود فى حاله الإنكار مع الجهل، لكنّ هذه الروايه فيها مشكله سنديه من جهه محمد بن سنان الوارد فى سندها، فإنّه مما تعارض فيه التوثيق و التضعيف، وبعد التساقت، لا يوجد ما يدل على وثاقته فتصبح الروايه ضعيفه السند.

٣. ما رواه الزبيرى (عن أبى عبدالله عليه السلام قال:

الكفر فى كتاب الله (عزّ وجلّ) على خمسه أوجه، فمنها كفر الجحود على وجهين و الكفر بترك ما أمر الله عزّ وجلّ و كفر البرائه، وكفر النعم، فأما كفر الجحود فهو الجحود بالرّبوبيه و الجحود على معرفه، و هو أن يجحد الجاحد و هو يعلم أنّه حقّ قد استقر عنده. (٢)

ص: ١١٥

١- (١). وسائل الشيعة: باب ٢، من أبواب مقدمه العبادات، ح ٨.

٢- (٢). وسائل الشيعة: باب ٢، من أبواب مقدمه العبادات، ح ٨.

بتقريب: أنّ الروايه قالت فى القسم الأول من الجحود الذى يوجب الكفر «فهو الجحود بالربوبيه»، و هذا يعنى استعمال لفظ الجحود فى مطلق الإنكار؛ إذ من المعلوم أنّ الكفر يتحقق ولو بالشك أو الجهل بربوبيه الله تعالى.

وقالت فى القسم الثانى من الجحود الذى يوجب الكفر: «والجحود على معرفه و هو أن يجحد الجاحد و هو يعلم أنه حق قد استقر عنده»، وظاهر هذا القول أنّ لفظ الجحود له معنى أعم من الإنكار مع العلم، ولهذا قال: و هو أن يجحد الجاحد و هو يعلم....

وفيه:

١. ضعف الروايه سنداً بأبى عمر الزبيدى؛ فإنّه لم يرد فى حقه توثيق.

٢. إنّنا لا ننكر دلالة الروايه على كون لفظ الجحود له معنى أعم، لكنّ الكلام فى الجحود الذى يوجب الكفر فى غير قضيه إنكار الربوبيه، والروايه داله على أنّ الجحود الذى يوجب الكفر، هو الإنكار مع العلم لا مطلق الإنكار.

الخلاصه

إنّ لفظ الجحود لا يدل عند إطلاقه إلّا على حاله الإنكار عن علم ومعرفه.

٢. الكلام فى السند: فقد وقع النقاش فيه من جهه محمد بن الفضيل، فذكر السيد الخوئى قدس سره (١) أنّه مشترك بين الثقه وغيره، وحيث لا يميز فتصبح الروايه ضعيفه السند.

وفى المقام عده محاولات للتغلب على هذه المشكله:

منها: إنّ الأردبيلى قدس سره ذكر فى جامع الرواه، أنّ المراد من محمد بن الفضيل فى مثل هذه الرويات وغيرها، هو محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار النهدي، الثقه، لكونهما فى طبقه واحده، ويشتركان فى من يروى عنهما، وفى الذى يرويان عنه، وإطلاق ابن الفضيل دون ابن القاسم هو من باب الإسناد إلى الجدّ، واحتمل ذلك أيضاً المجلسى فى الوجيزه.

وفيه:

أنّ الأردبيلى لم يقل: متى ورد محمد بن الفضيل فى سند روايه، كان المراد منه محمد بن القاسم بن الفضيل لاتحادهما، وإنّما قال: إنّ محمد بن الفضيل الأزدى الكوفى -الذى ضعف ورمى بالغلو- هو متحد مع محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، (٢) وعلى هذا فحتى لو

ص: ١١٤

١- (١). راجع: التنقيح فى شرح العروه الوثقى: ٥٥/٣، هامش ٣ و٤؛ ودروس فى فقه الشيعة: ١١٣/٣، هامش ١.

٢- (٢). راجع: جامع الرواه: ١٧٥/٢.

قيل: إنَّ المراد في الروايه، هو محمد بن الفضيل الأزدي الكوفي، وقيل باتحاد هذا مع محمد بن القاسم بن الفضيل، سوف يكون هناك شخص تعارض فيه التوثيق و التضعيف، وبعد التساقت، لا يبقى ما يدل على الوثاقه. على أن دعوى الاتحاد لا تشكّل إلا احتمالاً لا يصل إلى حدّ الاطمئنان.

ومنها: ما ذكره السيد التفريشى (١) محتملاً غير جازم من أنّ محمد بن الفضيل هذا، المراد منه هو محمد بن القاسم بن الفضيل، وذلك لأن الشيخ الصدوق في الفقيه يروى كثيراً عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني، وعندما جاء في المشيخه لم يذكر طريقه إلى محمد بن الفضيل بل قال: «وما كان فيه محمد بن القاسم بن الفضيل البصرى صاحب الرضا عليه السلام فقد رويته عن...» (٢).

و هذا يعنى أنّ محمد الفضيل الواقع في أسانيد الفقيه يراد منه محمد بن القاسم بن الفضيل الثقه، فتثبت بذلك وثاقه محمد بن الفضيل وعليه صحه الروايه.

وفيه:

أنّ ما ذكره يتم لو لم يروى الصدوق في الفقيه عن أشخاص كثر، وعلى الرغم من ذلك لم يذكر في مشيخته طريقه إليهم، مثل أبي عبيده، وبريد، وجميل بن صالح، وحرمان بن أعين، وموسى بن بكير، ويونس بن عبد الرحمن، وغيرهم، إذن، لعل محمد بن الفضيل الذي روى عنه الصدوق في الفقيه هو غير محمد بن القاسم بن الفضيل، ولم يذكر طريقه إليه كما في الآخرين الذين روى عنهم، ولم يذكر طريقه إليهم.

ومنها: ما نختاره، وبموجبه نوثق محمد بن الفضيل هذا، فإنّ هناك قاعده رجاليه، وهى في نفس الوقت عقلائيّه، حاصلها: إذا كان هناك اسم مشترك بين جماعه، فعند إطلاقه ينصرف إلى من هو المعروف المشهور منهم وخصوصاً إذا كان صاحب كتاب، ألا ترى أنّك لو دخلت إلى قريه أو مدينه وكان فيها مجموعه أشخاص كلّ واحد يصدق عليه اسم محمد، وكان واحد منهم هو المشهور المعروف بالمدينه، فإنك لو سألت أى شخص أين بيت محمد؟ لانصرف ذهنه مباشرة إلى ذلك المحدث المعروف المشهور، وفي المقام حيث

ص: ١١٧

١- (١). نقد الرجال: ١/٩٣، ٩٤.

٢- (٢). من لا يحضره الفقيه: ج ٤؛ المشيخه: ص ٩١.

إنَّ المشهور المعروف وصاحب الكتاب من هؤلاء هو محمد بن الفضيل الصيرفي الكوفي الأزدي، فعند إطلاقه ينصرف إليه.

ولكن لحد الآن لم تحل المشكله، إذ إنَّ محمد بن الفضيل الصيرفي الكوفي الأزدي ضَعفه الشيخ صريحاً ورماه بالغلو، فقال في حقه: «محمد بن الفضيل الكوفي الأزدي، ضعيف» (١)، وقال: «محمد بن الفضيل ازدي صيرفي، يرمى بالغلو، له كتاب». (٢) نعم، وثقه الشيخ المفيد قدس سره في رسالته العديده حيث قال في حق جماعه منهم محمد بن الفضيل: «فهم فقهاء... والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال و الحرام و الفتيا و الأحكام، الذين لا يطعن عليهم ولا طريق لدم واحد منهم». (٣)

ولكن مع تضعيف الشيخ له فإنه لا يفيد هذا التوثيق، إذ غايته وقوع المعارضه بين التوثيق و التضعيف، فيتساقطان، وبعد التساقط لا يبقى هناك ما يدل على الوثاقه، فيصبح الرجل مجهول الحال من حيث الوثاقه، وعليه ضعف الروايه التي يرد في سندها.

وفي مقام حل هذه المشكله نقول: إنَّ المحتمل قوياً كون تضعيف الشيخ الطوسي قد نشأ من قضيه الرمي بالغلو - و هو احتمال وجداني لا دافع له - وهذه القضيه عندما نرجع إلى الروايات التي يرويها محمد بن الفضيل وخصوصاً روايات العقائد وفضائل الأئمه عليهم السلام يتضح لنا جلياً أنها ناشئه من جهه روايه هذا الرجل تلك المقامات و الفضائل العاليه لأهل البيت عليهم السلام الأمر الذي لم تكن تحتمله تلك العقول في تلك الأزمنه، فلهذا أتهم هو وأمثاله بقضيه الغلو و التكذيب وما شاكل، وفي الحقيقه لم يكن هؤلاء من المغالين، بل من الذين يعتقدون في أئمتهم تلك المقامات العاليه.

وعليه فإذا عرف منشأ التضعيف، أو احتمال احتمالاً - قوياً، وعلم أيضاً خطأ واشتباه منشأ ذلك التضعيف، فسوف يسقط ذلك التضعيف تبعاً له إذ أنَّ مدرك حجيه قول الرجالي هو من باب الخبرويه - الذي قامت سيره العقلاء على حجيته - ومن غير المعلوم أنها تشمل أمثال المقام.

ومن هنا إذا سقط تضعيف الشيخ الطوسي عن الاعتبار فسوف يبقى توثيق الشيخ المفيد بلا معارض، وعليه يصبح محمد بن الفضيل الأزدي ثقه، وبالتالي تماميه سند الروايه المشار إليها.

ص: ١١٨

١- (١). رجال الطوسي: ٣٤٣.

٢- (٢). رجال الطوسي: ٣٦٥.

٣- (٣). ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد: ٢٥/٩.

إذاً ما أفاده السيد الخوئي في تضعيف سند الروايه غير تام.

الروايه الثانيه:مكاتبه عبد الرحيم القصير:

عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث:قال:الإسلام قبل الإيمان،و هو يشارك الإيمان،فإذا أتى العبد بكبيره من كبائر المعاصي،أو صغيره من صغائر المعاصي،التي نهى الله عنها،كان خارجاً من الإيمان وثابتاً عليه الكفر و الجحود والاستحلال، و إذا قال للحلال هذا حرام،وللحرام هذا حلال،ودان بذلك،فعندها يكون خارجاً من الإيمان و الإسلام إلى الكفر. (١)

ولكن في الكافي-و هو المصدر الرئيسي للروايه-هكذا:«ولم يخرج به إلى الكفر إلا الجحود والاستحلال». (٢)

بتقريب:أنّ حيثيه الاستحلال للحرام مطلقه في الروايه لم تقيّد ذلك الأمر المستحل بكونه أمراً ضرورياً أو نظرياً،صادراً من عالم أو جاهل،قاصر أو مقصّر،وعلى هذا فلو أنكر شخص حرمه أمر كانت حرمة ضروريه واستحل ذلك،كان هذا كافياً للحكم بكفره،و هذا معناه أن إنكار الضروري بذاته سبب مستقل لتحقق الكفر فيثبت المدعى.

وفيه:

إن هذه الروايه غير تامه دلالة وسنداً:

أ)أما دلالة:فأولاً:لأنّها صيرحت أن الذي يخرج الإنسان من الإسلام إلى الكفر هو الجحود والاستحلال،الذي هو مختص بحاله العلم كما تقدّم بحث ذلك فيما تقدم.

إن قلت:نسلم ذلك في لفظه الجحود،ولكن ماذا تقول في لفظ الاستحلال،فإنه غير مختص بحاله العلم،وبذلك يثبت الإطلاق،وبالتالي صحه التقريب المتقدّم.

قلت:يحتمل أن تكون لفظه الاستحلال عطف تفسير للفظ الجحود،وبالتالي تكون مختصه أيضاً بحاله العلم،فلا يثبت ما أفيد.

وثانياً:أن الروايه أخص من المدعى،إذ أنها مختصه-بناءً على تماميه دلالتها-بالكبائر و الصغائر من المعاصي التي تشكّل ضروريات دين،بل مختصه بحاله استحلال الحرام وبالعكس لا مطلق الضروريات من العقائد و الفروع.

ص:١١٩

١- (١). وسائل الشيعه:١/٢٥-٢٦،باب ٢ من أبواب مقدمه العبادات،ح١٨.

٢- (٢). أصول الكافي:٢/٢٧،باب أنّ الإسلام قبل الإيمان،ح١.

ب) وأما سنداً: فلعدم توثيق عبد الرحيم القصير، نعم، من بينى على وثاقه كل من روى عنه أصحاب الإجماع، أو وثاقه كل من ورد في تفسير القمى، يصبح عنده عبد الرحيم القصير موثقاً، فإنه ممن روى عنه عبد الله بن مسكان وحماد بن عثمان وهما من أصحاب الإجماع، وقد ورد في تفسير القمى، أما قضية ترحم الإمام عليه السلام عليه في بعض الروايات فهي لا تفيد؛ لكون الراوى لهذه الروايات هو عبد الرحيم نفسه.

لكننا حيث لا نقبل هذين المبنيين، (١) فسوف لا تثبت عندنا وثاقه عبد الرحيم القصير، ولذا يثبت عدم تمامية الرواية سنداً.

الرواية الثالثة: ما رواه داود بن كثير الرقى:

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: سنن رسول الله صلى الله عليه وآله كفرائض الله عز وجل؟ فقال: إن الله عز وجل فرض فرائض موجبات على العباد، فمن ترك فريضه من الموجبات فلم يعمل بها وجحدتها كان كافراً، وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بأمر كلها حسنة، فليس من ترك بعض ما أمر الله عز وجل به عباده بكافراً، ولكن تارك للفضل منقوص من الخير. (٢)

بتقريب: أن مجرد ترك أى فريضه من الموجبات مع جحدتها سواء كانت من الضروريات أو لا، يوجب الكفر، وهذا معناه أن إنكار الضرورى بذاته سبب مستقل للكفر؛ حتى لو لم يؤدى إلى إنكار رساله وتكذيب النبى صلى الله عليه وآله.

وفيه:

إن الرواية مختصة بحاله العلم، حيث عبرت بالجحود الذى هو مختص بحاله الإنكار عن علم، وإذا كانت مختصة بذلك، فهذا يعنى أن ترك الفرائض الموجبات مع الجحود حيث يؤدى إلى إنكار رساله وتكذيب النبى، فلذلك لزم منه الكفر فإن من ينكر أمراً ما مع علمه بثبوته فى الشريعة معناه أنه لا يصدق النبى فى كل ما جاء به، والقرينه الإضافيه على ذلك، أن الرواية قالت: «من ترك فريضه من الموجبات فلم يعمل بها» إذ لا يمكن الالتزام بأن مجرد ترك الصلاة أو الصيام أو الخمس، مما يوجب الكفر، وإلا لحكم بكفر الملايين من

ص: ١٢٠

١- (١). أما قضية تفسير القمى فقد تقدمت، وأما كبرى وثاقه من روى عنه أصحاب الإجماع فلا نقبلها، لأنه لا يستفاد من العبارة التى نقلها الكشى: «اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقرؤوا لهم بالفقه...» على أكثر من جلاله قدر هؤلاء، وأنهم إذا وقعوا فى سند روايه فالروايه من ناحيتهم لا خلل فيها، أما الوسائط التى قبلهم أو بعدهم فلا يوجد للعبارة المتقدمه نظر إليها، وأنهم ثقات أو لا.

٢- (٢). وسائل الشيعه: ج ١، باب ٢ من أبواب مقدمه العبادات، ح ٢.

المسلمين حيث لا يصلون ولا يصومون ولا...، فلذلك لا بدّ من القول: إنّها مختصه بحاله العلم، ولذلك عبرت بالجحود. إذن، دلالة الروايه غير تامه على المدّعى، بل هي على خلاف المدّعى أتم.

و أما سند الروايه ففيه كلام من جهه داود بن كثير الرّقى، إذ هو متعارض فيه التوثيق و التضعيف.

١. فقد ضَعَف من قبل النجاشي وابن الغضائري، فقال النجاشي في حقه: «داود بن كثير الرقي وأبوه كثير يكنى أبا خالد، وهو يكنى أبا سليمان. ضعيف جداً، والغلاه تروى عنه. قال احمد بن عبد الواحد: قلّ ما رأيت له حديثاً سديداً». (١)

وقال في حقه ابن الغضائري: «داود بن كثير بن أبي خالد الرقي: مولى بني أسد، يروى عن أبي عبدالله عليه السلام كان فاسد المذهب ضعيف الروايه لا يلتفت اليه». (٢)

٢. ووثق من قبل الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي، فقال الشيخ المفيد قدس سره في حقه: «فمن روى النص على الرضا على بن موسى صلى الله عليه و آله بالإمامه من أبيه و الإشاره إليه منه بذلك، من خاصته وثقاته و أهل الورع و العلم و الفقه من شيعته: داود بن كثير الرقي...». (٣)

وقال الشيخ الطوسي قدس سره في حقه: «داود بن كثير الرقي، مولى بين أسد، ثقّه». (٤)

وبالإضافه إلى ذلك هناك إمارات على وثاقته كثيره:

منها: روايه ابن أبي عمير عنه، الذي هو أحد الثلاثة الذين قيل في حقهم: «إنّهم لا يرون، ولا يرسلون إلّا عن ثقّه».

ومنها: روايه الأجلاء عنه، وبعضهم من أصحاب الإجماع.

ومنها: وقوعه في أسانيد تفسير القمي.

ومنها: ما ذكره الكشي: «يذكر الغلاه أنه من أركانهم، وقد يروى عنه المناكير من الغلو وينسب إليه أقاويلهم، ولم أسمع أحداً من مشايخ العصابه يطعن فيه، ولا عثرت من الروايه على شيء غير ما أثبتته في هذا الكتاب». (٥)

ص: ١٢١

١- (١). رجال النجاشي: ١٥٦.

٢- (٢). رجال ابن الغضاري: ٧١.

٣- (٣). الإرشاد في معرفه حج الله على العباد: ٢/٢٤٨، ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد: ج ١١.

٤- (٤). رجال الطوسي: ٣٣٦.

٥- (٥). اختيار معرفه الرجال: ٧٠٨/٢.

ومنها: وجود مجموعه من الروايات تدل على وثاقته، وبعضها تام سنداً:

١. ما ذكره الشيخ المفيد قدس سره بسند صحيح في الاختصاص: (عن محمد بن علي قال: حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبي أحمد الأزدي، عن عبد الله بن المفضل الهاشمي، قال:

كنت عند الصادق جعفر بن محمد عليه السلام، إذ دخل المفضل بن عمر، فلما بصر به ضحك إليه، ثم قال: إلى يا مفضل، فوربّي إنّي لأحبك وأحب من يحبك، قال: فما منزله داود بن كثير الرقي منكم؟ قال عليه السلام: منزله المقداد بن الأسود من رسول الله صلى الله عليه وآله. (١)

نعم، يبقى الكلام في صحه نسبه كتاب الخصال إلى الشيخ المفيد وعدمه، فمن لا يقبل الصحه، تصبح الروايه غير تامه سنداً، ومن يقبل صحه النسبه تكون الروايه تامه السند.

٢. ما ذكره الشيخ الصدوق قدس سره في مشيخه الفقيه: «وروى عن الصادق عليه السلام أنزلوا داود الرقي منى منزله المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله». (٢)

٣. ما رواه الكشي: حدثني حمدويه وإبراهيم ومحمد بن مسعود قال: حدثني محمد بن نصير قالوا: حدثنا محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أنزلوا داود الرقي منى بمنزله المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله». (٣)

٤. ما رواه أيضاً عن «علي بن محمد قال: حدثني أحمد بن محمد، عن أبي عبد الله البرقي رفعه، قال:

نظر أبو عبد الله عليه السلام إلى داود الرقي وقد ولى، فقال: من سرّه أن ينظر إلى رجل من أصحاب القائم عليه السلام فلينظر إلى هذا، وقال في موضع آخر: أنزلوه فيكم بمنزله المقداد رحمه الله. (٤)

٥. ما رواه أيضاً: حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد بن عيسى عن عمر بن عبد العزيز، عن بعض أصحابنا، عن داود بن كثير الرقي، قال:

قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا داود، إذا حدثت عنا بالحديث فاشتهرت به فأنكره. (٥)

ص: ١٢٢

١- (١). الاختصاص: ٢١٦.

٢- (٢). من لا يحضره الفقيه: ٩٥/٤؛ المشيخه.

٣- (٣). اختيار معرفه الرجال: ٧٠٤/٢.

٤- (٤). اختيار معرفه الرجال: ٧٠٤/٢-٧٠٥.

٥- (٥). المصدر: ٧٠٨/٢.

٦. ما رواه أيضاً طاهر بن عيسى، قال: حدثني الشجاعى، عن الحسين بن بشار، عن داود الرقى قال:

قال لى داود: ترى ما تقول الغلاه الطياره، وما يذكرون عن شرطه الخميس عن أمير المؤمنين عليه السلام وما يحكى أصحابه عنه فذلك والله، أرانى أكبر منه ولكن أمرنى أن لا- أذكره لأحد. قال: قلت له: إنى كبرت ودق عظمى أحب أن يختم عمري بقتل فيكم، فقال: وما من هذا بدُّ إن لم يكن العاجله يكون فى الآجله. (١)

إثبات وثاقه داود بن كثير الرقى

وفى مقام إثبات وثاقته، نقول: إنَّ شهادة النجاشى بالضعف التى هى المهمه فى المقام (اذ لا اعتبار بكلام ابن الغضائرى بعدم عدم ثبوت كون الكتاب له، ولا طريق صحيح عندنا إلى هذا الكتاب)، لا تعارض أمارات التوثيق المتعدده.

١. إما للاطمئنان بكون تضعيف النجاشى كان لمسأله الغلو التى أتهم بها داود بن كثير، حيث إنَّ النجاشى عَقَّب التضعيف بقوله: (والغلاه تروى عنه) مع احتمال أن النجاشى استند فى تضعيفه إلى كلام استاذه ابن الغضائرى، وحيث إنَّه لا تلازم بين الغلو و الضعف؛ إذ من الممكن أن يكون شخص فاسد المذهب و العقيده وعلى الرغم من ذلك لا يتعمد الكذب، فلا يؤخذ بكلام النجاشى.

وبيان آخر: إنَّ إتهامه بالغلو أمر ليس بصحيح، إذ من يلاحظ تلك الروايات المتعدده التى تمدح وتوثق داود بن كثير، التى لا يبعد دعوى استفاضتها، يحصل له الاطمئنان بعدم صحه هذه النسبه، خصوصاً مع تصريح الكشى أنه لم يسمع أحداً من مشايخ العصابه يطعن فيه.

وعليه فإذا علم منشأ التضعيف وعلم عدم صحه هذا المنشأ، فتبعاً لذلك، سوف يسقط التضعيف عن الاعتبار.

٢. وإما لاحتمال-احتمالاً معتداً به- أن هذا التضعيف كان لمسأله الغلو (ولا دافع لهذا الاحتمال) فإنَّ هذا الاحتمال يقوى أكثر بملاحظه إمارات التوثيق المتعدده التى منها الروايات المذكوره، وعليه فإذا كان هذا الاحتمال قوياً جداً، عند ذلك تسقط شهاده النجاشى عن الاعتبار، إذ إنَّها تكون محتمله الاستناد إلى مدرك غير صحيح، وسيره العقلاء التى هى المدرك لحجيه قول الرجالى-سواءً على المبنى الذى يرى أن حجيه قول الرجالى من باب

ص: ١٢٣

شهاده أهل الخبره أو من باب خير الثقه-من غير المعلوم أنها تشمل مثل هكذا توثيقات.

ومعه تسقط شهاده النجاشى عن الاعتبار، وتبقى أمارات التوثيق بلا معارض، فتثبت وثاقه داود بن كثير الرقى.

٣. الطائفه الثالثه

مادل على أن مطلق إنكار الشىء سواء أكان أمراً تشريعياً أم تكوينياً، عقائدياً أو فرعياً، يوجب الكفر إذا دان الإنسان به.

مثل صحيحه بريد العجلى:

عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن أدنى ما يكون العبد به مشركاً، فقال: من قال للنواه أنها حصاه وللحصاه هى نواه، ثم دان به. (١)

بتقريب: أن الروايه بأطلاقها تشمل كل شخص يتدين بغير الواقع، والذى ينكر الضرورى، ويتدين بخلافه، يكون قد تدين بغير الواقع، فيكون مشركاً، مما يعنى سببيه إنكار الضرورى بذاته للشرك و الكفر.

وفيه:

أن الشرك المراد فى الروايه، ليس الشرك الذى يوجب الكفر، وتترتب عليه تلك الآثار الخاصه من الحكم بالنجاسه وغيرها، لأن الشرك الذى يوجب الكفر هو الشرك فى الألوهيه فقط، لا مطلق الشرك الذى له مراتب متعدده التى منها أن يقول الشخص للنواه أنها حصاه وبالعكس ويتدين بغير الواقع، وإلا لو التزمنا بكون هذا الشرك أيضاً يوجب الكفر بالمعنى الخاص، للزم الحكم بكفر مطلق من تدين بغير الواقع، سواء أكان ذلك الأمر الثابت فى الواقع ضرورياً أم غير ضرورى، يعلم به المكلف أو يجهل به، عن قصور أو تقصير، فإنّه فى كل ذلك يصدق عليه أنه تدين بغير الواقع. ولا يمكن الالتزام بذلك، إذن، لا بد ان نقول: إن المراد بالشرك فى الروايه ليس هو الشرك الذى يسبب الكفر بالمعنى الخاص.

وبعباره اخرى كما يقول السيد الشهيد قدس سره:

إن الإنسان قد يقول للنواه أنها حصاه فى مقام الكذب، وهذا خارج عن فرض الروايه، وأخرى: يقول ذلك ويجعله ديناً، بنحو لا بد من الجرى على طبقه اعتقاداً أو

ص: ١٢٤

عملاً و هذا تشريع لدين في مقابل الله تعالى، وشرك، بمعنى أنه أشرك مع الله غيره في أحد المقامات التي ينفرد بها و هو مقام تشريع الدين، غير أن الرواية لا تدلّ على أن هذا الاشراك مع الله في مقام التشريع يوجب الكفر، بالمعنى الذي تترتب عليه الآثار المعهودة للكفر. (١)

سند الرواية:

و قد الكلام في سند الرواية من جهتين:

١. من جهة محمد بن عيسى بن عبيد، فإنه قد تعارض فيه التوثيق و التضعيف.

٢. من جهة روايه محمد بن عبيد عن يونس.

(أ) من الجبهه الأولى: فيمكن إثبات وثاقته، ببيان أنّ تضعيف الشيخ الطوسي إياه في أكثر من موضع، حيث قال فيه: «محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيف استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نواذر الحكمة، وقال: لا أروى ما يختص برواياته، وقيل: انه كان يذهب مذهب الغلاة...»، (٢) وقال: «محمد بن عيسى اليقطيني ضعيف». (٣)

وقال: «إنّ هذا الخبر مرسل منقطع، وطريقه محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، و هو ضعيف، و قد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نواذر الحكمة، وقال: ما يختص بروايته لا أرويه و من هذه صورته في الضعف لا يعترض بحديثه». (٤)

لا- يعارض توثيق النجاشي وغيره، إذ قال النجاشي في حقه: «محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، مولى أسد بن خزيمه، أبو جعفر: جليل في أصحابنا، ثقّه، عين، كثير الروايه، حسن التصانيف، روى عن ابي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبه و مشافهه، ذكر أبو جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد أنّه قال: ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا- تعتمد عليه، و رأيت أصحابنا يذكرون هذا القول و يقولون: من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى، سكن بغداد». (٥)

ص: ١٢٥

١- (١). بحوث في شرح العروه الوثقى: ٢٩٦/٣.

٢- (٢). الفهرست للشيخ الطوسي: ٢١٦، تحقيق نشر الفقاهه

٣- (٣). رجال الطوسي: ٤٤٨.

٤- (٤). الاستبصار: ١٥٦/٣.

٥- (٥). رجال النجاشي: ٣٣٣.

وقال الكشي: «نصر بن صباح يقول: إن محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أصغر في السن ان يروى عن ابن محبوب، قال أبو عمرو: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان رحمه الله يحب العبيدي ويثنى عليه، ويمدحه ويميل إليه ويقول: ليس في أقرانه مثله...».

(١)

والسبب في عدم المعارضه: أن المتبع لكلمات الشيخ الطوسي في مقام التضعيف، يرى أنّ أحد ملاكات الشيخ في التضعيف هو ما فعله ابن الوليد (وتبعه على ذلك الشيخ الصدوق)، من استثناء مجموعه من الرواه من كتاب نواذر الحكمة، فالشيخ الطوسي يرى أن ابن الوليد لم يستثنِ أحداً إلّا من جهه ضعفه، ولهذا يتبعه في ذلك، فانظر الى:

١. ترجمه سهل بن زياد: (و هو ضعيف جداً عند نقّاد الأخبار، وقد استثناه أبو جعفر بن بابويه في رجال نواذر الحكمة). (٢)

٢. و ترجمه أحمد بن محمد السيارى: (فهذا خبر ضعيف وروايه السيارى، وقال أبو جعفر بن بابويه رحمه الله في فهرسته حين ذكر كتاب النواذر استثنى منه ما رواه السيارى، وقال: لا أعمل به ولا أفتى به لضعفه). (٣)

٣. و ترجمه محمد بن عيسى بن عبيد: «ضعيف استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نواذر الحكمة، وقال: لا أروى ما يختص بروايته». (٤)

بينما عندما نراجع كلام النجاشي المتقدّم نشاهد أن ابن الوليد و الصدوق لم يستثنيا إلّا روايه محمد بن عيسى عن يونس، و قد روي عن محمد بن عيسى بن عبيد عن غير يونس، (٥) مما يعني أنه ليس ضعيف بنظرهما وإنما هو ثقّه، نعم توجد عندهما مشكله في رواياته عن يونس، وعلى هذا يكون تصوّر الشيخ الطوسي مبنياً على اجتهاد خاطئ، فيسقط تضعيفه عن الاعتبار، ويبقى توثيق النجاشي وغيره سالمًا عن المعارضه، فتثبت وثاقه الرجل.

على أن أصل استثناء ابن الوليد و الصدوق لا يدل على التضعيف، لأنهما لم يذكر سبب

ص: ١٢٤

١- (١). اختيار معرفه الرجال: ٨١٧/٢.

٢- (٢). الاستبصار: ٢٩١/٣.

٣- (٣). الاستبصار: ٢٣٧/١.

٤- (٤). الفهرست، للشيخ الطوسي: ٢١٦، تحقيق نشر الفقاهه.

٥- (٥). ذكر السيد الخوئي+ في معجم رجال الحديث: ١١٧/١٧: أنّ الشيخ الصدوق روى في الفقيه في المشيخه عن محمد بن عيسى عن غير يونس في نيف وثلاثين موضعاً، مما يعني أنّ الاستثناء لم يكن لأجل الضعف.

الاستثناء، ولعلهما لو ذكرا السبب ووصل إلينا لم نقله، ومن هنا لم يقبل كثيرٌ من الأعلام دلالة ذلك على التضعيف.

إن قلت: إن استناد الشيخ الطوسي في مقام التضعيف إلى ما فعله ابن الوليد، و الصدوق، لا يعدو كونه احتمالاً، ومع مجرد احتمال ذلك، سوف يبقى احتمال استناد التضعيف إلى مستند حسى أمر لا- يمكن إنكاره ومن ثم تجرى أصاله الحس في تضعيف الشيخ مما يعنى وقوفه سداً منيعاً قبال توثيق النجاشى وغيره، وعليه سقوطهما نتيجة لتعارضهما وعدم وجود ما يدل على التوثيق.

قلت: تنزلنا وسلمنا بذلك، إلا أن هذا لا يفيد أيضاً، لعدده أسباب:

١. أن ابن الوليد و الصدوق لا يريان ضعف محمد بن عيسى، ولهذا لم يستثنيا إلا روايته عن يونس، مما يعنى خطأ الطوسي في فهم التضعيف كما ذكرنا.

٢. إن احتمال استناد الشيخ في مقام التضعيف إلى استثناء ابن الوليد و الصدوق، احتمال قوى معتد به.

٣. أضف إلى ذلك أن الأصحاب لم يقبلوا حتى استثناء ابن الوليد لخصوص روايه محمد بن عيسى عن عبيد عن يونس، وكانوا يقولون من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى، فإذا لم يقبلوا مجرد هذا الاستثناء فكيف يقبلون ضعفه، مما يعنى أنه كان مسلم الوثاقه عندهم.

فإذا أضفنا هذا إلى ذاك، سوف يكون احتمال استناد الشيخ في تضعيفه إلى مستند حسى، احتمالاً ضعيفاً لا تجرى معه أصاله الحس، وهذا مطلب عقلائى يقره العقلاء.

والخلاصه: أن تضعيف الشيخ ساقط عن الاعتبار، فيبقى توثيق النجاشى، وغيره سالمًا عن المعارضه، مثبتاً لوثاقه محمد بن عيسى بن عبيد.

ب) و أما الجبهه الثانيه: وهى استثناء رواياته عن يونس- التى منها الروايه المستدل بها فى المقام- فلم يذكر ابن الوليد أو الصدوق وجهاً لذلك، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على مجرد فتواهما بذلك.

نعم، يحتمل أن يكون ذلك لما ذكره نصر بن صباح من: «أن محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أصغر فى السن أن يروى عن ابن محبوب». (١) فإذا كان صغر سن محمد بن عيسى مانعاً من أن يروى عن ابن محبوب، فبالأولى أن لا يروى عن يونس؛ لأن ابن محبوب متأخر

ص: ١٢٧

عن يونس بست عشره سنه، مما يعنى: أن محمد بن عيسى أمّا لم يكن مولوداً فى زمان يونس أو كان فى السنه الأولى أو الثانيه من عمره، فكيف يروى عنه؟.

ويردّه:

١. أن نصر بن صباح لم يذكر أنّ محمد بن عيسى أصغر من أن يروى عن ابن محبوب، فإن ذلك نقله النجاشى عن أبى عمر الكشى، بينما الموجود فى إختيار معرفه الرجال، هكذا: «أبو جعفر محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين: قال نصر بن الصباح: إنّ محمد بن عيسى بن عبيد من صغار من يروى عن ابن محبوب فى السن»، (١) وهذه العبارة واضحة فى أنه يروى عن ابن محبوب، ولكنه من صغار السن الذين يروون عن ابن محبوب، لا أنه لا يروى عنه لكونه صغير السن، ولعل النسخه التى وصلت إلى الكشى كانت العبارة فيها مختلفه بفعل النساخ أو لأمر آخر، وعلى أى حال ما ذكر غير ثابت.

٢. ما ذكره السيد الخوئى قدس سره: «أن نصر بن الصباح لا- يعتمد على قوله لو ثبت ذلك، كيف، وقد روى عن الحسن بن محبوب أحمد بن محمد بن عيسى، وأخوه عبدالله، وعلى بن إبراهيم، وأحمد بن أبى عبدالله البرقى، فى مواضع، فكيف لا يمكن روايه محمد بن عيسى بن عبيد، عنه، وهو قد أدرك الرضا عليه السلام، وقد مات ابن محبوب فى آخر سنه (٢٢٤هـ)؟

وليت شعرى كيف يمكن إنكار روايه محمد بن عيسى بن عبيد، عن ابن محبوب، وهو لم يدرك الصادق عليه السلام؟ وقد روى محمد بن عيسى بن عبيد، عن جماعه قد أدركوا الصادق عليه السلام منهم: محمد بن الفضيل، [الكافى: الجزء ١ باب ما جاء فى الاثنى عشر ١٢٦ ح ١٠].

والمفضل بن صالح أبو جمليه، الكافى: الجزء ٢ كتاب الإيمان و الكفر، باب سلامه الدين ٩٦، الحديث ٢.

وإبراهيم بن محمد المدنى، الكافى: الجزء ٤، كتاب الصيام، باب قبل باب اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان الحديث ١.

وحماد بن عيسى، ذكره الصدوق فى المشيخه فى طريقه إلى زراره بن اعين، وحرير بن عبدالله، وفى طريقه إلى نفس حماد بن عيسى، وحنان بن سدير، ذكره الصدوق فى المشيخه فى طريقه إلى نفس حنان بن سدير». (٢)

ص: ١٢٨

١- (١). إختيار معرفه الرجال: ٨١٧/٢.

٢- (٢). معجم رجال الحديث: ١١٩/١٧.

والنتيجة: أن التوقف في روايات محمد بن عيسى عن يونس لا - وجه له، وأنه لا إشكال في وثاقه محمد بن عيسى، وعليه فسند الرواية تام؛ إلا أن المشكله تبقى في دلالتها.

٤. الطائفة الرابعه

ما دل على كفر أو قتل من أنكر وجوب الصلاه أو الصيام أو الحجّ أو الزكاه، من الرويات المتفرقه في أبواب الفقه.

من قبيل: صحيحه زراره

عن أبي جعفر عليه السلام... قال: ان تارك الفريضة كافر.... (١)

ومن قبيل: صحيحه بريد العجلي قال:

سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر من شهر رمضان ثلاثه أيام قال: يسأل هل عليك في إفطارك إثم؟ فان قال: لا؛ فإن على الامام ان يقتله، وان قال: نعم، فإن على الإمام ان ينهكه ضرباً. (٢)

ومن قبيل: صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام

قال:.. فمن لم يحجّ منّا فقد كفر؟ قال: لا ولكن من قال: ليس هذا هكذا فقد كفر. (٣)

ومن قبيل: ما رواه أبو بصير:

عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من منع قيراطاً من الزكاه فليس بمؤمن ولا مسلم. (٤)

ومن قبيل: ما رواه جابر:

قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله ما بين الكفر و الإيمان إلا ترك الصلاه (٥)،

وغيرها من الروايات.

و هذه الروايات و إن كان بعضها ضعيف السند لكنّها من الكثره بحيث تمثل عنوان الاستفاضه، ومعه فلاحاه للبحث في أسانيدها.

وفيه: لا بدّ من حملها:

أ) إما على الخروج من الإسلام بمعنى الإيمان، جمعاً بينهما وبين ما دل من الروايات

- ١- (١). وسائل الشيعة: ٢٨/٣، باب ١١ من أبواب اعداد الفرائض، ح.١.
- ٢- (٢). وسائل الشيعة: ١٧٩/٧، باب ٢ من أبواب احكام شهر رمضان، ح.١.
- ٣- (٣). المصدر: ١٠/٥، باب ٢ من أبواب وجوب الحج وشرايطه، ح.١.
- ٤- (٤). المصدر: ١٨/٦، باب ٤ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، ح.٣.
- ٥- (٥). المصدر: ٢٩/٣، باب ١١ من أبواب اعداد الفرائض، ح.٧.

المتقدمه على تحقق الإسلام بمجرد الإقرار بالشهادتين، ومما يقرب هذا الحمل أن بعض هذه الروايات ذكرت: «من منع قيراطاً من الزكاه فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً» (١) مما يعنى أن إنكار وجوب الزكاه بذاته وبالاستقلال فى هذه الدنيا لا يؤدى إلى الخروج من الإسلام وتحقق الكفر فى هذه الدنيا، نعم، عند انتقاله إلى عالم الآخرة يكون يهودياً أو نصرانياً، وهذا الذى عبرنا عنه فيما سبق بمسلم الدنيا كافر الآخرة.

ب) وإمّا أن نحملها على الإنكار مع العلم الذى هو الجحود، لأنّ مثل وجوب الصلاة و الصيام و الزكاه وما شابهها من الأمور الواضحة عند أغلب المسلمين، وأنها مشرّعه فى القرآن الكريم، فإنكارها فى الأعم الأغلب يكون عن علم، وإذا كان عن علم فمن الواضح أنه يؤدى إلى إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه وآله، فلهذا يلزم الكفر.

ومن هنا نجد صاحب الوسائل عنوان الباب بعنوان: (باب ثبوت الكفر والارتداد و القتل بمنع الزكاه استحلالاً وجحوداً). (٢)

وكذلك نجد المحقق الهمداني قدس سره يقول:

...فلا- يمكن الاستدلال به لإثبات سببيه إنكار الفرائض- التى هى من الضروريات على الإطلاق- للكفر، لجريه مجرى العاده من عدم اختفاء شرعيتها على أحد من المسلمين، بل يعرفها كل من قارب المسلمين فضلاً عن تدين بهذا الدين، ففرض كون إنكار الصلاة- التى هى عمود الدين- ناشئاً من شبهه مجامعه للاعتراف بحقيه الشريعة وصدق النبى صلى الله عليه وآله فى جميع ما جاء به مجرد فرض لا يكاد يتحقق له مصداق خارجى. (٣)

و إذا قلت: لماذا هذا التأويل و التوجيه لهذه الروايات؟

قلنا: إنه لا يمكن الالتزام بظاهر هذه الروايات من كون مجرد ترك الصلاة أو ترك أداء الزكاه مما يوجب الكفر، وإلّا للزم الحكم بكفر الملايين من المسلمين الآن.

دليل القول الثانى

إلى هنا تبين لنا عدم دلاله كلّ الأدله المستدلّ بها على القول الأول، ولكن ياترى ماهو الدليل على صحة القول الثانى؟ فإن مجرد عدم تماميه أدله القول الأول لا يعنى صحة القول الثانى.

ص: ١٣٠

١- (١). المصدر: ١٨/٤، باب ٤ من أبواب ماتجب فيه الزكاه، ح ٥.

٢- (٢). وسائل الشيعه: ١٧/٤.

٣- (٣). مصباح الفقيه: ٢٨٠/٧.

والدليل على ذلك: هو الأدلة نفسها التي دلت على أخذ الإقرار بالالوهية أو التوحيد أو الرسالة كحدّ في تحقق الإسلام، فإن هذه الأدلة بإطلاقها تدلّ على تحقق الكفر بإنكار هذه الأصول سواءً كان ذلك بطريق المباشرة، أو كان بطريق الاستلزام الذي منه ما لو استلزم إنكار الضرورى إلى إنكار الرسالة أو التوحيد أو الألوهية.

خلاصه ما تقدّم

والنتيجة النهائية من كل ما تقدّم أنّ الصحيح من القولين هو الثانى؛ أى: أن إنكار الضرورى-سواء من القسم الثانى على ضابطتنا أو مطلق ما علم ثبوته من الدين بالضروره، كما يعتبر بذلك فى كلمات الأعلام عن الضرورى-ليس سبباً مستقلاً بذاته لتحقيق الكفر، وإنما يؤدى إلى الكفر إذا لزم منه إنكار الرسالة أو عدم الالتزام الإجمالى بما تضمنته الرسالة أو إنكار التوحيد والألوهية، وكما هو معلوم على ذلك، سوف لا- تكون هناك أى موضوعيه لإنكار الضرورى، فحتى لو كان المنكر أمراً غير ضرورى وإنما كان نظرياً فسوف يثبت هذا اللازم، ويؤدى إلى إنكار الرسالة أو التوحيد أو الألوهية.

إشكالات على القول الثانى

قد تظهر بعض الإشكالات للمنع من قبول الرأى الثانى وكون إنكار الضرورى يؤدى إلى الكفر من باب الاستلزام لا- السببيه الاستقلاليه، وهذه الإشكالات هى:

الإشكال الأول

إنّ على الرأى الثانى يلزم الغاء خصوصيه عنوان الضرورى، إذ القول الثانى يلزم عليه الحكم بكفر كلّ من أنكر أمراً معلوم الثبوت فى الدين سواء أكان ضرورياً أم نظرياً؛ بل حتى لو كان أمراً محتملاً أو مظنون الثبوت فى الدين، وهذا خلاف أصرار العلماء على هذا العنوان-الضرورى-، وكون إنكاره يوجب الكفر.

ويردّه:

١. إننا ذكرنا-فيما تقدّم- أنّ على القول الثانى لا تكون هناك أى خصوصيه لإنكار عنوان ضرورى الدين، فليس هذا الإشكال مما غاب عنا حتى يشكل به.

٢. إنّ الفقهاء الذين أصرّوا على إنكار عنوان ضرورى الدين، إنما ذهبوا لذلك؛ لكونهم

ص: ١٣١

يرون ان إنكاره يكون سبباً مستقلاً لتحقق الكفر، وهذا لا يمثل مانعاً للذى لا يقبل هذا الرأى، ويرى صحه الرأى الثانى.

الإشكال الثانى

على الرأى الثانى كيف يمكن الحكم بكفر مثل الخوارج و النواصب و أمثالهم، فإنهم ممن يقرون بالرساله و التوحيد و الألوهيه، فلو كان إنكار الضرورى أنما يؤدى إلى الكفر إذا لزم منه إنكار الرساله أو التوحيد أو الألوهيه، لما أمكن الحكم بكفر هؤلاء، مع أن قضيه كفرهم مما لا يتنازل عنه.

ومن هنا يبرز هذا التساؤل: فيا ترى ما هو سبب الحكم بكفرهم بعد كونهم ممن يقر بالرساله و التوحيد و الألوهيه؟

والجواب: لا سبب لذلك إلا كونهم ينكرون ضرورياً من ضروريات الدين، و هو إما أمامه أمير المؤمنين عليه السلام أو مودته و محبته، التى لا شك فى كونها من ضروريات الدين، و طبيعى هذا مما يتعارض مع كون إنكار الضرورى يؤدى بطريق الاستلزام إلى تحقق الكفر.

ومن هنا نرى العلامه الحلى قدس سره يقول: «وكذا الخوارج لإنكارهم ما علم ثبوته من الدين ضروره» و يقول المحقق السبزوارى قدس سره «والظاهر أنه لا منشأ لتكفير الخوارج وبالتالي إثبات نجاستهم فى كلمات الأصحاب سوى إنكارهم ما هو من ضروريات الدين».

ويرده: إننا نلتزم بصحه القول الثانى، وبالرغم من ذلك نلتزم بكفر مثل الخوارج و النواصب، وذلك لا لقضيه إنكار الضرورى حتى يقال: ان إنكارهم لا ينافى الالتزام بالرساله أو التوحيد أو الألوهيه؛ لأنهم ممن يؤمن و يقر بها، وإنما لورود أدله تعبيديه تدل على ذلك:

(أ) أما بالنسبه للنواصب:

فمن قبيل: موثقه ابن أبى يعفور:

عن أبى عبدالله عليه السلام وإياك أن تغتسل من غسله الحمام، ففيها تجتمع غسله اليهودى و النصرانى و المجوسى، والناصب لنا أهل البيت، فهو شرهم، فإن الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب، و أن الناصب لنا أهل البيت لانجس منه. (١)

ص: ١٣٢

١. يكون المراد من النجاسه فيها-ولا- أقل من احتمال ذلك احتمالاً معتدلاً به-، هي النجاسه بمعنى الخبائثه المعنويه الباطنيه لا النجاسه الظاهرية الماديه: بتقريب: أن أنجسيه الناصب من الكلب ذكرت تعليلاً لقوله «فهو شرهم»، وشره الناصب ظاهره فى الحيثيه المعنويه، وهذا إن لم يوجب-للزوم التناسب بين العله و المعلول- حمل النجاسه على جهه معنويه أيضاً، فلا- أقل من اقتضائه لإجمال كلمه النجاسه فى جانب التعليل. (١)

يردّة:

أ) أنه خلاف الظاهر عرفاً، فإن الإمام عليه السلام-إنسان عرفى يتكلم بلسان عرفى أيضاً، وكل من يسمع قوله: (فإنه أنجس من الكلب) يفهم النجاسه بالمعنى المصطلح، اللهم إلا إذا كان الإمام يتكلم بأسلوب فلسفى مثل ابن سينا أو ملا صدرا الشيرازى.

ب) إن شره الناصب ليست ظاهره فى الحيثيه المعنويه فقط، وإنما هى ظاهره فى المعنى العام للأشريه أى الباطنيه و الظاهرية، من جهه خبثه باطنياً، وأظهاره البغض و العداوه لأهل البيت ظاهراً، ومن هنا فللزوم التناسب بين العله و المعلول لا بد من حمل أنجسيه الناصب من الكلب على معنى النجاسه العام؛ أى: الشامل للنجاسه الباطنيه؛ لأن الكلب قد يكون وفيماً ولا خبث باطنى فيه، والشامل للنجاسه الماديه الظاهرية.

٢. إنه لم يدل أى دليل على ثبوت الملازمه بين تحقق الإسلام و الحكم بالطهاره أو الكفر و الحكم بالنجاسه بقول مطلق، وعلى هذا فالروايه و إن دلت على نجاسه الناصبى، إلا أن هذا لا يدل على تحقق الكفر بعد عدم الدليل على الملازمه.

وفيه:

إن هذه الملازمه و إن لم ترد فى آيه أو روايه، ولكن من الصعب جداً أن يلتزم الفقيه بإسلام شخص و نجاسته فى الوقت نفسه، و هذا ما قد يشكل أمراً وجدانياً أو ارتكازاً متشريعاً على صحه هذه الملازمه، فإن الحكم بنجاستهم لا يجتمع مع إسلامهم، إذ إن كل مسلم طاهر.

ب) و أما بالنسبه للخوارج:

ص: ١٣٣

فمن قبيل معتبره الفضيل:

قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام وعنده رجل فلما قعدتُ، قام الرجل فخرج فقال لي: يا فضيل ما هذا عندك؟ قلت: وما هو؟ قال: حرورى، قلت: كافر، قال: أى و الله مشرك. (١)

فإن قوله -حرورى- نسبه إلى فرقه من الخوارج تسمى بالحروريه؛ لأنهم أول ما اجتمعوا فى قريه من قرى الكوفه يقال لها حروراء. ومن قبيل معتبره أبى مسروق:

قال: سألتى أبو عبد الله عليه السلام عن أهل البصره فقال لي: ما هم؟ قلت: مرجئه، و قدريه، و حروريه، فقال: لعن الله تلك الممل الكافره المشركه التى لا تعبد الله على شىء. (٢)

كيفيه ثبوت الملازمه على القول الثانى

بعد أن تبين لنا أن الصحيح هو الرأى الثانى، نأتى هنا لنطرح هذين التساؤلين:

الأول: هل الحكم بالكفر على المنكر يشترط فيه أن يكون عالمًا بثبوت ما أنكره سواء بعلم ضرورى أو نظرى، أو يكفى فيه أن يظن أو يحتمل ثبوته فى الشريعه و الرساله؛ فيحكم بكفره لو أنكره على هذه الحاله؟

الثانى: وعلى الأمرين، فهل يحتاج للحكم بكفره أن يكون ملتفتًا إلى أنه لو أنكر ما علم أو احتمل ثبوته فى الدين، فإنه سوف يكون مكذبًا ومنكرًا للرساله أو التوحيد أو الالهيه، أو لا يحتاج إلى ذلك ويكفى العلم أو الاحتمال فقط وان لم يكن ملتفتًا إلى تلك الملازمه؟

أما التساؤل الأول: فالظاهر وجود الخلاف فيه.

١. حيث إن ظاهر كلمات مجموعه من العلماء هو اشتراط أن يكون المنكر عالمًا بثبوت ما أنكره فى الرساله بل إن بعضهم اشترط أن يكون عالمًا بضروريه ما ينكره، مثل السيد الخوئى قدس سره حيث قال: «نعم لو كان مرجعه إلى إنكار الرساله أوجب الكفر، ولا يكون ذلك إلّا مع العلم والالتفات إلى كونه ضروريًا، كما أن لازمه كفر منكر الحكم المعلوم مطلقًا، ولو لم يكن ضروريًا». (٣)

ص: ١٣٤

١- (١). أصول الكافي: ج ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب الكفر، ح ١٤.

٢- (٢). المصدر، ح ١٣.

٣- (٣). دروس فى فقه الشيعه: ١١٢/٣.

٢. بينما ذهب السيد الشهيد قدس سره كما نقلنا عبارته فيما تقدّم إلى أبعد من ذلك، وأنه يكفى فى الحكم بالكفر إنكار ما هو مظنون أو محتمل الثبوت أيضاً.

والصحيح من الرأيين: هو الثانى إذ ما دنا نفس الالتزام الإجمالى بالرسالة بالالتزام بكلّ أمر معلوم أو مظنون أو محتمل الثبوت فى الرسالة على تقدير ثبوته واقعاً، فسوف يكون إنكار الأمر المظنون أو المحتمل الثبوت فى الرسالة مع الالتفات إلى ذلك، معناه عدم تحقق ذلك الالتزام الإجمالى بالرسالة من قبل المنكر، وعدم تحقق الالتزام الإجمالى بالرسالة يساوق عدم الالتزام بالرسالة، وعندما يتحقق الكفر والخروج من الإسلام، إذ قلنا: إنّ معنى الإقرار بالرسالة، هو أن يلتزم المسلم بأن هذا الرسول صلى الله عليه وآله هو نبي مرسل من قبل الله تعالى وأن يتلزم بإطاعته إجمالاً على النحو الذى فسرناه.

نعم، قد يكون كلام السيد الخوئى قدس سره وغيره، غير ناظر إلى ذلك وإنّما هو ناظر إلى أنّه على الرأى الثانى لا تكون هناك خصوصية لإنكار خصوص الضرورى، والله تعالى العالم.

و أما التساؤل الثانى: فذهب السيد الخوئى قدس سره و السيد الشهيد قدس سره إلى اشتراط الالتفات إلى الملازمه، فقال فى مصباح الفقاهه: «الأمر الثانى: أنّه يجب على العباد الاعتراف بفرائض الله وسنن رسوله صلى الله عليه وآله وبما جاء به النبى صلى الله عليه وآله فمن تركها جاحداً و هو عالم بأنّ إنكاره هذا يستلزم تكذيب النبى صلى الله عليه وآله فهو كافر، وإلّا فلا ملازمه بين الإنكار وبين الكفر»، (١)

وقال السيد الشهيد فى شرح العروه «ومنكر الضرورى تاره: يؤدى إنكاره هذا إلى إنكار الرسالة، لالتفاتة إلى الملازمه بينها وبين ما أنكره». (٢)

ويردّه: عدم اشتراط الالتفات إلى الملازمه، وذلك لسببين:

١. أنّه لا معنى لاشتراط أن يكون المنكر لما علم ثبوته فى الرسالة، و أنّ الرسول صلى الله عليه وآله قد جاء به، أن يكون ملتفتاً إلى أنّه بإنكاره هذا سوف يكون مكذباً له ومنكراً لرسالته، إذ هذا التكذيب و الإنكار للرسالة حاصل قهراً سواءً التفت المنكر إلى اللازم أو لم يلتفت، فهل ياترى يكون معنى لقولك: إنى أعلم بكون هذا الأمر مما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وأنا أنكره ولكنى لست مكذباً للرسول صلى الله عليه وآله. إذن، بمجرد إنكار الشىء سوف يكون ذلك اللازم متحققاً.

ص: ١٣٥

١- (١). مصباح الفقاهه: ٣٩١/١.

٢- (٢). بحوث فى شرح العروه الوثقى: ٢٩٣٢/٣ ط مجمع الشهيد آيه الله الصدر.

٢. أن من ينكر ما علم أو ظن أو احتمال ثبوته في رسالته، لا يكون ذلك الالتزام الإجمالي بالرساله متحققاً منه، ومع عدم تحققه سوف لا يكون عند هذا الشخص إقرار بالرساله وإطاعه الرسول صلى الله عليه وآله، ومعهم يخرج من الإسلام، ويحكم بكفره، وإن لم يكن ملتفتاً إلى تلك الملازمه.

فما ذهب إليه السيد الخوئي قدس سره و السيد الشهيد قدس سره غير تام.

تفريعات فقيهيه

الفرع الأول: إنكار الضرورى عن جهل

لا شك في كفر منكر الضرورى فيما إذا كان يعلم بضرورته أو حتى لو كان يعلم بثبوته في الشريعة لا على نحو الضروره، إذ كما قلنا فيما تقدّم يلزم منه إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه وآله، والروايات المتقدمه قد دلت على ذلك.

ولكن لو كان جاهلاً -سواءً عن قصور أو عن تقصير- بكون الشىء الفلانى من ضروريات الدين، أو كان يجهل ثبوته في الدين بنحو مطلق سواءً بعلم ضرورى أو نظرى، وأنكره، فهل يحكم بكفره أو لا يحكم؟

فصل الشيخ الأنصارى قدس سره في ذلك بين القاصر و المقصّر، فذكر أن الجاهل القاصر لا يحكم بكفره، بينما المقصّر يحكم بكفره، ولكن في الأحكام الفرعيه، وليس في المسائل الاعتقاديه.

قال قدس سره:

فالأقوى: التفصيل بين القاصر وغيره في الأحكام العمليه الضروريه، دون العقائد، تمسكاً في عدم كفر منكر الحكم العملى الضرورى، لعدم الدليل على سببته للكفر مع فرض عدم التكليف بالتدين بذلك الحكم ولا بالعمل بمقتضاه؛ لأنه المفروض.

ويبعد أن لا يحرم على الشخص شرب الخمر ويكفر بترك التدين بحرمته، وصریح الأخبار المتقدمه -في استحلال الفرائض- في غير القاصر، وقد تقدّم ما ورد في درء الحد عمّن لم يعلم بحرمه المحرمات، ودعوى عدم الملازمه بين الحد وعدم الكفر كما ترى. بل ظاهر أدلّه دفع الحد أنه لا يحكم بارتداده، لا أنه مرتد لا يقتل.

ومنه يظهر أنّ من استثنى صورته المشتبه عن وجوب الحد على شارب الخمر ونحوه ممّن اعترف بعدم اعتقاده للحكم الضرورى، ظاهره استثناء ذلك عن الحكم بالارتداد، فلا نقول بكونه مرتداً لا يحدّ.

و أما الحكم بكفر منكر العقائد الضرورية فلعله الأقوى، للاطلاقات المتقدمه... (١)،

فالشيخ الأنصارى قدس سره يستند فى التفصيل المتقدم إلى أمور عدة:

١. عدم وجود دليل يدلّ كون إنكار الضرورى يمثل سبباً مستقلاً لتحقق الكفر، مع فرض كون الجاهل القاصر غير مكلف بالتدين بذلك الحكم العملى، لأنه يكفّر بإنكار ما لم يكلف بالتدين به، ولا العمل بمقتضاه.

٢. إن الأخبار المتقدمه التى دلت على كفر أو قتل من يستحل الفرائض، لا تشمل الجاهل القاصر، ولهذا صرّحت تلك الروايات بدرء الحد عنمن لا يعلم بحرمة المحرمات.

أما المقصّر حيث يشمله الإجماع وإطلاق الأدله و الفتاوى بكفر منكر الضرورى؛ فلذلك يحكم بكفره.

وفيه:

إنّ ما أفاده من التفصيل بين الأحكام الفرعيه العمليه الضرورية و الأمور الاعتقاديه الضرورية، حيث فصل فى الأول بين القاصر و المقصّر، ولم يفصّل فى الثانى، غير تام، إذ بعدما ذكرنا كون إنكار الضرورى يؤدى إلى الكفر فيما إذا لزم منه إنكار الرساله وتكذيب النبى، فعلى هذا سوف لا يكون هناك وجه للتفصيل المذكور، إذ متى ما أدّى إنكار أمر ما سواءً أكان أمراً فرعياً عملياً أم كان أمراً عقائدياً، إلى إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه و آله أو إنكار التوحيد و الألوهيه، حُكم بالكفر.

نعم، الجاهل وخصوصاً (المقصّر) إذا أنكر الأمر الضرورى -سواءً الأمر الفرعى العملى أو العقائدى- و هو يحتمل ثبوته فى الشريعة و أنّه مما جاءت به الرساله، فعلى هذا سوف يكون إنكاره منافياً للالتزام الإجمالى بالرساله، وعليه من هذه الجبهه يحكم بكفره و خروجه عن حدّ الإسلام.

الفرع الثانى: إنكار الضرورى عن إكراه أو تقيه

كمن أنكر وجوب الصلاه أو الصوم فى الشريعة لإكراه أو لتقيه، و هذا حكمه لعله اتضح من البحث الذى ذكرناه فيما سبق لحكم إنكار الشهادتين عن إكراه أو لتقيه، وقلنا هناك أنّه توجد أدله خاصه و عامه تدلّ على عدم تحقق الكفر بذلك.

ص: ١٣٧

وفى المقام نستطيع أن نقول:

١. إنَّ الأدله التى تدلّ على تحقق الكفر بإنكار الضرورى، سواء على القول بأن إنكار الضرورى بذاته سبب مستقل لتحقيق الكفر، أو على القول الصحيح من ان إنكار الضرورى يؤدى إلى الكفر، إذا استلزم إنكار رساله وتكذيب النبى صلى الله عليه و آله، لا تشمل الإنكار عن إكراه أو تقيه.

(أ) أمّا على القول الأول، فإمّا أن يقال: إنَّها لا إطلاق لها لتشمل المكره أو المتقى، أو يقال: لها إطلاق لكنها تقيد بأدله التقيه التى تقول التقيه لكل ضروره، أو أدله رفع الإكراه.

(ب) و أمّا على القول الثانى، فمن الواضح أنه لا يحكم بالكفر، لأنَّ الإنكار عن إكراه أو تقيه، لا يلزم منه إنكار رساله وتكذيب النبى صلى الله عليه و آله كما هو واضح.

٢. إنَّ أدله التقيه العامه تشمل مثل المتقى و المكره، إذ تبيح له الإنكار حال ضروره، ومن الواضح أنّ لذلك لازم، و هو عدم تحقق الكفر بإنكار الضرورى.

٣. إذا قلنا- كما سبق- إنَّ الكفر لا يتحقق بإنكار الشهادتين عن تقيه وإكراه- التى هى المقومات الأساسيه للدين الاسلامى- فمن باب أولى قطعاً ألماً يتحقق الكفر بإنكار بعض الضروريات- طبعاً من القسم الثانى على ضابطتنا- التى هى أقل درجه من الشهادتين، لتقيه وإكراه.

الفرع الثالث: إنكار الضرورى عن عصبية و غضب

وما ذكرناه فى إنكار الشهادتين عن غضب، يأتى بعينه هنا، حيث يفصل- كما قلنا هناك- بين حالتين:

١. بين إذا وصل الإنسان فى حالته العصبية إلى حدّ يخرج عن الاختيار و القصد، فأنكر الضرورى، فهنا لا يحكم بكفره لأنّه لا اختيار له فى إنكاره، ومن المعلوم أنّ من لا اختيار له لا يحكم بكفره.

٢. وبين إذا لم يصل إلى ذلك الحدّ من العصبية و الغضب، حيث يبقى الاختيار عنده موجوداً، وفى مثل هذه الحاله ينبغى التفصيل بين حالتين:

(أ) ما إذا كان قاصداً للمراد الجدّى من الإنكار، وفى مثله يحكم بكفره وارتداده.

(ب) وما إذا لم يكن قاصداً للمراد الجدّى، فلا يحكم بكفره وارتداده، لأنّ مجرد

وجود الإرادة الاستعماليه لا- تسبب تحقق الكفر، إذ هذه الإرادة موجوده حتى عند الهازل، ولا- يمكن الالتزام بكفر المنكر لهزل، نعم، قضيه تعزيره من قبل الحاكم الشرعى على فعله هذا أمر آخر.

الفرع الرابع: إنكار الضرورى عن اجتهاد أو تقليد

الحاله الاولى:

تاره ينكر الإنسان ضرورياً من ضروريات الدين عن اجتهاد، وهذا كما لو وصل شخص إلى مرتبه الاجتهاد وحقّق بنفسه مسأله من المسائل على وفق الطريقه المألوفه فى الاستنباط، فوصل من خلال الدليل إلى أنّ الأمر الكذائى غير ثابت فى الشريعه، فهل يا ترى يحكم بكفره أم لا؟

أ) أما من بينى على القول الأول، وأنّ إنكار الضرورى بذاته سبب مستقل لتحقيق الكفر، فلا بدّ أن يحكم بكفره، إذ هذا القول يرى أنّ الإنكار للضرورى يتحقق بسببه الكفر من أى طريق حصل هذا الإنكار سواءً عن علم بالضرورى أو عن جهل وغفله به، كان ذلك الجهل قصورياً أو تقصيراً.

نعم، بما أنّ إنكار المجتهد للضرورى من مصاديق الجهل القصورى، فسوف يكون العقاب مرفوعاً عنه فى الآخره، إذ عقاب الجاهل القاصر قبيح على المولى الحكيم بادراك العقل.

ب) و أما من بينى على القول الثانى- وهو الصحيح- فلا بدّ أن يفصل بين عدّه حالات:

١. فتاره ينكر المجتهد ضروره أمر من الأمور، وينكر بالإضافه إلى ذلك الدليل على ثبوته فى الشريعه و الرساله ولو بعلم نظرى، حيث يكون حتى احتمال ثبوته غير متحقق أى يكون قاطعاً ومطمئناً بالعدم.

وفى مثل هذه الحاله لا يحكم عليه بالكفر لعدم تحقق إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه وآله فى حقه أو حتى عدم الالتزام الاجمالى بالرساله منه.

٢. وتاره اخرى ينكر ضرورته فقط، أى يقول: إنّ الأمر الفلانى ليس من ضروريات الدين، ولكنه يؤمن بثبوته فى الشريعه و الرساله بعلم نظرى.

وفى مثل هذه الحاله أيضاً لا يحكم عليه بالكفر لعين ما تقدّم فى الحاله الاولى.

٣. وثالثه ينكر ضرورته وثبوته فى الشريعه أيضاً مع العلم بثبوته فى الشريعه بعلم نظرى عنده أو مع احتمال أو الظن بالثبوت.

وفى هذه الحالة يحكم بكفره؛لتحقق ذلك اللازم فى حقّه و هو تكذيب النبى صلى الله عليه و آله وإنكار الرساله وعدم الالتزام الإجمالى بها.

الحاله الثانيه:

وأخرى ينكر الإنسان ضرورياً من ضروريات الدين عن تقليد، كما لو كان زيد من الناس يقلد مجتهداً من المجتهدين الجامعين للشرائط، وتبعاً لهذا المجتهد أنكر ضرورياً من ضروريات الدين، فهل يحكم عليه بالكفر أم لا؟

وعين ما تقدّم من التفصيلات فى إنكار المجتهد يأتى هنا فلا نكرر.

خلاصه ما تقدّم

اتضح لنا مما تقدّم:

١. ضرورات الدين على قسمين رئيسين-على وفق الضابطه التى ذكرناها-بينما على الضوابط الاخرى هى على قسم واحد.

٢. القسم الأول من الضرورات-إركان الدين الأساسيه-الالهويه، التوحيد، النبوه و الرساله-يكون إنكارها سبباً مستقلاً لتحقق الكفر، بينما المشهور لا يعدونها من الضروريات وإنما يعدونها من الاركان، وكذلك يرون إنكارها بذاته سبب مستقل لتحقق الكفر.

٣. لا-يفرق فى كفر منكرها بين الجاهل القاصر و المقصّر، نعم، القاصر لاعتقابه عليه، بينما منكرها لا-كراه أو لتقيه لا- يحكم بكفره، نعم، يفرق فى منكرها لغضب وعصبيه بين حالتين.

٤. القسم الثانى من ضرورات الدين-الأجزاء الأساسيه للدين غير المقومه-والضرورات الدينيه بنظر المشهور-ما علم ثبوته فى الدين ضروره-الرأى الصحيح فى منكرها أنه لا يلزم الحكم بكفره إلّا إذا أدى إنكاره إلى إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه و آله أو إنكار الألوهيه و التوحيد، أو عدم الالتزام الإجمالى بالرساله.

٥. التفريق الذى ذكره الشيخ الأنصارى فى إنكار هذه الضروريات عن جهل بين الجاهل المقصّر؛فيحكم بكفره، والجاهل القاصر؛فلا يحكم بكفره، غير صحيح.

٦. إنكار هذه الضرورات لإكراه أو لتقيه لا يؤدى إلى الكفر، كما أنّ إنكارها لغضب وعصبيه يفرق فيه بين حالتين.

و هذا بحث استقرائي، فلا بدّ من مراجعته كلمات الأعلام، لنرى ما هي الضرورات الدينيه التي ذكروها، (1) وبطبيعته الحال سوف يكون إستقراءً ناقصاً مهماً أتعب الباحث نفسه في التتبع، ولكن نحن نحاول استقصاء أكبر عدد من كلماتهم، وسوف نقسّم كلماتهم في إطارين رئيسيين: الأول: في الأمور الاعتقاديّه، والثاني: في الأمور العمليه و الأحكام الشرعيه:

القسم الأول: ما يرتبط بالأمور الاعتقاديّه

١. الأركان الثلاثة: الألوهيه، التوحيد، الرساله، فإنّها على الضابطه التي ذكرناها تكون من ضرورات الدين، بالإضافة إلى كونها الأركان الأساسيه لحدّ الإسلام، بل حتى على الضوابط الأخرى يمكن عدها من الضروريات، لأنّها معلومه الثبوت بعلم ضروري لا نظري.

٢. الاعتقاد بالمعاد، فإنّ من يراه مأخوذاً في حدّ الإسلام كالأركان الثلاثة المتقدمه يكون من ضروريات الدين، بناءً على الضابطه التي ذكرناها بل حتى لو لم يكن مأخوذاً في حدّ الإسلام، فإنّه أيضاً يكون من ضروريات الدين من القسم الثاني، لأنّه من الأجزاء الأساسيه في الدين الإسلامي، وكذلك هو من ضروريات الدين بناءً على الضوابط الأخرى، فإنّه من أبده ما

ص: ١٤١

١- (١). لا- يخفى أنّ قبول ضروره بعض ما ذكروه، يختلف باختلاف الضوابط التي ذكرناها، فمثلاً على الضابطه التي ذكرناها سوف تضيق دائره الضرورات، بينما على بعض الضوابط الأخرى تتسع دائره القبول، ونحن نستقرأ الكلمات من دون الإشاره إلى قبول ضروره بعض الضرورات أو عدم قبول ذلك، تاركين الحكم للقارئ المختص المحترم.

أشتملت عليه الرسالة، فيكون داخلياً تحت عنوان ما علم ثبوته في الدين بالضرورة.

٣. المعاد الجسماني، صرح كثير من العلماء كونه من ضروريات الدين منهم:

أ) العلامة المجلسي في البحار، حيث يقول:

اعلم أنّ القول بالمعاد الجسماني مما اتفق عليه جميع المسلمين و هو من ضروريات الدين، ومنكره خارج من عداد المسلمين.

(١)

ب) الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كشف الغطاء، قائلاً:

وهذه المعارف الثلاث ومقصوده (التوحيد و النبوه و المعاد الجسماني) اصول الإسلام فمن أنكر منها واحداً عرف بالكفر بين

الأنام. (٢)

ج) الشيخ العراقي في نهاية الأفكار، قائلاً:

...ربما يكون إنكاره حراماً عليه بل موجباً لكفره إذا كان من الضروريات لما يظهر منهم من التسالم على كفر منكر ضروري

الدين كالمعراج، و المعاد الجسماني، ونحوهما. (٣)

د) الشيخ المظفر في عقائد الإماميه، قائلاً:

فالمعاد الجسماني بالخصوص ضروره من ضروريات الدين الإسلامي. (٤)

نعم، تفاصيل المعاد الجسماني ليست من الضروريات، ومن هنا يقول في كشف الغطاء:

ولا تجب المعرفة على التحقيق التي لا يصلها إلّا صاحب النظر الدقيق، كالعلم بأنّ الأبدان هل تعود بذواتها أو إنما يعود ما يماثلها

بهيئاتها، وأنّ الأرواح هل تعدم كالأجساد أو تبقى مستمره حتى تتصل بالأبدان عند المعاد..... (٥)

٤. نفى التجسيم الحقيقي عن الله تعالى، صرح مجموعه من علماء الدين كونه من ضروريات الدين، منهم:

أ) الشهيد الأول في الدروس، قائلاً:

جاحداً بعض ضرورياته، كالخارجي و الناصبي و الغالي و المجسّمى. (٦)

ص: ١٤٢

١- (١). بحار الأنوار: ٤٧/٧.

٢- (٢). كشف الغطاء: ٦١/١.

٣- (٣) .نهایه الأفکار: ١٩٠/٣.

٤- (٤) .بدايه المعارف الإلهيه فى شرح عقائد الإماميه: ٢٣٨/٢.

٥- (٥) .كشف الغطاء: ٦٠/١.

٦- (٦) .الدروس الشرعيه فى فقه الإماميه: ١٢٤/١.

ب) الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كشف الغطاء، قائلًا:

ثانيهما: ما يترتب عليه الكفر بطريق الاستلزام، كإنكار بعض الضروريات الإسلامية و المتواترات عن سيد البريه... والتجسيم.... (١)

ج) السيد علي البروجردى في طرائف المقال، قائلًا:

إلا أن يستلزم إنكار ضرورى الدين، كالتجسيم بالحقيقه لا بالتسميه. (٢)

د) الشيخ السبحانى فى رجاله، قائلًا:

إلا أن يستلزم إنكار ضرورى الدين كالتجسيم الحقيقى لا بالتسميه. (٣)

وأنكر غير واحد من الأعلام كون بطلان التجسيم الحقيقى من ضروريات الدين، منهم:

أ) المحقق الهمدانى فى مصباح الفقيه، حيث يقول:

وقد يقال: بأن إثبات وصف الجسميه لله تعالى فى حد ذاته مخالف للضروره. وفيه: منغ ظاهر، خصوصاً مع مساعده بعض ظواهر

الكتاب و السنه عليه. (٤)

ب) والسيد الخوئى فى دروس فى فقه الشيعه، قائلًا:

بأن عدم الجسميه ليس من الضروريات، وإنما هو حكم عقلى لا بد من الاستدلال عليه بالبراهين العقلية. كيف وقد يوهم كثير من

الآيات و الأخبار ثبوت الجسميه له تعالى، مثل قوله عزّ من قائل: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ، (٥) وقوله تعالى: ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى *

فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ، (٦) وقوله تعالى: يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ... (٧) و (٨)

٥. بطلان الحدوث، صرح صاحب الرياض كونه من ضروريات الدين، حيث يقول:

و أما الحجّه على نجاسه الفرق الثلاث، ومن أنكر ضرورى الدين فهو الإجماع المحكى عن جماعه. ويدخل فى الأخير المجسمه

الحقيقه، لقولهم بالحدوث الباطل بالضروره من الدين. (٩)

ص: ١٤٣

١- (١). كشف الغطاء: ٣٥٦/٢.

٢- (٢). طرائف المقال: ٦٠٧/٢.

٣- (٣). كليات فى علم الرجال: ٤٢٢.

٤- (٤). مصباح الفقيه: ٢٩٣/٧-٢٩٤.

٥- (٥). طه: ٥.

٦- (٦) .النجم: ٨-٩.

٧- (٧) .الفتح: ١٠.

٨- (٨) .دروس في فقه الشيعة: ٣/١٤٣.

٩- (٩) .رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل: ٢/٨٣.

٦. المعراج الجسماني، صرح الشيخ العراقي في نهايه الأفكار كونه من ضروريات الدين، قائلاً:

...لما يظهر منهم من التسالم على كفر منكر ضروري الدين، كالمعراج و المعاد الجسماني ونحوهما. (١)

٧. بطلان الجبر و التفويض، ذكر ضرورته الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كشف الغطاء:

ثانيهما: ما يترتب عليه الكفر بطريق الاستلزام كإنكار بعض الضروريات الإسلاميه، والمتواترات عن سيد البريه، كالقول بالجبر و التفويض و الإرجاء.... (٢)

وأنكر ضرورته السيد الخوئي قدس سره قائلاً:

ولا- يخفى أنّ مجرد القول بالجبر- كالقول بالتجسيم- وإن كان باطلاً، إلّا أنه لا يوجب الكفر، لأن عدمه ليس من الضروريات، كيف وظواهر جمله من الآيات و الأخبار يؤيد هذا القول، و قد حار كثير من الأعظم الخائضين لجج بحار الجبر و التفويض، ولم يأت أكثرهم بما يشفي العليل و يروى الغليل، نعم، لازم هذا القول هو بطلان الثواب و العقاب، بل بطلان الأحكام و النبوت، و هو مخالف لضروره الدين، فإن كان القائل بالجبر ملتفتاً إلى هذا اللازم، وملتزماً به أيضاً فهو كافر، لإنكاره الضروري باعتبار اللازم المذكور. و أمّا إذا لم يكن ملتفتاً إليه، و كان في غفله من هذا، أو لم يكن ملتزماً به- كما هو كذلك- فلا موجب للكفر و النجاسه كما ذكرنا. (٣)

٨. الوعد و الوعيد، ذكر ضرورته الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كشف الغطاء، قائلاً:

...كإنكار بعض الضروريات الإسلاميه و المتواترات عن سيد البريه كالقول... والوعد و الوعيد. (٤)

٩. نفى الرؤيه البصريه له سبحانه و تعالى، ذكر أنّ ذلك من ضروريات الدين، مجموعته من العلماء، منهم:

أ) الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كشف الغطاء، حيث عدّ من الضروريات الإسلاميه و المتواترات عن سيد البريه، الرؤيه البصريه في الدنيا و الآخره. (٥)

ب) السيد علي البروجردى في طرائف المقال.

ج) الشيخ علي الخاقاني في رجاله.

ص: ١٤٤

١- (١). نهايه الافكار: ٣/١٩٠.

٢- (٢). كشف الغطاء: ٢/٣٥٦.

٣- (٣). دروس في فقه الشيعه: ٣/١٤٥.

٤- (٤) المصدر.

٥- (٥) كشف الغطاء: ٣٥٦/٢.

د) الشيخ السبحاني في رجاله.

فذكر هؤلاء:

غير الأصول الخمسة لا توجب الفسق إلا أن يستلزم إنكار ضروري الدين كالتجسيم بالحقيقه لا بالتسميه و القول بالرؤيه بالانطباع أو الانعكاس. (١)

١٠. قَدَم العالم، ذكر ضرورته الشيخ جعفر كاشف الغطاء. (٢)

١١. قَدَم المجزّات، ذكر ضرورته كذلك في كشف الغطاء. (٣)

١٢. قَدَم القرآن، ذكر ضرورته أيضاً في كشف الغطاء. (٤)

١٣. التشبيه بالحقيقه، أيضاً ذكر ضرورته في كشف الغطاء. (٥)

١٤. كون الأفعال بأسرها مخلوقه لله تعالى، أيضاً ذكره في كشف الغطاء. (٦)

١٥. بطلان ثبوت الزمان و المكان أو الكلام النفسى له تعالى، أيضاً ذكره في كشف الغطاء. (٧)

١٦. الحلول والاتحاد ووحده الوجود أو الوجود، أيضاً ذكره في كشف الغطاء. (٨)

١٧. عدم صدور الظلم منه تعالى، كذلك ذكره في كشف الغطاء. (٩)

١٨. كون البارى هو الموجد للعالم و المدبر له، ذكر ضرورته الشيخ الأنصارى في المكاسب. (١٠)

١٩. ثبوت نبوه نبينا صلى الله عليه و آله و كونها لكلّ البشر، ذكر ضرورته الشيخ آصف محسنى في صراط الحق، قائلاً:

والمسأله لا تحتاج إلى مزيد بيان؛ لأنها ضروريه في دين الإسلام وواضحه عند المسلمين. (١١)

ص: ١٤٥

١- (١). رجال الخاقانى: ١٤٩ و ٤٢٢؛ طرائف المقال: ٢/٦٠٧.

٢- (٢). كشف الغطاء: ٢/٣٥٦.

٣- (٣). المصدر.

٤- (٤). المصدر.

٥- (٥). المصدر.

٦- (٦). المصدر.

٧- (٧) المصدر.

٨- (٨) المصدر.

٩- (٩) المصدر.

١٠- (١٠) المكاسب: ٢١٣/١.

١١- (١١) صراط الحق: ٨٨/٣.

٢٠. صدور المعجزات من الرسول صلى الله عليه وآله، أدعى ضروره ذلك الشيخ البلاغى فى أنوار الهدى. (١)

٢١. عصمه نبينا صلى الله عليه وآله فى التبليغ بل سائر الأنبياء، ذكر ضرورته الإمام محمد حسين كاشف الغطاء فى كتابه الدين و الإسلام.

نعم، عموم العصمه لغير أمر التبليغ - والمعبر عنها بالعصمه المطلقه - ليس من الضروريات، لكنه أمر ثابت بالدليل أيضاً.

٢٢. أفضلية نبينا صلى الله عليه وآله من باقى الأنبياء والمرسلين، ذكر ضرورته الشيخ آصف محسنى فى صراط الحق، حيث يقول:

نبينا الأعظم صلى الله عليه وآله أفضل من جميع النبيين والمرسلين، بلا خلاف أجده من المسلمين فى ذلك بل قيل: إن الأمة متفقه على ذلك. والظاهر إنه من الواضحات الإسلاميه. (٢)

٢٣. ثبوت منصب الشفاعة للرسول صلى الله عليه وآله، ذكر ضرورته السيد عبدالله شبر فى حق اليقين، حيث يقول:

إعلم أنه لا خلاف بين المسلمين فى ثبوت الشفاعة لسيد المرسلين فى امته بل فى سائر الأمم الماضين، بل ذلك من ضروريات الدين. (٣)

٢٤. الولايه لأهل البيت عليهم السلام، بمعنى: المحبه و الموده، ذكر كونه من ضروريات الدين، مجموعه من العلماء، منهم:

أ) الشيخ جعفر كاشف الغطاء فى كشف الغطاء. (٤)

ب) والعلامه المظفر فى عقائد الإماميه، قائلاً:

بل حبهم فرض من ضروريات الدين الإسلامى. (٥)

ج) والسيد الخوئى قدس سره فى التنقيح، قائلاً:

لأن الضرورى من الولايه إنما هى الولايه بمعنى الحب و الولاء. (٦)

٢٥. الولايه للأئمه الاثنى عشر عليهم السلام بمعنى: الخلافه و الحاكميه السياسيه ووجوب الطاعه، ذكر كون ذلك من ضروريات الدين مجموعه من العلماء، منهم:

ص: ١٤٦

١- (١). أنوار الهدى: ١٣٥-١٣٧.

٢- (٢). صراط الحق: ١٢٥/٣.

٣- (٣). حق اليقين فى معرفه أصول الدين: ١٣٤/٢.

٤- (٤). كشف الغطاء: ٣٥٦/٢.

٥- (٥). بدايه المعارف الإلهيه فى شرح عقائد الإماميه: ٧٩/٢.

٦- (٦). التنقيح فى شرح العروه الوثقى: ٧٩/٣.

أ)العلامه الحلبي في المنتهى،قائلاً:

لأنَّ الإمامه من أركان الدين وأصوله،وقد علم ثبوتها من النبي صلى الله عليه وآله ضروره. (١)

ب)العلامه الحلبي في شرح فص الياقوت لابن نوبخت،قائلاً:

أما دافعوا النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامه فقد ذهب أكثر اصحابنا إلى تكفيرهم،لأنَّ النصّ معلوم بالتواتر من دين محمد صلى الله عليه وآله فيكون ضرورياً أى معلوم من دينه ضروره. (٢)

ج)الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كشف الغطاء،قائلاً:

أو إنكار الإمامه المستلزمه لإنكار النبوه. (٣)

وأنكر السيد الخوئي قدس سره وغيره،كونها من ضروريات الدين،وإنما هي من ضروريات المذهب،قائلاً:

و أما الولاية بمعنى الخلافة فهي ليست بضروريه بوجه وإنما هي مسأله نظريه...نعم،الولاية بمعنى الخلافة من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين. (٤)

٢٦.بطلان كون النجوم لها تأثير بالاستقلال،وكونها عله فاعليه بالإرداه والاختيار،صَرَخَ بضرورته مجموعه من الأعلام.

أ)منهم المجلسي في البحار،قائلاً:

إن القول باستقلال النجوم في تأثيرها،بل القول بكونها عله فاعليه بالإرداه والاختيار،وإن توقّف تأثيرها على شرائط،كفرّ ومخالف لضروره الدين. (٥)

ب)وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغه،قائلاً:

إنَّ المعلوم ضروره في الدين ابطال حكم النجوم وتحريم الاعتقاد بها و الزجر عن تصديق المنجمين. (٦)

ج)والسيد الخوئي في مصباح الفقاهه:

والظاهر أنّه لا خلاف في ذلك بين الشيعه و السنّه،بل قامت الضروره بين المسلمين على كفر من اعتقد بذلك. (٧)

ص: ١٤٧

١- (١). نقلاً عن الحدائق الناظره: ١٧٦/٥.

٢- (٢). نقلاً عن الحدائق الناظره: ١٧٥/٥.

٣- (٣). كشف الغطاء: ٣٥٦/٢.

٤- (٤). التنقيح في شرح العروه الوثقى: ٨٠/٣.

٥- (٥). بحار الانوار: ٣٠٨/٨.

٦- (٦). شرح نهج البلاغه: ٢١٢/٦.

٧- (٧). مصباح الفقاهه: ٣٩٤/١-٣٩٥.

د) والسيد تقى القمى فى عمده الطالب، قائلاً:

الفرع الثانى: إنه يحرم الإخبار عن تأثير الأوضاع الفلكيه فى الأمور السفليه على نحو التأثير الاستقلالى، أو على نحو الدخلى فى التأثير؛ فإنه على خلاف ضروره الدين إذ لا مؤثر فى الوجود إلا الله. (١)

هذا ما استطعت أن أظفر به بحسب استقرايى الناقص من ضروريات الدين فى كلمات الأعلام، ولعلّ هناك أموراً أخرى فى باب العقائديات يجدها الباحث بالتتبع.

القسم الثانى: ما يرتبط بالأمر العمليه و الأحكام الشرعيه

ذُكرت فى كلمات الاعلام الكثير من ضرورات الدين المرتبطه بفروع الدين، وإليك ما حصلنا عليه بحسب استقراينا الناقص، ولعلك تجد غيرها أيضاً بالتتبع:

١. فروع الدين الرئيسيه - وجوب الصلاه، وجوب الصوم، وجوب الحجّ، وجوب الخمس، وجوب الزكاه، وجوب الجهاد، الأمر بالعرف و النهى عن المنكر - فإنه على كلّ الضوابط المتقدمه هى من أهم ضروريات الدين، وقد صرّح أكثر العلماء بضروريه هذه الأمور، ومن ثمّ لا حاجة لذكر كلماتهم فى هذا المجال.

٢. صلاه الجمع، فقد صرح المحقق النراقى فى المستند، كون وجوبها فى الجملة من ضروريات الدين، حيث يقول:

صلاه الجمع واجب فى الجملة، بإجماع الأمه، بل الضروره الدينيه.... (٢)

٣. كون الكعبه قبله المسلمين، ذكره فى مفتاح الكرامه قائلاً:

وفى حاشيه المدارك: أنّ كون الكعبه قبله ضرورى الدين. (٣)

٤. حرمة اللواط، ذكر ضرورته فى الجواهر قائلاً:

واشتقاقه من فعل قوم لوط، وحرمة من ضرورى الدين.... (٤)

٥. حرمة الربا، ذكره الوحيد البهبهانى فى رسائله الفقهيه:

ص: ١٤٨

١- (١). عمد الطالب فى التعليق على المكاسب: ١/١٧٩.

٢- (٢). مستند الشيعة: ٩/٦.

٣- (٣). مفتاح الكرامه: ٥/٢٥٦.

٤- (٤). جواهر الكلام: ٤١/٣٤٧.

...خفى أن الربا عند هؤلاء الأعلام حرمة منحصره فيما هو ضرورى الدين، يعرفه جميع المسلمين.... (١)

٦. حرمة البدعه، ذكر ضروره ذلك المحقق النراقى فى عوائد الأيام، قائلًا:

إنه لا شك فى حرمة البدعه فى الدين، وإدخال ما ليس من الشارع فيه، وعليه إجماع الأمة، بل هو ضرورى الدين والملة. (٢)

٧. حرمة شرب الخمر، ذكر ذلك السيد الكلبيگانى فى الدر المنضود، قائلًا:

واستدل للقول الثانى بأن حرمة شرب الخمر من ضرورى الدين لا شبهه فيها وقد أجمع عليها المسلمون.... (٣)

٨. مشروعيه ومطلوبيه الأذان والإقامة للصلوات الخمس اليوميه، ذكره المحقق النراقى فى المستند، قائلًا:

لا- ريب فى مشروعيتها ومطلوبيتها لكل من الفرائض الخمس اليوميه ومنها الجمعة إلا- فيما يأتى الكلام فيه، للرجال و

النساء، فرادى وجماعه، أداءً وقضاءً، حضراً وسفراً، بل هى إجماع من المسلمين، بل ضرورى الدين. (٤)

٩. استحباب الصلاه فى المساجد، ذكره المحقق النراقى فى المستند، قائلًا:

يستحب أداء الصلوات فى المساجد استحباباً مؤكداً بالإجماع، بل الضروره الدينيه.... (٥)

١٠. جواز إفتاء العلماء للعوام، ذكره المحقق النراقى فى عوائد الأيام، قائلًا:

بل الضروره الدينيه بل ضروره جميع الأديان فإن الكلى قد أجمعوا على إفتاء العلماء للعوام وعلى ترك الإنكار فى التقليد. (٦)

١١. حرمة صوم يومى العيدين، ذكره المحقق النراقى فى المستند، قائلًا:

صوم العيدين بإجماع علماء الإسلام كافه، بل الضروره الدينيه.... (٧)

١٢. حرمة النظر لعوره غير الأهل، ذكره المحقق النراقى فى المستند، قائلًا:

ص: ١٤٩

١- (١). الرسائل الفقيهيه: ٢٤١.

٢- (٢). عوائد الأيام، للنراقى: ١١١.

٣- (٣). الدر المنضود: ٣٨٧/٢.

٤- (٤). مستند الشيعة: ٥١٥/٤.

٥- (٥). المصدر: ٤٧٢/٤.

٦- (٦). عوائد الأيام: ١٢٩.

المسأله الأولى:الأصل و إن كان جواز نظر كل أحد إلى كل شىء،إلا أنه خرج منه نظر الرجل إلى عوره غير الأهل،رجلاً كان أو أمراً،حره أو أمه،محرمًا أو غير محرم،بالإجماع بل الضروره الدينيه. (١)

١٣.ثبوت أحكام علينا تزيد عما قامت عليها الأدله القطعيه التفصيليه،ذكره فى هدايه المسترشدين شرح معالم الدين،حيث يقول: إنّه قد دل إجماع الفرقه بل الأمه بل الضروره الدينيه على ثبوت أحكام بالنسبه إلينا يزيد تفصيلها عما قامت عليها الأدله القطعيه التفصيليه. (٢)

١٤.حجيه الاستصحاب فى الموضوعات،ذكره الشيخ الانصارى فى حاشيته على القوانين رافضاً لذلك؛إذ يقول: و أما دعوى الضروره الدينيه على حجيه الاستصحاب فى الموضوعات،فهى أيضاً دعوى لا شاهد عليها. (٣)

١٥.وجوب ستر العوره عن الناظر المحترم،ذكره السيد الخوئى فى التنقيح،حيث يقول:

وجوب ستر العوره عن الناظر المحترم من المسائل القطعيه بل الضروريه فى الجمله.... (٤)

١٦.حجيه الأخبار فى الجمله،ذكر ذلك المحقق النراقى فى عوائد الأيام،حيث يقول:

فإن حجيه تلك الأخبار فى الجمله ووجوب العمل بها،مما لا يصلح محلاً للنزاع أصلاً،بل صار هو ضرورى المذهب و الدين. (٥)

١٧.ثبوت ولاية القضاء و المرافعات للفقهاء،ذكره المحقق النراقى فى عوائد الأيام،حيث يقول:

فلهم ولاية القضاء و المرافعات،وعلى الرعيه الترافع إليهم،وقبول أحكامهم،ويدل على ثبوتها لهم مع الإجماع القطعى،بل الضروره. (٦)

نعم،يحتمل أن مراده ليس الضروره الدينيه،وإنما الضروره الفقهيه،والأمر سهل.

ص: ١٥٠

١- (١). المصدر: ٢٩/١٦.

٢- (٢). هدايه المسترشدين: ٤٠٣.

٣- (٣). الحاشيه على استصحاب القوانين: ٢٣٠،ضمن موسوعه تراث الشيخ الأعظم إعداد لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم.

٤- (٤). التنقيح فى شرح العروه الوثقى: ٣١٦/٤.

٥- (٥). عوائد الأيام: ٤٥٨.

٦- (٦). المصدر: ٥٥٢.

١٨. ولاية الفقيه على أموال اليتامى، ذكره أيضاً المحقق النراقي في عوائد الايام، حيث يقول:

ومنها: أموال اليتامى، وثبوت ولايتها للفقهاء الجامعي لشرائط الحكم و الفتوى إجماعى بل ضرورى. (١)

١٩. حليّه سمك البحر، ذكر ذلك فى جواهر الكلام، حيث يقول:

نعم، لا خلاف بين المسلمين بل وغيرهم فى حلّ السمك منه بل لعله من ضرورى الدين. (٢)

٢٠. حليه أكل الإبل و البقر و الغنم، ذكره فى جواهر الكلام، حيث يقول:

لا خلاف بين المسلمين فى أنه يؤكل من الإنسيه منها جميع أصناف الإبل و البقر و الغنم بل هو من ضرورى الدين. (٣)

٢١. وجوب مسح الجبهه فى التيمم، ذكره السيد الروحاني فى فقه الصادق، حيث يقول:

للإجماع على وجوب مسح الجبهه تحصيلاً ونقلاً مستفيضاً، بل متواتراً كما فى الجواهر، بل عن المستند، والمصايح: أنه ضرورى الدين. (٤)

٢٢. تنجيس المتنجس، ذكر ضرورته المحقق النراقي فى المستند، قائلاً:

والمتنجس كالنجس ينجس ما يلاقيه مع الرطوبه المذكوره، بالإجماع وخلاف بعض الطبقة الثالثه فيه غير قادح. و هو الدليل عليه بل الضروره على ما قيل. (٥)

وذكر فى الحاشيه رقم (٥) قال الوحيد البهبانى:

الظاهر اتفاق الأصحاب بل إجماعهم على وجوب غسله- أى الملقى لملقى النجس- بل هو ضرورى الدين. شرح المفاتيح (مخطوط).

وذكر فى الجواهر أن المحقق الكاشانى خالف فى ذلك، وذهب إلى عدم تنجيس المتنجس؛ وإنما المنجس فقط هو عين النجاسه، وذكر أنه بذلك خالف ضرورى الدين:

وقد تفرّد الكاشانى بشيء خالف به إجماع الفرقة الناجيه، بل إجماع المسلمين، بل الضروره من الدين... و هو ان المتنجس لا ينجس، بل الذى ينجس انما هو عين النجاسه... ولا يليق بالفقيه التصدى لرد مثل ذلك بعدما عرفت أنه مخالف لإجماع المسلمين و ضرورى الدين. (٦)

ص: ١٥١

٢-٢. جواهر الكلام: ٢٤٣/٣٦.

٣-٣. المصدر: ٢٦٤/٣٦.

٤-٤. فقه الصادق: ١٤٢/٣.

٥-٥. مستند الشيعة: ٢٤١/١.

٦-٦. جواهر الكلام: ١٥/٢.

٢٣. وجوب التوجه إلى القبلة في الصلوات المفروضة، ذكر المحقق النراقي في المستند، أنه من ضروريات الدين، حيث يقول:

ثم إنه لا خلاف في وجوب التوجه إلى القبلة في الصلوات المفروضة يوميه كانت أو غيرها مع قدره، وعليه إجماع المسلمين، بل هو ضروري الدين.... (١)

٢٤. عدم جواز لبس الذهب للرجال في الصلاة، أيضاً ذكره ضرورته المحقق النراقي في المستند، قائلاً:

الخامس من الشرائط: أن لا يكون ذهباً إن كان المصلي رجلاً، فإنه لا يجوز له لبسه، وتبطل الصلاة فيه، أما الأول فمما لا خلاف فيه، كما في الحبل المتين، والبحار، والمفاتيح، بل قيل: إنه ضروري الدين، وهو الحجج فيه. (٢)

٢٥. وجوب سجدين في كل ركعة من الصلوات فريضه أو نافله، أيضاً ذكر ضرورته المحقق النراقي في المستند، حيث يقول:

وجوب سجدين في ركعة من فريضه شرعاً، أو نافله شرطاً مجمع عليه، بل ضروري الدين. (٣)

٢٦. حصول التحريم بالرضاع، ذكر ضرورته أيضاً المحقق النراقي في المستند، حيث يقول:

ومقتضى حصول التحريم بالرضاع الذي هو ضروري الدين. (٤)

٢٧. جواز الاقتداء و المباشرة و المصافحه مع الناس مع العلم بكون النجاسه تلاقهم كل يوم، ذكر ضرورته المحقق النراقي أيضاً في المستند، حيث يقول: (بل الضروره الدينيه تحققت على جواز الاقتداء و المباشرة و المصافحه مع الناس، واشتراء ما تلاقه أيديهم بالرطوبة، مع العلم بنجاستهم كل يوم بالبول و الغائط). (٥)

٢٨. عدم جواز أتيان الاذكار الواجبه في الصلاة بغير العربية، ذكر ضرورته أيضاً المحقق النراقي في المستند، حيث يقول: (و أما الواجبه منها فلا تجوز بغير العربية، وان قلنا بكفايه مطلق الذكر في الركوع و السجود بالإجماع بل الضروره الدينيه). (٦)

ص: ١٥٢

١- (١). مستند الشيعة: ٢٠٢/٤.

٢- (٢). المصدر: ٣٥٦/٤.

٣- (٣). المصدر: ٢٣١/٥.

٤- (٤). المصدر: ٢٨٧/١٦.

٥- (٥). المصدر: ٣٤٤/١.

٦- (٦). المصدر: ٣٣/٧.

٢٩. حرمة الغناء، ذكر ضرورته أيضاً المحقق النراقي في المستند، حيث يقول: (الدليل عليه هو الاجماع القطعى بل الضروره الدينيه). (١)

٣٠. وجوب القضاء على أهله في زمن الغيبه، ذكر ضرورته أيضاً المحقق النراقي في المستند، حيث يقول: القضاء واجب على أهله، بحق النيابة للإمام في زمن الغيبه في الجملة بإجماع الامه، بل الضروره الدينيه). (٢)

٣١. تحريم نكاح الامهات و البنات والاخوات و العمات و الخالات و بنات الاخ و بنات الاخت، ذكر ضرورته السيد الروحاني في فقه الصادق، حيث يقول: (وتحريم هؤلاء مجمع عليه بين الامه، بل عليه الضروره الدينيه). (٣)

٣٢. وجوب الغسل على الفاعل و المفعول عند جماع المرأه في دبرها، ذكر كونه من ضرورى الدين في رياض المسائل، حيث يقول: (وكذا يجب الغسل على الفاعل و المفعول في الجماع (في دبر المرأه) مع إدخال قدر الحشفه على (الاشبه) الأشهر، بل نقل عليه المرتضى إجماع المسلمين كافة، بل ادعى كونه ضرورى الدين...). (٤)

٣٣. كون النسب و السبب من موجبات الإرث، ذكر ضرورته المحقق النراقي في المستند، حيث يقول: (وهي اثنان بالاستقراء و الضروره من الدين: النسب و السبب). (٥)

٣٤. اشتراط العدالة في الشاهد، ذكر ضرورته المحقق النراقي في المستند، حيث يقول: (بل ادعى الاخيران وبعض مشايخنا الضروره الدينيه عليه). (٦)

٣٥. ثبوت بنوه بالشياع و الشهرة والاستفاضه بين الناس، ذكر ضرورته أيضاً المحقق النراقي في المستند، حيث يقول: (ومن شاع واشتهر واستفاض بين الناس انه ابنه من غير معارض بالإجماع القطعى، بل الضروره الدينيه، بل ضروره كل دين). (٧)

٣٦. نجاسه الدماء في الجملة، ذكر ضروره ذلك الدينيه في الجواهر، حيث يقول:

ص: ١٥٣

١- (١). المصدر: ١٢٩/٤.

٢- (٢). المصدر: ١٠/١٧.

٣- (٣). فقه الصادق: ٢١٣/٢١.

٤- (٤). رياض المسائل: ٢٩٢/١.

٥- (٥). مستند الشيعة: ١٠/١٩.

٦- (٦). المصدر: ٥١/١٨.

٧- (٧). المصدر: ٣٣٥/١٨.

(الخامس: الدماء، ونجاستها في الجملة إجماعه بين الشيعة بل بين المسلمين، بل هي من ضروريات هذا الدين). (١)

٣٧. حرمة الزواج بما زاد على الأربع مع وجودهن دوماً، ذكر ذلك في الجواهر، حيث يقول: (إذا إستكمل الحر أربعاً بالعقد الدائم حرم عليه مع وجود الأربع عنده نكاح ما زاد غبطه أي دوماً إجماعاً من المسلمين بل ضروره من الدين). (٢)

٣٨. جواز ان ينكح الرجل بملك اليمين ما يشاء، ذكر ذلك في الجواهر حيث يقول: (وكذا لكل منهما ان ينكح بملك اليمين ما شاء وبلا خلاف فيه بين المسلمين فضلاً عن المؤمنين، بل لعله من ضروريات الدين). (٣)

مصاديق الضروريات عند المجلسي و المحقق الخونساري

ذكر المحقق الخونساري قدس سره في رسالته عن ضروريات الدين مصاديق عديده وكثيره جداً لضروريات الدين سواء في الامور الاعتقادية أو في الامور الفرعية والاحكام الشرعية، فنقل: ان الشيخ المجلسي قدس سره في كتابه حق اليقين، ذكر مجموعه كثيره من ضروريات الدين، وقام الخونساري بترجمه ما ذكره المجلسي - لان كتاب المجلسي المذكور بالفارسيه - إلى العربية.

وإليك نص ما ذكره الخونساري (٤):

وأنت إذا عرفت هذا فاعلم أنّ مثل هذا الضروري الأوّلي المنعقد لبيان شاكله جزئياته في هذا المقام، والمنتسب إلى خصوص الدين المبين وشريعته الإسلام، ينقسم في هذه الشريعة على قسمين، ويرتسم في حاضر الحقيقه على رسمين:

أحدهما: ما كان يتعلّق بمراتب اصول الإيمان، والعقود القليه الراجعه إلى العقول و الأذهان.

(وثانيهما): ما كان من جمله مسائل الفروع و الأحكام، ومقاصد الفقه المتعلّق بأفعال المكلفين من الأنام.

فأما ما كان من القبيل الأول فقد كفتنا مؤنه تفصيله بما حرره المتكلمون من علماء

ص: ١٥٤

١- (١). جواهر الكلام: ٣٥٤/٥.

٢- (٢). المصدر: ٢/٣٠.

٣- (٣). المصدر: ٨/٣٠. ١. رساله تلويح النوريات من الكلام في تنقيح الضروريات من الإسلام: ١٠٥-١٢١.

٤- (٤). رساله تلويح النوريات من الكلام في تنقيح الضروريات من الإسلام: ١٠٥-١٢١.

الجمهور في هذا الباب، وقرره في مصنفاتهم المطوله علماء الأصحاب، ولم يتوقف في لزوم العلم بحقيقته أحد من اولى الألباب.

و أما ما كان من القبيل الآخر فهو:

أولاً: كما استنبطناه من الآيات المحكمه، والسنة المتواتره المسلّمه بعد الأصل الأصيل القويم، الذي هو حقيه وجود صانع قديم، وربّ عظيم، وإله يخلق ولا يخلق، ويرزق ولا يرزق، ويحيى ويميت، ويعطي ويمنع، ويكون بكف كفايته زمام التقدير، وحسام التنظيم، أنّ ذاته المقدّسه لا يبلغ حقيقتها، ولا تدرك ماهيتها، ولا يمكن أن تعرف إلّا بالسلوب والإضافات، ولا أن تحدد إلا بالأحديه من جميع الجهات، والصمديه المغنيه الصافيه عن ديدن التنزه عن عموم الحاجات، وخروج مرتبه الجليله عن حدّ التشبيه والتعطيل، وبراءه منزلته الرفيعه عن التعرّف بالقال والقيّل، وأنّه كما قال وفوق ما يقول القائلون: شَيْحَانِ رَبِّكَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ، (١) وأنّه يكفي في الوفاء بحق الواجب من معرفته الاعتراف بما قد جاء من صفته ونسبته في سوره التوحيد، مضافاً إلى ما اشتملت عليه الآيات الست الأوائل من سوره الحديد، وأن ما زاد على ذلك فليس بالواجب من الاعتقاد، بل من التعمّق المنتهى إلى الضلاله والإلحاد، والمنهى عن التكلم فيها في كلمات أرباب الرشاد، والأئمه الأمجاد، وذلك لأن مرجع الصفات الثبوتيه والسلبيه الثمان والسبع المعروفه بصفات الجمال والجلال، أعني: العلم والقدرة، والحياء، والاراده، والإدراك، والقدم، والأبود، والتكلم، والصدق، مرجعها جميعاً إلى المحضّل من الآيات المفصّلات.

وثانياً: إنّ شرائع النبيين، وقوانين المرسلين، المنتهيه إلى الوحي المبين، من قبل إله العالمين، كلها حق، ومن مقتضيات لطفه المحقق، وفيضه المطلق، وأنّ أشرفها وأفضلها وأجمعها لكل ما كان على الرب أن يفعلها ولا يهملها إنّما هو هذه الشريعه السهله السمحاء، والممله العدله البيضاء، كما أنّ صاحبها الصادق بها أشرف الأنبياء، وأفضل أهل الأرض والسما، وخاتم من بعث؛ لإبلاغ الدعاء إلى الرجال، وإلى النساء، وأن أصحاب الجنه في هذه الأزمنه متابعه، وأصحاب النار منكروه ومخالفوه، وأنّ القرآن حقّ ولم يزد عليه شيء في هذه المصاحف الموجوده، بل كل ما وقع بين الدفتين منزّل من الملائه الأعلى بالوحي

ص: ١٥٥

المبين، و أن جميع الشرايع السابقة منسوخه بشريعه هذا الرسول الأمين، وأن العسر و الحرج منتفیان في هذا الدين، والعقل و العرف مرجعان في كثير من أحكام المسلمين، ولا يجوز لأحد منهم الأخذ و العمل بسائر شرايع المرسلين، وأن أهل بيت هذا النبي صلى الله عليه و آله وذوى قرياه المعهودين أفضل أقارب رسل الله أجمعين، وهم المحثوث في هذه الشريعه على مودتهم، والقيام بحق حرمتهم، وأداء حقوق جملتهم، وإهداء الصلوات في الصلاه على جماعتهم، و أن له صلى الله عليه و آله منصب الشفاعة العظمى، يوم القيامة الكبرى، و أن معراجه إلى السموات العلى بهذه الجثه العنصريه المثلى حق في الجملة، وأن معجزاته الفاخره كثيره من كل صنف وصفه، و أن شهر رمضان شهر صيام هذه الأمة، والقيام بموجبات رحمه، و أن ليله القدر في كل سنه ليله يقدر فيها ما يكون من التوقعيات هي العمده، وأن الأيام المعدودات و المعلومات من ذى الحجه الحرام من الأيام الكرام، وفيها الأمر بالآيات بوظيفه الحج من البدو إلى الختام، و أن مقابر الأنبياء و الأولياء مواضع نزول الفيض التام على الزائرين من الأنام، و أن المسجد الحرام قبله لجميع أهل الإسلام، ووجهه تعتبر في كثير من الموارد و الأمورات العظام، و أن النبي المصطفى صلى الله عليه و آله فضل على سائر الأنبياء بست خصال: (أوتى جوامع الكلم، وأحلّت له المغانم، وجعلت له الأرض مسجداً وطهوراً، وأوتى منصب الشفاعة الكبرى، وأعين بالرعب، وختم به الرساله، وأن التكليف المقرره من جانب الشارع المقدس باقيه على أعناق البالغين العاقلين العالمين القادرين إلى يوم القيامة، و أن الطريق إلى معرفتها منحصره في هذه الأزمنه في الاجتهاد التقليدي، والعمل بالمظنه المعتمده لمكان انسداد باب العلم، بالنسبه إلى أكثر الأحكام، وأن أنبياء الله في الدنيا من جنس البشر، يأكلون ويشربون، ويولدون ويموتون، كما قال سبحانه وتعالى: إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ١، و إن من خصائص هذا الدين الأجل الأبجل، هي الجمع و الجماعه، والآذان و الإقامه، والجهر بالقرائه، والحج و العمرة، و صلوه العيدين و الآيات، و الصلوه على الأموات، والخمس المعين للسادات، والاعتكاف في المساجد الجامعه، واستصحاب الحالات السابقه في كل واقعه، وأن عالم البرزخ واقع بين نشأتى الخلق و البعث، وكذلك هول المطلع واختلاف أحوال الخلائق فيما بعد الموت، و ضغطه القبر، وسؤال منكر و نكير،

وما يتبع كل ذلك من الوبال والراحه لكثير من الأرواح الرائحه، من الأبدان على حسب الاستيجاب، وانتفاعهم في خلال تلك الأحوال بما أهدي إليهم من الأعمال الصالحه والأدعيه والزيارات والاستغفارات والاستيجارات، أو أفيض عليهم من بركات محال القبور ومجاوره مزارات الصالحين والأبرار، وكذلك خروج الدجال، ودابه الأرض، ووقوع الزلازل الكثيره، قبل قيام الطامه الكبرى، مثل نفختي الصور الأولى والأخرى، وتحقق ميزان الأعمال، ووقوف المحشر والحساب، وتطير الكتب والصراط، وانتهاء الأمر إلى النعيم أو الجحيم على وجه أنزله الله تعالى في الذكر الحكيم، ومحكم كتابه الكريم، بل ثبت كثير منها في الأديان السالفه ونزل عليه الوحي القديم.

ثم إن ما كان من القبيل الآخر من القسمين الأولين فهو أيضاً ينقسم حسب ما يرتسم في مؤلفات علماء هذه الأمه إلى قسمين:

أحدهما: ما تعرّض لجمعه في بعض المواضع بعض الأعاضم.

وثانيهما: ما انتشر في تضاعيف المؤلفات متفرقات، وسوف نجعلها لك إن شاء الله تعالى في هذه المقامه من هذه مقاله مجتمعات.

فأما ما كان من القبيل الأول: فهو كما ذكره سميना العلامة المجلسي قدس سره القدوسي في أواخر كتاب حق اليقين يزيد على سبعين عملاً من الأعمال، ووظيفه من الوظائف، وحكماً من الأحكام، وعبارته كما أوردها هناك ما ترجمتها وصورتها بعدما عرف حقيقه الضرورى بأول ما تقدّم من رسومه الأربعة وأراد أن يورد مصاديقها وأمثلتها هكذا:

مثل وجوب الصلوات اليوميه، والأعداد المعينه في ركعاتها، واشتمالها على الركوع والسجود، بل القيام وتكبيره الإحرام، والقراءه في الجملة، واشترط الطهاره من الأحداث المعينه فيها، ووجوب غسل الجنابه والحيض والنفاس في الجملة من الدماء الثلاثه، ونقض الأخشين للوضوء والطهاره، ووجوب غسل الأموات بل التكفين لهم والتدفين، ووجوب الزكاه في الجملة، ووجوب صيام شهر رمضان، وانتقاض الصيام بالأكل والشرب، والمواقع المتعارفه مع المرأه الصائمه، ووجوب حج بيت الله، واشتماله على الطواف في الجملة، بل السعى بين الصفا والمروه والإحرام، ووقوف العرفات والمشعر، بل الذبح والحلق، ورمي الجمرات أيضاً في الجملة، ووجوب الجهاد في سبيل الله، ورجحان صلوه الجمعه، والتصديق على أرباب الاستحقاق، وفضيله العلم وأهله، والصدق غير المضر، ورداله الكذب الغير

النافع، وحرمة الزنا واللواط، بل تقبيل الأجنبيه و الغلام بالشهوه، وحرمة الخمر المأخوذه من العنب دون سائر المطعومات، وحرمة لحم الخنزير و الميته و الدم فى الجملة، وحرمة مناكحه الأمهات و الأخوات و البنات و بنات الأخوه و بنات الأخوات و العمات و الخالات، بل امهات النساء، والجمع بين الأختين على ما هو الأظهر، وحرمة شرط الزيادة فى القرض فى الجملة على احتمال، وحرمة الظلم، وأكل أموال الناس بالباطل، وحرمة قتل المسلم بغير الحق، والفحش و شتم المسلمين من غير جهه مجوزه، وكذلك ضربهم وتعذيبهم وغيبتهم و اتهامهم على احتمال فيها، ورجحان التسليم و جوابه على الأقوى وكذلك الإحسان بالوالدين و مرجوحه ما يوجب عقوقهما، بل رجحان مطلق صله الأرحام على احتمال، وفرائض المواريث فى الجملة، وكون الوارث أحق بمال الميت من غيره، بل وجوب العمل بالوصيه فى الجملة، واعتقاد أنّ الصدقات و المبرّات مما ينتفع به الإنسان بعد الوفاه، ورجحان الصيام فى الجملة، وكون النكاح محللاً للوطئ، والطلاق فى الجملة موجباً للتفريق بين المتزاوجين، ووجوب ستر البدن عن غير المحارم، وحرمة النظر إلى عورات الأجانب، وحزازه و طئ البهائم، وإيجاب عقود البيع و الصلح، والإجاره انتقال الملك فى الجملة، وإيجاب الذبح حليه لحوم الحيوانات، وحرمة سرقة أموال المسلمين، وقطع الطريق و الشوارع، وحقه القرآن المجيد و كونه مُتزلّاً من عند الله، بل معجزه لرسول الله صلى الله عليه و آله على الأظهر، وكذا وجوب مودّه أهل بيت رساله، والقيام بحق تعظيمهم، ولذا نقول: بكفر الخوارج و الناصيين لهم العداوه و إن كانوا فى عداد هذه الأمه فإنهم أنكروا فى الحقيقه ضرورياً من دين الإسلام، قد ثبت بدهاه كونه من هذا الدين صريح الكتاب المبين و المتواتر من سنه سيد المرسلين.

انتهى ما ذكره سميّنا العلامة المجلسى قدس سره القدوسى فى مقام تفصيله لأمثله الضروريات الفرعيه المقبوله بدهاتها عند جميع الأحاد من المسلمين، (1) وغير الغفال من التابعين لهذا الدين و إن كانوا من جمله المخالفين للفرقه الناجيه من الفرق الثلاث و السبعين من أمه سيد المرسلين (سلام الله عليه وعلى أهل بيته المعصومين).

ص: ١٥٨

١- (١). النظر إلى واقع المسلمين فى شتى الامصار والاعصار، أقوى شاهد على بطلان ما يدعيه من كون بدهاه كل هذه الامور لا تخفى على أى واحد من المسلمين، إذ كثير من هذه الامور المذكوره لاتعدّ من الامور البديهيه الثبوت عند بعض علماء المسلمين حتى الشيعه منهم، فضلاً عن عوامهم، بل أكثر من ذلك أنّ الكثير من العوام لا يعلم بثبوتها فى الشريعه لا على نحو العلم البديهى ولا على نحو العلم النظرى.

و أما ما كان من القبيل الثانى:القسيم فى الحقيقه لهذا القبيل و إن كان على فرض أخذنا إياه بمعنييه الثانى و الرابع دون الأول و الثالث من حدوده الأربعه المتقدّمه و صار على هذا التقدير يعمّ جميع الأحكام اليقنيه فى هذا الدين ولو عند خصوص الفقهاء و المجتهدين مثل مسائل إجماعياتهم التى لا توجد فيها خلاف ولا ينكره أحد بعد التأمل فى الحواشى و الأطراف هو ما عثرنا عليه من تتبع التام فى كلمات المنصفين من المؤلفين و المصنفين من المؤلفين ولم نلّفه مجموعاً مرتباً فى مكان مخصوص ولا وجدناه منصوصاً مبيّناً على كونه من ضروريات الدين على النحو المقصوص.

فمن جملتها: أنّ الماء المطلق رافع لجميع أنواع الحدث، ومطهر لجميع أقسام المتنجسات، وأن التراب الطاهر بل مطلق الأرض أيضاً مطهر فى الجملة، وأنّ البول و الغائط ناقضان للوضوء و التيمم، والمنى و الحيض موجبان للغسل، والتيمم بالصعيد الطاهر بدل عن الغسل و الوضوء فى جملة مقامات، وغسل الوجه و اليدين واجبان فى كل وضوء، وغسل تمام البدن شرط فى جميع الأغسال، ولا يجب غسل بواطن البدن فى الطهارات، ولا ما زاد على المرفقين و الكعبين فى الأجزاء الأربعه فى الوضوء، ويجب رعايه الترتيب بين أجزائه فى الجملة، وكذلك المولات، ويجب نيه القربه فى جميع الطهارات الثلاثه.

وتحصل الجنابه بغيوبه الحشفه فى قبل المرأه بالنسبه إلى الفاعل و المفعول، ويحرم على الجنب و الحائض مس كتابه القرآن، وعلى الرجل جماع الحائض فى موضع الدم، ويجب قضاء الحائض و النفساء ما تركته من الصيام الواجب دون الصلاه، ويجب تغسيل الميت أيضاً وتكفينه و تدفينه على النحو المشروع، ومن جمله النجاسات بول ذى النفس السائله من الحيوان الغير المأكول وكذا رجعه فى الجملة، وكذلك المنى و الميته و الدم من صاحب النفس السائله مطلقاً، ولا يجوز ولا يجزى الإتيان بالصلوه الفريضة قبل دخول وقتها ولا إلى غير القبلة التى هى جهه الكعبه المعظمه مع الاختيار، ولا أن تصلى الفريضة على الراحله اختياراً، ويجب ستر العوره فى الصلوه مع وجود الناظر المحترم، ولا يجب فى حق الأمه و الصبيه الغير البالغه ستر الرأس بخصوصه فيها، وتحريم صلوه الرجل فى لباس الحرير المحض و الثوب المنسوج من الذهب بخلاف المرأه، ويستحب إقامه الصلوه الفريضة المكتوبه فى المسجد، وكذلك الأذان للإعلان بالوقت، ولأجل الصلوات الخمس اليوميه و الجمعه دون غيره من الصلوات.

وتكبيره الإحرام ركن في الصلوة تبطل بتركها فيها عمداً وسهواً، وكذلك القيام مع الإمكان، ويجب فيها قرائته فاتحه الكتاب، ويستحب الترتيل في القرآن، ويجب في كل ركعة من الصلوات ركوع واحد وسجدتان وهما ركنان بخلاف التشهد والتسليم، فإن جزئيهما للصلوة من ضروريات المذهب دون الدين مع تأمل أيضاً في ضروريه الإسلام وخصوصاً بالنسبة إلى أوائل الإسلام.

وتبطل الصلوة بنواقض الوضوء يقيناً وكذا بالاستدبار من القبلة في الفرائض، وبكل ما يصدق عليه كلام الأدميين عرفاً، أو يعد من الفعل الكثير المخرج للإنسان عن كونه مصلياً، ويشترط الهيئات المخصوصه في صلوه الجمعة والعيدين والآيات وصلوه الأموات جميعاً، وكذا الخطبتان في صلواتي الجمعة والعيدين مع اجتماع سائر شرائطهما في هذه الأعصار، ويجب قضاء الفرائض اليومية مع تفويتها أو الإخلال بشرائطها النفس الأمريه عمداً أم سهواً إلّا في صوره كون الموجب لفواتها كفراً أصلياً، أو عدم اجتماع شرائط الوجوب في شخص المفوت لها أولاً، ويستحب الجماعه في الصلوات الفرائض ولا سيما الخمس اليوميه موكداً، ويجوز اقتداء المفترض والمتنفل بالمفترض دون المتنفل، ويجب القصر في صلوه المسافر مع الشرائط التي من جملتها المسافه المخصوصه، والزكوه في الأموال التسعه الزكويه المعينه واجبه على المالكين لنصبها المعينات، ووقت إخراج زكوه الغلات الأربع إذا صفت الغله وجمعت الثمره بل إذا يبست، ولا يجب الزكوه في شيء منها، إلّا إذا تمت في المسلك، ثم إنه يجب فيما يسقى سيقاً أو عذياً أو بعلاً العُشر، وفيما يسقى بالنواضح والدوالي نصف العشر وفي المتساوي السقى من القسمين من نصف العُشر، ومن نصفه نصف العُشر، ومستحقها الفقراء والمساكين وإن وجد معهما سائر الأصناف الثمانية المذكورين في الآيه الكريمة، ويشترط فيهما الإسلام، وأن لا يكونوا من الذين يجب على المزكى نفقتهم ولا من الهاشميين إذا كان المزكى من غيرهم، وزكاه الفطره أيضاً واجبه بشرائطها المقرره ويجوز أن يتولّى المالك إخراجها، وإخراج الخمس من الغنائم المكتسبه أيضاً من الواجبات في هذه الشريعه المطهره في الجمله.

من الواجبات المؤهله أيضاً صيام شهر رمضان المبارك، وقضاؤه في أيام اخر لمن كان مريضاً أو على سفر بمعنى الإمساك مع النيه عن التعمّد في الأكل والشرب، وعن الجماع قبلاً، والاستمناء مع الإنماء، فمن فعلها متعمداً في شهر رمضان فعليه الكفاره مع القضاء، ولا

كفاره في إفساد غير صيام هذا الشهر أم قضائه أم النذر المعين أم الاعتكاف، ولا- يصح الصوم من الحائض و النساء، وإن صادفت الدم جزءاً من نهارهما، ولا من المريض ولا المسافر ولا من المجنون و الصبي الغير المميز، ولا يجب أيضاً عليهم ولكن يصح من الصبي المميز مطلقاً، ويجب الصوم على كل من رأى هلال شهر رمضان و إن انحصر في شخصه، أو بلغ أمر الرؤيه إلى حد الشيع الموجب لعلمه، أو مضى من شعبان ثلاثون يوماً، ووقت الإمساك من طلوع الفجر الصادق إلى أول الليل.

ويستحب صوم الأيام البيض من جميع الشهور، و صوم رجب وشعبان أيضاً بتمامهما وأبعاضهما، وكذلك صوم التسع الأوائل من ذى الحجه بل صيام غير الأيام المحرّمه من السنه.

والاعتكاف في المساجد من جمله العبادات المقرره التي لا- تنعقد إلا بالنيه ويجب بالنذر وشبهه، و شرط الصيام والاقامه في المساجد ولا- أقل من ثلاثه أيام، ويستحب ان يشترك في ابتدائه الرجوع فيه عند عروض العارض مثل المحرم، ويحرم فيه الاستمتاع بالنساء لمساً و تقيلاً و جماعاً.

والحج واجب بأصل الشرع للمستطيع إليه مره واحده، وقد يجب بالنذر وشبهه وبالاستيجار و الإفساد، ويشترط في وجوبه فضلاً عن الاستطاعه بالبدن، و الزاد، و الراحله، و البلوغ، و العقل، و الحرية، و تخليه السرب من المانع، و وسعه الوقت، بل التمكن مما يمؤل به العيال الواجب على الإنسان نفقتهم على ما نقل عن المنتهى: اتفاق كافة العلماء عليه أيضاً، وأنواعه ثلاثه: تمتع، وقران، و إفراد. كما أنّ أشهره التي لا بدّ أن يتفق فيها أعماله و مراسمه أيضاً ثلاثه: شوال، و ذو العقده، و ذو الحجه قال الله تعالى: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ الْآيَه.

ويجب أن يوقع الحج و العمره في سنه واحده، وأن يحرم بحج التمتع من بطن مكّه بعد الفراغ من أعمال العمره بخلاف حج القرآن و الإفراد، ولا- يجب على القارن و المفرد هدى، ويجب على المتمتع ذبحه في يوم النحر، ولا- يجوز القرآن بين الحج و العمره بنيه واحده؛ لأنها منسكان متغايران، ويجب الإحرام بالحج و العمره من الميقات، و ميقات كل من حج أو اعتمر على طريق ميقات أهل ذلك الطريق، ولا يجوز لمريد النسك المجاوزه من الميقات إلّا مع الإحرام، و يحرم في الإحرام صيد البر و الإعانه عليه بأى وجه كان، و لبس المخيط للرجال، و إزاله الشعر عن البدن قليله و كثيره إلّا مع الضروره، و تغطيه الرأس للرجل دون

المرأه، وقصّ الأظفار مطلقاً، وقطع الشجر و الحشيش إلّما الأذخر، ويجب مسمى الوقوف بعرفات فى يوم عرفه مع النيه فإن تركه أحد عامداً بطل حجّه، وكذلك الوقوف بالمشعر ليله الأضحى أو صبيحته، وحدّه ما بين المأزمين إلى الحياض إلى وادى محسّر، ولا يجوز الإفاضه منه ليلاً إلا للمرأه أو المعذور، ولو فاته الموقفان جميعاً بطل الحجّ ولو كان ناسياً، ثمّ يجب الخروج إلى منى فى يوم العيد، ورمى جمرة العقبه بسبع حصيات وإصابه الجمره بفعله، ثمّ ذبح الهدى هناك، وفى يوم النحر لا قبله و هو أيضاً واجب على المتمتع ولو كان متنفلاً من إحدى النعم الثلاث تامه الأعضاء، ويكره التضحية بالثور و الجاموس ولو فقد الهدى فى ذلك المحل انتقل فرضه إلى البدل، وصيام ثلاثه أيام فى الحجّ وسبعه بعد الرجوع إلى الأهل، ومن جملة آداب الحجّ مطلقاً هو التضحية بمنى، وكذلك إيقاع الحلق أو التقصير فيها، ورمى جمرة العقبه قبلها، ومن الفرائض المقرره فى المنسكين بأقسامها هو الطواف بالبيت المحترم على النهج المعروف، وكذلك السعى بين الصفا و المروه، ولا يجوز قطع الطواف إلا لحدث أو حاجه أو فريضه حاضره و إن لم يتضيق وقتها.

ولا يجوز للمتمتع طواف حجّه وسعيه على الوقوفين، وقضاء المناسك فى منى يوم النحر ويجب فى كل من الطواف و السعى نيه القربه وقصد الطاعة و تعيين كونهما للحجّ أو العمرة، ويجب رمى الجمار الثلاث الأولى و الوسطى و العقبه فى الأيام التى يقيم فيها بمنى، كلّ جمرة بسبع حصيات على الترتيب المذكور، ويجوز النفر فى اليوم الأول و الثانى لمن اتقى الصيد و النساء.

ويجب الإقامة لغير من اتقى منهما إلى النفر الأخير، و كل من أحدث شيئاً من موجبات الحدّ أو القصاص وألجئ إلى الحرم كان آمناً من النقم، ولكن يضيق عليه فى المشرب و المطعم حتى يخرج فيؤاخذ بخلاف من أحدث ذلك فى نفس الحرم؛ فإنّه يعامل بما يقتضيه عمله الشنيع وليس له شفيح.

تجب على كلّ مستطيع العمرة أيضاً على حسب تكليفه بشرائطها المقرره، كما قال الله تعالى: **وَ اتَّمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ** وإنما نزلت العمرة فى المدينة و الحجّ فى مكّه، و قد يجبان أيضاً بالنذر وشبهه، و تصح العمرة المذكوره فى جميع أيام السنه وان كان الواجب فيها بأصل الشرع فى العمر مره فى موائتها المعينه، وأفعالها ثمانية: النيه، والأحرام، والطواف، وركعتاه، والسعى بعده، والتحلل منها بالحلق أو التقصير، ولا يحرم على المحرم صيد البحر كما يحرم عليه غيره،

ويكفر في صيد البر بمثل ما قتل من النعم، فإذا كان ظيماً فبشاه إن وجدت وإلا فبديلها من الصدقة و الصيام، ويحرم الاصطياد في الحرم ولو للمُحل. وحدّ الحرم يريد في يريد بمعنى أربعه فراسخ في مثلها، ومن المحضور في الحجّ الموجب للكفاره المعينه في مقامها هو الاستمتاع بالنساء عالمًا بالتحريم، والطيب، وتقليم الأظفار، وليس المخيط، وحلق الرأس، ونتف الأبطين، والتظليل في حاله المسير، وتغطيه الرأس ولو بالطين، والجدال إلى ثلاث مرات.

وأما الجهاد في سبيل الله، فهو أيضاً من أعظم أركان الإسلام، ووجوبه ثابت بالكتاب و السنه وإجماع المسلمين، بل الضروره من الدين المبين، ومن جمله شرائط وجوبه، البلوغ، والذكوره، والبصر، والاستطاعه البدنيه و الماليه. ومن يجب جهاده ثلاثه أصناف من الناس، وهم: الكفار الذين ليس لهم كتاب مثل عبده الأصنام، والكفار من أهل الكتاب مثل اليهود و النصارى، والبغاه من المسلمين الذين يبغون على من يقاتلونه منهم كما نصت عليه الآيه المحكمه. ولا يجوز الفرار من الحرب ان كان العدو على الضعف من المسلمين، ولا- يجوز لأهل الكتاب استيناف البيع و الكنائس في بلد الإسلام. ولا يجوز لأحد منهم أيضاً فضلاً عن المشركين دخول المسجد الحرام، والإناث و الأطفال من الأسارى يسترقون ولا يقتلون، والذكور البالغون يقتلون إن أخذوا و الحرب قائمه ما لم يسلموا.

ثم إنّ المعاملات المشروعه هو بيع الأموال بالعقد العربى المخصوص، ولا يجوز إيقاعه على الاعيان النجسه بالاتفاق، ويشترك فيه تقدير الثمن و جنسه، ويحرم فى متعلّقه الربا إذا كان مكيلاً أو موزوناً بأن يجعل فى طرف العوضين المتجانسين الزيادة على الآخر.

ومنها الرهن، وثيقه للدين و هو أيضاً ثابت بالإجماع من المسلمين كافه مضافاً إلى محكم الكتاب و السنّه المتواتره، ولا بدّ فيه أيضاً: من الإيجاب و القبول، وكمال العقل، و جواز التصرف كما فى سائر العقود، والحجر الذى هو: بمعنى الممنوعيه من تصرف الإنسان فى ماله المختص به أيضاً باب من أبواب الفقه. وأسبابه ستة: الصغر، والجنون، والرق، والمرض فى الجملة، والفلس، والسفه. كذلك الضمان للمال. والكفاله التى هى بمعنى التعهيد بالنفس لمن أراد ثابتان بالكتاب و السنه و الإجماع، والصلح بين المتنازعين أو المترافعين أيضاً أمر مجمع عليه بين الأمه فى الجملة.

وكذلك الشركه، والمضاربه، والمزارعه، والمساقاه، والوديعه، والعاريه، والاجاره، والوكاله، والسبق و الرمايه، والوقف، والوصيه، والهبه، والصدقه.

و أما النكاح:الذى هو بمعنى تحليل الوطء للمرأة الاجنبيه،أو نفس الوطء لها بعقد الدوام الواقع بين المتزوجين بالتراضى فهو أيضاً من جمله ضروريات هذا الدين،بل المتفق عليه بين جميع المسلمين،وكذلك التحليل بملك اليمين مع شرائطهما المقرره فى الكتاب المبين أو السنه المتواتره عن خاتم النبیین (صلى الله عليه وعلى أهل بيته الهداه المهديين).

ويحرم نكاح المحارم نسباً ومصاهره ورضاعاً على حسب ما تقتضيه الآيات المحكمه و السنه المسلمه واتفق كلمه الأمه،ولا يجوز الجمع بين الأختين فى النكاح،كما أنه يحرم وطء اخت المملوكه الموطوءه بملك اليمين ما لم يخرج الأولى عن الملك،وكذا نكاح من كان فى العده مطلقاً،ونكاح المطلقه بثلاث تطليقات ورجعتين ما لم ينكحها زوج يكون غير الزوج المطلق لها،ونكاح غير الكتائبه من الكفار ابتداء،ولو أرتد أحد المتزوجين المسلمين قبل الدخول وقع الفسخ بينهما فى الحال،ويحرم أيضاً نكاح الشغار كما كان فى الجاهليه:بأن يزوّج الرجل أحداً بنته على أن يزوجه بنته ويجعل صداق إحدى الأمراتين بضع الأخرى،وكذا نكاح الخماسه بعقد الدوام،والمتولد من الزوجه الدائمه يلحق بأبيه مع تحقق الدخول بها ومضى ستة أشهر فصاعداً من حين الوطء وعدم تجاوزه أقصى مده الحمل.

ومن الأمور الثابته فى الشريعه المطهره أيضاً التسميه و العقيقه،وخفض الجوارى،والختان للذكر من الأولاد،ولو بلغ الولد غير مختون وجب عليه ختان نفسه.

والواجب من النفقات،النفقه على من كانت فيه واحده من ثلاث،الزوجيه الدائمه،والقراه الوالديه و الولديه من غيرهما،والملوكيه المطلقه.

والطلاق للزوجه الدائمه بيد الزوج متى شاء وأراد،وتزول به علاقه النكاح بشرائطه المقرره التى منها:كون الزوج عاقلاً طائعاً غير مكره،وكون الزوجه طاهره من دم الحيض و النفاس إذا كانت مدخوله غير حامل،وزوجها معها حاضر و هو على قسمين:رجعى،وبائن،وتصح رجعه الزوج إليها من غير عقد جديد فيما كان من قبيل الأول أيام عدتها،وهى ثلاثه قروء لمن ترى الحيض،وثلاثه أشهر لمن ليست تحيض وهى فى سن من تحيض،وعده الحامل فى الطلاق بالوضع ولو بعد الطلاق بلحظه،وتعد الحزّه المنكوحه بالعقد الدائم الصحيح إذا كانت غير حامل بأربعه أشهر وعشره أيام،وإن كانت صغيره أو غير مدخوله،وعده الأمه فى الطلاق قرءان،ولا يجوز لمن طلق رجعيّاً أن يخرج الزوجه من بيته بالاختيار إلّا أن تأتى بفاحشه مبينه.

ثم إنَّ الخلع و المبارات، والظهار، والإيلاء، واللعان: أيضاً من الأمور الملحقة بالطلاق المتعلقة بها أنواع من أسباب الفراق، يستفاد أحكامها من الكتاب و السنه، وتلتبس تفاصيلها من الكتب الفقيهه متى أتفتت بين الأزواج، وان كانت قليله الجدوى وغير عامه البلوى فى أمثال هذه الاعصار.

ومن جمله العناوين الشرعيه و التداوين الإسلاميه أيضاً العتق، والتديير، والمكاتبه، المخصوصات بالماليك من الآدميين، وفضل عتق رقبه المؤمن متفق عليه بين جميع الطوائف من المسلمين بل المليون، وكذلك المكاتبه و التديير، ويختص الرق بأهل الحرب من أصناف الكفار، ومن أقرّ على نفسه بالرقيه رشيداً مختاراً مشكوكاً فى أمره حكم برقيته، ولا يملك الإنسان أحداً من آباءه وأمهاته وأولاده، ولا الرجل بالخصوص أحداً من محارمه، وينعتق جميع هؤلاء بمجرد الملك، ويشترط فى المولى المعتق؛ جواز التصرف والاختيار و القصد و القربه، وأما العتق بالعوارض فيحصل؛ بالعمى، والجذام، وتنكيل المولى للعبد.

ومن الإيقاعات الشرعيه الواجب عليها الوفاء ثلاثه: النذر، والعهد، واليمين. ويشترط فى انعقادها التكليف، والقصد، والحريه، وإذن المالك، والصيغه، والقدره على الوفاء.

ومن أبواب الفقه المصطفوى أيضاً الأحكام المتعلقة بالصيد و الذباجه، والأطعمه و الأشربه، فمن جمله تلك الوظائف أنه يؤكل من الصيد ما يقتله الكلب المعلم دون غيره.

ويحرم ذبيحه غير المسلم و الكتابى من سائر أصناف الكفار و إن كانوا فى الأصل مسلمين، وكذلك ما لم يذكر اسم الله عليه، أو ذبح إلى غير القبلة مع التعميد والالتفات إليها فى حال الذبح، وما لم يقع عليه التذكيه الشرعيه المختلفه باختلاف الحيوانات، وما ذبح على طريقه أهل الجاهليه، أو صدق عليه أنه من الميتات، ولا يحل من حيوان البحر إلا السمك و الطير، ولا يحل من السمك إلا ما كان له فلس، ويحل أن يؤكل من البهائم الإنسيه: الأنعام الثلاثه، ومن الوحشيه: البقر، و الكباش الجبلية، والحمر، والغزلان، واليماير.

ويحرم من المطعوم: الأعيان النجسه، والأشياء الخبائث، والطين الخسيس، والسموم القاتله، وأنواع الخمور، والدم المسفوح.

ومن الأمور المحرّمه بالضروره من الدين هو غصب الأموال، بمعنى: إثبات اليد على مال الغير عدواناً وظلماً، كما أنّ من الأمور المقرره فى هذه الشريعه المطهره هو الأخذ بالشفعه و المراد بها استحقاق الشخص حصه شريكه لانتقالها بالبيع من قبله إلى الغير، ويثبت

فى الأرضين و المساكن، وفى غير ذلك من المنقولات خلاف، وكذلك فى الانتقال بغير البيع وفىما إذا زاد الشركاء على اثنين.

ومن الأحكام المقرره فى هذه الشريعة المطهره أيضاً ما تعلق منها بإحياء الموات من الاراضى، والمراد بها: الأراضى الغير المنتفع بها لعطلتها بالاستيجم ونحوه، أو عدم الماء عنها، أو استيلاء الماء عليها، وبأحيائها؛ إخراجها عن الخراب و العطله إلى حيز الانتفاع و هو من موجبات الملك بإجماع المسلمين و النصوص القطعيه الخاصيه و العاميه. قالوا فالعامر منها ملك لأربابه، لا يجوز التصرف فيها إلّا باذنهم، وكذا ما به إصلاح العامر، ويحتاج إليه من المرافق و الحريم و الشرب و المراح، وأما الموات التى لم يجر عليها ملك مسلم أو جرى ولكن هلك أهلها بحيث لا يعرفون من سبق إلى إحيائها فى أزمنه غياب الإمام عليه السلام كان أحق بها، ويشترط فى التملك بالإحياء أن لا يكون الأرض فى يد مسلم ولا مسالم، ولا يكون حريم العامر، ولا مشعراً للعباده مثل عرفه و منى، ولا مقطوعاً من الإمام لغيره، ولا مشروعاً فى إحيائها ولو بالتحجير، ولا تقدير للشرع فى حقيقه الإحياء بل المرجع فيها العرف و العاده، كما أن المناط فى حرائم القنوات و الآبار ما أوجب التعدى إليها من الأغيار بمنافعها الإضرار، وإن ورد تجديد حريم المعطن بأربعين ذراعاً من الجوانب الأربع، وحریم بئر الناضح بستين، وحریم العين و القناه فى أرض الرخوه بألف، وفى الصلبيه بخمسائه ذراع.

ومن الأحكام المقرره أيضاً أحكام اللقيط، والضاله، واللقطه على وزن اللطيف، واللامه و اللزمه بمعنى الصبى الضايغ الذى يجده الإنسان بلا كافل، والحيوان المملوك الضايغ الغير الموضوعه عليه يد محترمه، والمال الصامت الذى يوجد كذلك بطريق اللف و النشر المرتب.

وحكم التقاط هذه الأقسام الثلاثه ينقسم إلى ثلاثه أحكام: واجب، ومكروه، ومباح، ولا يجوز للملتقط فى.

الأول: قصد التملك له مطلقاً، ولا - ولا - له إلّا فى حضانتة و تربيتة والانفاق عليه مع القدره بقصد الرجوع عليه بعد البلوغ ولو بالاستسقاء، ولا يجوز الإهمال فى نفقته ولو بالاستعانه من الإمام أو سائر من قدر عليها من الأنام بالإجماع المحقق، بل الضروره من دين الإسلام بل سائر أديان الانبياء عليهم السلام.

و أما الثانى: فإن كان من قبيل البعير فلا يؤخذ إن وجد فى كلاء و ماء يكفيايه لو كان صحيحاً؛ لأصالة عدم جواز إثبات اليد على مال الغير من دون الإذن و السبب المرخص فيه،

ولم يثبت فيه شيء منهما لكون المفروض فيه كذلك وعدم كونه في معرض التلف من جهة فرض كونه مصوناً عن السباع فإنه يؤخذ وجوباً أو استحباباً، ولا ضمانه فيه للمالك مثل ضمانه الشاه، ويجب على الواجد أن ينفق عليهما حفظاً لنفسها المحترمة عن الهلكة ولكن لا يرجع بالنفقة على المالك حيثما لم يجز له أخذهما.

وأما الثالث: فإن كان زائداً على الدرهم الشرعي لا يجوز التصرف فيه إلا بعد التعريف حولاً كاملاً ثم مع عدم ظهور مالك له يجب أن يتصدق به عنه إن كان قد التقطه من الحرم، وإن التقطه من غيره فهو بعد الحول بالخيار بين التملك مع الضمان وبين الصدقة بها عن المالك إلا إذا كان الملتقط مما يسرع إليه الفساد، فإن الواجد يقومه على نفسه من أول الأمر ثم يأخذه بقصد التملك مع الضمان وإن شاء دفعه إلى الحاكم ولا ضمان عليه. وكلما يوجد في أرض خربه أو في فلاة لم تعمر أصلاً فإن لم يكن عليه أثر الإسلام فهو لواجده من غير تعريف، وكذا ما يجده أحد في داره أو صندوقه المختصين به، وفي غير ذلك يحتاج جواز التصرف فيه إلى التعريف، هذا.

ومن الأحكام المقررة بالضرورة من جميع الشرايع المطهرة هي الفرائض المعينه التي خصها الشارع المقدس في أبواب الموارث بأن جعل بعض أولى الأرحام أولى ببعض في كتاب الله بالنسبة إلى الوراثه و التوريث، والمحصل من تلك الأوضاع المفصلة، أن أولى القربات النسبیه الوارثين المورثين بالنسبه إلى أمثالهم على ثلاث طبقات:

أولهم: الوالدان والأولاد إلى ما نزلوا

وثانيهم: الأخوه والأجداد إلى ما صعدوا وبعدوا

وثالثهم: الأعمام والأخوال مع ما تولدوا وتناسلوا.

كما أن السببیه منها على أقسام أربعة: أحدهم: الأزواج الذين بينهم علقه المزواجه الدائميّه و هو يجمع جميع الوراث.

والثاني: أصحاب ولاء العتق عند فقد أرباب النسب بالتمام.

والثالث: صاحبوا ولاء ضمان الجريه.

والرابع: الإمام عليه السلام الوارث لمن لا وارث له من الانام.

ثم إن نصاب كل من أولئك الأقارب والأرحام سهامهم المقدّره في شريعته الإسلام تلمس تفاصيلها من القرآن المجيد، وأخبار أهل بيت العصمه عليهم السلام، والكتب الفقهيه و المؤلفات الاستدلاليه الموضوعه لبيان المسائل والأحكام.

ثم من جمله موانع الإرث: الكفر بمعنى أن الكافر لا يرث المسلم ويرث لو كان بالعكس، والمسلمون يتوارثون وإن اختلفت مذاهبهم ما لم ينكروا ما علم ضروره من الدين مثل الغلامه و المجسمه و الخوارج و الجيريه من المظهرين للشهادتين، وهما يكفیان في الحكم بإسلام المظهر لهما ما لم يعلم فيه اعتقاد ما يكفر به، والمرتد الفطرى الذى ولد على الإسلام من أحد أبويه يقتل ولا يستتاب، وتعد أمراة عده الوفاه، وتقسم أمواله بين ورثته المسلمين و إن كان حياً، بخلاف الملى فإن حكمه أيضاً ذلك ولكن بعد الاستتابه وعدم القبول، ولاقتل فى المرأه مطلقاً.

ومن الموانع أيضاً: قتل العمدة فلا يرث القاتل من المقتول، ومنها الرق فلا يرث الإنسان إذا كان رقاً ولا يورث أيضاً أحداً لأنه لا يملك أبداً شيئاً.

ومن الواجبات الكفائية فى دين الله تعالى، هو: القضاء بين الناس بالحق فى كل ما اختلفوا فيه ووقع بينهم التشاجر لمن كان أهلاً و هو الإنسان العاقل العادل العالم القادر على استنباط الأحكام الشرعيه، فى زمان غيبه الحجه الهاديه المهديه عجل الله تعالى فرجه الشريف، عن أدلتها التفصيليه.

ويجب على الرعيه الانقياد لأمره والاتباع لحكمه فى جميع الوقايح، وعليه أن يحضر بحيث يلتمس المدعى فى إحضار غريمه و إن كانت امرأه، وأن يسوى بين الخصوم فى السلام و الكلام إلا من جهه اختصاص أحدهم بالسلام، ويحرم عليه أخذ الرشوه على الأحكام، وعلى المتحاكم إليه بذلها للشهود أو الحكام، ويطلب من المدعى إقامة البينه على مدعاه، فإن أقيمت حكم بمقتضاها مع طلبه وإلا- يعرض عليه الحلف على البرائه، ولكن لا يجوز إحلافه حتى يلتمس المدعى ثم أن المنكر أما أن يحلف أو يرده على المدعى أو ينكل، فإن حلف سقطت الدعوى، فلو عاودا للخصومه لم تسمع دعواه إلا أن يكذب الحالف نفسه، و إن حلف المدعى بعد الرد ثبت حقه، و إن نكل بطل و إن بذل اليمين بعد الحكم عليه بالنكول، ولا يستحلف المدعى مع بينته المرضيه إلا فى الشهاده بالدين على الميت استظهاراً، ويشترط فى الشاهد البلوغ إلماً فى مثل الشجاج و الجراح، وكذلك كمال العقل مطلقاً، والتدين بدين الإسلام فى غير الوصيه، والمراد به الإقرار بالشهادتين وبالضروريات التى جاء بها النبى صلى الله عليه و آله بالاتفاق من هذه الأمه، والعداله التى هى بمعنى اجتناب الكبائر و الإصرار على الصغائر من الذنوب و ارتفاع التهمه فى الشهاده مثل الشركه و التبعية أو الخصومه الدنيويه، وتقبل شهاده المرأه أيضاً فى الجملة كما فى مثل العيوب المتعلقة بالنساء،

ولا يجزى في الشهادة إلا- اثنان، ويلزم في الشهادة على الفواحش الثلاث أن يزيد عليهما آخر، أو يقرّ الفاعل بواحد منها أربع مرات في مجالس مختلفة، فلو شهد ما دون الأربعة بنحو المشاهدة أو صدر الإقرار بها أقل من الأربع في أربعة لم يثبت الفاحشه بل يقام على الشهود حد الفريه من غير تربص لإتمام البيه.

ثم إن حد الزانى و الزانيه، إن كان مع عدم الإحصان، أو المحرمه النسبيه، أو الكفر فهو مأه جلدته بالسياط المتوسطه، و إن كانا مع الأول فهو الرجم بالحجاره، و إن كان مع الأخيرين فهو القتل بالسيف بضربه واحده.

وأما حد اللواط الموقب المثقب فهو القتل كذلك، أو الإسقاط من الحائق أو الإحراق بالنار، و إن كان دون ذلك مثل التفخيز و الدخول بين الإليين فحدّه مأه جلدته، ويثبت السحق بما يثبت به اللواط و الحدّ فيه أيضاً مأه جلدته في الجملة.

ومن المحرمات القذف الذى هو بمعنى الرمي بالزنا و اللواط، وحده ثمانون جلدته بنص الآيه المحكمه، والتعريض به يوجب التعزير مثل سائر ما يوجب الأذى من أفاظ الشتم و السباب.

ويقتل من سبّ النبى صلى الله عليه و آله، أو واحداً من أهل بيته المعصومين، بل ساير الأنبياء المرسلين لدلاله الأخبار المستفيضه عليه، ولأنّ تعظيمهم قد علم من دين الإسلام ضروره فسبهم إرتداد، قيل وكذا من قال لأدرى أنّ محمداً صلى الله عليه و آله صادق أم لا،

ويثبت مثل حد القذف أيضاً لشارب الخمر متعمداً و من غير عله مجدده للشرب لتخميرها العقل وإيجابها الفساد فى الخلق، كما يوجب إرتكاب الفواحش الفساد فى النسب و النسل و الارتداد الإخلال فى الدين و الشرع.

والقتل المحرم التجزى على إفناء النفس، و السرقة من الأحرار و وقوع الهرج و المرج فى الملك و المال، و إن هذه هى الخمسه المؤهله المرعيه فى جميع الملل و المعبر عنها عند المتشرعين بالأصول الخمسه التى يجب تقريرها فى كل شريعته فضلاً عن الدين القويم الذى هو عند الله الإسلام، و قطع أيدي السارق و السارقه فى الجملة أيضاً من الحدود المنصوصه بالخصوص فى محكم الكتاب و مبرم الخطاب، وكذلك القتل و الصلب فى حق المحاربين الذين يحاربون الله و رسوله و يسعون فى الارض فساداً و إن كانوا فى الظاهر فى عداد أهل الاسلام» (١).

ص: ١٦٩

أقول: ليت شعري، كان بإمكانه قدس سره ان يختصر علينا، وعلى نفسه المسافه ويقول: إنَّ كلَّ ما هو مذكور في أبواب الفقه و الرسائل العمليه هو من ضروريات الدين؛ بدلاً من أن يذكر هذه القائمه الطويله من مصاديق ضروريات الدين.

ثمَّ ياترى، هل إنَّ كل ما ذكره تنطبق عليه تلك الضوابط التي ذكرها لضروري الدين؟ بل حتى الضابطه التي ذكرها الأردبيلي قدس سره من كون ضروري الدين هو الأمر اليقيني القطعي سواءً كان نظرياً أو ضرورياً، لا تنطبق على كثير مما ذكر، فإنَّ كثيراً من المصاديق التي ذكرها لم تكن يقينيه، و إنما قامت عليها ظواهر الكتاب وأخبار الثقات الأحاد، ومن المعلوم أنَّ هذه ليست أدله قطعيه يقينيه، و إنما هي أدله ظنَّيه قام الدليل على حجيتها.

ومن هنا يتضح لنا جلياً مقدار الخلط الواقع في كلمات الأعلام في بحث الضرورات بين مقام النظرية ومقام المصداق و التطبيق، فإنَّ بعضهم يذكرون مصاديق للضروريات غير منطبقه على الضوابط التي يذكرونها لمعنى الضروري الديني، وفي ظنِّي أنَّ الضابط نفسه إذا لم يكن واضح المعالم، محدد الجوانب، مبيِّن الطريق في سلوكه، يؤدي إلى صعوبه انطباقه على المصاديق، وعليه تنتهي النتيجة، والمحصله النهائيه إلى مثل هذا الخلط.

الفصل الثاني: الضرورات المذهبيه

اشاره

ص: ١٧١

اشاره

ضروري المذهب كضروري الدين وقع الخلاف بين العلماء في مقام تحديد الضابطه العلميه لمعناه ومفهومه، إلى عده أقوال، فذكرت ضوابط مختلفه في ذلك:

الضابطه الأولى

اشاره

وهي كالضابطه الأولى التي ذكرناها لضروري الدين، حيث يقال: إنَّ ضروري المذهب هو ذلك الأمر الذي لا يحتاج إلى دليل في مقام إثباته، أي: يكون بنفس معنى البديهى و الضرورى المنطقى، ولكن فرقه عن ضروري الدين، أنَّ الأوّل أى: (ضروري الدين) أمر بدهته و ضروريته بلحاظ كلّ فرق المسلمين وطوائفهم، بينما الثانى (أى ضروري المذهب) أمر بدهته و ضروريته بلحاظ مذهب من المذاهب الإسلاميه دون سائر المذاهب، كما لو كان متواتراً عند مذهب الشيعة فقط دون سائر المذاهب الأخرى.

وطبيعى إذا كان معنى ضروري المذهب هو بنفس معنى الضرورى المنطقى، فسوف تكون طرق إثبات ضروره مفرداته هي تلك البديهيات و الضروريات الست المذكوره فى المنطق، ولكن كما قلنا هذه الطرق تكون ضروريه و بديهيه بلحاظ مذهب وطائفه خاصه من المسلمين دون سائر طوائف و مذاهب المسلمين كما مثلنا بقضيه التواتر.

مناقشه الضابطه الأولى

يمكن أن يناقش هذا الرأى بعده مناقشات:

١. إنَّ هذا الرأى لا يعدو كونه دعوى غير مُبرهنه، فما هو الدليل ياترى على كون ضرورى المذهب هو بنفس معنى الضرورى المنطقى لكنه أضيّق دائره؟ وكما هو معلوم أنّ الدعوى غير المستدلّه لا يمكن الركون إليها علمياً، نعم، من حيث الإمكان وعالم الثبوت يبقى الأمر ممكناً، إلّا أنّ كلامنا فى عالم الإثبات و الوقوع الذى يحتاج إلى الدليل.

٢. بناءً على ما أفاده السيد الشهيد الصدر قدس سره من حصر الضروريات و البديهيات فى قسمين هما: الأوليات و الفطريات -و إن أرجع الفطريات إلى الأوليات أيضاً- سوف يتّضح بطلان هذه الضابطه المدعاه، إذ على هذه الضابطه تكون أغلب ضروريات المذهب قد ثبتت ضرورتها من خلال التواتر، والمتواترات عند السيد الشهيد ليست أموراً بديهيه ضروريه، و إنّما هى قضايا نظريه مستدلّه ومستتجه- كما نقلنا كلامه فى بدايات الكتاب-، ومعنى هذا أن تكون أغلب ضروريات المذهب إن لم نقل كلها خارجه عن ملاك الضروره، وداخله فى ملاك القضايا النظرية، وهذا أمر لا يمكن الالتزام به، إذ هذه الضابطه تقودنا إلى أمر خطير لا يمكن الالتزام به، و هو دليل بطلانها، فإنّه قيل: إذا بطل اللازم بطل الملزوم. نعم، هذه مناقشه مبنايه لا بنائيه.

٣. ما يظهر من كلام المحقق الاسترابادى فى الفوائد المدنيه: من أنّ ضرورات المذهب ليست ضروريه بالمعنى المنطقى وذلك لسببين:

(أ) أنّ الضروريات المنطقيه منحصره فى ستة أقسام و الضرورات المذهبيه ليست داخله تحت أى قسم من هذه الأقسام الستة.

(ب) إنّ علمنا بالضرورات المذهبيه دائماً يكون من خلال النصّ الدينى-القرآن، وسنّه المعصوم-، والضرورى المنطقى لا يكون العلم به من هذا الطريق.

ويمكن أن يجاب عليه: إن أغلب الضرورات المذهبيه هى حاصله من خلال التواتر، أمّا من خلال القرآن الكريم، و هو لاشك فى تواتره، أو من خلال روايات المعصومين عليهم السلام المتواتره، ومعلوم أن المتواترات من أقسام الضروريات الست المنطقيه.

نعم، يبقى الإشكال بالنسبه للامور التى يلتزم بضرورتها المذهبيه؛ لكنها لم تثبت بالتواتر أو بباقي الأقسام الخمسه الأخرى للضروريات المنطقيه، فهنا كيف يقال: إنّ ضرورتها هى بنفس معنى المنطقى؟!!

والنتيجه: إنّ هذه الضابطه لا يمكن المصير إليها، بعدما ذكرناه من الإشكالات التى ترد عليها.

اشاره

الضابطه نفسها التى ذكرها الأردبيلى قدس سره لضرورى الدين، فيقال فى ضابط ضرورى المذهب: هو ذلك الأمر اليقيني الذى يثبت عند الشخص؛ كونه من المذهب ولو بالدليل، والبرهان حتى لو لم يكن مجمعاً عليه.

و هذه الضابطه فيها ميزات عده:

أ) إنّ هذه الضابطه توسع من ضرورى المذهب ليشمل حتى مثل الأمر النظرى المنطقى الذى أُقيم الدليل القطعى عليه.

ب) إنّ هذه الضابطه تعتبر فى الضرورى المذهبي حال الشخص المستدل الذى يحصل عنده اليقين بكون الشئ الفلانى من ضرورات المذهب، ومعنى هذا أنّ الضرورات المذهبيه تختلف باختلاف الأشخاص، فربّ شخصٍ أقام الدليل القطعى على شئٍ وحصل عنده اليقين بكون الشئ الفلانى من ضرورات المذهب، وربّ شخصٍ آخر لم يقم الدليل، فلم يحصل عنده اليقين؛ ولذا لا يكون نفس الشئ عنده من ضرورات المذهب، ومن هنا قال: «حتى لو لم يكن مجمعاً عليه».

مناقشه الضابطه الثانيه

أيضاً هذا الرأى يمكن مناقشته من خلال:

١. أنّ هذا الرأى كسابقه لا يعدو كونه دعوى غير مبرهنه، فأى دليل دلّ على كون ضرورى المذهب هو بهذا المعنى.

٢. أنّ معنى شمول ضرورى المذهب للأمر النظرى المقام عليه الدليل اليقيني القطعى، يعنى أنّ أى شخص لو أقام الدليل على أمر بسيط جداً من أحكام المذهب، فهذا يعنى صيروره ذلك الأمر البسيط من ضرورات المذهب، وهذا أمر يستبعد الالتزام به.

٣. المناقشه الثالثه نفسها التى ذكرناها على الضابطه الثانيه من ضوابط ضرورى الدين، فإنّها بعينها تأتى هنا، نعم، قلنا هناك: إنّ تلك المناقشه لاتعدو كونها صياغه تأييده لعدم قبول تلك الضابطه، وهذا بعينه نقوله هنا.

الضابطه الثالثه

اشاره

ما ذكره المحقق الاسترآبادى قدس سره فى فوائده المدينه من أنّ: «ضرورى المذهب ما يكون

دليله واضحاً عند علماء المذهب حيث لا يصلح الاختلاف فيه» (١)، وهذه الضابطه كما هو واضح فيها ميزات عدّه:

(أ) إنّ الضرورى المذهبى ليس بمعنى الضرورى المنطقى، إذ الواضح من عباره الاسترابادى أنّ الضرورى المذهبى يحتاج إلى دليل بخلاف الضرورى المنطقى.

(ب) إنّ دليل الضرورى المذهبى واضح لا غموض فيه، وهذا معناه أنّ كلّ أمر فى المذهب كان دليله غير واضح عند علماء المذهب، فهو خارج عن إطار ضرورى المذهب.

(ج) إنّ الضرورى المذهبى قد يقع الخلاف بين العلماء فى الدليل عليه، لكن إذا كان هذا الدليل مما لا يصلح الاختلاف فيه فذلك أمر لا يضر بضرورته.

مناقشه الضابطه الثالثه

كذلك هذا الرأى ترد عليه عدّه إعتراضات:

١. إنّهُ يفتقر إلى الدليل العلمى، فالاسترابادى ادعى دعوى، ولم يستدل عليها، وعليه لا تقبل مقالته غير المبرهنه.

٢. إنّ هذا الرأى يؤدى إلى لازم لا يلتزم به الاسترابادى، ومن هو على شاكلته، إذ كم هي الأمور المذهبيه التى لم يقع الاختلاف فى أدلتها بين علماء المذهب الواحد، وهذا معناه الانتهاء إلى حصر الضرورات المذهبيه فى عدد قليل جداً، وهو أمر لا يلتزمون به، سيما مع ملاحظه المصاديق الكثيره التى ذكروها للضرورات المذهبيه.

٣. إنّ معنى هذا الرأى، أن نلتزم فى كون أى أمر فى المذهب؛ ولو كان من أبسط الأمور جداً، إذا كان دليله واضحاً جداً، أن نلتزم بكونه من ضرورات المذهب، وهو أمر يصعب الالتزام به.

٤. معنى هذا الرأى، أنّ ضرورات المذهب هي ضرورات بنظر العلماء فقط دون عوام الناس حتى لو كانوا من أهل العلم، إذ إنّ العلماء هم الذين يقيمون الأدله التى تكون بنظرهم واضحه جداً على أمر من المذهب، وهذا أيضاً أمر يصعب الالتزام به.

الضابطه الرابعه

اشاره

ما ذكره الشيخ آصف محسنى فى كتابه صراط الحق، ولعله هو المشهور من أنّ المراد

ص: ١٧٦

بضرورة المذهب: «ما أصبح جزءاً لذلك المذهب، بحيث كان معلوماً لكل واحد من أهل ذلك المذهب. وهذا كوجوب الخمس على الأرباح، وعصمه الأوصياء، ونحوهما في مذهب الامامية». (١)

مناقشه الضابطه الرابعه

و هذه الضابطه كسابقاتها لاتصمد أمام النقد، إذ يرد عليها:

١. أنها دعوى غير مبرهنه كسابقاتها.

٢. إن معنى هذه الضابطه التنازل عن كثير من الأمور التي يعدونها من ضروريات المذهب، إذ يجهلها ولم تخطر على بال كثير من أهل المذهب، فمثلاً: بطلان القياس، ومتعه النساء، وعصمه الأنبياء، بل حتى الأمور التي ذكرها من الخمس على الأرباح، وعصمه الأوصياء، يعدونها من ضرورات المذهب الشيعي، مع أن الكثير من الشيعة يجهلون مثل هذه الأمور ولا يعرفونها، فيلزم على القيد الذي ذكره -بحيث كان معلوماً لكل واحد من أهل ذلك المذهب- أن لا تكون هذه الأمور من ضرورات المذهب، إذن، لا بدّ أما التنازل عن كون هذه الأمور من الضروريات أو الالتزام بعدم صحه الضابطه المذكوره، وحيث لا يتنازلون عن كون تلك الامور من الضرورات المذهبيه، فلا بدّ من الالتزام بعدم صحه الضابطه.

الضابطه الخامسه

اشاره

ما نختاره، وحاصله: أن معنى ضروري المذهب: هو ذلك الأمر الذي يحتاجه المذهب حاجه شديده حيث يكون إما مقوماً له، أو أحد أجزائه الرئيسيّه، وهذا معناه أن الضرورات المذهبيه سوف تنحصر في قسمين:

الأول: الأركان الأساسيه التي تتقوم بها حقيقه المذهب. كولاية أمير المؤمنين عليه السلام و الأئمه من ولده عليهم السلام لمذهب الشيعة الاماميه.

الثاني: الأجزاء الأساسيه غير المقومه من العقائد و الأحكام الفرعيه، الثابته في ذلك المذهب.

والدليل على أن ضروري المذهب هو بهذا المعنى أمران:

الأول: أن ضروري المذهب أمر منسوب إلى المذهب ولفهم نوع هذه النسبه، نقول: إن الأمر الضروري لكل شيء لا شك أن ذلك الشيء يحتاج إليه وإلا لما عدّ ضرورياً لذلك

ص: ١٧٧

الشيء، وضرورة المذهب لا يشدّ عن هذه القاعده، فيكون ذلك المذهب محتاجاً إليه، هذه مقدمه.

ومقدمه أخرى، يدور الأمر بين أن تكون الحاجه هذه إمّا مطلق الحاجه أو الحاجه الشديده، وحيث لا يمكننا الالتزام-ولا أقل لكاتب هذه السطور- أن يكون ضروري المذهب بمعنى مطلق الأمر الذي يحتاجه المذهب، ولو حاجه بسيطه، اذ ينتهي بنا الأمر إلى كون أبسط أمور المذهب ولو كان أمراً استجبائياً صغيراً، أن يكون من ضرورات المذهب، فإنّ المذهب هو مجموع تلك المنظومه من عقائد وأحكام وأخلاق وأداب إلى غير ذلك، ويصعب الالتزام بذلك، إذ لا بدّ أن نقول: إنّ ضروري المذهب هو ذلك الأمر الذي يحتاجه المذهب حاجه شديده، وما يحتاجه المذهب حاجه شديده إما يكون من أركانه الأساسيه المقومه لحقيقته أو من أجزائه الرئيسيّه.

الثاني: إننا لو عرضنا كلّ الضوابط المتقدّمه بما فيها الضابطه التي ذكرناها على أمور ثلاثه:

١. فهمنا لروح الشريعه المقدّسه.

٢. إرتكازاتنا المتشرعيّه.

٣. إرتكازاتنا وإدراكاتنا الوجدانيه العقلائيّه.

فياترى أى، الضوابط المتقدّمه أقرب لهذه الأمور من الأخرى!؟

إننى كأنسان مسلم أملك فهمنا عن هذه الامور-التي يستدل بها الفقهاء على كثير من الأحكام- لا أخفى أننى أرى قرب الضابطه الأخيره التي ذكرناها لهذه الامور أكثر من غيرها من الضوابط الأخرى المدعاه.

وبضمّ هذا الأمر الثاني إلى الأول يحصل عندنا الاطمئنان؛ كون معنى ضروري المذهب هو ما ذكرنا.

ومن هنا يكون عنوان ما علّم ثبوته فى المذهب بالضروره، أمراً آخر غير عنوان ضروري المذهب لا أنّ أحدهما هو عين الآخر، إذ إنّ ذلك يأتى على تلك الضوابط التي لم تفرق بين العنوانين، أما الضابطه التي ذكرناها فإنّها تفرّق بين العنوانين.

نعم، قد يشتركان فى بعض المصادق وقد يفترقان، كما لو كان أمراً ما من ضروريات المذهب وأركانه ومعلوم الثبوت فى المذهب بعلم ضروري، كما فى إمامه أمير المؤمنين و الأئمه عليهم السلام إذ إنّها من ضرورات وأركان مذهب الشيعه ومعلومه بعلم ضروري لا نظرى لأنّها

ثابته بالتواتر، وكما لو كان أمراً ما من ضرورات المذهب كما لو كان من أجزائه الرئيسيّه لكنّه ثابت بعلم نظري لا ضروري أو كان أمراً ما ثابتاً بعلم ضروري؛ لكنه ليس من ضرورات المذهب.

مميزات الضابطه المذكوره

اشاره

لهذه الضابطه التي ذكرناها عده مميزات، تميزها من حيث الآثار و النتائج عن الضوابط الأخرى:

١. مصاديق هذه الضابطه تتحدد من خلال النصّ الديني

تتميز هذه الضابطه بكون مصاديقها التي تنطبق عليها من الضرورات المذهبيه، تعرف وتتحدد من خلال النصّ الديني حتى لو كان ذلك النصّ الديني لا يفيد العلم القطعي سواءً الضروري أو النظري، بل يكفي فيه أن تكون حجتيه ثابتة كما في أخبار الآحاد الثقات، وكذلك تتحدد المصاديق من خلال الإجماع القائم من كلّ أهل المذهب أو علمائه، طبعاً إذا كان ذلك الإجماع والاتفاق كاشفاً عن رأى المعصوم عليه السلام فإنّه هو الذى يكون حجّه، إذ لمّا كانت هذه الضابطه تدعى أنّ ضروري المذهب هو: «الأمر الذى يحتاجه المذهب حاجه شديده»، وبالتالي تحدده فى قسمين رئيسين هما: الأركان المقومه، والأجزاء الأساسيه الأصليه للمذهب. فعلى هذا سوف تنحصر معرفه كون الشىء الفلانى مصداقاً لضروري المذهب فيما اذا أثبت لنا النصّ الديني المذهبي أنّه ركن مقوم لذلك المذهب، أو جزء أساسى أصيل فيه، وكلّ طريق آخر غير ذلك لا يكون مثبتاً لهذه الحقيقه.

و هذا بخلافه فى الضوابط الأخرى، فإنها لمّا كانت تحدد ضابطه الضروري المذهبي كونه ضرورياً منطقياً، أو بما كان دليله واضحاً عند علماء المذهب، أو بما كان يقيني الثبوت سواءً بعلم ضروري أو نظري، أو بما كان واضحاً لا يجهلّه أحد من أفراد المذهب، فهذا معناه انها تجعل ما يقوم ضروره الضروري هو علم الإنسان وعدم علمه، مما يعنى ان الذى يحدد مصداق الضروري هو مدى علم الإنسان وعدمه، سواءً من خلال النصّ الديني الضروري حصل ذلك العلم أو من غيره، وهذا معناه ان أحد مشارب مصداق الضروري المذهبي هو النصّ الديني المذهبي الضروري مع وجود مشارب أخرى.

٢. عدم تأثر الضرورى فى هذه الضابطه بالزمان و المكان

ومما تميز به هذه الضابطه عن غيرها من الضوابط الأخرى، أنّ الضروري المذهبي على

وفقها لا يكون خاضعاً للظروف الزمانيه و المكانيه، كما كانت تتأثر بهما ضروريات المذهب على الضوابط الأخرى.

والسبب في ذلك: أنّ الضوابط الأخرى لما كانت تُخضع ملاك الضرورى المذهبى لعلم الإنسان الضرورى وعدمه- إذ الضابطه الأولى: كانت تعدّ في الضرورى المذهبى حصول العلم الضرورى المنطقى به. والضابطه الثانيه: كانت تعد حصول العلم اليقيني الضرورى المنطقى أو النظرى المنطقى. والضابطه الثالثه: تعد حصول الوضوح في دليله عند العلماء. والضابطه الرابعه: كانت تعتبر حصول الوضوح فيه عند كلّ أبناء المذهب- فعلى هذا من الممكن أن يكون أمراً معلوماً بالعلم الضرورى أو العلم القطعى النظرى في زمان ما أو مكان ما، فيكون داخلاً في إطار ضرورى المذاهب، وفي المقام نفسه يكون غير معلوم بعلم ضرورى أو لم يقدّم الدليل القطعى النظرى عليه في زمان آخر أو مكان آخر، فلا يكون داخلاً في إطار الضرورى المذهبى. وهكذا.

بينما على الضابطه المختاره، حيث إنّ ضروريه الضرورى المذهبى غير متقوّمه بعلم الإنسان وعدمه، وإنّما هي متقوّمه بمدى احتياج المذهب الشديد إليه وعدمه، حيث يكون مقوّماً لأصل المذهب، أو جزءاً أصلياً أساسياً فيه، فعلى هذا لا يكون ضرورى المذهب متأثراً بالظروف الزمانيه و المكانيه، لأنّه لا معنى لأن يكون أمراً ما مقوّماً لأصل المذهب في زمان أو مكان ما، ولا يكون مقوّماً له في زمان أو مكان آخر، أو يكون أمراً ما جزءاً أصلياً في المذهب في زمان أو مكان ما، ولا يكون كذلك في زمان أو مكان آخر؛ فالأمر يدور بين أن يكون الأمر ضرورياً للمذهب في كلّ الأزمان و الأماكن، و أما لا يكون كذلك.

نعم، قد تتأثر ضرورات المذهب من القسم الثانى- الأجزاء الأساسيه- بالظروف الزمانيه و المكانيه للأشخاص و العلماء، فلو ربّ عالم يعيش في ظرف زمانى أو مكانى معين، وتؤثر عليه تلك الظروف- وهى ما يعبر عنها حالياً بقبليات الفقيه- وبسبب ذلك يتأثر فهمه للنص الدينى بتلك الظروف، فيفهم من نص معين كون الأمر الفلانى من ضرورات المذهب و أجزائه الأساسيه، ويأتى فقيه آخر يعيش في غير تلك الظروف، فلا يفهم ما فهمه الأول، ونتيجة لذلك تختلف الضرورات باختلاف الأزمنه و الأمكنه. وعليه إذا شئت أن تقول: إنّ الضرورات المذهبيه أيضاً تتأثر وتتغير بالظروف الزمانيه و المكانيه حتى على الضابطه المختاره- طبيعى في غير الأركان المقوّمه- بناءً على ما تقدّم فلا بأس بذلك.

ومما تتميز به هذه الضابطة عن غيرها من الضوابط الأخرى، أنّ بعض الآثار السلبية الاجتماعية التي تفكك بنيه المجتمع الإسلامي، تنحسر فيها كثيراً، بخلافه على الضوابط الأخرى.

ومقصودنا من تلك الآثار الاجتماعية السلبية، قضايا التكفير، والتضليل، والتفسيق بين المسلمين بعضهم البعض الآخر، أو بين أبناء المذهب الواحد.

وتوضيح ذلك: أنّه على الضوابط الأخرى تبرز فيها تلك الظاهرة بشكل واضح - بل حصلت وعاصرناها - فتلك الضوابط لما كانت تحدد ضابط الضرورى المذهبي:

١ بما كان ضرورياً بأقسامه المنطقيه.

٢. أو بما كان يقينى الثبوت، سواءً بعلم ضرورى أو نظرى.

٣. أو بما كان دليلاً واضحاً عند علماء المذهب.

٤. أو بما كان واضحاً لايجهله أبناء المذهب.

فسوف تختلف الضرورات المذهبيه باختلاف الأشخاص و العلماء، فربّ أمر ثبت عند بعض العلماء أو عند بعض الناس بالتواتر فيعتبرونه من ضرورات المذهب، بينما لم يثبت تواتره عند بعضهم الآخر، فينكرون كونه من ضرورات المذهب، ولذا قد يعتبر أولئك أنّ هؤلاء ناكرين لضرورى المذهب؛ فيخرجونهم من دائره المذهب ويكفرونهم ويضللونهم.

وربّ أمر ما يكون عند بعض العلماء دليلاً واضحاً فيعدّه من ضرورات المذهب، ولا يكون كذلك عند علماء آخرين فينكرون كونه من ضرورات المذهب، مما قد يؤدي إلى أن يكفّر ويضلل أولئك هؤلاء.

وكذلك ربّ أمر ما يكون يقينى الثبوت عند مجموعه، ولا يكون كذلك عند آخرين فيثبت بعضهم ضرورته وينكره الآخرون، مما قد يؤدي إلى الإخراج من المذهب و التضليل و التكفير.

وهكذا لو كان أمراً واضحاً عند جماعه، وليس كذلك عند آخرين فيعتبر أولئك أنّه من ضرورات المذهب، وينكره هؤلاء، مما قد يؤدي إلى نفس ذلك اللزوم الخطير.

بينما على الضابطة التي ذكرناها فإنّ هذه الظاهره الاجتماعيه إن لم نقل: إنّها تنعدم فيها فلا أقل من أنّها تكون ضعيفه، وقليله جداً، إذ على الضابطة المذكوره سوف تكون قضيه تحديده أمر الضرورى المذهبي و الطريق إليه، منحصره كما قلنا بالنص الدينى، فإذا قال لنا

النص الدينى: إنَّ أمراً ما من مقومات المذهب ثبت عندنا أنه ضرورى المذهب، وإذا قال لنا: إنَّ أمراً ما من الأجزاء الأصلية الأساسيه للمذهب ثبت عندنا ضرورته المذهبيه، وإن لم يقل النص الدينى. هذا أو ذاك لأمر ما لا يكون من ضرورات المذهب، وعليه هذه الضابطه؛ تكون الضرورات المذهبيه فيها محدده واضحه المعالم، ومعه تنحسر تلك الظاهره.

إن قلت: إنَّ النص الدينى توجد فيه قراءات واستظهارات متعدده، وإنَّ قضيه السند فى النص الدينى-الروايات-غير مسلّمه عند الكل، فبعض الروايات مختلف بين العلماء تجاه أسانديها صحه وضعفاً، وعلى هذا ربّ عالم يستظهر من نصّ دينى أن أمراً ما من ضرورات المذهب، ولا يستظهر آخر ذلك فينكر ضروره ما أثبتته الأول، ولذا قد يكفر ويضلّ بعضهم بعضهم الآخر، وعليه ما نقضتم به على تلك الضوابط راجع عليكم.

قلت: صحيح أن قضيه الاختلاف تجاه النصّ الدينى دلالةً وسنداً موجوده بين العلماء، ولكن بملاحظه أمرين يندفع هذا الإشكال:

١. إننا قلنا: إنَّ ذلك اللازم الاجتماعى الخطير، يكون بروزه فى المجتمع بصورة قليله بناء على الضابطه المختاره، بينما على تلك الضوابط يكون بروزه فى المجتمع أكثر وبصوره أوضح.

٢. إنَّ النصوص الدينيه التى بين أيدينا و التى تحدد ضرورات المذهب بالأركان الأساسيه المقومّه أو الأجزاء الأصلية الأساسيه، عندما نلاحظها، لانرى وجود كثير اختلاف-إن لم نقل أنه منعدم-فى مضامينها ودالاتها وأسانيدها.

٤.الاتحاد بين ضرورات المذهب وأركان الإيمان

ومن الأمور والآثار المهمه لهذه الضابطه التى تميزها عن باقى الضوابط، أنه على هذه الضابطه سوف تتحد الضرورات المذهبيه من القسم الأول بالنسبه لمذهبنا نحن الإماميه-الأركان المقومّه لأصل المذهب-مع أركان الإيمان التى تحددها بعض الروايات، فمثلاً: ولاية أمير المؤمنين و الأئمه عليهم السلام تعتبر الركن المقومّ لحقيقه الإيمان بالمعنى الأخص، وهى فى نفس الوقت من أهم ضرورات مذهب الشيعه التى لا يختلفون فيها.

نعم، بالنسبه لضرورات المذهب من القسم الثانى لا يكون الأمر كذلك.

بينما على الضوابط الأخرى لا يكون هناك اتحاد دائمى بين الضرورات المذهبيه بالنسبه لنا نحن الإماميه، مع أركان الإيمان.

قد توجه عدده إشكالات على الضابطه التي ذكرناها،وهي تقريباً من نمط الإشكالات التي كانت متوجهه على الضابطه التي ذكرناها في تحديد مفهوم ضرورى الدين.

الإشكال الأول: إن الالتزام بهذه الضابطه يؤدي بنا إلى إنكار كثير من الضرورات التي إدعى كونها من ضرورات المذهب، إذ هذه الضابطه تقلص كثيراً من تلك الضرورات؛ لأنها ترجع ضروره الضرورى إلى ما ثبت من خلال النص الدينى كونه ركناً أساسياً مقوماً لأصل المذهب أو جزءاً أساسياً أصلياً فيه،ومن المعلوم أن كثيراً من الضرورات المذهبيه المدعاه لم يثبت عليها نص دينى بعنوان أنها من الأركان المقومه أو الأجزاء الأساسيه،وطبيعى هذه النتيجة أمر خطير يصعب الالتزام به،إذا لا بد من رفع اليد عن هذه الضابطه.

والجواب: إن هذا الاشكال يرد عليه نقضاً وحلاً:

١. أما نقضاً: فهذا الإشكال لا يختص بالضابطه التي ذكرناها، وإنما يشمل الضوابط الأخرى، إذ الأمر على تلك الضوابط أيضاً يؤدي إلى رفع اليد عن الكثير من الضرورات المذهبيه المدعاه كونها ضرورات مذهبيه.

فعلى سبيل المثال كم هي الضرورات المذهبيه التي تكون أدلتها واضحه غير مختلف فيها عند العلماء،حتى تصح تلك الضابطه التي تقول: إن ضرورى المذهب ما كان دليله واضحاً عند علماء المذهب،إننا لو دققنا فى أدله تلك الضرورات،لوجدنا أن ما كان دليله واضحاً منها لا يتجاوز عدد الأصابع.

وكذلك الضابطه التي تدعى كون ضرورى المذهب ما كان أمره واضحاً عند أبناء المذهب حيث لا يجمله أحد منهم،فياترى كم هي الضرورات المذهبيه التي تكون بهذه الدرجه من الوضوح؟ لا أجازف الحقيقه إذا ما قلت: إن استقراء حال أبناء مذهبنا شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً،يؤدي بنا إلى القول: إنها لا تتجاوز عدد الأصابع إن لم يكن أقل،وكذلك الحال فى الضوابط الأخرى.

وعلى أى حال النقض،لايزيد من الاشكال الا إشكالات،والمهم هو الحل.

٢. و أمياً حلاً: فلأن الباحث العلمى لأبداً أن يجرد نفسه عن هذه النزعات التي لامنشأ صحيح لها،لأننا ما دما قد ناقشنا كل تلك الضوابط وأتينا بضابطه جديده للضرورى المذهبي

فلا بدّ أن نلاحظ في كلّ مصداق يدّعى كونه من ضرورات المذهب انطباق ذلك الضابط عليه، فإذا كان منطبقاً صحّ أن ندّعى كونه من ضرورات المذهب، وإن لم يكن منطبقاً صحّ لنا أيضاً أن ندّعى خروجه عن ضرورات المذهب، ولا أعتقد أنّ باحثاً علمياً لا يراعى هذه القاعدة، إلا إذا كان لا يحترم التحقيق العلمي و الفكر الإنساني.

إذاً، ما ذكر من ذلك اللازم الخطير الذي يصعب الالتزام به، ليس بخطير وسهّل لنا أن نلتزم به.

الإشكال الثاني: إنّ ما ذكرتم من ضابطه لم يقلل بها أحد من العلماء، فهم تفرّقوا في الاختيار على تلك الضوابط التي ذكرت، وعليه تكون ضابطةكم مخالفة لإجماعهم، فيلزم طرحها.

والجواب:

١. إنّ العلم ليس وقفاً على أحدٍ حتى يلزم الوقوف على كلّ ما قاله العلماء.

٢. إنّ كلام العلماء ليس وحياً منزلاً من السماء لا يجوز مناقشته ومخالفته، سيما على من كان صاحب نظر مثلهم.

٣. لا- أدرى هل هذا من قبيل الإجماع المصطلح في علم الأصول حتى يستشكل بمثل هذا الإشكال؟ أو يريد المستشكل أن يستشكل بالإجماع المرّكّب الذي ثبت أصولياً عدم حجّيته.

٤. إنّنا عرضنا ضوابطهم التي ادّعوها، ورأينا مضافاً إلى خلوها من الدليل وكونها مجرد دعاوى غير مُستدله، وأنها لا تصمد أمام النقد العلمي، وذاكرنا ضابطه أخرى، وذاكرنا أدله عليها، فكيف بعد هذا يصح أن يقال لنا: إنّكم تخالفون إجماع العلماء؟!

الإشكال الثالث: إنّ لازم هذه الضابطه ألا يكفي- بالنسبة لنا نحن مذهب الامامية- الاعتقاد بإمامه وولايه أمير المؤمنين عليه السلام و الأئمة من ولده عليهم السلام وأصل عصمتهم، في دخول الإنسان في دائره التشيع و المذهب، لأنّه ورد في بعض الروايات ما يستفاد منه أنّ هناك أركاناً أخرى مُقومه لحقيقه التشيع مثل: استحلال المتعه، والإيمان بالرجعه، وغيرهما؛ لأنّه ما دامت هذه الضابطه تقول: إنّ القسم الأول من ضروري المذهب كان بمعنى الركن المقوم لحقيقه وأصل المذهب، مما يعني أنّ قضيه الإقرار به و الإيمان به، أمر لا بدّ منه في دخول الإنسان في ذلك المذهب.

والجواب: إننا لا بد أن نعرض تلك الروايات لنر مدى دلالة مضامينها على المدعى، وكذلك قضية أسانيد ما هو مدى اعتبارها؟ حتى بعد ذلك يمكن تقويم مدى صحة الإشكال أو عدم صحته.

أ) مارواه الصدوق قدس سره بإسناده، عن محمد بن عماره، عن أبيه قال:

قال الصادق عليه السلام: ليس من شيعتنا من أنكر أربعة أشياء: المعراج، والمسألة في القبر، وخلق الجنة والنار، والشفاعة. (١)

ب) وعن ابن عبدوس، عن ابن قتيبه، عن الفضل،

عن الرضا عليه السلام قال: من أقر بتوحيد الله، ونفى التشبيه عنه، ونزّهه عما لا يليق به، وأقر أن له الحول والقوه، والإرادة والمشيه، والخلق والأمر، والقضاء والقدر، وأن أفعال العباد مخلوقه خلق تقدير لا خلق تكوين، وشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وأن علياً والأئمة بعده حجج الله، ووالى أولياءهم وعادى أعداءهم وأجتنب الكبائر، وأقر بالرجعه، والمتعتين، وخلق الجنة والنار، والصراط والميزان، والبعث والنشور، والجزاء والحساب، فهو مؤمن حقاً، وهو من شيعتنا أهل البيت. (٢)

وبعد ان أستعرضنا هذه الروايات، نأتى إلى مناقشتها فنقول:

١. إن الروايه الأولى ضعيفه السند لا أقل من جهه جهاله محمد بن عماره وأبيه، حيث لم يوثقا، والثانيه يوجد كلام فى سندها من جهه ابن عبدوس وابن قتيبه، ولكن مع غض النظر عن ذلك.

٢. يمكن المناقشه فى دلالتها على المدعى، حيث يقال: أن الظاهر أن العلامات المذكوره تكون دخيله فى استكمال المرء حقيقه الإيمان و المرتبه العاليه من التشيع، وذلك من خلال ملاحظه مجموعه قرائن:

أ) إن الروايه الثانيه ورد فى ذيلها «فهو مؤمن حقاً» مما يعنى: أن الإيمان والإقرار بهذه الأمور المذكوره مما يتوقف عليه الوصول إلى المرتبه العاليه من الإيمان-الذى له مراتب متعدده-لامجرد أصل الإيمان وأصل التشيع.

ب) ورود روايات أخرى تكتفى فى حصول الإيمان ودخول الجنة وقبول الدين، بمجرد

ص: ١٨٥

١- (١). بحار الأنوار: ٩/٦٦.

٢- (٢). المصدر.

ولايه الأئمة الأطهار عليهم السلام ولزوم طاعتهم، ولا يضرّ عدم معرفه غير ذلك، مما يعنى: أنّ أصل الإيمان ودخول التشيع يكتفى به بذلك.

و هذه الروايات من قبيل:

١. صحيحه الحسن بن زياد العطار،

عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: إني أريد أن أعرض عليك ديني و إن كنت في حسناتي ممن قد فرغ من هذا، قال: فآته، قال: قلت: إني أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له، و أنّ محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه و آله وأقرّ بما جاء به من عند الله، فقال لي مثل ما قلت، و أنّ علياً إمامي فرض الله طاعته، من عرفه كان مؤمناً و من جهله كان ضالاً، و من ردّ عليه كان كافراً، ثم وضعتُ الأئمة عليهم السلام حتى انتهيت إليه فقال: ما الذي تريد؟ أتريد ان أتولاك على هذا؟ فإني أتولاك على هذا. (١)

٢. مارواه يوسف قال:

قلت لأبي عبدالله عليه السلام أصف لك ديني الذي أدين الله به؟ فان أكن على حق فثبنتي، و إن أكن على غير الحق فردني إلى الحق قال: هات، قال: قلت: أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له، و أنّ محمداً عبده ورسوله، و أنّ علياً كان إمامي، و أنّ الحسن كان إمامي، و أنّ الحسين كان إمامي، و أنّ علي بن الحسين كان إمامي، و أنّ محمد بن علي كان إمامي، و أنت جعلت فداك على منهاج آبائك، قال: فقال عند ذلك مراراً: رحمك الله، ثم قال: هذا و الله دين الله ودين ملائكته ودين آبائي الذي لا يقبل الله غيره (٢)

وغيرها من الروايات.

وعلى هذا سوف تكون النتيجة جمعاً بين الروايات، أنّ الدخول في أصل الإيمان و التشيع لا يتوقف على أكثر من الإقرار بولايه الأئمة عليهم السلام ولزوم طاعتهم، أمّا من أراد ان يرتقى في مراتب أعلى للإيمان و التشيع، فعليه أن يقرّ بتلك الأمور التي ذكرتها روايه الفضل عن الرضا عليه السلام بل أكثر من ذلك إن أراد المرء أن يصل إلى مراتب أعلى في الإيمان و التشيع فعليه أن يكون مصداقاً لتلك الروايات التي تقول:

إنما شيعه على عليه السلام الشاحبون، الناحلون، الذابلون، ذابله شفاههم، خميصه بطونهم، متغيره

ص: ١٨٦

١- (١). بحار الانوار: ٩/٦٦.

٢- (٢). المصدر: ٨.

ألوانهم، مصفره وجوههم، إذا جنّهم الليل اتخذوا الأرض فراشاً، واستقبلوا الأرض بجباههم، كثير سجودهم، كثير دموعهم، كثير دعاؤهم، كثير بكائهم، يفرح الناس وهم محزونون. (١)

بل أكثر من ذلك عن الامام الصادق عليه السلام: الإيمان عشره درجات (٢) بمنزله السلم، وكان سلمان في الدرجه العاشره، وأبو ذر في التاسعه، والمقداد في الثامنه،

ولا يصل إلى ذلك إلا الأوحدي من الناس.

والخلاصه: أنّ تلك الروايات لا تدلّ على كون تلك الأمور المذكوره فيها من الأركان المقومّه لأصل الإيمان، وأصل الدخول في التشيع؛ وأنما هي من الأمور المقومّه للمراتب العاليه في الإيمان و التشيع.

نعم، يمكن التمسك بكون تلك الروايات ظاهره في كون تلك الأمور من الأجزاء الأصليه الأساسيه للإيمان ومذهب أهل البيت عليهم السلام؛ ولذا تكون من ضرورات المذهب من القسم الثاني.

خلاصه ما تقدّم

يتّضح لنا مما تقدّم أمور عدّه:

١. أنّ ضابط ضروري المذهب هو بمعنى الأمر الذي يحتاجه المذهب حاجه شديده، وهذا يعني أنّه ينطوي على قسمين رئيسين:

(أ) ما كان ركناً مقوماً لأصل المذهب.

(ب) ما كان جزءاً رئيسياً في المذهب.

٢. تتميز الضابطه المذكوره عن غيرها من الضوابط بأمر عدّه:

(أ) كون الطريق في تحديد مصداق ضروري المذهب هو النص الديني المذهبي، وان لم يكن العلم به قطعياً سواء القطع الضروري أو النظري، بل يكفي ثبوت حججه، وجواز الاستناد إليه في مقام الإثبات.

(ب) عدم تأثر الضرورات المذهبيه بقضيه الزمان و المكان على نقيض الضوابط الأخرى، إلا في حالات خاصه.

ص: ١٨٧

١- (١). المصدر: ١٤٩/٦٥.

٢- (٢). المصدر: ١٦٨/٦٦.

ج) كون بعض الآثار الاجتماعيه السليه-قضيه التكفير و التضليل و الإخراج من دائره المذهب-تكون أقل على الضابطه المذكوره منه على الضوابط الأخرى.

د) إتحاد الضرورات المذهبيه من القسم الأول مع أركان الإيمان الأساسيه الوارده فى الروايات على مذهبنا الحق.

٣. كل الإشكالات التى ذكرناها على الضابطه المختاره تبين لنا أنها ليست تامه، ولا تقف حائلًا أمام قبول هذه الضابطه.

ص: ١٨٨

الكلام فى هذا المبحث، بناءً على الضابطه التى ذكرناها يقع فى مستويين:

١. البحث عن حكم إنكار الأركان الأساسيه المقومه لأصل وحقيقه الإيمان و التشيع، التى هى تمثّل الضرورات المذهبيه من القسم الأول، تماماً كما كان الحال فى البحث عن إنكار ضرورى الدين من القسم الأول.

٢. البحث عن حكم إنكار الأجزاء الأساسيه غير المقومه لأصل الإيمان و التشيع.

بينما على الضوابط الأخرى يقع فى مستوى واحد، و هو حكم إنكار ما علم ثبوته فى الدين بعلم ضرورى سواءً أكان من الأركان للمذهب أم من أجزائه الأصلية أو حتى لو كان من أبسط أحكامه.

ومن هنا لابد أن نبحث فى ثلاثه مقامات:

١. فى حكم إنكار الأركان الأساسيه المقومه للمذهب.

٢. فى حكم إنكار الأجزاء الأساسيه للمذهب.

٣. فى حكم إنكار ما علم ثبوته فى المذهب بعلم ضرورى لانظرى.

المقام الأول: إنكار ضرورات المذهب من القسم الأول

اختلفت كلمات الأعلام فى مقام تحديد الأصول، والأركان المقومه للإيمان بالمعنى الأخص:

١. فالمحقق الطوسى قدس سره ينقل فى قواعد العقائد: «أنها عند الشيعة ثلاثه» التصديق بوحدانيه الله تعالى فى ذاته، والعدل فى أفعاله، والتصديق بنبوه الأنبياء، والتصديق بإمامه

الأئمة المعصومين من بعد الانبياء» (١)، ولا يعدّ من ضمنها المعاد.

٢. بينما الشهيد الثانى قدس سره فى رساله الإيمان، (٢) يذكر أن أركان وأصول الإيمان هى «خمسه: التوحيد، والعدل، والتصديق بنبوہ نبينا صلى الله عليه و آله، والتصديق بامامه الأئمه عليهم السلام، والمعاد الجسمانى».

ومثله يقول الشيخ جعفر كاشف الغطاء فى كشف الغطاء. (٣)

وعلى أى حال لا إشكال فى الأصلين الأولين-التوحيد و النبوه- وإنما الكلام فى الثلاث الأخرى:

١. الإقرار بولايه و إمامه الأئمه الاثنى عشر عليهم السلام

إشارة

و هذا الأمر قد دلّت على ركنيته و كونه مقوماً لحقيقه الإيمان بالمعنى الأخص و التشيع، العديد من الروايات:

أ) كالروايات التى اعتبرت الولايه ركناً مبنياً عليه الإسلام، الذى هو فيها بمعنى الإيمان، جمعاً بينها وبين مادّ على كون الإسلام الظاهرى، الذى تجرى عليه تلك الأحكام المعروفه، هو مجرد إظهار الشهادتين كموثقه سماعه المتقدّمه.

فإنّه من الواضح أنّ الركن المبنى عليه الشىء يفهم منه عرفاً أنّه مقوم لحقيقه ذلك الشىء، إذ لولاه لانهد ذلك الشىء.

منها: صحيحه زراره «عن أبى جعفر عليه السلام قال:

بنى الإسلام على خمسه أشياء: على الصلاه، والزكاه، والحجّ، والصوم، والولايه.

قال زراره: قلت وأى شىء من ذلك أفضل؟ فقال: الولايه أفضل لأنّها مفتاحهن، والوالى هو الدليل عليهن. قلت: ثمّ الذى يلى ذلك فى الفضل؟ فقال: الصلاه، قلت ثمّ الذى يليها فى الفضل؟ قال الزكاه، لأنّه قرنّها بها وبدأ بالصلاه قبلها. قلت فالذى يليها فى

الفضل؟ قال الحجّ، قلت ماذا يتبعه؟ قال: الصوم. (٤)

ص: ١٩٠

١- (١). قواعد العقائد: ١٤٥.

٢- (٢). حقيقه الايمان: ٤٠٠-٤١٣، مطبوعه ضمن كتاب المصنفات الأربعة من سلسله مؤلفات الشهيد الثانى/١١، تحقيق مركز الابحاث و الدراسات الاسلاميه.

٣- (٣). كشف الغطاء: ٢٩٢/١.

٤- (٤). وسائل الشيعه: ج ١، باب ١ من أبواب مقدمه العبادات: ح ١.

ومنها: صحیحہ اُبی حمزہ الثمالی «عن اُبی جعفر علیہ السلام قال:

بنی الإسلام علی خمس دعائم: إقام الصلاة، وإیتاء الزکاه، وصوم شهر رمضان، وحجّ بیت الله الحرام، والولاية لنا أهل البيت (١).

وغير ذلك من الروایات بهذا المضمون التي ان لم نقل بتواترها فلاشك في استفاضتها.

بيان نافع

ذكر المجلسي قدس سره في البحار، في معنى الإسلام في قوله عليه السلام «بنی الإسلام علی خمس» ما نصه: «يحتمل ان يكون المراد بالإسلام الشهادتين، وكأنهما موضوعتان علی هذه الخمسة، لا تقومان إلّا بها، أو يكون المراد بالإسلام: الإيمان، وبالبناء علیها كونها أجزاءه وأركانها فحينئذٍ يمكن أن يكون المراد بالولاية ما يشمل الشهادتين أيضاً أو يكون عدم ذكرهما للظهور، وأما ذكر الولاية التي هي من العقائد الإيمانية مع العبادات الفرعية، مع تأخيرها عنها، إمّا للمماشاه مع العامه، أو المراد بها فرط المودّه و المتابعه اللتان هما من مكملات الإيمان أو المراد بالأربع الاعتقاد بها والانقياد لها، فتكون من اصول الدين لأنّها من ضرورياته، وإنكارها كفر، والأول أظهر». (٢)

أقول: ما ذكره من هذه الاحتمالات واستظهاره للأول الذي هو بمعنى الإسلام لا الإيمان، كلها تبقى احتمالات لها رصيد من المراد في الروايه، لولا- وجود روايه أخرى هي نفس صحیحه زراره المتقدمه ولكنها بطريق آخر، وفيها إضافة عما ذكره في الوسائل، وتلك الروايه التي بسند آخر موجوده في البحار أيضاً، حيث يقول الإمام عليه السلام في ذيلها

ذروه الأمر وسنانه ومفتاحه وباب الأشياء ورضى الرحمن الطاعه للإمام بعد معرفته، إنّ الله (عزّوجلّ) يقول: مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَ مَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا. (٣) أمّا لو أنّ رجلاً- قام ليله وصام نهاره، وتصدق بجميع ماله، وحجّ جميع دهره، ولم يعرف ولايه ولى الله، فيواليه ويكون جميع أعماله بدلالته إيهن ما كان له على الله حقّ في ثوابه، ولا- كان من أهل الإيمان، ثمّ قال: أولئك المحسن منهم يدخله الله الجنة بفضل رحمته. (٤)

ص: ١٩١

١- (١). المصدر: ح ٣١.

٢- (٢). بحار الأنوار: ٣٢٩/٦٨-٣٣٠.

٣- (٣). النساء: ٨٠.

٤- (٤). بحار الأنوار: ٩/٦٦.

فإن هذه الرواية واضحة أنّ ذيلها يجعل الذى لا يوالى ولى الله، خارج عن الإيمان، حيث قالت: «ولا كان من أهل الإيمان»، ولفظ الإيمان عند إطلاقه لا بدّ أن يحمل على معناه الخاص ما لم تكن هناك قرينه تعينه لمعنى الإسلام الأعم، وهى مفقوده فى المقام.

ومما يؤكد بل مما يدل على كون المراد من أهل الإيمان فى ذيل الرواية هم الشيعة الإمامية انه عليه السلام قال: «المحسن منهم يدخله الله الجنة بفضل رحمته»، إذ المراد من هولاء هم المخالفون بقرينه أن الله بفضل رحمته يدخل المحسن منهم الجنة؛ لأنّ المخالف لا يستحق أن يدخل الجنة؛ لأنه ليس له حق على الله بدخول الجنة كالمؤمن الإمامي.

ب) وكالروايات التى يعرض فيها بعض الأصحاب دينهم، مثل صحيحه الحسن بن زياد العطار المتقدمه، حيث ورد فيها «وأن علياً إمامي فرض الله طاعته، من عرفه كان مؤمناً، ومن جهله كان ضالاً، ومن ردّ عليه كان كافراً ثم وصفت الأئمة عليهم السلام حتى انتهت إليه...» وغيرها مما هو بمضمونها. (١)

فان هذه الرواية واضحة فى أن الذى لا يؤمن بولاية الأمير عليه السلام أو باقى الأئمة عليهم السلام يكون خارجاً عن الإيمان و التشيع.

ج) وكالروايات التى تجعل موته من لم يعرف إمام زمانه، ميتة جاهليه، وضلال ونفاق مما يعنى: أنّه باقى على أصل الإسلام الظاهري، وسيأتى ذكر العديد منها فى الطائفة الثالثة من الروايات التى نذكرها عند البحث عن كون الإمامه من أصول الاسلام، أو من اصول الإيمان.

مقدار الإقرار بالإمامه و الولاية

ماهو ياترى المقدار اللازم من الإيمان بإمامه الأئمة من أهل البيت عليهم السلام لكى يكون المرء داخلياً فى إطار الإيمان بالمعنى الأخص و المذهب الإمامي، فإنّ فى هذا احتمالات متعدده:

١. ان يقرّ الإنسان فقط بكون الإمام على بن أبى طالب عليه السلام خليفه وحاكماً للمسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه و آله بلا فصل، وأنّه مفترض الطاعة، وكذلك للأئمة من ولده إلى القائم -عجل الله تعالى فرجه الشريف-.

٢. أو بالإضافة إلى ذلك، أن يقر بأصل عصمتهم.

ص: ١٩٢

١- (١). راجع: هذه الروايات فى بحار الانوار، ج٦٦، باب الدين الذى لا يقبل الله أعمال العباد إلما به، حديث: ٥، ٦، ٧، ٩، ١٦

٤. وكذلك فى باب أدنى ما يكون به العبد مؤمناً وأدنى ما يخرج عنه، ج٦٩، حديث: ٣، ١

٣. أو بالإضافة إلى ذلك، أن يقر بولايتهم التشريعية و التكوينية.

٤. أو بالإضافة إلى ذلك، أن يقر بعلمهم بالغيب، وما شاكل.

ولا أخفى أن المسألة تبدو حرجه وخطيره.

والصحيح من هذه الاحتمالات: هو الأول فقط، فلم يؤخذ في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص و التشيع أكثر من الإقرار بالولاية و الإمامه للأئمة عليهم السلام، وكونهم خلفاء للرسول مفترضى الطاعة على الأمة.

ويدلّ على ذلك أمران هما:

الأول: إنّ الروايات التي استعرضناها و التي دلّت على أخذ الولاية للأئمة عليهم السلام في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص و التشيع، لم تذكر أكثر من الإقرار بالإمامه وافتراض الطاعة، فلو كان أزيد من ذلك معتبراً لذكرته الروايات، ولأشار إليه الأئمة عليهم السلام.

الثاني: إنّ افتراض ما هو أزيد من ذلك كأصل العصمه أو العصمه المطلقة، والولاية التكوينية و التشريعية، والعلم بالغيب، وكونهم واسطه في الفيض، وأنهم أول من خلق الله، وغير ذلك، يعني الحكم بأخراج كثير- إن لم نقل الأغلب- من الشيعة الإماميه عن حدّ الإيمان و المذهب، إذ إنّ كثيراً منهم لا يعرفون هذه الأمور و يجهلونها، و هذا أمر مقطوع البطلان، ولا يمكن الالتزام به، بل حتى في عصرهم عليهم السلام لعل كثيراً من شيعتهم لم يكونوا ينظرون إليهم بمثل هذه الصفات، وعلى الرغم من ذلك نراهم يعاملونهم معاملة الموالين و الشيعة لهم.

و إن قلت: في خصوص العصمه لأنسّم ما قلت، إذ هؤلاء الناس البسطاء، لا يعرفون مصطلحات العصمه و ما شاكلها نتيجة لجهلهم بالمصطلحات العلميه الفلسفيه و الكلاميه، ولكن واقعها ثابت في كيانهم و فطرتهم و نفوسهم، والشاهد و المنبه الوجداني على ذلك، أنّ أي واحد من الشيعة حتى سكان البوادي و القرى و الأرياف، إذا قلت له: إنّ إمامك على بن أبي طالب غير معصوم يمكن في حقّه ان يقترف الذنوب و يعصى الله تعالى، لوجدته يتعصّب عليك، وينكر عليك قولك هذا، ويقول لك كيف تتكلم على أمير المؤمنين بهذا الكلام؟! ممّا يكشف عن اعتقاده بأصل عصمته عليه السلام، وهكذا بقيه الأئمة.

قلت: سلّمنا بذلك في كثير منهم، ولم نناقش في كون الثابت في نفوس بعضهم قضيه العدالة فقط، ولكن يبقى السؤال ما هو الدليل على أخذ العصمه كحدّ مستقل في تحقق

الإيمان بالمعنى الأخص؟ إِنْ ما ذكرتم لا يصلح لذلك، فإنَّ إرتكاز كون الأئمة عليهم السلام معصومين في أذهان الشيعة لا يدل على أخذ العصمة كحدٍّ للإيمان بالمعنى الأخص، وإنَّما ذلك ينسجم حتى مع ما هو أعمُّ من ذلك.

إن قلت: يمكن الاستدلال على أخذ الإقرار و الإيمان بأصل عصمتهم كحدٍّ في تحقق الإيمان بالمعنى الأخص بدليلين:

الأول: الإجماع من قبل الطائفة على أنَّ من لم يعتقد بعصمتهم عليهم السلام، فهو خارج عن حدِّ المذهب و الإيمان بالمعنى الأخص، مما يعني أخذ الإقرار بالعصمة في حدِّ المذهب.

الثاني: أنه عندنا معاصر الإمامية، لا تنعقد الإمامة إلَّا للمعصوم، فمن شروط الإمامة العصمة، فإذا لم نأخذ الإيمان بالعصمة في حدِّ الإيمان بالمعنى الأخص و المذهب الإمامي، كان معنى ذلك عدم أخذ أصل الإمامة و الولاية كحدٍّ فيه، إذ الشخص إذا لم يعتقد بعصمة أمير المؤمنين عليه السلام مثلاً، ولو عن جهل، فإنَّ معنى ذلك أنَّ إمامته لم تثبت عنده.

ويردّهما:

أمَّا الأول: فنحن نسلم أنَّ الإجماع مُنعقد من قبل الطائفة على عصمتهم عليهم السلام؛ ولكن أول الكلام كون الإجماع انعقد على العصمة بوصف كونها ركناً مقوماً لحقيقته الإيمان بالمعنى الأخص، بل لعلَّ الإجماع قد انعقد على كون العصمة من ضروريات المذهب، ومن الواضح أنَّ عنوان ضروري المذهب أعم من الركن المقوم لأصل المذهب، إذ هناك من ضرورات المذهب ما ليس من الأركان المقومة لحقيقته المذهب و الإيمان بالمعنى الأخص كما هو الحال في ضرورات الدين فبعضها ركن مقوم وبعضها الآخر جزء أساسي غير مقوم، و إذا توجه هذا الاحتمال فلا يكون هذا الإجماع دليلاً على خروج من لم يعتقد بعصمتهم من المذهب لجهل، إذ على هذا الاحتمال سوف يرجع البحث إلى أنَّ إنكار ضروري المذهب هل يكون بذاته سبباً مستقلاً لتحقق الخروج من المذهب، أو أنه يؤدي إلى ذلك إذا لزم من إنكاره، إنكار أصل الإمامة لأحد الأئمة ووجوب طاعتهم، و هذه الملازمة لا تتم إلا في حالة العلم أو الظن واحتمال الثبوت احتمالاً معتدلاً به عقلائياً، ومن ثمَّ لا ينحصر البحث بإنكار الضروريات بل يشمل حتى النظريات.

وحيث إنَّ الصحيح هو الرأى الثانى كما سوف يأتى، فلا يكون الإقرار بالعصمة مأخوذاً كحدٍّ مستقل في تحقق الإيمان بالمعنى الأخص.

ص: ١٩٤

وأما الثاني: فهو لا يفيد في إثبات المدعى، إذ أقصى ما يفيدُه هو ثبوت الإقرار بالعصمة في حق من يعلم بشرطيتها للإمامه، وهذا معناه أنها لم تؤخذ كحدٍّ مستقل في تحقق الإيمان بالأخص، وإنما العالم بشرطيتها للإمامه حيث يلزم في حقه إذا لم يقر بها أن يكون غير مقرٍّ بالإمامه، فلهذا أعتبرت في حقه.

أما من يجهل بشرطيتها للإمامه فلا يلزم لو لم يقر بها أن يكون غير مقرٍّ بالإمامه، فلا تؤخذ كحدٍّ في تحقق إيمانه ودخوله في إطار المذهب.

نعم، ذكر الشيخ المفيد قدس سره أن حدَّ الإيمان بالمعنى الأخص، مأخوذ فيه الإيمان بثلاثة أمور:

١. الإقرار بالإمامه، وكونها واجبه عليه تعالى لطفاً.

٢. الإقرار بالعصمه.

٣. كون الإمامه بالنص.

فمن أقرَّ بهذه الثلاثة فهو إمامي وإلّا فلا.

قال قدس سره: «في معنى نسبه الإماميه قال الشيخ أيده الله: الإماميه هم القائلون بوجوب الإمامه و العصمه ووجوب النص، وإنّما حصل لها هذا الاسم في الأصل لجمعها في مقاله هذه الأصول فكل من جمعها فهو إمامي وإن ضمَّ إليها حقاً في المذهب كان أم باطلاً». (١)

أقول: لعلَّ الشيخ المفيد قدس سره عندما اعتبر في حدِّ مذهب الإماميه قد أخذ الإقرار بالعصمه، والنص بالاضافه إلى أصل الإمامه، من جهه كون عصمه الإمام والنص عليه من ضرورات المذهب، وكون الإقرار بضروري المذهب مأخوذاً على نحو الموضوعيه والاستقلال في حدِّ المذهب، والإيمان بالمعنى الأخص، مما يعني: أن من لم يقرَّ بأى واحده من الثلاث، ولو لجهل وشبهه، خرج عن حدِّ المذهب.

ولكن مما يبيد هذا الاحتمال، أن لازمه أن يلتزم الشيخ المفيد بكون كل ضرورات المذهب غير هذه الثلاثة قد أخذ الإقرار بها في حدِّ المذهب، مما يعني أن عدم الإقرار بأى واحده منها ولو لجهل وشبهه، يؤدي بذاته إلى الخروج عن المذهب، ومن البعيد أن يلتزم الشيخ المفيد بذلك.

وعلى أى حال سواء كان مراد الشيخ المفيد ما ذكر أو ما احتملنا، لا يصار إلى كلامه بعد

ص: ١٩٥

أن ذكرنا الأدلة على عدم وجود دليل يدل على كون المأخوذ في حدّ المذهب الإمامي و الإيمان بالمعنى الأخص أكثر من الإقرار بإمامه الأئمة عليهم السلام ولزوم طاعتهم.

تنبيه

ثمّ أنه ليتنبه، أننا عندما نقول: إنّ أمثال العصمه، والولاية التكوينية و التشريع، والعلم بالغيب، وأمثال هذه المقامات العليا لأئمة أهل البيت عليهم السلام غير مأخوذة في حدّ الإيمان بالاستقلال، لا يساء فهم ذلك، حيث يتوهم أنها غير ثابتة لهم عليهم السلام، ويجوز إنكارها وجحودها، فإننا نستعيد بالله تعالى أن نجرأ على هذه الذوات المقدّسه، إذ إنّ هذه المقامات مما قامت عليها الأدلة القرآنية و الروائية، بل بعضها مما يثبت الدليل العقلي القطعي.

ولا يتوهم أننا نريد أن نقول: إنّ هذه الأمور ليست من ضرورات المذهب الإمامي، كيف و إن مثل أصل العصمه، قد ثبت أنه من الأجزاء الرئيسيّه في المذهب الإمامي؟!.

و إنّما غايه ما نريد أن نقوله: كما أنه لم يؤخذ في حدّ الإسلام الظاهري أكثر من الإقرار بالشهادتين أو بإضافه المعاد، كما دلّت الأدلة على ذلك فيما تقدّم، وعليه فلا تكون ضرورات الدين و الإسلام من القسم الأول إلّا هذه الامور الثلاثه، كذلك لم يؤخذ في حدّ الإيمان و المذهب الإمامي بالنسبه للإقرار بالإمامه أكثر مما ذكرنا، كما دلّت الادله على ذلك، ولذا لا تكون تلك الامور المرتبطه بالإمامه من العصمه وغيرها من ضرورات المذهب من القسم الأول، نعم، بعضها كالعصمه هي من ضرورات المذهب من القسم الثاني.

كلام الشهيد الثاني قدس سره

ذكر الشهيد الثاني قدس سره فيما يرتبط بركنيه الإمامه للإيمان بالمعنى الأخص، والمقدار المطلوب من ذلك، ما نصه:

«الأصل الرابع: التصديق بإمامه الاثنى عشر عليهم السلام و هذا الأصل اعتبره في تحقق الإيمان الطائفة المحقّقه الإماميه، حتى إنّ من ضروريات مذهبهم، دون غيرهم من المخالفين، فإنه عندهم من الفروع.

ثمّ إنّ لا ريب أنّه يشترط التصديق بكونهم أئمة يهدون بالحق، وبوجوب الانقياد إليهم في أوامرهم ونواهيهم، إذ الفرض من الحكم بإمامتهم ذلك، فلو لم يتحقق التصديق بذلك لم يتحقق التصديق بكونهم أئمة.

ص: ١٩٦

أما التصديق بكونهم معصومين مطهرين من الرجس، كما دلت عليه الأدلة العقلية و النقلية.

والتصديق بكونهم منصوصاً عليهم من الله تعالى ورسوله، وأنهم حافظون للشرع، عالمون بما فيه صلاح أهل الشريعة من أمور معاشهم ومعادهم.

وأن علمهم ليس عن رأى واجتهاد، بل عن يقين تلقوه عن لا ينطق عن الهوى خلفاً عن سلف بأنفس قويه قدسيه، أو بعضه لدنى من لدن حكيم خبير.

أو غير ذلك مما يفيد اليقين، كما ورد فى الحديث أنهم عليهم السلام محدثون، أى معهم ملك يحدّثهم بجميع ما يحتاجون، أو يرجع إليهم فيه، أو أنهم يحصل لهم نكتة فى القلوب بذلك على أحد التفسيرين للحديث.

وأنه لا يصح خلو العصر عن إمام منهم، وإلا لساخت الأرض بأهلها، وأن الدنيا تتم بتمامهم، ولا تصح الزيادة عليهم.

وأن خاتمهم المهدي صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف وأنه حى إلى أن يأذن الله تعالى له ولغيره، وأدعيه الفرقه المحققة الناجية بالفرج بظهوره عليه السلام كثيره.

فهل يعتبر فى تحقق الإيمان، أم يكفى اعتقاد إمامتهم ووجوب طاعتهم فى الجملة؟

فيه الوجهان السابقان فى النبوه، ويمكن ترجيح الأول بأن الذى دلّ على ثبوت إمامتهم دلّ على جميع ما ذكرناه خصوصاً العصمه، لثبوتها بالعقل و النقل.

وليس بعيداً الاكتفاء بالأخير، على ما يظهر من جلّ روايتهم ومعاصريهم من شيعتهم فى أحاديثهم عليهم السلام فإن كثيراً منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم، لخفائها عليهم، بل كانوا يعتقدون أنهم علماء أبرار، يعرف ذلك من تتبع سيرهم وأحاديثهم.

وفى كتاب أبى عمرو الكشى رحمه الله جملة مطلعته على ذلك، مع أنّ المعلوم من سيرتهم عليهم السلام مع هؤلاء أنهم كانوا حاكمين بإيمانهم بل عدالتهم.

وهل يكفى فى كل شخص اعتقاد إمامه من مضى منهم عليهم السلام إلى إمام زمانه و أن لم يعتقد إمامه الأئمة الباقيين الذين وجدوا وانتهت الإمامه إليهم بعد انقراضه؟ الظاهر ذلك، وفى كثير من كتب الأحاديث و الرجال ما يشعر بذلك، فيطلب منها.

والدليل إنّما دلّ على وجوب اعتقاد إمامه الاثنى عشر بالنظر إلى من تأخر زمانه عن تمام عددهم عليهم السلام، فاليأمل.

كيف، وقد كانوا في كل زمان مخفيين مشردين منزوين، ملتزمين للتقيه في أكثر أوقاتهم، لا يستطيعون إخبار خواصهم بإمامتهم فضلاً عن غيرهم، تشهد بذلك كتب الرجال و الأحاديث أيضاً، وحينئذٍ فلا بد من الاكتفاء بما ذكرناه، وإلا لزم خروج أكثر شيعتهم عليهم السلام عن الإيمان، وهو باطل (١).

مناقشه السيد عبدالله شبر لكلام الشهيد الثاني

في كتابه حق اليقين في معرفه أصول الدين، ذكر السيد عبدالله شبر قدس سره مناقشات عده لكلام الشهيد الثاني قدس سره نحاول أن نذكر هذه المناقشات على شكل نقاط:

١. فذكر أن «الاكتفاء في الإيمان بإمامتهم ووجوب إطاعتهم على الإجمال لا يخلو من تعسف واختلال فإن كثيراً من الأمور كانت من ضروريات مذهبهم ودينهم عليهم السلام فإنكارها أو عدم اعتقادها خروج من دينهم عليهم السلام كحليه المتعه، وعدم جواز المسح على الخفين، والإقرار بغائبهم عليهم السلام، وأن كل زمان لا يخلو من أحدهم، وبالجملة فيجب الإيمان بضروريات مذهبهم عليهم السلام زياده على ما ذكره رحمه الله من الإجمال، نعم، لو فرض أن بعض المسائل التي هي الآن ضروريه عندنا لم تكن ضروريه في الأزمنه السالفه لم يخرج منكرها عن الإيمان، ولذا ورد في جملة من الأخبار ليس من شيعتنا من لم يؤمن برجعتنا، ومن أنكر المتعه، ومن أنكر القبر ونحو ذلك، لكون ذلك من ضروريات مذهبهم عليهم السلام». (٢)

٢. وذكر «والظاهر أن القول بعصمتهم من الضروريات وإلا لم تثبت إمامه اللّاحق بنص السابق منه».

وكأنه قدس سره يريد أن يقول: إن الاعتقاد بعصمتهم ركن في الإيمان، لأن عدم ركنيتها معناه عدم ركنيه الإمامه نفسها، إذ إمامه كل إمام تثبت بنص الإمام السابق عليه، فإذا لم يكن الشخص يعتقد عصمه السابق فكيف تثبت له إمامه اللّاحق وصحه نصه عليه؟.

٣. وذكر أنه «لم نقف على نقل وأثر يتضمن إنكار أحد من ثقات الرواه لعصمتهم عليهم السلام وماورد من بحث زواره ونحوه واعتراضه على الإمام وطلبه الدليل من القرآن منه، فله محامل

ص: ١٩٨

١- (١). حقيقه الإيمان: ١٠٠-١٠٢، مطبوعه ضمن كتاب المصنفات الأربعة، من سلسله مؤلفات الشهيد الثاني، تحقيق مركز الابحاث و الدراسات الإسلاميه.

٢- (٢). حق اليقين في معرفه أصول الدين: ٢٣٦/٢-٢٣٧.

ذكرها الأصحاب في مواضعها منها أنه يريد التثبيت بذلك للمجادله مع العامه، وغايته أن يكون ذلك من التقصيرات التي يرجى لهم العفو عنها».

٤. وذكر «و أما الاعتقاد بالأئمة الباقيين قبل زمانهم فالأقوى فيه التفصيل بأنه إن بلغهم ذلك بأخبار متواتره وآثار متظافره تفيد العلم واليقين وجب اعتقاد ذلك وإلا فلا وقد تقدّم في خبر فاطمه بنت أسد أنها سئلت في القبر عن إمامه أمير المؤمنين عليه السلام».

أقول: توجد في كلامه عدّه ملاحظات:

(أ) إنّ ما ذكره أولاً من كون إنكار ضروريات المذهب أو عدم اعتقادها خروج عن المذهب، فتكون مأخوذه في حدّ الإيمان، مبنيه على أخذ الإقرار بالضروريات في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، ولم يدل أى دليل على ذلك لا من عقل ولا من نقل و إنّما غايه ما تدل عليه الأدله - كما سوف يأتي في البحوث اللاحقه - أنّ إنكار ضرورى المذهب من القسم الثانى إذا أدى إلى إنكار الإمامه لأحد الأئمه عليهم السلام أو إنكار رساله الرسول صلى الله عليه و آله فإنّه يؤدى على الأول إلى الخروج من الإيمان وعلى الثانى الخروج من الإسلام، وهذا معناه أنّ الاعتقاد بالضرورى لم يؤخذ بذاته كحدّ مستقل في الإيمان بالمعنى الأخص.

ثمّ إذا كان إنكار ضرورات المذهب أو عدم الاعتقاد بها يخرج الإنسان من المذهب و الإيمان بالمعنى الأخص، فلماذا فرّق قدس سره بين ما كان ضرورياً في زمنهم عليهم السلام فيوجب الخروج، وبين ما كان ضرورياً في زمان، ولم يكن كذلك في زمانهم؛ فإنه لا يوجب الخروج، لا أدرى ما هو وجه هذا التفریق.

(ب) و أما ما ذكره ثانياً من أنّ العصمه لو لم تكن من الضروريات لم تثبت إمامه اللاحق بنص السابق.

فيرد عليه: أنه إن كان يريد أن يثبت كون العصمه من ضروريات المذهب فهذا لا خلاف فيه، ولكنه لا يفيد إذ مجرد كون الأمر ضرورياً من ضرورات مذهب الإماميه لا يعنى كونه من مقومات الإيمان وأركانها بالمعنى الأخص، لأنّ عنوان ضرورى المذهب أعّم من عنوان ركن الإيمان بالمعنى الأخص.

و إن كان يريد - كما احتمالنا - أنّ العصمه من أركان الإيمان وإلا لم تثبت إمامه اللاحق بنص السابق، فهذا أيضاً لا يضر؛ إذ لا يثبت من خلاله كون العصمه ركن الإيمان بالمعنى الأخص، لأنّ هذا الدليل غايه ما يثبت كون العصمه شرطاً في ثبوت الإمامه لمن يعلم بهذه

الملازمه، أمّا من لم يعلم بهذه الشرطيه، فلا تثبت في حقه ركنيه الاعتقاد بالعصمه حتى تثبت الإمامه، فمن الممكن أن تثبت له إمامته من خلال تقواه وورعه، وكونه أعلم أهل زمانه وما شاكل من دون أن يكون قد لاحظ قضيه العصمه و النصّ.

(ج) و أمّا ما ذكره ثالثاً، فيحتاج إلى تتبع كثير في الروايات حتى يحصل الاطمئنان بذلك، وما ذكره من التوجيه في قضيه زواره لا بأس به.

(د) نعم، ما ذكره أخيراً وجيه، إلا أنه بحث لا فائده فيه في عصرنا، حيث يجب علينا الآن أن نعتقد بإمامه الأئمه الاثني عشر عليهم السلام على كلّ حال.

ويبقى بعد ذلك إشكال واحد: يتوجّه على بعض كلام الشهيد الثاني قدس سره و هو في خصوص ما ذكره من أنه لا يصحّ خلوّ العصر عن إمام منهم و أنّ خاتمهم المهدي صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف و أنّه حتى إلى أن يأذن الله تعالى له ولغيره، حيث جعل هذا الأمر في ضمن الأمور التي لا يستبعد كونها غير دخيله في ركنيه الإيمان.

فإنّ كلامه في هذا الخصوص غير صحيح؛ إذ وردت عندنا مجموعه من الروايات تدلّ على دخل هذه القضيه في ركنيه الإيمان، ومن دونها لا يتحقق الإيمان بالمعنى الأخصّ.

ومن هذه الروايات:

١. الروايات التي تجعل «من مات ولم يعرف إمام زمانه الحي، مات ميتة جاهليه أو كفر وضلال و نفاق» (١) فإنّ الاستفادة من هذه الروايات ان قضيه وجود إمام في كل عصر لا بدّ ان يعرفه و يؤمن به الناس مما يقوّم حقيقه الإيمان عندهم، و إلا لو ماتوا على خلاف ذلك فإنّهم سوف يموتون على جاهليه و ضلال و نفاق، و من المعلوم لولا دخل ذلك كركن في الإيمان لما سبب تلك الموت، فإنّ المؤمن لا يموت على هذه الحاله.

٢. الروايات التي تجعل المنكر لواحد منهم كالمنكر لجميعهم، ففي بعضها من لم يعرف الإمام الذي في زمانه، خارج عن الإيمان باق على الإسلام، و في بعضها الآخر المقرّ بجميع الأئمه الجاحد بأخرهم كمن أقر بعيسى و جحد محمداً، و بالعكس. (٢)

حيث يستفاد بضميمه إطباق كلّ الإماميه على كون إمامهم في هذا الزمن هو الحجّه

ص: ٢٠٠

١- (١). راجع: بحار الأنوار: ٧٦/٢٣-٩٣، باب وجوب معرفه الإمام، و أنّه لا يعذر الناس بترك الولاية، و إن من مات لا يعرف إمامه أو شكّ فيه مات ميتة جاهليه و كفر و نفاق.

٢- (٢). راجع: أيضاً بحار الأنوار: ٩٥/٣-٩٨، باب أن من أنكر واحداً منهم فقد أنكر الجميع.

بن الحسن العسكري عجل الله تعالى فرجه الشريف وكذلك الروايات المصرّحة باسمه، على كون الاعتقاد بإمامه الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف وكونه مولود حي يرزق، ركن في تحقق إيمان الإنسان ودخوله في مذهب الإمامية.

روايتان ذكرت فيها ركنيه العصمه

ثمّ قد يستدل على كون الاعتقاد بالعصمه داخل كركن في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص بروايتين، هما:

١. صحيحه زراره

قال: قال أبو جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: بنى الإسلام على عشرة أسهم: على شهادته أن لا إله إلا الله، وهي الكلمه، والصلاه وهي الفريضة، والصوم وهو الجنه، والزكاه وهي الطهاره، والحجّ وهو الشريعة، والجهاد وهو العزّ، والأمر بالمعروف وهو الوفاء، والنهي عن المنكر وهي الحجّه، والجماعه وهي الألفه، والعصمه وهي الطاعه. (١)

٢. مارواه أنس بن مالك أنّه قال:

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: جاءني جبرئيل فقال لي: يا أحمد، الإسلام عشرة أسهم، وقد خاب من لاسهم له فيها، أولها شهادته أن لا إله إلا الله وهي الكلمه، والثانيه الصلاه وهي الطهر، والثالثه الزكاه وهي الفطره، والرابعه الصوم وهي الجنه، والخامسه الحجّ وهي الشريعة، والسادسه الجهاد وهو العزّ، والسابعه الأمر بالمعروف وهو الوفاء، والثامنه النهي عن النكر وهو الحجّه، والتاسعه الجماعه وهي الألفه، والعاشره الطاعه وهي العصمه. (٢)

بتقريب: أنه عليه السلام عدّ من الأسهم التي بُنى عليها الإسلام-الذي هنا هو بمعنى الإيمان بالمعنى الأخص كما لا يخفى لما تقدّم-العصمه، والظاهر منها أنّها عصمه الأئمه عليهم السلام فتكون من أركان الإيمان بالمعنى الأخص، ومأخوذه في حدّه.

وفيه: أن قوله عليه السلام: «والعصمه وهي الطاعه أو بالعكس» غير ظاهر في كون المراد هو عصمه الأئمه، إذ من المحتمل أن يكون المراد العصمه عن المعاصي من قبل كل المكلفين، أو يكون المراد الاعتصام بحبل أئمه الهدى ولزوم طاعتهم فهو العاصم من النار فلا يدلّ على أكثر من ركنيه الاعتقاد بإمامتهم ولزوم طاعتهم في تحقق الإيمان بالمعنى

ص: ٢٠١

١- (١). المصدر: ٣٧٧/٦٨، ح ٢٥.

٢- (٢). المصدر: ٣٨٠/٨٦، ح ٣٠.

الأخص، ولعلّ هذا الاحتمال هو الأقرب ومن هنا ذكر في الرواية الأخرى «والطاعة وهى العصمة»، وعلى أى حال الروايتان لا تدلّان على أنّ الإيمان بالمعنى الأخص لا يتحقق إلّا باعتقاد عصمتهم عليهم السلام.

التبّرى من أعداء أهل البيت عليهم السلام

و هو مما ينبغى عدّه أيضاً من حدود الإيمان وأركانها بالمعنى الأخص، أو يقال: إنّ داخله فى حدّ الإمامة والولاية، فإنّ التولّى لهم عليهم السلام لا يحصل بدون البراءة من أعدائهم حيث دلّت على ذلك بعض الروايات:

منها: صحيحه عجلان أبى صالح:

قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام أو قفنى على حدود الإيمان، فقال: شهادته أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، والإقرار بما جاء من عند الله، وصلاة الخمس، وأداء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحجّ البيت، وولاية ولينا، وعداؤه عدوّنا، والدخول مع الصادقين. (١)

إذ الرواية دلّت على أن عداؤه أعداء آل محمد عليهم السلام من جملة الأمور المأخوذة فى حدّ الإيمان الذى هو هنا بمعنى الإيمان بالمعنى الأخص كما لا يخفى.

نعم، يكفى فى ذلك التبّرى الإجمالى، فلا يحتاج إلى معرفه أعداء آل محمد عليهم السلام بالتفصيل، بل يكفى أن يعقد الإنسان قلبه على التبّرى من كلّ شخص يعاديهم عليهم السلام على نحو الإجمال.

ومنها: مارواه إسماعيل الجعفى

قال: دخل رجل على أبى جعفر محمد بن على عليه السلام ومعه صحيفه مسائل شبه الخصومه، فقال له أبو جعفر عليه السلام: هذه صحيفه مخاصم على الدين الذى يقبل الله فيه العمل، فقال: رحمك الله، هذا الذى اريد، فقال أبو جعفر عليه السلام: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنّ محمداً عبده ورسوله، وتقرّ بما جاء من عند الله، والولاية لنا أهل البيت، والبراءة من عدوّنا، والتسليم لنا والتواضع والطمأنينه، وانتظار أمرنا، فإنّ لنا دولة إن شاء الله جاء بها. (٢)

اذ بقرينه قوله عليه السلام «هذه صحيفه مخاصم على الدين الذى يقبل الله فيه العمل» نفهم أن المذكورات التى من ضمنها البراءة من أعدائهم عليهم السلام مأخوذة فى حدّ الإيمان بالمعنى

ص: ٢٠٢

١- (١). بحار الانوار: ٤٨٠/٣٣٠، ح ٤.

٢- (٢). بحار الانوار: ٤٨٠/٣٠٢.

الأخص، إذ أن قبول العمل و الثواب يتوقف على تحقق الإيمان بالمعنى الأخص.

نعم، هذه الرواية فيها مشكله سنديه من جهه أحمد بن الوليد وأبيه، فأنهما مجهولان لم يؤثقا.

فضيه وجوب الفرائض الأربع

وهي الأركان الأربعة: الصوم، والصلاه، والزكاه، والحج. فقد يقال: بكون أدائها من حدود وأركان الإيمان بالمعنى الأخص، استناداً إلى الروايات المتقدمه التي قالت: بنى الإسلام على خمسة أركان، و وعدت هذه الأمور الأربعة بالإضافه إلى الولايه، حيث ذكرنا هناك أن المراد من الإسلام من هذه الروايات، هو الإيمان بالمعنى الأخص، لوجود قرائن خارجيه، وداخليه تدل على ذلك.

نعم، الذي يجهل وجوب هذه الفرائض عن قصور ومن ثم لجهله لا يكون معتقداً بها، كما لو كان داخلاً لتوه في الإسلام، ويقطن بلاد الكفر، أو عرضت له شبهه أدت به إلى إنكار وجوبها، يعذر من جهه جهله، فإن عقاب الجاهل القاصر مرفوع، ولكن يبقى الحكم عليه بالخروج عن حد الإيمان بالمعنى الأخص.

مشكله في هذه الروايات

ولكن ما يقف حائلاً دون تماميه الاستدلال بهذه الروايات، هو أن المراد من هذه الأربعة الموجوده فيها: (الصوم، الصلاه، الحج، الزكاه) ليس هو وجوب الاعتقاد بها قلباً، وإنما المراد هو أدائها عملاً، بل في بعض هذه الروايات تصريح بذلك كما في صحيحه أبي حمزه الثمالي المتقدمه، وعلى هذا كيف يصح أخذ الإيمان بها في حد الإيمان بالمعنى الأخص بالاستقلال؟ إذ لازمه أن من ترك الصلاه ولم يأت بها أو لم يصم شهر رمضان أو لم يؤد الزكاه أو لم يحج مع استطاعته، لازمه أن يحكم بخروجه عن حد الإيمان بالمعنى الأخص، وعدم كونه شيعياً إمامياً، وهذا لا يقول به أحد بل لا يمكن التفوه به من متفقّه فضلاً عن فقيهه، فإن لازمه خروج كثير من الشيعة عن المذهب؛ لأنهم لا يؤدّون هذه الفرائض.

بل قد يوسع هذا الإشكال إلى الولايه (الركن الخامس) في هذه الروايات، حيث يقال: بما أن المراد بالأركان الأربعة هو أداؤها وبترك أدائها قطعاً لا يتحقق الخروج من الإيمان

بالمعنى الأخص، فبوحده السياق أيضاً يكشف أنّ عدم الاعتقاد بالولاية أيضاً لا يحقق الخروج من المذهب الإمامي و الإيمان بالمعنى الأخص، وهذا يعني: أنّ الإيمان والاعتقاد بالولاية و الإمامه ليس مأخوذاً كحدّ مستقل في الإيمان بالمعنى الأخص.

والجواب: إنّ ما ذكر أولاً من كون المراد بهذه الأمور الأربعة ليس هو الاعتقاد بوجوبها و إنّما المراد أداؤها، وبالتالي يلزم ألا تكون مأخوذة في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، كلام صحيح، ولكن ما ذكر ثانياً من تسريه الإشكال إلى الولاية بقضيه السياق، كلام غير صحيح.

والسبب في ذلك: أنّ الإيمان بالمعنى الأخص يتركّب من شقين:

١. شقٌّ منه في بعده الاعتقادي القلبي الجوارحي.

٢. وشقٌّ منه في بعده العملي الجوانحي.

ومن هنا ورد في العديد من الروايات؛ «أنّ الإيمان: معرفه بالقلب وإقرار باللسان، وعمل بالأركان».

فإذا اتضح هذا: فلما منع من أن تكون الروايه تريد أن تبين أركان الإيمان بالمعنى الأخص في كلا شقيه؛ أي أركان الإيمان بالمعنى الأخص في جنبته العمليه الجوانحيه، وأركان الإيمان بالمعنى الأخص في جنبته الاعتقاديه القلبيه الجوارحيه، ومن ثمّ لا تأتي قضيه السياق؛ لأنه بانعدام تلك الأركان الأربعة وعدم إتيانها من المكلف سوف لا يكون الشخص مُتحققاً منه الإيمان بالمعنى الأخص في جنبته العمليه، فإذا كان معتقداً بالولاية و الإمامه للأئمه الأطهار عليهم السلام يكون قد تحقق منه الإيمان بالمعنى الأخص في جنبته القلبيه الاعتقاديه الجوارحيه، وبالتالي يكون داخلياً في إطار الإيمان بالمعنى الأخص و المذهب الإمامي، ولو عكسنا فكان الشخص يأتي ويؤدي هذه الفرائض الأربعة؛ لكنه غير معتقد بولاية و إمامه الأئمه الأطهار عليهم السلام أو أي واحدٍ منهم، فإنّه في البعد الأول للإيمان بالمعنى الأخص -البعد العملي- يكون داخلياً فيه، لكنّه يكون خارجاً منه في البعد الثاني -البعد الاعتقادي- وحيث إنّ الكلام كلّ الكلام هو في البعد الاعتقادي فإنّه مدار الكفر و الضلال، فلذلك سوف لا يكون مثل هذا الشخص إمامياً شيعياً، وعلى ذلك تبقى الولاية و الإمامه مأخوذة في حدّ البعد الاعتقادي للإيمان بالمعنى الأخص. بل أكثر من ذلك، حيث دلّت الأدله على عدم صحه الأعمال من دون الولاية و الإمامه، فلذلك سوف تكون مؤثّره حتى على البعد العملي للإيمان بالمعنى الأخص.

ولا يفوتني في المقام أن أشير إلى كلام للشهيد مطهري قدس سره ينفع في المقام، إذ إنه ذكر في كتابه الإمامه: أن للإمامه ثلاث معاني ودرجات:

١. الإمامه، بمعنى الخلافة، والحاكمية السياسية.

٢. الإمامه بمعنى المرجعية الدينية، التي تبين أحكام الله تعالى.

٣. الإمامه بمعنى الولاية، والدور الوجودي ووساطه الفيض، التي هي أعلى مرتبه من الدرجتين الأولى.

ثم ذكر قضيتين رئيسيتين فيما يرتبط بهذه المعاني الثلاث:

الأولى: قال قدس سره

ومازلت أذكر أن هنري كوربان، سأل العلامة الطباطبائي في حوار له معه قبل عشر سنوات، فيما إذا كان الشيعة قد أخذوا هذا المفهوم من المتصوف أم أخذه المتصوف من الشيعة؟ كان يريد أن يقول: إن أحد الطرفين أخذ من الآخر. وعندئذ ذكر له العلامة الطباطبائي أن المتصوف هم الذين أخذوا من الشيعة، لأنه كان متداولاً في أوساط الشيعة في وقت لم يكن قد تبلور فيه التصوف، ولم تكن قد شاعت في أوساطه مثل هذه المسائل، ثم نفذ ذلك وبرز في أوساطهم. (١)

أقول: وعلى هذا فليس من الصحيح أن ينسب إلى أحدٍ لمجرد كونه يعتقد بكون الأئمة لهم الولاية التكوينية و التشريعية، وهم وساطه الفيض الإلهي للخلق من قبل الله تعالى، انه مغالٍ أو متصوف قد أخذ عقيدته من المتصوف، فإن هذه المفاهيم حقه ثابتة بالكتاب و السنه.

الثانية: ثم ذكر مرتباً على تلك المراتب الثلاث للإمامه: «ويترتب عليها أن للتشيع ثلاث مراتب أيضاً، فبعض الشيعة يعتقد بالإمامه بمعنى كونها قياده اجتماعيه فقط، هؤلاء يقولون أن النبي صلى الله عليه و آله عين علياً عليه السلام قائداً من بعده، وأن أبا بكر، وعمر، وعثمان تقدموا لهذا الموقع من عند أنفسهم -خلافاً لمراد النبي- هؤلاء شيعة بهذا المقدار، أما في المسألتين الأخريين فهم إما لا يعتقدون بهما أو يسكتون عنهما.

البعض الآخر، يعتقد بالمرتبه الثانيه للإمامه ويقول بهذا، بيد أنه لا يصل إلى الثالثه،

ص: ٢٠٥

ومما يقال بهذا الشأن أنّ المرحوم السيد محمد باقر درچئی استاذ السيد البروجردى فى أصفهان، كان ينكر المرتبه الثالثه، فقد كان يعتقد بالإمامه إلى مرتبتها الثانيه ولم يتجاوزها إلى ما بعدها.

أما أكثره الشيعة وعلمائهم قد كانوا يعتقدون بالمرحله الثالثه أيضاً. (١)

أقول: إن كان للتشیع مراتب ثلاثه، فلماذا لا نتجاوز قضیه التضمیل و التكفیر وحالات الإقصاء و التهميش، وكلّ جماعه تريد أن تفترس الأخرى، فهذه مضافاً؛ لكونها دلاله على التخلف و العيش خارج إطار الزمان و المكان، والرجوع إلى أزمان القرون الوسطى، مضافاً إلى ذلك لا يرضى بها أئمه الهدى عليهم السلام الذين قسّموا الإيمان إلى عشره درجات.

ومن اللطيف فى المقام أن أذكر روايه وردت عنهم عليهم السلام ترتبط بالمقام كامل الارتباط.

عن عبد العزيز القراطيسى قال: دخلت على أبى عبد الله عليه السلام فذكرت له شيئاً من أمر الشيعة ومن أقاويلهم، فقال: يا عبد العزيز، الإيمان عشر درجات بمنزله السلم له عشر مراقى وترتقى منه مرقيه بعد مرقيه، فلا يقولنّ صاحب الواحده لصاحب الثانيه: لست على شىء. ولا يقولنّ صاحب الثانيه لصاحب الثالثه: لست على شىء. حتى انتهى إلى العاشره، قال: وكان سلمان فى العاشره، وأبو ذر فى التاسعه، والمقداد فى الثامنه، يا عبد العزيز، لا تسقط من هو دونك فيسقطك من هو فوقك، إذا رأيت الذى هو دونك فقدرت أن ترفعه إلى درجتك رفعاً رفيعاً فافعل، ولا تحملنّ عليه ما لا يطيقه فتكسره فإنه من كسر مؤمناً فعليه جبره، لأنك إذا ذهبت تحمل الفصيل حمل البازل فسخته. (٢)

وتوجد بنفس المضمون روايات أخر مرويه فى الكافى، (٣) والبحار. (٤)

أبحاث منهجيه فى الإمامه

إشاره

من الأبحاث المهمه التى لا بدّ أن يقف عندها الباحث عندما يريد أن يحدد منهجه فى بحث نظريه الإمامه، هى هذه الأبحاث:

١. هل الإمامه من أصول الدين أو من فروع الدين؟!.

ص: ٢٠٦

١- (١). المصدر.

٢- (٢). الخصال للشيخ الصدوق: ٢/٤٤٨.

٣- (٣). أصول الكافى: ٢/٤٢، باب درجات الإيمان.

٤- (٤). بحار الانوار: ١٥٩/٦٩، باب درجات الإيمان وحقائقه، ح: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ٢٦.

٢. وإذا كانت من الأصول فهل هي من أصول الإسلام أم من أصول الإيمان؟.

٣. وسواء كانت من الأصول أو الفروع، فهل هي من ضروريات الدين أم من ضروريات المذهب؟.

البحث الأول: الإمامه بين الأصول و الفروع

ذهبت العامه إلى كون الإمامه من فروع الدين:

١. يقول الآيجي:

وهي عندنا من الفروع، وإنما ذكرناها في علم الكلام تأسيساً بمن قبلنا. (١)

٢. ويقول التفتازاني:

لانزاع في أنّ مباحث الإمامه، بعلم الفروع أليق، لرجوعها إلى أنّ القيام بالإمامه، ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصه من فروض الكفائيات، وهي أمور كليه تتعلق بها مصالح دينيه أو دنيويه، لا ينتظم الأمر إلّا بحصولها، فيقصد الشارع تحصيلها في الجملة، من غير أن يقصد حصولها من كلّ أحدٍ ولا خفاء في أنّ ذلك من الأحكام العمليه دون الاعتقديه. (٢)

٣. وقال الآمدي:

واعلم أنّ الكلام في الإمامه ليس من أصول الديانات ولا من الأمور اللابديات، بحيث لا يسع المكلف الإعراض عنها و الجهل بها. (٣)

٤. وقال الغزالي:

إعلم أنّ النظر في الإمامه أيضاً ليس من المهمات وليس أيضاً من فن المعقولات، بل من الفقهيات. (٤)

ويردهم:

١. أنّ الإمامه عهد وجعل إلهي كما دلت على ذلك الآيه الكريمه: ...إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ. ٥

ص: ٢٠٧

١- (١). المواقف: ٣٩٥.

٢- (٢). شرح المقاصد: ٢٧١/٢.

٣- (٣). غايه المرام في علم الكلام: ٣٦٣.

و إذا كانت كذلك فسوف ينطبق عليها ضابط المسأله العقائديه، إذ إنَّ المعروف فى الفرق بين المسأله العقائديه و المسأله الفقهيه الفرعيه، أنَّ المسأله العقائديه هى المرتبطه بفعل الله، بينما المسأله الفقهيه هى المرتبطه بفعل المكلف وعمله، والآيه المتقدمه دلَّت على أنَّ الإمامه فعل وجعل الله فتكون من المسائل العقائديه المرتبطه بفعل الله.

هذا إذا قبلنا هذا الضابط.

و أما إذا لم نقبل هذا الضابط للمسأله العقائديه، وقلنا: إنَّ المسأله العقائديه هى التى يكون المطلوب فيها أولاً وبالذات العلم لا العمل، فكذلك سوف تكون مسأله الإمامه من المسائل العقائديه لا الفرعيه، لأنَّه من الواضح المطلوب بالذات فى الإمامه ليس هو العمل و إنما المطلوب فيها هو العلم و الإيمان والاعتقاد بإمامه فلان، أو عدم الإيمان والاعتقاد بإمامته.

والسبب كلَّ السبب: الذى أدى بهم إلى القول كون الإمامه من فروع الدين هو النسيج الفكرى الذى وضعوه لنظريه الإمامه إذ هى عندهم:

(أ) تساوى الخلافه و القياده للأمه، وليس لها معنى آخر غير ذلك.

(ب) إنَّها تنعقد بالشورى وإجماع أهل الحلِّ و العقد، وعليه تكون عهدٌ بين الناس و الحاكم، فتكون شأنًا دنيويًا لا الهيا.

(ج) ومن ثم تكفى فيها الشروط المتعارفه التى يحتاجها الناس فى القائد من: الشجاعه و العداله بالمقدار المتعارف، والعلم بالمقدار المتعارف، وما شاكل ولا يشترط فيها العصمه.

(د) ونتيجته لكل ذلك سوف تكون من فروع الدين لا من أصوله.

وواقعاً هذا النسيج الفكرى لا يؤدى إلى أكثر من ذلك، وكون الإمامه من فروع الدين.

ولكن: حيث أن هذا النسيج الفكرى كلُّه خطأ وخلاف ما أثبتته القرآن و السنّه المعصومه لمفهوم الإمامه، فسوف تكون قضيه أنَّ الامامه من فروع الدين، مسأله خاطئه أيضاً.

٢. إذا كانت الإمامه من فروع الدين وشأن فقهي لا- أكثر كأي مسأله فقهيه أخرى، فلماذا هذا التشاجر و التخاصم و التكفير و التضليل، وكلَّ تلك الحروب و الدماء التى سالت من أجل هذا الشأن الفقهي، حتى قال الشهرستانى

وأعظم خلاف بين الأمه، خلاف الإمامه، إذ ما سلَّ سيف فى الإسلام على قاعده دينيه مثل ما سلَّ على الإمامه فى كل زمان. (١)

ص: ٢٠٨

٣. ثم هل يتناسب كون الإمامه من فروع الدين ومسائله الفقهيّه، مع تلك الروايات المتواتره بين الشيعه و السنه، التي تقول:

إنّ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليه.

فأمر يتوقف عليه موت الإنسان موته كفر وجاهليه أو موته إيمان وإسلام، هل يصحّ عده من المسائل الفقهيّه كباقي الأمور الفقهيّه، أو أنّه أمر أصيل في الدين، ويرتبط بالجانب الاعتقادي؟!.

٤. وكيف ينسجم كون الإمامه من الشؤون الفقهيّه، وهي التي تمّ بها إكمال الدين وإتمام النعمه، حيث لو لم يتلّغها الرسول صلى الله عليه وآله للمسلمين، فلم يكن قد بلغ رساله الله سبحانه وتعالى، إنّ أمراً تتوقّف عليه هذه الأمور الخطيره و العظيمة كيف يصحّ عده من المسائل الفقهيّه كسائر مسائل الفقه الأخرى؟

ولكن كما قيل:

إذا لم يكن للمرء عينٌ سليمة فلاغرو أن يرتابَ و الصبحُ مسفر

البحث الثاني: الإمامه بين أصول الإسلام وأصول الايمان

هل الولايه و الإمامه من الأصول و الأركان المقومّة لأصل الإسلام، أو أنّها من الأركان المقومّه للإيمان بالمعنى الأخص، وبعبارة أقرب هل هي من أصول الدين كالتوحيد و النبوه أو هي من أصول المذهب.

يوجد اتجاهان في البين:

الاتجاه الاول

يرى أنّها من أركان ومقومات الاسلام، ويستدل على ذلك بطوائف من الروايات:

الطائفة الاولى

الروايات المتقدّمه التي تجعل الولايه ركناً يبتنى عليه الإسلام، فإنّهم يستظهرون من ركنيتها للاسلام، أنّها مقومّه لحقيقتّه، بمعنى أنّ الإسلام من دونها ينهار وينهدم، وعليه من لا يعتقد بها ولو جهلاً فهو خارج عن ريقه الإسلام، ويحكم عليه بالكفر.

وفيه:

إننا ذكرنا فيما تقدّم أن هذه الروايات توجد فيها قرائن خارجيه وداخليه تبين أنّ المراد

بالإسلام فيها ليس هو الإسلام الظاهري الذي تترتب على الخروج منه تلك الأحكام المعهودة من النجاسة وغيرها، وإنما المراد منه الإيمان بالمعنى الأخص.

١. فالقرينة الخارجيه هي تلك الروايات التي تكتفي في تحقق الإسلام بمجرد الشهادتين، فإنه من خلال الجمع بين هذه الروايات، وتلك نحصل على النتيجة التي ذكرناها.

٢. والقرينة الداخليه، إنه ورد في بعض روايات: «بُنِيَ الإسلام على خمس»، كما في ذيل صحيحه زراره المتقدمه، ما نصه:

أما لو أن رجلاً قام ليله، وصام نهاره، وتصدق بجميع ماله، ووحج جميع دهره ولم يعرف ولايه ولى الله، فيواليه، ويكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله حق في ثوابه، ولا- كان من أهل الإيمان، ثم قال: أولئك المحسن منهم يدخله الله الجنة بفضل رحمته.

فإنه صَرَّحَ: إن الذي لا يوالي الإمام عليه السلام لا يكون من أهل الإيمان، وكما هو معلوم أن لفظ الإيمان عندما يطلق يحمل على معناه الخاص لا ما يساوى الإسلام الذي هو الإيمان بالمعنى الأعم فإن ذلك يحتاج إلى قرينه، ومما يؤكد ما نقول بل يدل عليه، أنه قال: «أولئك المحسن منهم يدخله الله الجنة بفضل رحمته»، وهؤلاء طبعي هم أهل الخلاف، لأن المؤمن بالأخص يدخل الجنة بالاستحقاق الذي وعده الله إياه، بينما أهل الخلاف لا يستحقون على الله شيء لعدم وعده إياهم بشيء، وإنما بفضل رحمته يدخلهم الجنة لمن لم يكن معانداً، وفي قلبه ذره من بغضهم، وإلا فمثله لا يشم رائحتها البتة فإنها محرمة عليه.

الطائفة الثانيه

الروايات التي تجعل الإيمان بالولاية والإمامه الحدّ الفاصل بين الإيمان والكفر مما يعنى أنها مأخوذه في حدّ الإسلام كحديه الشهادتين، وعلى هذا تكون من أصول وأركان الإسلام، وهى عمده ما استدل به صاحب الحدائق قدس سره (١) على كفر من لم يعتقد بولاية الأئمة عليهم السلام وهم المخالفون لمذهب الحق.

ونحن نعرض جملة من هذه الروايات، مع غرض النظر عن أسانيدها؛ لأنها واصله حدّ الاستفاضه المفيد للاطمئنان:

١. مارواه الفضيل بن يسار عن ابى جعفر الإمام الباقر عليه السلام قال

ص: ٢١٠

إن الله عزَّ وجلَّ نصب علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة. (١)

٢. مارواه أبي حمزه أنه قال:

قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنَّ علياً عليه السلام باب فتحه الله فمن دخله كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين قال الله تبارك وتعالى: «لِي فِيهِمُ الْمَشِيئَةُ». (٢)

٣. مارواه أبي سلمه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

قال: سمعته يقول: نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلّا معرفتنا ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمناً ومن أنكرنا كان كافراً ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً حتى يرجع إلى الهدى الذى افترض الله عليه من طاعتنا الواجبه فإن يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء. (٣)

٤. مارواه الصدوق فى عقاب الأعمال، قال

قال أبو جعفر عليه السلام: إنَّ الله تعالى جعل علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه، ليس بينهم وبينه علم غيره، فمن تبعه كان مؤمناً، ومن جحده كان كافراً، ومن شكَّ فيه كان مشركاً. (٤)

٥. مارواه الصدوق فى المحاسن، عن الصادق عليه السلام إذ يقول:

إنَّ علياً عليه السلام باب هدى من عرفه كان مؤمناً ومن خالفه كان كافراً ومن أنكره دخل النار. (٥)

٦. مارواه الصدوق فى العلل، عن الباقر عليه السلام إذ يقول:

إنَّ العلم الذى وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله عند على عليه السلام من عرفه كان مؤمناً ومن جحده كان كافراً. (٦)

٧. ومارواه الصدوق فى التوحيد، وفى إكمال الدين واتمام النعمه عن الصادق عليه السلام إذ يقول:

ص: ٢١١

١- (١). أصول الكافى: ١/٤٣٧، ح ٧.

٢- (٢). المصدر: ١/٤٣٧، ح ٨.

٣- (٣). المصدر: ج؟ ص ١٨٧، ح ١١.

٤- (٤). نقلاً عن الحدائق الناضرة: ٥/١٨٢.

٥- (٥). نقلاً عن الحدائق الناضرة: ٥/١٨٢.

الإمام علم بين الله عزوجل وبين خلقه من عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً. (١)

٨. ومارواه الصدوق في الأمالي عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله لحذيفه اليماني

يا حذيفه، إن حجيت الله عليكم بعدى على بن أبي طالب عليه السلام الكفر به، كفرت بالله سبحانه، والشرك به شرك بالله سبحانه، والشك فيه شك في الله سبحانه، والإلحاد فيه إلحاد في الله سبحانه، والإنكار له إنكار لله تعالى، والإيمان به إيمان بالله تعالى؛ لأنه أخو رسول الله صلى الله عليه وآله ووصيه وإمام أمته ومولاهم.... (٢)

ويردّه: أنه توجد قرائن خارجيه وداخلية تدلّ على أنّ المراد بالإيمان الموجود في هذه الروايات هو الإيمان بالمعنى الأخص لا الإيمان بالمعنى الأعم المساوق للإسلام الظاهري.

١. أمّا القرآنية الخارجيه، فهي تلك الروايات التي جعلت الدخول في الإسلام الظاهري هو عبارته عن تشهّد الشهادتين، فإنه بوجود تلك الروايات، لا بدّ من أن نجمع بين الطائفتين بحمل روايات المقام على الخروج من الإيمان بالمعنى الأخص لا- الإيمان بالمعنى الأعم المساوق للإسلام الظاهري.

٢. و أمّا القرائن الداخليه، فإنّ هذه الروايات نجد فيها تفصيلاً، حيث إنّها فصّلت بين حاله الإنكار و الجحود-الذي لا يكون إلّا مع العلم-وبين حاله الجهل و الحيره و الشكّ، فحكمت في حاله الأولى بالكفر، وفي حاله الثانيه بالضلال أو دخول النار أو من المرجئين لأمر الله ومشيئته.

و هذا يكشف لنا أنّ مجرد عدم الإيمان والاعتقاد بالولاية ولو عن جهل وقصور من دون معانده وجحود لا يؤدي إلى الخروج من الإسلام الظاهري، و إنّما الذي يؤدي إلى الخروج من الإسلام و الكفر هو الجحود مع المعرفة؛ لأنه يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وآله و الردّ على الله تعالى، فإنّه مثلاً من علم كون أمير المؤمنين عليه السلام هو الإمام و الولي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله و آله مباشرة وبلا- فصل؛ ولكن على الرغم من ذلك لم يقبل ولم يعترف، وقدم غيره عليه، كالاول و الثاني و الثالث، فهذا معناه أنّه يردّ على الرسول ويكذبه، وعليه يرد على الباري تعالى فيكون كافراً من هذه الجهه.

ص: ٢١٢

١- (١). نقلا عن الحدائق الناضرة: ٥/١٨٢.

٢- (٢). نقلا عن الحدائق الناضرة: ٥/١٨٢-١٨٣.

و هذا يعنى أنّ الاعتقاد بالإمامه بذاته ليس ركناً من أركان الإسلام كالشهادتين، وإلا للزم الحكم بكفر حتى الجاهل القاصر بإمامتهم عليهم السلام مع إنا نشاهد تلك الروايات لم تحكم بكفر الجاهل، وإنما حكمت بضلّالته وكون مستحقاً للنار وما شاكل، وهذا نستفيد منه خروجه-، أى: غير المعتقد بالإمامه لجهل- من الإيمان بالمعنى الأخص، لأنّ غير المؤمن بالمعنى الأخص لا يستحق على الله تعالى شيئاً، وبالتالي نستفيد كون الاعتقاد بالإمامه بذاته حدّاً فى الإيمان بالمعنى الأخص وركن مقوم له.

الطائفة الثالثة

الروايات التى تجعل من لم يعرف إمام زمانه، بأن موته سوف تكون موته كفر ونفاق وجاهليه، مما يعنى أنّ الولاية و الإمامه ركن من أركان الإسلام، وأصل من أصول الدين يتقوم بها الدين، وهذه الروايات من الكثرة ما بلغت حدّ الاستفاضه إن لم تكن متواتره، وقد رواها كل من الشيعة و السنّه، واليك جملة منها:

١. عن بشير الدهان أنه قال:

قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات وهو لا يعرف إمامه مات ميتة جاهليه، فعليكم بالطاعة، قد رأيتم أصحاب على وأنتم تأتمون بمن لا يعذر الناس بجهالته، لنا كرائم القرآن، ونحن أقوام افترض الله طاعتنا، ولنا الأنفال، ولنا صفو المال. (١)

٢. وعن أبى اليسع عيسى بن الرى أنه قال:

قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إنّ الأرض لا تصلح إلّا بالإمام، ومن مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهليه، وأحوج ما يكون أحدكم إلى معرفته إذا بلغت نفسه هذه، وأهوى بيده إلى صدره يقول: لقد كنت على أمر حسن. (٢)

٣. وعن الفضيل أنه قال:

قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من مات وليس له إمام فموته ميتة جاهليه، ولا يعذر الناس حتى يعرفوا إمامهم. ومن مات وهو عارف لإمامه لا يضره تقدّم هذا الأمر أو تأخره، ومن مات عارفاً لإمامه كان كمن هو مع القائم فى فسطاطه. (٣)

٤. وعن سماعه بن مهران أنه قال:

ص: ٢١٣

١- (١). بحار الانوار: ٧٦/٢٣ ح ١.

٢- (٢). المصدر: ٧٦/٢٣ ح ٢.

٣- (٣). المصدر: ٧٧/٢٣ ح ٦.

قال:قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل يتولّى علياً ويتبرّأ من عدوّه، ويقول:كلّ شيء يقول، إلّا أنه يقول قد اختلفوا فيما بينهم وهم الأئمّه القاده فلست أدري أيهم الامام؟و إذا اجتمعوا على رجل أخذت بقوله، وقد عرفت أنّ الأمر فيهم،قال:إن مات هذا على ذلك مات ميتة جاهليه.... (١)

٥.وعن عمرو بن يزيد أنه قال:

عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال:سمعتة يقول:من مات بغير إمام مات ميتة جاهليه،إمام حى يعرفه،قلت:لم أسمع أباك يذكر هذا،يعنى إماماً حياً،فقال:قد والله قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله قال:وقال رسول الله صلى الله عليه وآله:من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهليه. (٢)

الى غير ذلك من الروايات التى بمضمونها.

ويردّه:أنّ هذه الروايات على الخلاف أدلّ؛أى:أنّها تدل على كون الولاية و الإمامه من الأركان المقومّه للإيمان بالمعنى الأخص،لا أنّها من الأركان المقومّه و المأخوذه فى حدّ الإسلام الظاهرى كالشهادتين،و هذا يتّضح من خلال ملاحظه عدّه أمور:

١.إنّ هذه الروايات لم تقل:إنّ من لم يعرف إمام زمانه فهو كافر وخارج عن الإسلام،و إنّما غايه ما قالته إذا مات سوف يموت على جاهليه،و هذا يعنى أنّ انتقاله من الإسلام إلى الجاهليه و الكفر إنّما يكون عند الموت،والانتقال إلى عالم الآخرة،أمّا حال حياته فى هذه الدنيا فهو باق على إسلامه على الرغم من كونه لا يعرف إمام زمانه،ونتيجه هذا أنّ الإمامه ليست ركناً مأخوذاً فى حدّ الإسلام الظاهرى،وإلّا لقات تلك الروايات:إنّه كافر حال الدنيا أيضاً،و هذا يعنى:أنّها ركن مأخوذ فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص،لأنّ المؤمن لايموت موته جاهليه،ويحشر يوم القيامه مع الكفار،و إنّما موته تكون موته على الدين،ويحشر يوم القيامه على الإسلام.

٢.توجد مجموعته من الروايات تُصرّح أنّ الذى يموت غير عارف لإمامه موته تكون موته ضلال و نفاق و ما شاكل،مما يفهم منها أنّ من لم يعتقد الإمامه فهو باق على الإسلام الظاهرى،إلّا أنّه ليس بمومن،مما يعنى أنّ الولاية و الإمامه ليست ركناً مقوماً و مأخوذاً فى حدّ الإسلام بل هو كذلك فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص.

ص:٢١٤

١- (١).المصدر:٧٩/٢٣ ح ١٣.

٢- (٢).المصدر:٩٢/٢٣ ح ٢٦.

و هذه الروايات هي:

١. عن الحسين بن أبي العلاء أنه قال:

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات ليس له إمام مات ميتة جاهلية، فقال: نعم، لو أن الناس تبعوا علي بن الحسين عليه السلام وتركوا عبد الملك بن مروان اهتدوا، فقلنا: من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية ميتة كفر؟ فقال: لا ميتة ضلال. (١)

ويعلق المجلسي في البحار بقوله «لعله عليه السلام إنما نفى الكفر؛ لأن السائل توهم أنه يجري عليه أحكام الكفر في الدنيا، فنفي ذلك، وأثبت له الضلال عن الحق في الدنيا...». (٢)

٢. «حدثني الصادق عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

من مات بغير إمام جماعه مات ميتة جاهلية» قال الحارث بن المغيرة فلقيت جعفر بن محمد صلى الله عليه وآله فقال: نعم، قلنا: فمات ميتة جاهلية؟ قال: ميتة كفر وضلال ونفاق. (٣)

٣. وعن سليم بن قيس الهلالي أنه قال:

عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قلت له: ما أدنى ما يكون به الرجل ضالاً؟ قال: أن لا يعرف من أمر الله بطاعته، وفرض ولايته، وجعله حجة في أرضه، وشاهده على خلقه، قلت: فمن هم يا أمير المؤمنين؟ فقال: الذين قرنهم الله بنفسه ونبيه، فقال: يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم قال: فقيلت رأسه وقلت: أوضحت لي، وفرجت عني وأذهبت كل شيء كان في قلبي. (٤)

٤. وعن أبان بن تغلب أنه قال:

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: من عرف الأئمة ولم يعرف الإمام الذي في زمانه مؤمن هو؟ قال: لا، قلت: أمسلم هو؟ قال: نعم. (٥)

٥. وعن محمد بن تمام أنه قال

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن فلاناً مولاك يقرؤك السلام ويقول لك: اضمن لي الشفاعة، فقال: أمن موالينا؟ قلت: نعم، قال: أمره أرفع من ذلك، قال: قلت: إنه رجل يوالى علياً ولم يعرف من بعده الأوصياء، قال: ضال، قلت: فأقر بالأئمة جميعاً وجدد

١- (١) المصدر: ٧٧/٢٣، ح ٣.

٢- (٢) المصدر: ٧٧/٢٣.

٣- (٣) المصدر: ٧٧/٢٣، ح ٥.

٤- (٤) المصدر: ٨٢/٢٣، ح ٢١.

٥- (٥) المصدر: ٩٦/٢٣، ح ٢.

الآخر، قال: هو كمن أقرّ ببعيسى وجحد بمحمد صلى الله عليه وآله، أو أقرّ بمحمد وجحد ببعيسى عليه السلام نعوذ بالله من جحد حجه من حججه. (١)

الاتجاه الثانى

و هو الصحيح، أنّ الولاية و الإمامه من أركان وأصول الإيمان بالمعنى الأخص، وتدلّ على هذه الحقيقه الطوائف المتقدمه نفسها التى عرضناها من الروايات التى أدعى دلالتها على كون الإمامه من أركان وأصول الإسلام.

و هذه الطوائف كما تقدّمت هى:

أ) الروايات التى تدلّ على كون الإسلام-الذى هو فيها بمعنى الإيمان بالمعنى الأخص-قد بنى على خمس، واحده منها الولاية و الإمامه.

ب) الروايات التى تدلّ على كون الإمامه هى الحدّ الفاصل بين الإيمان بالمعنى الأخص، والكفر المقابل له لا الكفر المقابل للإسلام الظاهرى.

ج) الروايات التى تدلّ على أنّ من لم يعرف إمام زمانه، سوف تكون موته ميته جاهليه ونفاق وضلال.

البحث الثالث: الإمامه بين ضرورات الدين و ضرورات المذهب

إختلف الأعلام فى نوع ضروريه الإمامه:

أ) فمثل صاحب الحدائق ومن قبله مجموعه من المتقدمين، ذهبوا إلى كونها من ضروريات الدين، وإليك مجموعه من كلماتهم:

١. قال العلامة الحلّى قدس سره فى شرح فص الياقوت «أما دافعوا النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامه، فقد ذهب أكثر أصحابنا إلى تكفيرهم لأنّ النص معلوم بالتواتر من دين محمد صلى الله عليه وآله فيكون ضرورياً أى معلوم من دينه ضروره...».

(٢)

وقال فى المنتهى: «إن الإمامه من أركان الدين وأصوله، وقد علم ثبوتها من النبى صلى الله عليه وآله ضروره». (٣)

ص: ٢١٦

١- (١). المصدر: ٩٧/٢٣، ح ٥.

٢- (٢). نقلاً عن الحدائق الناضرة: ١٧٥/٥.

٣- (٣). نقلاً عن الحدائق الناضرة: ١٧٥/٥-١٧٦.

٢. وقال المولى صالح المازندراني في شرح أصول الكافي: «ومن أنكرها-يعنى الولاية-فهو كافر حيث أنكر أعظم ما جاء به الرسول وأصلاً من أصوله». (١)

٣. وقال الشريف القاضى نور الله فى كتابه إحقاق الحق: «...إلا أنهما من الكافرين نظراً إلى جحودهما ما علم من الدين وليكن منه بل من أعظم أصوله إمامه أمير المؤمنين عليه السلام». (٢)

٤. وكذلك صاحب الحدائق قدس سره الشيخ يوسف البحرانى، فانه استشهد بكلام من تقدّم ذكره، مما يعنى: قبوله إياه. (٣)

ب) بينما ذهب آخرون-ولعله هو المعروف المشهور فى العصور المتأخره-إلى كونها من ضرورات المذهب، فيقول السيد الخوئى قدس سره: «نعم الولاية بمعنى الخلافه من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين». (٤)

أى القولين هو الصحيح؟

إذا أردنا أن نحاكم الاتجاهين على وفق الضوابط التى ذكروها لضرورى الدين وضرورى المذهب، فالحقّ مع الاتجاه الثانى الذى يرى كون الإمامه و الولاية من ضرورات المذهب، إذ إنك بأى معنى أخذت ضرورى الدين أو المذهب من المعانى الأربعة المتقدّمه سوف ينتج أن الإمامه من ضرورات المذهب:

١. فإذا قلت: إنّ ضرورى الدين و المذهب هما بنفس معنى الضرورى و البديهى المنطقى، سوف تكون الإمامه من ضرورات المذهب؛ لأن إمامه أمير المؤمنين عليه السلام و الأئمه من بعده لم تثبت عند كلّ طوائف المسلمين بالتواتر، و إنّما هى ثابتة كذلك فقط عند مذهب الإماميه الشيعه، فتكون من ضرورى المذهب.

٢. و إذا قلت: إنّ ضرورى الدين أو المذهب ما كان دليله واضحاً عند علماء الإسلام كلهم أو عند علماء مذهب خاص، كذلك سوف تكون النتيجة؛ لأن دليل إمامه الأئمه الاثنى عشر عليهم السلام لم يكن واضحاً عند كلّ علماء المسلمين، بل هو واضح عند علماء مذهب الإماميه فقط.

ص: ٢١٧

١- (١). المصدر: ١٧٦/٥.

٢- (٢). المصدر: ١٧٦/٥.

٣- (٣). المصدر: ١٧٦/٥.

٤- (٤). التنقيح فى شرح العروه الوثقى: ٨٠/٣.

٣.وإذا أخذت ضرورى الدين أو المذهب بمعنى ما كان ثابتاً بالدليل اليقيني سواء الضرورى أو النظرى،فسوف لا تكون النتيجة مختلفه عما سبق؛لأن سائر طوائف المسلمين غير الإماميه لم يعترفوا بوجود دليل يقينى على إمامه الاثنى عشر عليهم السلام.

٤.و إذا أخذت ضرورى الدين أو المذهب،بمعنى ما كان واضحاً عند كل المسلمين أو عند مذهب خاصّ،فسوف تكون الإمامه للأئمه الاثنى عشر عليهم السلام من ضرورات المذهب لا الدين؛لأنّ إمامتهم لم تتضح عند سائر المسلمين بل هى واضحه عند أبناء الطائفه الإماميه فقط.

بينما:إذا أردنا أن نسير على وفق الضابطه التى ذكرناها لضرورى الدين وضرورى المذهب،فسوف يختلف الأمر،إذ سوف يكون الحق مع الاتجاه الاول،وسوف تكون الإمامه و الولايه من ضروريات الدين لا المذهب،والسبب فى ذلك:أننا قلنا إنّ ضرورى الدين هو ذلك الأمر الذى يحتاجه الدين حاجه شديده،ومعنى ذلك انحصاره فى قسمين رئيسين هما:

١.ما كان من الأركان المقومّه لأصل الدين.

٢.ما كان من أجزائه الأساسيه.

و إذا أتينا للإمامه وجدنا أن الروايات تجعلها من الأجزاء الأساسيه للدين،و هذا يعنى أنّها أصبحت من ضروريات الدين.

و إذا قلت:إنّ هذه الروايات جعلت الإمامه من أركان وأصول الإيمان بالمعنى الأخص،فتكون من ضرورات المذهب لا من ضرورات الدين.

قلت:ذكرنا فيما سبق إنّ كلّ الأركان المقومّه لحقيقه الإيمان بالمعنى الأخص-والتى هى ضرورات المذهب من القسم الأول-هى داخله تحت ضرورات الدين من القسم الثانى،ومع هذا سوف تكون كل ضرورات المذهب من القسم الأول هى من ضرورات الدين؛ولذا تكون الإمامه من ضرورات الدين.

٢.الإقرار بأنّ الله تعالى عادل لا يظلم ولا يفعل القبيح

ذكر كثير من الإعلام أنّ الإيمان بالعدل من الأصول المأخوذه فى حَيْدُ الإيمان بالمعنى الأخص،ومن ثمّ اعتبروه من أصول مذهب الإماميه لامن أصول الإسلام.

١.يقول الشيخ الطوسى قدس سره«و هو مركب-أى:الإيمان-على خمسه أركان،من عرفها

فهو مؤمن، ومن جهلها كان كافراً، وهى: التوحيد، والعدل، والنبوه، والإمامه، والمعاد» (١) بناءً على كون المقصود من الإيمان هنا ما يقابل الإسلام.

٢. ويقول الشيخ جعفر كاشف الغطاء قدس سره «المقصد الثالث: فى الإيمان ويتحقق بإضافه إعتقاد العدل و الإمامه مع الأصول الثلاثه الإسلاميه، فلا تصح عبادته غير الإمامى من فرق المسلمين». (٢)

٣. ولكن الامام محمد حسين آل كاشف الغطاء قدس سره، يقول «العدل: ويراد به: الاعتقاد بأنّ الله سبحانه لا يظلم أحداً، ولا يفعل ما يستقبحه العقل السليم. وليس هذا فى الحقيقة أصلاً مستقلاً، بل هو مندرج فى نعوت الحق ووجوب وجوده المستلزم بجامعيته لصفات الجمال و الكمال، فهو شأن من شؤون التوحيد، ولكنّ الأشاعره لما خالفوا العدليه، وهم المعتزله و الإماميه، فأنكروا الحسن و القبح العقلين، وقالوا: ليس الحسن إلّا ما حسّنه الشرع، وليس القبيح إلّا ما قبحه الشرع، وأنّه تعالى لو خلّد المطيع فى جهنم و العاصى فى الجنه، لم يكن قبيحاً، لأنّه يتصرف فى ملكه «لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون» (٣)، حتى إنهم أثبتوا وجوب معرفه الصانع، ووجوب النظر فى المعجزه لمعرفه النبى صلى الله عليه و آله من طريق السمع و الشرع لا من طريق العقل، لأنّه ساقط عن منصّه الحكم، فوقعوا فى الاستحاله و الدور الواضح.

أما العدليه فقالوا: إنّ الحاكم فى تلك النظريات هو العقل مستقلاً، ولا سبيل لحكم الشرع فيها إلّا تأكيداً وإرشاداً، والعقل يستقل بحسن بعض الأفعال وقبح قبح بعضها، ويحكم بأنّ القبيح محال على الله تعالى لأنّه حكيم، وفعل القبيح مناف للحكمه، وتعذيب المطيع ظلم، والظلم قبيح، و هو لا يقع منه تعالى.

وبهذا أثبتوا لله صفه العدل، وأفردوها بالذكر من دون سائر الصفات إشاره إلى خلاف الاشاعره، مع أنّ الأشاعره فى الحقيقة لا ينكرون كونه تعالى عادلاً، غايته: أنّ العدل عندهم هو ما يفعله، وكلّ ما يفعله فهو حسن، نعم، أنكروا ما أثبتته المعتزله و الإماميه من حكومه العقل، وإدراكه للحسن و القبح على الحقّ (جلّ شأنه)، زاعمين أنّه ليس للعقل وظيفه الحكم بأنّ هذا حسن من الله و هذا قبيح منه». (٤)

ص: ٢١٩

١- (١). رساله فى الاعتقادات، مطبوعه ضمن كتاب عشر رسائل لشيخ الطائفة: ١٠٣.

٢- (٢). كشف الغطاء: ٢٩٢/١.

٣- (٣). الأنبياء: ٢١-٢٣.

٤- (٤). أصل الشيعة وأصولها: ٢٢٩-٢٣٠.

ومن هذا الكلام: سوف نفهم أمرين:

١. أنّ العدل لا يعدّ أصلاً من أصول الدين برأسه، وإّما هو شأن من شؤون التوحيد.

٢. أنّ العدل لا يعدّ أصلاً وركناً مقوماً للإيمان بالمعنى الأخص، حيث يكون مأخوذاً في حدّ مذهب الإماميه، كحدّيه الشهادتين للإسلام، حيث يقال: إنّ الذي لم يتحقق منه الشهادتين، ولو عن جهل وقصور يكون كافراً غير مسلم كذلك من لم يعتقد بالعدل ولو عن جهل وقصور.

وذلك لسببين:

١. إنّ الروايات التي ذكرناها فيما تقدّم لم تعدّ في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص أكثر من الاعتقاد بولايه و إمامه الأئمه الأطهار عليهم السلام، وكونهم مفترضى الطاعة.

٢. إنّ كثيراً ممن هو يعتقد بولايه الأئمه الاثني عشر عليهم السلام ممن يجهل بهذه القضية، سيما سكان القرى والارياف و البوادي و الصحارى، وكبار السنّ ممن لم يتعلّموا القراءة و الكتابه، ولم يعيشوا في الحواضر الإسلاميه، ولم يتربوا تربيه إسلاميه، فهل يمكن الالتزام بإخراج هؤلاء عن حدّ المذهب الإمامي؟ إذ لازم أخذ الإيمان بالعدل كحدّ مستقلّ في مذهب الإماميه هو هذا.

و إذا قيل: إنّته حتى هؤلاء في قضيه العدل، و إنّ البارى تعالى لا يظلم ولا يفعل القبيح، أمر مرتكز في نفوسهم لكنهم قد لا يعرفون أصطلاحاته، وما دام الأمر كذلك فهم إجمالاً يعتقدون به، ولهذا بمجرد أن تقول لهم: إنّ الربّ الذى تعبدون-حاشا لله- هو ربّ ظالم يفعل القبيح، تراهم سرعان ما يردّوا عليك ويستنكرون منك ذلك الكلام.

قلت: سلمنا ذلك فى الكثير منهم، لكن يبقى ما هو الدليل على أخذ الاعتقاد بالعدل كركن مستقلّ فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، فإن مجرد ارتكاز الاعتقاد بالعدل فى أذهان المسلمين لا يعنى أنّه ركن مقوم لحقيقه الإيمان بالمعنى الأخص، فكثير من الأمور مرتكزه ولم تؤخذ كركن وحدّ.

٣. الإقرار بالمعاد الجسماني

إشارة

صرح باعتبار حدّيته فى الإيمان بالمعنى الأخص مجموعه من العلماء، كالشيخ الطوسى فيما تقدّم من عبارته فى رساله الاعتقادات، بناءً على كون المراد من الإيمان فى كلامه هو

الإيمان بالمعنى الأخص لا الإسلام الظاهري، و الشهيد الثاني قدس سره فى رساله حقيقه الإيمان، فإنه ذكر هناك: أن أصول وأركان الإيمان خمسہ وعد خامسها المعاد الجسماني، فقال: «الأصل الخامس: المعاد الجسماني، اتفق المسلمون قاطبه على إثباته. وذهب الفلاسفه إلى نفيه وقالوا: بالروحاني.

والمراد من الأول: إعاده البدن بعد فناءه إلى ما كان عليه قبله لنفع دائم أو ضرر دائم، أو منقطع يتعلقان به.... وحيث تبين بما ذكرنا أن المعاد البدني من ضروريات الدين، ووجب على كل مكلف التصديق والإيمان به، وإلا خرج عن ربه الإيمان وضل في تيه الكفر و الطغيان، نعوذ بالله...

و أما عذاب القبر-نعوذ بالله منه- وما يتبع المعاد مما دلّ عليه السمع أيضاً كالحساب، والصراط، والميزان، وتطير الكتب، ودوام عقاب الكافرين فى النار، ودوام نعيم المؤمن فى الجنة، فلاريب أنه يجب التصديق بهما إجمالاً، لاتفاق الأمه عليها، وتواتر السمع المتواتر، فمنكرها يخرج عن الإيمان.

أمّا التصديق بتفاصيلها ككون الحساب على صفة كذا و الصراط على صفة كذا، والميزان هل هو ميزان حقيقه أم كناية عن العدل؟ إلى غير ذلك من التفاصيل التى طريقها الآحاد، فالظاهر أن الجهل بها غير مخلّ بالإيمان، وكذا كون جهنم-نعوذ بالله منها- تحت الأرض، وكون الجنة فوق السماء». (1)

التعليق على كلام الشهيد الثانى

ويمكن أن يلاحظ على كلامه:

١. إننا إمّا أن نعتبر الإقرار بالمعاد الجسماني مأخوذ فى حدّ الإسلام الظاهري كالشهادتين فتكون أصول الإسلام ثلاثه (التوحيد، والنبوه، والمعاد الجسماني)، كما ذهب إلى ذلك مجموعه من الأعلام، وعلى هذا فلاشكّ فى كون الاعتقاد بالمعاد الجسماني من مقومات وأركان الإيمان بالمعنى الأخص، إذ من الواضح أن أركان الإسلام الأساسيه هى كذلك أركان للإيمان ومقوماته، فعند انهدام أى واحد منها ينهدم الإيمان.

و أما أن لانعدّ أن الإقرار بالمعاد الجسماني مأخوذ فى حدّ الإسلام الظاهري، وإنما

ص: ٢٢١

١- (١). رساله حقيقه الايمان: ٤١٣-٤١٧، مطبوعه ضمن كتاب المصنفات الأربعة من سلسله مؤلفات الشهيد الثانى/ ١١.

حدوده فقط الشهادتين (التوحيد و النبوه) أما هو أى: المعاد الجسماني فيجب الاعتقاد به لأنه من أبده ما اشتملت عليه رساله، كما ذهب إلى ذلك السيد الشهيد الصدر قدس سره ونقلنا كلامه فيما تقدم، وعلى هذا الرأى سوف يكون المعاد الجسماني من ضروريات الدين، ولا يوجد دليل يدل على كون الإقرار بضروريات الدين مأخوذاً فى حدّ الإسلام حيث تكون حدود الإسلام ثلاثه: (التوحيد، النبوه، الإقرار بضروريات الدين) حتى يكون غير المقر بالمعاد الجسماني، غير متحقق فى حقه الركن الثالث، ولذا لا يكون مسلماً؛ ونتيجته لذلك يخرج من الإيمان، لأن من لم يكن مسلماً لا شك فى خروجه عن الإيمان أيضاً.

كيف؟ ولازم أخذ الإقرار بضروريات الدين كلها فى حدّ الإسلام، خروج أكثر المسلمين عن دائره الإسلام، فإن كثيراً منهم مما يجهل أبسط أمور دينه فما بالك ببعض الضروريات، وكما هو معلوم الجاهل غير متحقق منه الإقرار، ولا يمكن الالتزام بذلك.

وحيث تقدّم فيما سبق أنّ الرأى الصحيح بحسب الأدله هو الرأى الثانى -أى: أن الإقرار بالمعاد الجسماني غير مأخوذ فى حدّ الإسلام- فلا يكون عدم الإقرار به ولو لجهل هادماً للإيمان بالمعنى الأخص.

نعم، من أنكره بعد العلم بثبوتة فى رساله فهذا سوف يؤدى إلى تكذيب النبى صلى الله عليه و آله وإنكار رساله، وعليه يكون خارجاً عن الإسلام لانهدام الركن الثانى من أركان الاسلام، ومن الواضح أنّ من خرج عن الإسلام خرج عن الإيمان بالمعنى الأخص.

٢. وعلى الرأى الثانى الذى يقول: إنّ الإقرار بالمعاد غير مأخوذ فى حدّ الاسلام، يسأل هنا:

ما هو الدليل على أخذه؟ أى: المعاد الجسماني فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، حتى يكون عدم الإقرار به ولو عن جهل قصورى، ومخرجاً للإنسان عن حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، فإن الشهيد الثانى قدس سره لم يذكر دليلاً من آيه أو روايه على ذلك.

وقضيه كونه من ضروريات الدين، لا تدلّ على المدعى، لأنّ الإقرار بضروريات الدين ليست مأخوذه بذاتها كحدّ فى الإسلام كالشهادتين، كما تقدّم ذلك، كما لم يدل دليل على أخذ ضروريات الدين فى حدّ ذاتها فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، كما هو الحال فى الإمامه و الولاية.

٣. و أمّا ما ذكره أخيراً من قضيه الإيمان إجمالاً بالحساب، والصراط، والميزان، وتطير الكتب، ودوام عقاب الكافرين فى النار، ودوام نعيم المؤمن فى الجنة، و أنّ منكرها يخرج عن الإيمان.

فالظاهر من كلامه أنّه يدخلها تحت ضروريات الدين؛ لأنه قال: «إنّ الأمه متّفقه عليها

وثابته بالتواتر» والظاهر من كلامه أيضاً أنه يرى أنّ إنكار الضرورى بذاته يكون سبباً مستقلاً لتحقق الكفر، والخروج عن الإسلام، ويتبع ذلك الخروج عن الإيمان.

ويلاحظ عليه هنا أيضاً:

(أ) أنه لو سُئل كون كلّ هذه الأمور من ضروريات الدين، فسوف يرجع البحث إلى ما تقدّم، وأنّ إنكار ضرورى الدين هل يكون بذاته سبباً مستقلاً للكفر أو أنه يؤدي إلى الكفر إذا لزم من إنكاره إنكار الرسالة أو التوحيد؟ وحيث قلنا فيما سبق: إنّ الصحيح هو الثانى، فلا يكون إنكارها وعدم الإقرار بها بذاته مأخوذاً فى حدّ الإسلام، وعليه لا يكون مأخوذاً فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص.

(ب) أنّ قضيه التسليم بكون هذه الأمور من ضروريات الدين، يرجع إلى اختيار الضابطه الموضوعيه لملاك ضرورى الدين، وواضح أنّ الأمور المذكوره على بعض الضوابط المتقدمه لا تكون من ضروريات الدين، فلو أخذنا مثلاً بالضابطه التى تقول: إنّ الضرورى الدينى ما كان واضحاً عند كل أفراد المسلمين بحيث لا يجهله أحدٌ منهم. سوف تكون بعض المذكورات خارجه عن الحدّ، اذ كثير من المسلمين يجهل أبسط أمور دينه، فضلاً عن قضيه تطاير الكتب، وأن الكفار مخلدون فى النار، أو غير مخلدين.

الاستدلال على أخذ الإقرار بالمعاد فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص

وبالرغم من كلّ ذلك يمكننا أن نقيم دليلاً قرآنياً على أخذ الإقرار بالمعاد فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص؛ فإنّ القرآن الكريم وصف الذين لا يؤمنون بالآخرة و المعاد، أو الذين يكذبون بها، بأوصاف لا تنسجم مع تحقق الإيمان فيهم وكونهم داخلين فى إطاره فى الحياه الدنيا، فإنّ كلّ إنسان سليم الذوق و الفطره، عندما يلاحظ مجموع هذه الأوصاف التى وصفهم الله تعالى بها، يحصل له الاطمئنان بخروجهم عن دائره الإيمان فى دار الدنيا، فمثلاً:

١. جعل القرآن قضيه عدم الإيمان بالآخرة من أبرز ما أتصف به الكفار، كما فى قوله تعالى: زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بلى وَ رَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . (١)

٢. وصف الذين لا يؤمنون بالآخرة بأنهم فى العذاب و الضلال البعيد، كما فى قوله تعالى:

ص: ٢٢٣

أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ . (١)

٣. وصفهم بأن أعمالهم قد حبطت، كما في قوله تعالى: وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَ لِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . (٢)

٤. وعدهم بالعذاب الأليم، كما في قوله تعالى: وَ أَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا . (٣)

٥. وصفهم بأنهم الأخسرون، كما في قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَ هُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْآخَسْرُونَ . (٤)

٦. وصفهم بعدم الهدايه، كما في قوله تعالى: وَ يَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَ مَا كَانُوا مُهْتَدِينَ . (٥)

٧. وصفهم بالطغيان، كما في قوله تعالى: فَ نَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ . (٦)

٨. وصف المكذب بالآخره بأنه معتد أثيم، كما في قوله تعالى: وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ * الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ * وَ مَا يُكذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ . (٧)

٩. مخاطبه الذين آمنوا بعدم تولي من ينس من الآخره ولم يصدق بها، كما في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَنسَوْنَ مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَنسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ . (٨)

١٠. استعاذه نبي الله موسى عليه السلام ممن لا يؤمنون بالآخره، كما في قوله تعالى: وَقَالَ مُوسَى إِنَّي عُذْتُ بِرَبِّي وَ رَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ . (٩)

نعم، هذا الدليل لا يثبت إلَّا أخذ أصل الإقرار بالمعاد في حد الإيمان بالمعنى الأخص،

ص: ٢٢٤

١- (١). سبأ: ٨.

٢- (٢). الأعراف: ١٤٧.

٣- (٣). الإسراء: ١٠.

٤- (٤). النمل: ٥٤.

٥- (٥). يونس: ٤٥.

٦- (٦). يونس: ١١.

٧- (٧). المطففين: ١٠-١١-١٢.

٨- (٨). الممتحنه: ١٣.

أمّا قضيه كونه معاداً بصفه الجسمانيه؛ فلا يثبت هذا الدليل، إذ كل هذه الآيات ناظره إلى أصل الآخره و المعاد فقط.

ومن هنا تبقى قضيه أخذ صفه الجسمانيه للمعاد -سواءً جسمانيه عين الجسم الذي في الدنيا أو مثله لا عينه- كحدّ في الإيمان بالمعنى الأخص مرهونه بأمرين:

١. تماميه ما أدعى من قيام الإجماع على ذلك.

٢. تماميه ما أدعى من أن كثيراً من الظواهر القرآنيه و الروائيه، قد أكدت على المعاد الجسماني، ولو أحصيت الآيات و الروايات من ذلك لبلغت المئات، ويستبعد ان أمراً كهذا غير داخل في حدّ الإيمان.

فإن تمّت هاتان الدعوتان، أصبح أخذ المعاد بصفه كونه جسمانياً في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص أمراً تاماً، وإن لم تتم، فلا يكون إلّا أصل الإقرار بالمعاد مأخوذاً في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص.

والخلاصه

إنّ ما ثبت بالدليل أخذه في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، وكأركان للمذهب الإمامي مقومه له، هي هذه الامور:

١. الإقرار بالتوحيد، وأن الله تعالى واحد لا شريك له.

٢. الإقرار بالرساله للرسول صلى الله عليه و آله و التصديق بما جاء به على نحو الإجمال.

٣. الإقرار بإمامه وولايه الأئمه الاثني عشر عليهم السلام، وكونهم مفترضى الطاعه.

٤. البراءه من أعدائهم على نحو الإجمال.

٥. الإقرار بأصل المعاد و الآخره.

وكلّ ما هو غير ذلك غير داخل في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، فإذا لم يقترّ به الإنسان عن جهل فلاضير في حقّه، وإن لم يقترّ به عن علم بثبوتّه -الجاحد- فسوف يلزم من إنكاره هذا إنكار أصل الإمامه و الولايه للأئمه عليهم السلام، وعدم التصديق بكلّ ما جاء عنهم؛ ولهذا السبب يكون خارجاً عن حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، ودائرته المذهب الإمامي.

البحث الرابع: التعرّض لبعض التفريعات

إشاره

لابأس أن نعرض لبعض الفروع المرتبطه بإنكار أركان وأصول الإيمان بالمعنى الأخص، أو ضرورات المذهب من القسم الاول:

الفرع الاول: هل يكفي في دخول الإنسان في دائره الإيمان بالمعنى الأخص، الإقرار القلبي بأركانه المتقدمه فقط ولا يحتاج إلى الإقرار اللساني، أو أنه يحتاج أيضاً إلى الإقرار اللساني؟ ثم ما هو حكم من أقرّ لساناً وأنكر قلباً؟ فهل حكمه هنا هو كما تقدّم في الإسلام الظاهري أو أنّ الأمر مختلف؟

والجواب: إنّ هذا الفرع تنطوي تحته ثلاثه فروع:

١. الإقرار بأركان الإيمان المتقدمه لساناً وقلباً، وهذا لاشكّ في دخول الإنسان به تحت دائره الإيمان بالمعنى الأخص و المذهب الإمامي.

٢. الإقرار بها قلباً لا - لساناً، وهذا لاشكّ في دخوله أيضاً تحت دائره الإيمان بالمعنى الأخص، لأنّ الأدله المتقدمه التي ذكرناها لاعتبار هذه الأمور، لم تدلّ على أكثر من الإقرار والاعتقاد القلبي، فلم يذكر في أى واحد منها قضيه الإقرار اللساني.

٣. وهذا هو المهم، الإقرار بهذه الأركان لساناً لا قلباً، وفيه صور عدّه:

أ) فتاره لا يقرّ بها لساناً مع علمنا بعدم إقراره واعتقاده بها قلباً، ومثله لاشكّ في عدم دخوله تحت دائره الإيمان بالمعنى الأخص، إذ أدله تلك الأركان أخذ فيها على نحو الموضوعيه قضيه الإقرار القلبي، فمثلاً روايات «بنى الإسلام» -الذي هو يعنى الإيمان في هذه الروايات كما تقدّم- على خمس وعدّ منها الولايه، ظاهره في اعتبار الإقرار والاعتقاد القلبي، وإلّا من البعيد أن يبنى الإسلام على ركن هو مجرد لقلقه لسان لا أكثر، وكذلك الروايات التي تقول: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليه»، اذ واضح أنّ المراد من معرفه الإمام ليست هي مجرد المعرفه بكونه فلان بن فلان من دون الاعتقاد به قلباً.

ب) وتاره أخرى لا يقرّ بها لساناً ولكن لانعلم انه يقرّ بها قلباً أولاً، فنشكّ في ذلك.

و هذا قد قيل: أيضاً بعدم دخوله تحت دائره الإيمان بالمعنى الأخص؛ لأنّ شرط الدخول هو الإقرار القلبي بأركان الإيمان، وكما قيل: المشروط عدم عند عدم إحراز شرطه.

ولكن الصحيح: هو الحكم بدخوله تحت دائره الإيمان بالمعنى الأخص؛ لأنّ أكثر الناس ممن يقرّ بهذه الأركان ظاهراً ولساناً، لانعلم حاله قلباً، فنحن لسنا في أعماق قلبه حتى نعلم الغيب، فلو اعتبرنا العلم بالإقرار القلبي في تحقق الإيمان بالمعنى الأخص للزم الحكم بخروج أغلب الشيعه عن دائره المذهب و الإيمان بالمعنى الأخص، وهو أمر واضح البطلان.

الفرع الثاني: لا يفرق في الحكم بخروج من أنكر ضرورياً من ضروريات المذهب من

القسم الأول-الأركان المقومّه-بين من كان عالماً بثبوتة وركنيتة أو لم يعلم بذلك، كان جهله عن قصور أو تقصير لغفله أو لنسيان أو لشبهه، فإنّه في كلّ ذلك يكون إنكاره قد خرج عن دائره الإيمان بالمعنى الأخص و المذهب الإمامي، إذ كما قلنا يعتبر في الدخول في دائره المذهب الإمامي، والإيمان بالمعنى الأخص الإقرار بأركانه المقومّه له: (الولاية و الإمامه، والبرائه من أعدائهم إجمالاً، والمعاد)؛ فإنّ هذه الأمور حدود مستقلّه مقومّه له، فبإنكارها وعدم الإقرار بها لأي سبب كان، يكون الإنسان غير متوافر في حقّه حدود الإيمان و المذهب، فلا يكون داخلاً فيه.

الفرع الثالث: من أنكر ضروري المذهب من القسم الأول كالإمامه عن غضب و عصبية، تأتي فيه نفس التشقيقات التي ذكرناها في إنكار ضروري الدين عن عصبية، والنتيجه هنا هي نفس النتيجه هناك.

الفرع الرابع: من أنكر ضرورياً من ضروريات المذهب من القسم الأول عن إكراه أو تقيه، يأتي فيه نفس ما تقدّم في إنكار ضروري الدين عن إكراه و تقيه، والنتيجه هنا هي نفس النتيجه هناك. نعم، في قضيه البراءه من أمير المؤمنين عليه السلام، قد يقال بخروجها عن دائره التقيه استناداً إلى بعض الروايات، وسيأتي بحث ذلك.

قضيه البراءه من أمير المؤمنين عليه السلام

جاء في بعض الروايات المنع من شمول التقيه في مورد البراءه من أمير المؤمنين عليه السلام ووجدت في قبالتها روايات أخرى تلزم باستعمال التقيه في صور البراءه منه عليه السلام، وثالثه ظاهره في التخيير في استعمال التقيه في هذا المورد وعدمه.

ومن هنا لابدّ من عرض هذه الطوائف الثلاث لنرى النتيجه التي ننتهي إليها؟:

الطائفة الاولى

وهي التي تمنع من استعمال التقيه في مورد البراءه من أمير المؤمنين عليه السلام حيث تكون التقيه محرّمه، وغير جائزه في هذا المورد:

١. ما في نهج البلاغه عن أمير المؤمنين عليه السلام

أما أنه سيظهر عليكم بعدى رجل رحب البلعوم، مندحق البطن، يأكل ما يجد، ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه، ولن تقتلوه، ألا- وإنّه سيأمركم بسبى و البراءه منى، فأما السب

فسبوني فإنه لى زكاه ولكم نجاه، و أما البراءه فلا تبرؤا- (تبروا) منى، فإنى ولدت على الفطره، وسبقت إلى الإيمان و الهجره. (١)

٢. مارواه الحسن بن عبدالله بن محمد بن العباس الرازى التميمى حيث قال:

عن الرضا عليه السلام عن آباءه عليهم السلام عن على عليه السلام قال: إنكم ستعرضون على البراءه منى، فلا تبرؤا منى فإنى على دين محمد صلى الله عليه و آله. (٢)

٣. مارواه بكر بن مسلم، عن محمد بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عليهم السلام

قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ستدعون إلى سبى فسبوني، وتُدعون إلى البراءه فمدّوا الرقاب فإنى على الفطره. (٣)

٤. مارواه إسماعيل بن على الدعبلى، عن على بن على أخى دعبل بن على الخزاعى، «عن على بن موسى الرضا، عن أبيه عن آباءه، عن على بن أبى طالب عليهم السلام أنه قال:

إنكم ستعرضون على سبى فإن خفتم على أنفسكم فسبوني، ألا وإنكم ستعرضون على البراءه منى فلا تفعلوا فإنى على الفطره. (٤)

٥. مارواه الشيخ المفيد قدس سره فى الإرشاد حيث قال:

استفاض عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: ستعرضون من بعدى على سبى فسبوني، فمن عرض عليه البراءه منى فليمدد عنقه، فإن برئ منى فلا دنيا له ولا آخره. (٥)

دلالة وسند هذه الروايات:

١. أمّا دلالتها: فهى تامه على المدعى، إذ هى تنهى عن البراءه، والنهى كما هو معلوم ظاهر فى الحرمه.

و أمّا ما أفاده السيد الخوئى قدس سره من

أنه هل يستفاد من تلك الروايات المستفيضه وجوب إختيار القتل وعدم جواز التبرى وإظهاره باللسان للصيانه عن القتل، أو أنه لا يستفاد منها ذلك؟

الثانى هو الصحيح، وذلك لعدم دلالتها على تعين إختيار القتل حينئذٍ، لأنها إنّما وردت فى مقام توهم الحظر، لأنّ تعريف النفس على القتل حرام، وبهذه القرينه يكون

ص: ٢٢٨

١- (١). وسائل الشيعه، باب ٢٩ من أبواب الامر بالمعروف، ح ١٠.

٢- (٢). المصدر، ح ٢١.

٣- (٣) .المصدر، ح٨.

٤- (٤) .المصدر، ح٩.

٥- (٥) .الارشاد في معرفه حجج الله على العباد: ٣٢٢/١.

الأمر بمدّ الأعناق واختيار القتل ظاهراً في الجواز دون الوجوب، وعليه فالأخبار إنّما تدلنا على الجواز في كلّ من التقية بإظهار التبرّي منه عليه السلام باللسان وتركها باختيار القتل ومد الأعناق». (١)

فمدفوع:

أ) كونه خلاف الظاهر العرفي من الروايات.

ب) عدم انسجامه مع ما ذكر في روايه الإرشاد: إذ قال فيها عليه السلام:

فإنّ برئ مني فلا دنيا له ولا آخره.

إذ لو كان الأمر بالبراءه ليس أمراً وجوبياً، وكانت البراءه جائزه، فكيف يكون لادنيا له ولا آخره.

٢. و أما سنداً: فتارة يقال: بأنّها بالغه حدّ الاستفاضه - كما ذكر ذلك الشيخ المفيد و السيد الخوئي - وعلى هذا لا حاجة للبحث في أسانيدها، فإنّ الاستفاضه مما تفيد الاطمئنان الذي هو حجّه بالسيره العقلانيه، وتارة أخرى لا يقال باستفاضتها - كما هو الصحيح - فإنّ هذه الروايات لا تتجاوز الخمس، وهذا العدد ليس مما وصل إلى حد الاستفاضه، وعليه لا بدّ من ملاحظه سند كلّ واحده من هذه الروايات:

أ) أما الأولى: فهي مرسله؛ لأنّ الرضى قدس سره لم يذكر أسانيدَه إلى الامام عليه السلام.

ب) و أما الثانيه: فهي ضعيفه لجهاله الحسن بن عبدالله بن محمد بن العباس الرازي التميمي.

ج) و أما الثالثه: فهي كذلك ضعيفه لجهاله بكر بن مسلم، وعدم توثيق محمد بن ميمون.

د) و أما الرابعه: فهي كذلك ضعيفه من جهه إسماعيل بن عليّ الدعبلّي، فإنّه لم يوثق مضافاً إلى الطعن فيه من جهه النجاشي و الشيخ الطوسي.

ه) و أما الرابعه: فهي مرسله، إذ الشيخ المفيد ذكرها دون أن يذكر الطريق للإمام عليه السلام.

والنتيجه: إن هذه الطائفة من الروايات و إن كانت تامه الدلاله، إلّا أنّ أسانيدها غير تامه.

الطائفة الثانيه

ما دلّ على وجوب التقية في مورد البراءه:

١. روايه مسعده بن صدقه:

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ الناس يروون أنَّ علياً عليه السلام قال على منبر الكوفة: أيها الناس إنكم ستدعون إلى سبى فسبونى ثم تدعون إلى البراءة منى فلا تبرؤا منى، فقال: ما أكثر ما يكذب الناس على علي عليه السلام ثم قال: إنما قال: إنكم ستدعون إلى سبى فسبونى، ثم تدعون إلى البراءة منى، وإنى لعلى دين محمد صلى الله عليه وآله ولم يقل ولا تبرؤا منى، فقال له سائل: أرأيت إن اختار القتل دون البراءة؟ فقال: والله، ما ذلك عليه وما له إلا ما مضى عليه عمار بن ياسر، حيث أكرهه أهل مكه وقلبه مطمئن بالإيمان، فأنزل الله (عز وجل) فيه إلا - مَنْ أكرهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله عندها: يا عمار، إن عادوا، فعد، فقد أنزل الله عذرك وأمرك أن تعود إن عادوا. (١)

وفيه: إن دلالة الرواية على لزوم التقيه في مورد البراءة من الأمير عليه السلام ليست واضحة، إذ قوله عليه السلام: «والله، ما ذلك عليه وماله إلا - ما مضى عليه عمار بن ياسر» غير ظاهر في لزوم التقيه إذ كما يحتمل منه أنه ليس له طريق إلا - طريق عمار بن ياسر، فيستفاد لزوم التقيه والتبري، كذلك يحتمل منه أن طريق القتل غير متعين عليه وله أن يختار طريق عمار بن ياسر، ومما يقرب هذا الاحتمال أنَّ التقيه لم تكن لازمه ومتعينه على عمار وأبويه ولهذا نجد أنَّ أبواه اختارا القتل وعدم استعمال التقيه، بينما هو اختار التقيه والنجاه من القتل بإظهار الكفر.

وكذلك الكلام في سندها فإن مسعده بن صدقه كما تقدّم منّا في مباحث متقدّمه لم يوثق، إلّا بناءً على كبرى وثاقه من وقع في تفسير القمي، أو كامل الزيارات، حيث إنّه وقع في أسانيدهما، لكننا لانقبل هذين المبنيين، وبالتالي تصبح الرواية ضعيفه السند.

٢. مارواه محمد بن مروان

قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام ما منع ميثم رحمه الله من التقيه؟ فوالله لقد علم أنَّ هذه الآية نزلت في عمار وأصحابه إلا مَنْ أكرهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ . (٢)

بتقريب: أنه عليه السلام يتعجب من ميثم لماذا لم يعمل بالتقيه مع علمه بالآية الكريمة وقضيه عمار، ومعنى تعجبه هذا: أنَّ التقيه كانت لازمه على ميثم.

ويردّه:

١. أن تعجب الإمام عليه السلام لا يدلّ عرفاً على كون التقيه كانت لازمه على ميثم، وذلك؛ لأنّ التعجب أيضاً ينسجم مع جواز التقيه، فكأن الامام عليه السلام يريد أن يقول، لماذا لم يستخدم ميثم

ص: ٢٣٠

١- (١). وسائل الشيعة: باب ٢٩ من أبواب الامر بالمعروف، ح ٢.

٢- (٢). المصدر، ح ٣.

التقيه ويتبرأ لساناً من أمير المؤمنين عليه السلام، ويخلص نفسه فإنّ التقيه كانت سائغه له، ولكنه على الرغم من ذلك اختار طرف التخيير الآخر، وهو القتل وعدم التبرى.

٢. وهو ما أشار إليه السيد الخوئي قدس سره من أن جملة: «ما منع ميثم من التقيه»، الصحيح في قراءتها ان تكون مبنيه للمفعول؛ أى: هكذا «ما منع»، لا مبنيه للفاعل «ما منع» فيكون المعنى هكذا: «ما كان ميثم ممنوعاً من التقيه بل كانت التقيه جائزه فى حقه ومرخص تجاهها»، والذي يشهد لذلك أنّ كلمه-ميثم-منصرفه، وليست مما يمنع عن الصرف لعدم دخوله تحت أى قسم من أقسام الممنوع من الصرف، وإلا لو كانت ممنوعه من الصرف لكانت منصوبه «ميثماً» مع أننا نجدها وقعت مرفوعه «ميثم» وهذا يعنى أنّها لا بدّ أن تقرأ مجهوله ومبنيه للمفعول «ما منع».

الطائفة الثالثه

الروايات التي تفيد التخيير فى مورد البراءه بين التقيه وبين عدمها؛ أى: بين اختيار التبرى أو اختيار القتل.

١. مارواه عبدالله بن عطا

قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام رجلا من أهل الكوفه أخذنا فليل لهما: ابريا من أمير المؤمنين عليه السلام فبرئ واحد منهما وأبى الآخر، فخلّى سبيل الذى برئ وقتل الآخر، فقال: أمّا الذى برئ فرجل فقيه فى دينه، وأمّا الذى لم يبرأ فرجل تعجل إلى الجنه.

(١)

ودلالاتها واضحه على التخيير، وجواز كلا الطرفين، وإلا فلا معنى لتعبيره عن الأول بالفقيه فى دينه، وعن الثانى بانه تعجل فى جنته.

نعم، توجد مشكله فى سندها، فإنّ عبدالله بن عطا، وعبدالله بن أسد، وزكريا المؤمن من المجاهيل حيث لم يوثقوا، فتصبح الروايه ضعيفه السند، نعم، فى خصوص عبدالله بن عطا بن أبى رياح، نقل الكشى «قال نصر بن صباح: وولد عطاء بن أبى رياح تلميذ ابن عباس، عبد الملك، وعبدالله وعريفاً، نجباء من أصحاب أبى جعفر، وأبى عبدالله صلى الله عليه وآله». (٢)

وكلمه نجباء وان لم تكن داله على الوثاقه فلا أقل من المدح والحسن.

ص: ٢٣١

١- (١). وسائل الشيعه: باب ٢٩ من أبواب الأمر والنهى وما يناسبها، ح ٤.

٢- (٢). اختيار معرفه الرجال: ٢/٤٧٧.

ولكن يبقى: من أين لنا أن نعرف أن الوارد في سند الرواية هو عبدالله بن عطاء بن أبي رباح دون غيره ممن هو كذلك من أصحاب الصادق و الباقر صلى الله عليه و آله كالمكي و المطلبى؟!.

٢. مارواه أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في الاحتجاج قوله:

عن أمير المؤمنين عليه السلام في احتجاجه على بعض اليونان...و قد أذنت لكم في تفضيل أعدائنا إن ألجأك الخوف إليه، وفي إظهار البراءة إن حملك الوجمل عليه ومن ترك الصلوات المكتوبات إن خشيت على حشاشه نفسك الآفات و العاهات، فإن تفضيلك أعداءنا عند خوفك لا ينفعهم ولا يضرنا و إن إظهارك براءتك منا عند تقيتك لا يقدح فينا ولا ينقصنا، ولئن تبرأ منا ساعه بلسان وأنت موالٍ لنا بجنانك لتبقى على نفسك روحها التي بها قوامها ومالها الذي به قيامها وجاهها الذي به تمسكها، وتصون من عرف بذلك أوليائنا وإخواننا، فإن ذلك أفضل من أن تتعرض للهلاك... (١)

إذ أن العبارة الأخيرة «فان ذلك أفضل من أن تتعرض للهلاك» تفيد لنا جواز كلا الأمرين، غاية التقيه بالبراءة لساناً أفضل وأرجح.

لكن هذه الرواية كسابقتها ضعيفه السند من جهة الإرسال، فإن الطبرسي في الاحتجاج لم يذكر طريقه إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

٣. روايه أبي بكر الحضرمي

عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث) أنه قيل له: بمد الرقاب أحب إليك أم البراءة من علي عليه السلام؟ فقال: الرخصة أحب إلي، أما سمعت قول الله (عز وجل) في عمار: **إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ**. ٢

ودلالاتها واضحة على التخيير، نعم، يستفاد منها أرجحيه التقيه و البراءة من طرف عدم التقيه و القتل؛ وعلى أي حال هي ضعيفه السند لعدم توثيق الحضرمي، مضافاً إلى أن العياشي لم يذكر طريقه إلى الحضرمي، فتأتى قضيه الإرسال.

٤. مارواه عبدالله بن عجلان قوله:

عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته فقلت له: إن الضحاك قد ظهر بالكوفة ويوشك أن تدعى إلى البراءة من علي عليه السلام فكيف نصنع، قال: فابراء منه، قلت: أيهما أحب إليك؟ قال: أن تمضوا على ما مضى عليه عمار بن ياسر، أخذ بمكّه فقالوا له: ابرء من رسول

ص: ٢٣٢

الله صلى الله عليه و آله فبرأ منه وأنزل الله عزوجل عذره إلا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان . (١)

ودلالاتها واضحة على التخيير حيث قيل له: «أيهما أحب إليك؟ فقال: إن تمضوا على ما مضى عليه عمار بن ياسر»، فيستفاد التخيير غاية أرحميه التقيه بالبراءة؛ لأنها أحب إليه عليه السلام، لكن المشكله فى سندها فإنها على أى حال مرسله من جهه عدم معرفه طريق العياشى إلى عبدالله بن عجلان.

إذن، روايات الطوائف الثلاث كلها غير تامه السند، فلا تصلح للاستدلال و الحججه، ومعه لا بدّ من الرجوع إلى أدله التقيه العامه التى تقول التقيه فى كل ضروره، ومن موارد الضروره هو قضيه ما لو أكره المرء على البراءه لساناً من أمير المؤمنين عليه السلام أو أحد الائمة عليهم السلام؛ فتكون التقيه جائزه فى المقام، ولكن لوجود تلك الروايات التى تنهى عن استعمال التقيه فى مورد البراءه، فالأحوط هو عدم البراءه.

هذا كله إذا أردنا ان نلاحظ أسانيد هذه الروايات، أما مع الغض عن أسانيدها أو مماشاه مع من يصحح أسانيد بعض الروايات من كل الطوائف الثلاث.

فنقول: أما الطائفة الثانية: فتقدم انها لا تدلّ على لزوم استعمال التقيه، وبالتالي وجوب التبري، فينحصر الأمر فى الطائفة الأولى و الثالثة، والمقترح للجمع بينهما: أنّ الطائفة الأولى نصّت على استعمال التقيه بإظهار البراءه، فهى إذن، ظاهره فى حرمة البراءه،

والطائفة الثالثة صريحه ونصّ فى جواز البراءه؛ لأنه أحد طرفى التخيير و الرخصه فيها، فيحمل النص على الظاهر، وتكون النتيجة أنّ اختيار عدم التقيه بعدم إظهار التبري ومدّ العنق للقتل أمر جائز لكنّه مكروه، و هذا النتيجة سوف تكون منسجمه كمال الانسجام، مع ما ذكره الإمام عليه السلام فى الطائفة الثالثة من أنّ التبري واستعمال التقيه أحب إليه.

و إن أبى شخص، وقال: إنّ المعارضه مستحكمه ولا توجد أظهره لإحدى الطوائف على الأخرى، فسوف ننتهى إلى التعارض المستقر المستحكم، ومن ثمّ التسايط، ويكون المرجع إمّا أدله التقيه العامه الشامله للمورد، أو يرجع إلى أصل البراءه العقليه-على القول بها- فترفع لنا حرمة استعمال التبري المشكوك بها حال الاكراه، و إذا لم نقل بالبراءه العقليه، فنرجع إلى البراءه الشرعيه، لترفع لنا الحرمة المشكوكه للتبري وتثبت لنا جواز التبري حال الإكراه.

إذن، فعلى كل الآراء و المبانى سوف تكون النتيجة النهائيه واحده.

ص: ٢٣٣

المقام الثاني: إنكار ضرورات المذهب من القسم الثاني

لم يدل أى دليل على أنّ إنكار الأجزاء الأساسية فى المذهب التى لا تكون مقومه لأصل المذهب الإمامى و الإيمان بالمعنى الأخص، موجباً للخروج عن الإيمان بالمعنى الأخص.

ومن هنا فلا تكون هناك أى فائده للبحث فى هذا العنوان، إلّا من جهة أنّ إنكار الجزء الأساسى فى المذهب إذا كان عن علم -و هو الجحود- هل يؤدى إلى الخروج عن الإيمان بالمعنى الأخص، والمذهب الإمامى، لأنه يستلزم إنكار الإمامه من جهة عدم الالتزام بالطاعه و الإقرار الإجمالى لما جاء عنهم، أو لا يؤدى إلى ذلك؟

و إذا كان البحث ينحصر فى هذا المقام بهذه الجبهه، فمن الوجهه دمج هذا البحث فى ضمن البحث عن المقام الثالث، الذى هو البحث عن إنكار ما علم ثبوته من المذهب بالضروره و الذى هو مساوق لضرورى المذهب بحسب إصطلاح العلماء، لأنّ ما علم ثبوته من المذهب بالضروره تاره يكون من الأجزاء الأساسيه وأخرى من الأجزاء غير الأساسيه فى الإيمان بالمعنى الأخص و المذهب الإمامى.

وعلى هذا فالأدله التى تذكر إذا كانت تدل على أخذ عنوان ضرورى المذهب فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، حيث يكون إنكاره بذاته سبباً مستقلاً للخروج من المذهب، فهذا سوف يشمل ما كان جزءاً رئيسياً أيضاً، و إذا كانت الأدله لا تدل على ذلك، وإنما تدل على إنكار ضرورى المذهب إذا لزم منه إنكار الإمامه وعدم الالتزام الإجمالى بما جاء عنه؛ وعند ذلك يتحقق الخروج من المذهب، فهذا أيضاً سوف يشمل ما كان جزءاً أساسياً أيضاً، فإذا لزم من إنكار الجزء الأساسى ذلك اللازم الباطل تحقق الخروج وإلّا فلا.

المقام الثالث: إنكار ما علم ثبوته من المذهب بالضروره

إشاره

وفى هذا المقام وجد قولان رئيسيان:

الأول: إنّ إنكار ضرورى المذهب، يكون بذاته سبباً مستقلاً لتحقيق الخروج من المذهب و الإيمان بالمعنى الأخص.

الثانى: إن إنكار ضرورى المذهب لا يكون بذاته سبباً مستقلاً لتحقيق الخروج من المذهب، و الإيمان بالمعنى الأخص، و إنّما يؤدى إلى ذلك إذا لزم من إنكاره، إنكار الإمامه و الولايه لأحد الأئمه عليهم السلام وعلى هذا سوف لا يتحقق هذا اللازم إلّا فى حاله العلم أو الظن

وإحتمال ثبوت ذلك الأمر المنكر في المذهب، ومن ثم لا يختص البحث بالضرورة بل يشمل كل ما هو معلوم ولو كان نظرياً.

أدله القول الأول

ما يمكن أن يستدل به على صحة القول الأول أدله عدة:

الدليل الاول: الإجماع الذي قد يدعى في المقام، حيث يقال: إنه قام الإجماع من قبل الطائفة المحققة على أن إنكار ما علم ثبوته في المذهب بالضروره-سواءً أكان من الأجزاء الأساسية أم من غيرها-فروعاً وأصولاً-يكون بذاته سبباً مستقلاً لتحقق الخروج عن حدّ الإيمان بالمعنى الأخص و المذهب الإمامي.

وفيه:

١. إن الإجماع المعبر هو الإجماع التعبدي الكاشف عن قول المعصوم عليه السلام، وأنى لنا تحصيل ذلك؟؛ لأن:

أ) هذه المسألة لم تعرض في كلمات المتقدمين القريين لعصر النص كالكليني، والصدوق، والمفيد، والسيد المرتضى، والشيخ الطوسي، ومن هو في تلك الطبقة، حتى يعرف تحقق إجماع أو لا.

ب) وإذا تنزلنا وسلّمنا بأنها مطروحة في كلماتهم، فكيف لنا أن نثبت أن معقد الإجماع هو على السبب الاستقلاليه لتحقق الخروج من الإيمان بالمعنى الأخص بإنكار ضروري المذهب؟ دون السبب غير الاستقلاليه، بمعنى الالتزام بالخروج عن حدّ الإيمان بالمعنى الأخص إذا استلزم من الإنكار إنكار الإمامه و الولاية، إن لم نقل: إن ذلك هو القدر المتيقن.

٢. ولو تنزل عن كل ذلك، فكيف يمكن دفع احتمال مدركيه هذا الإجماع؟ فمن المحتمل أن يكون المجمعون قد استندوا إلى الروايات التي سوف يأتي ذكرها.

الدليل الثاني: وهو مشابه للدليل الثاني الذي ذكرناه على كفر من أنكر ضروري الدين، وحاصله: أن الإيمان بالمعنى الأخص عبارة عن منظومه متكامله في الأصول و الفروع، فلو أراد المرء أن يكون داخل هذا الإطار فعليه أن يلتزم بكل هذه المنظومه، ولو أنكر أى جزء منها فسوف يكون خارج عن إطار الإيمان بالمعنى الأخص.

ومن هنا لو أنكر الإنسان الحكم الضروري في المذهب والايمان بالمعنى الأخص، لكان

ذلك بذاته كافيًا في الخروج عن حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، مما يعني كون إنكار الضرورى المذهبى بذاته سبباً مستقلاً لتحقق الخروج من المذهب.

وفيه:

١. إنّ هذا الدليل أعم من المدعى، فيشمل ما إذا كان الحكم المنكر غير ضرورى، بل كان نظرياً، وهل يلتزم المستدل بذلك؟

٢. إنّ لازم هذا الدليل أنّ من لم يأتى بالصلاه أو لم يأتى بصيام شهر رمضان مثلاً، أن يكون خارجاً عن حدّ الإيمان بالمعنى الأخص ودائرته المذهب الإمامى، وما أكثر من كان هكذا، ولا أظن متفقهاً فضلاً عن فقيه يلتزم بذلك، فمن بطلان اللازم يتضح بطلان الملزوم.

٣. إنّ الإيمان بالمعنى الأخص ليس درجه ومرتبه واحده، وإنّما هو أيضاً فيه درجات ومراتب بعضها فوق بعض، وليس معنى عدم التدبير ببعض الأحكام الخروج من حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، وإنّما أقصى ما يكون فى البين الخروج من بعض المراتب، فإنّ المرتبه الأولى منه كما قلنا سابقاً، لا تقوم بأكثر من الأصول المقومه لحقيقته التى ذكرناها فيما سبق.

الدليل الثالث: قد يتوهم الاستدلال على الدعوى المذكوره، ببعض الروايات التى ذكرناها ضمن الاستدلال على إنكار ضرورى الدين يكون بذاته سبباً مستقلاً لتحقق الكفر.

من قبيل: بعض الروايات التى صرحت بكون تارك الفريضة كافراً وما شاكلها.

بتقريب: أن الروايه مطلقه حيث قالت: تارك الفريضة كافر، فلم تقيد كون هذه الفريضة المتروكه من ضروريات الدين أو المذهب أو من غيرهما، كون هذا الترك عن علم أو لا، فتشمل كل هذه الصور، وحيث لا يمكن أن يكون المراد من الكفر هو ما فى قبال الإسلام إذ لا يمكن المصير إليه وإلا لحكم بكفر الكثير من المسلمين الذين لا يصلون أو لا يصومون أو لا يحجون أو... أو...، فلا بدّ أن يكون المراد من الكفر هو المقابل للإيمان بالمعنى الأخص، فيثبت المطلوب.

وفيه:

أنّ هذه الروايات لا بدّ من حملها على حاله الاستحلال، وإلّا لو لم نحملها على ذلك للزم الحكم بخروج من لا يصلّى ولا يصوم ولا يحجّ ولا يزكى عن المذهب و الإيمان بالمعنى الأخص حتى لو كان يعترف بوجود هذه الفرائض، ولا يمكن التفوه به.

أو نحملها على بعض مراتب الكفر الكاشفه عن خبث الباطن التى لا تنافى أصل الإيمان بالمعنى الأخص.

وعليه فلا يوجد دليل يدل على أخذ الإقرار بضروريات المذهب من القسم الثاني في حدّ الإيمان بالمعنى الأخص، وكون إنكار الضرورى المذهبي بذاته سبباً مستقلاً لتحقق الخروج من الإيمان بالمعنى الأخص و المذهب الإمامي.

أدله القول الثانى

اشاره

وبعد أن اتضح لنا عدم تماميه أدله القول الأول، سوف يكون الصحيح هو القول الثانى، إذ دلت الأدله على ذلك وهى:

نفس الأدله التى دلت على اعتبار الإقرار بإمامه وولايه الأئمه الأطهار عليهم السلام ووجوب طاعتهم، والتبرى من أعدائهم إجمالاً والإقرار بالمعاد فى تحقق الإيمان بالمعنى الأخص، فإنّ أى أمر يلزم من إنكاره، إنكار أحد هذه الأمور سوف يخرج من دائره الإيمان بالمعنى الأخص، ولكن لا باعتبار إنكاره نفسه كما قلنا، وإنما باعتبار إنكار هذه الأمور التى دلت الأدله كما تقدّم على أخذها فى حدّ الإيمان بالمعنى الأخص كأركان مقومه له، فإذا لم يؤمن بها الإنسان أو ببعضها ولو لجهل -لم يكن داخلياً فى إطار الإيمان بالمعنى الأخص وعليه يكون خارجاً عن المذهب الإمامي الاثنى عشرى.

قضية الملازمه

اتضح لنا أنّه على القول الذى يرى أنّ إنكار ضرورى المذهب له السببيه الاستقلاليه لتحقق الخروج من الإيمان بالمعنى الأخص و المذهب الإمامي، سوف لا تكون موضوعيه لقضيه العلم بكون الشئ الفلانى ضرورى أو غير ضرورى، إذ على هذا الرأى سوف تكون قضيه الإقرار و الإيمان بضرورات المذهب من الاركان المقومه لحقيقه الإيمان و المذهب، كما فى الشهاداتين للإسلام، فمن أنكر أحد الضرورات المذهبيه ولو لجهل يكون خارجاً عن المذهب، وهذا أمر واضح.

ولكن يوجد سؤال: بناءً على الرأى الثانى -الذى هو الصحيح- كيف تثبت تلك الملازمه التى هى لزوم إنكار الامامه أو لزوم عدم تحقق التبرى الإجمالى أو لزوم إنكار المعاد؟ فانه اتضح لنا أنّه على القول الثانى لا يختص الأمر بالضرورات بل يشمل كل ما علم ثبوته فى المذهب ولو كان نظرياً، فهل يحتاج لثبوت الملازمه علم المنكر بثبوت ما أنكره فى المذهب فقط، أو يحتاج بالإضافه إلى ذلك التفاته إلى أنّه بإنكاره هذا ينكر الإمامه مثلاً؟.

ويعباره أوضح: على الرأى الثانى، هل يكفى للحكم بخروج المنكر لضرورى المذهب من المذهب علمه بثبوتيه فى المذهب فقط، أو لا يكفى ذلك ويحتاج بالإضافه إليه التفاته إلى أن إنكاره هذا يودى إلى إنكار أصل الإمامه و الولايه.

والجواب: أنه يكفى للحكم بخروجه عن دائره الإيمان و المذهب، علمه بكون ما ينكره ثابتاً فى المذهب، وصادراً عن فرض الله تعالى طاعتهم، ولا يحتاج إلى التفاته إلى ذلك اللازم الباطل، وذلك لأنّ نفس إنكاره ما علم ثبوتيه فى المذهب بعلم ضرورى أو نظرى، يكشف عن أنه غير متحقق فى حقه الالتزام الاجمالى بطاعه الأئمه عليهم السلام، و هو مساوق لعدم الالتزام بإمامتهم.

و إذا قيل: لماذا لا يتحقق فى حقه الالتزام الإجمالى بكلّ ما صدر من مقام الولايه و الإمامه، والشاهد على ذلك، أنه لو أنكر ما علم ثبوتيه، ولكنه لم يكن ملتفتاً إلى ذلك اللازم الباطل، وقلنا له إنك بإنكارك هذا تنكر الإمامه ولا تلتزم إجمالاً بوجوب طاعتهم بكل ما صدر عنهم، لقال لنا: أنا لا أنكر إمامتهم ووجوب طاعه ما صدر عنهم إجمالاً، و هذا خير شاهد على أنه لم ينكر الامامه ووجوب الطاعه إجمالاً، و إذا لم يكن ذلك اللازم متحققاً فى حقه، فلا يكون مشمولاً لدليل القول الثانى، إذ القول الثانى المتقدم يرى الخروج عن المذهب بإنكار الضرورى إذا كان مستلزماً لإنكار الامامه ووجوب الطاعه إجمالاً، و هذا اللازم غير متحقق فى حق من ينكر عن علم، ولكنه لم يكن ملتفتاً للملازمه المتقدمه.

قلنا: تقدّم فيما سبق فى تفسير الالتزام و الإقرار بالرساله، أن يلتزم المكلف إجمالاً بكل ما هو صادر عن مقام الرساله و النبوه، سواء علم بثبوت أمر ما فى الرساله أو حتى لو ظن أو احتمال ثبوتيه، وفى مقام الإمامه وولايه الأمر كذلك، فإنّ المعنى الصحيح لتفسير الالتزام بالإمامه ووجوب الطاعه، هو أن يلتزم المكلف إجمالاً بوجوب الطاعه لكل ما علم ثبوت صدوره عنهم أو ظن أو احتمال ذلك على تقدير الثبوت واقعاً، وفى المقام إذا أنكر المكلف ما علم ثبوتيه عنهم عليهم السلام بل حتى لو أنكر ما ظن أو ما احتمال ثبوتيه، فهذا يعنى: أن الالتزام الإجمالى ووجوب الطاعه لهم إجمالاً غير متحقق عنده، و إذا لم يتحقق هذا عنده فهذا يعنى أنه غير مقرّ بوجوب طاعتهم و إمامتهم. فيلزم من ذلك خروجه عن حدّ الإيمان بالمعنى الأخص ومذهب الاماميه.

الفرع الأول: إنكار ضروري المذهب من القسم الثاني، أو ما علم ثبوته في المذهب بالضرورة، إذا لزم منه إنكار رساله وعدم الالتزام الإجمالي بها، فهو لا يؤدي إلى الخروج من المذهب فقط، وإنما بالاضافه إلى ذلك يؤدي إلى الكفر و الخروج من الإسلام بالكليّة.

ومثاله: كما لو علم الشيعة الاثني عشرى، أنّ الأمر الكذائي ثابت وجزء في مذهبه من خلال قول الرسول صلى الله عليه وآله أو حتى لو احتمل ثبوته بقول الرسول صلى الله عليه وآله بناءً على تفسير الالتزام الإجمالي بالرساله لما يعم الأمر المحتمل الثبوت في الرساله، فإنّه لو أنكره على هذا، يكون غير ملتزم بالرساله إجمالاً.

و هذا الأمر صرّح به السيد السبزواري قدس سره في، مهذب الأحكام، قائلاً: «العاشر: إنكار ضروري المذهب ان رجوع إلى إنكار الرساله أو الألوهيه أو التوحيد يوجب الكفر». (1)

الفرع الثاني: بناءً على القول الأول-السببيه المستقله لإيجاب إنكار ضروري المذهب للخروج عنه-، لا يفرق بين من علم بكون ما ينكره من الضرورات المذهبيه أو بين من جهل بذلك، أكان جهله عن قصور أم تقصير، لشبهه دعتة إلى الإنكار أو غير ذلك، فإنّه في كلّ هذه الحالات يحكم عليه بالخروج من المذهب و الإيمان بالمعنى الأخص.

أما على القول الثاني-السببيه غير المستقله- فالأمر يفرّق فيه بين عده حالات:

1. إذا كان المنكر يعلم بثبوت ما ينكره-سواءً علماً ضرورياً أو نظرياً-فإنّه يحكم بخروجه من الإيمان و المذهب كما ذكرنا.

2. إذا كان المنكر يجهل بثبوت ذلك الأمر في المذهب، فهنا يفضّل بين حالات عده:

أ) إذا كان جهله عن قصور، فهنا لا يحكم عليه بالخروج من الإيمان و المذهب، إذ الإنكار مع الجهل القصورى لا يستلزم ذلك اللزام الباطل من إنكار الإمامه وعدم وجوب الطاعه إجمالاً.

ب) إذا كان جهله تقصيراً، كالذى لا يبالي بمعرفه أمور دينه ولا يسأل عنها مع كونه في الحواظر الإسلاميه، فهذا إذا كان يظن أو يحتمل ثبوت ذلك الأمر في مذهبه وعلى الرغم من ذلك ينكره، فهو أيضاً يحكم عليه بالخروج من المذهب لعدم تحقق الالتزام

ص: ٢٣٩

الإجمالي، ووجوب الطاعة لما صدر عنهم إجمالاً، كما ذكرنا ذلك فيما تقدّم.

ج) أما إذا لم يكن متحققاً عنده حتى مثل هذا الاحتمال، فلا يحكم بخروجه من المذهب نتيجة لهذا الإنكار، لعدم تحقق ذلك اللازم في حقه، فهو باق على إقراره الإجمالي بالإمامه ووجوب الطاعة.

الفرع الثالث: ذهب السيد بحر العلوم قدس سره (1) في بلغته، وصاحب الجواهر قدس سره في جواهره (2) إلى الحكم بكفر منكر ما علم ثبوته في المذهب بالضروره- ضروري المذهب باصطلاحهم- فيما لو صدر الإنكار من أهل المذهب، ومثلاً له صاحب الجواهر كما لو أنكر الشيعي الإمامي أحد الأئمة عليهم السلام أو أنكر المتعه المعلومه بالضروره من مذهب الإماميه.

واستدلوا على ذلك بأدله عده:

1. ما ذكره صاحب الجواهر، والسيد بحر العلوم رحمه الله من أنّ المعتبر من دين الإسلام هو التدين بجميع احكامه من اصول وفروع والالتزام بذلك، فلو لم يتدين المسلم، أو تدين بخلاف ما هو عليه دين الإسلام- كما لو أنكر الضروري- فسوف يخرج عن دين الإسلام، والشيعي الاثني عشري يعتبر أن دين الإسلام هو ما عليه مذهبه، فلو أنكر حكماً من أحكامه- كما لو أنكر ضروري مذهبه- فسوف يكون خارجاً عن دين الإسلام.

ومن هنا قال في الجواهر «بل الظاهر حصول الارتداد بإنكار ضروري المذهب كالمته من ذي المذهب أيضاً؛ لأن الدين هو ما عليه».

وفيه:

ما تقدّم سابقاً، فإن هذا الوجه ذكر كدليل على كفر منكر ضروري الدين و المذهب بالاستقلال، وتبين هناك عدم دلالة فراجع.

2. ما ذكره صاحب الجواهر قدس سره فقط مختصاً بإنكار إمامه أحد الأئمة عليهم السلام فاستدل على تحقق الكفر من الشيعي لو أنكر ذلك، بمجموعه من الروايات، وذكر اثنين من هذه الروايات، هما:

(أ) صحيحه محمد بن مسلم

عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: أرأيت من جحد إماماً منكم ما حاله؟ فقال: من جحد إماماً من الأئمة وبريء منه ومن دينه فهو كافر ومرد عن الإسلام؛ لأنّ الإمام من

ص: ٢٤٠

١- (١). بلغه الفقيه: ٢٠١/٤.

٢- (٢). جواهر الكلام: ٦٠٢/٤١.

الله، ودينه دين الله، ومن برئ من دين الله فدمه مباح في تلك الحالة إلا أن يرجع أو يتوب إلى الله مما قال. (١)

و هذه الروايه تدل على ما ادعاه، حيث إنها قيدت بحاله الجحود التي هي الإنكار مع العلم كما تقدم، والإمامي بالطبع عندما ينكر إمامه أحدهم عليهم السلام يكون عالماً بإمامته، وإلا لا يكون إمامياً، نعم، قد يدغدغ في دلالتها، من جهة أنها ليست مقيدة بحاله الجحود فحسب حتى يتم مطلوب صاحب الجواهر، وإنما إضافه إلى الجحود حاله البراءه من الإمام ومن دينه، وعلى هذا لا يحكم بكفر الشيعي إذا أنكر إمامه واحد منهم عليهم السلام إلا إذا كان يرى من ذلك الإمام المنكر له ويبرأ من دينه. وعلى هذا لا تكون الروايه داله على كفر الشيعي الإمامي فيما لو أنكر فقط إمامه أحد الأئمه عليهم السلام نعم، قد يدفع هذا الإشكال بالقول: إن البراءه من الإمام ودينه مأخوذه في الروايه على نحو الطريقيه لإنكار إمامته مع العلم بها.

ب) مارواه سعيد بن هبه الله الراوندي في الخرائج و الجرائح عن أحمد بن محمد بن مطهر أنه قال

قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي محمد عليه السلام يسأله عن وقف على أبي الحسن موسى عليه السلام فكتب: لا تترحم على عمك وتبرأ منه، أنا إلى الله منه برىء، فلا تتولهم، ولا تعد مرضاهم، ولا تشهد جنازهم، ولا تصل على أحد منهم مات أبداً، من جحد إماماً من الله أو زاد إماماً ليست إمامته من الله، كان كمن قال: إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ إِنَّ الْجَاهِدَ أَمْرٌ آخِرُنَا جَاهِدَ أَمْرٌ أَوْلَانَا. (٢)

وتقريب دلالتها: أن الإمام عليه السلام نهى عن الصلاه على الواقفيه الذين ينكرون إمامه الإمام الكاظم عليه السلام، وكذلك نهى عن شهاده جنازهم و عياده مرضاهم؛ ومعلوم أن ذلك لا يصح إلا في حق الكفره، فإن المسلم يجب الصلاه عليه، ويستحب شهاده جنازته و عيادته في مرضه، ثم أنه عليه السلام أعطى قاعده كليه: أن من جحد أى إمام من الأئمه عليهم السلام أو زاد إماماً ليس من الله تعالى، كان كمن قال إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، أى هو شرك، مما يعنى أن ذلك حكم الإمامي، لو أنكر إمامه أى واحد منهم.

ولكن تبقى المشكله في سند هذه الروايه، فانه بالاضافه إلى عدم توثيق أحمد بن محمد

ص: ٢٤١

١- (١). وسائل الشيعه، باب ١٠ من أبواب حد المرتد، ح ٣٨.

٢- (٢). المصدر، ح ٤٠.

بن مطهر، تبقى الروايه مرسله من جهه عدم معرفه طريق الراوندى إلى أحمد بن محمد بن مطهر، اذ الفاصله بينهما كبيره.

٣. ما ذكره السيد بحر العلوم قدس سره (١) فقط، وحاصله: بناءً على الرأى الذى يقول: إنَّ إنكار ضرورى الدين يؤدى إلى الكفر إذا استلزم الإنكار تكذيب النبى صلى الله عليه وآله وإنكار الرساله أو إنكار التوحيد والألوهيه، سوف يكون إنكار ضرورى المذهب من قبل أحد أفراد المذهب، مؤدياً إلى الكفر والخروج من الإسلام؛ لأنَّ الإمامى عندما ينكر المتعه مثلاً وهو عالم بثبوتها من قبل الأئمه عليهم السلام سوف يكون مكذباً لهم، وحيث إنَّه يعلم أنَّ كلَّ ما جاءوا به فهو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وثابت فى الشريعه المحمديه، إذ لم يأتوا بشيءٍ من عندهم كما دلَّت على ذلك الأدله، فمن هنا لو أنكره يلزم أن يكون مكذباً للنبى ومنكراً للرساله، وهذا يؤدى إلى كفره وخروجه عن الدين، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق، وقلنا: إنَّ ضرورى المذهب إذا لزم من إنكاره تكذيب النبى صلى الله عليه وآله وإنكار الرساله، يلزم منه الكفر. وما ذكره قدس سره وجيه ولا مفرّ من المصير إليه.

نعم، قضيه أنه هل يتحقق وجود شخص عاقل يعلم بثبوت أمر ما فى الإسلام أو فى المذهب ورغم ذلك ينكره ويكون جاحداً له، فهذه قضيه أخرى ليس لها دخل فى بحثنا العلمى.

الفرع الرابع: فيما لو أنكر شخص ضرورى المذهب عن اجتهاد أو عن تقليد، فهل يحكم بخروجه عن المذهب، أو يحكم بكفره أو لا يحكم بذلك؟

والجواب: عين ما تقدّم فى إنكار ضرورى الدين عن اجتهاد أو تقليد، فقد تقدّم ذكره فلا مسوغ لإعادته.

ص: ٢٤٢

ذكرت مصاديق كثيره لضروري المذهب في كلمات العلماء، وما استطعنا أن نحصل عليه من استقراء كلماتهم ما سوف نتلوه عليك، (١) مقسّمه إلى قسمين رئيسين:

(أ) ما يرتبط بالمسائل الاعتقاديّه.

(ب) ما يرتبط بالمسائل الفقهيّه الفرعيّه.

القسم الأول: ما يرتبط بالأمور الاعتقاديّه

١. إنّ مما لا شكّ فيه كون إمامه وولايه الأئمه الاثني عشر عليهم السلام بمعنى خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله و الحاكميه السياسيّه على الأئمه من بعده، من أهم ضروريات المذهب الإمامي، وممّن صرّح بذلك السيد الخوئي قدس سره ونقلنا كلامه فيما تقدّم، والكثير غيره.

٢. كونهم عليهم السلام بالإضافة إلى السيده الزهراء عليها السلام بل كلّ الأنبياء، معصومين مطهرين عن الذنوب، فإنّ هذه الأمور من ضروريات المذهب الإمامي من القسم الثاني -الأجزاء الرئيسيّه- بناءً على الضابطه التي اخترناها، إذ يوجد إطباق واجماع- حيث لم نرّ أحداً من الإماميه ينكر عصمتهم عليهم السلام مضافاً إلى قيام الأدله الكثيره عقليه ونقليه- قرآنيّاً وروائيّاً- على ذلك، مما يعنى أهميه هذا الامر، وكونه من الأجزاء الأساسيّه في المذهب الإمامي.

وكذلك صرّح كثير من الأعلام كون ذلك من ضروريات المذهب، كالمجلسي، والسيد

ص: ٢٤٣

١- (١). وطبيعي قبول أو رفض المصاديق يتعلّق بالضابطه المختاره لضروري المذهب ومدى انطباقها على المصداق المدعى، وعليه سوف يختلف قبول بعض المصاديق المذكوره أو رفضها سعهً وضيقتاً، ونحن نذكر ما أدعى من المصاديق بغض النظر عن قضيه التسليم أو عدم ذلك.

عبدالله شبر-قدس سرهما- كما سوف يأتي نقل كلامهما، وغيرهما.

٣. كونهم عليهم السلام منصوص على إمامتهم من قبل الله ورسوله، صرح بضروريته المجلسي و السيد عبدالله شبر أيضاً، وسيأتي نقل كلامهما.

٤. إن عددهم لا يزيد على الاثني عشر، وأن الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف حي، كذلك صرحا بضروريته.

٥. الرجعه، فقد صرح بكونها من ضروريات المذهب الإمامي عدّه من العلماء.

أ) منهم الشيخ المجلسي، كما سيأتي نقل كلامه.

ب) ومنهم الحزب العاملي في كتابه الأيقاض من الهجعه بالبرهان على الرجعه، قائلاً: «فإن ثبوت الرجعه من ضروريات مذهب الإماميه عند جميع العلماء المعروفين و المصنّفين المشهورين، بل يعلم العامه أن ذلك من مذهب الشيعة...» (١).

ج) ومنهم السيد عبدالله شبر قدس سره في حق اليقين، إذ يقول: «اعلم أن ثبوت الرجعه مما جتمعت عليه الشيعة الحقّه و الفرقه المحقّه بل هي من ضروريات مذهبهم»

وقال العلامة المجلسي رحمه الله! أجمعت الشيعة على ثبوت الرجعه في جميع الأعصار واشتهرت بينهم كالشمس في رابعه النهار». (٢).

د) ومنهم الشيخ المظفر قدس سره في عقائد الإماميه، إذ يقول: «و أما المناقشه الثانيه وهي دعوى أن الحديث فيها موضوع فإنه لاوجه لها، لأن الرجعه من الأمور الضروريه فيما جاء عن آل البيت من الأخبار المتواتره». (٣).

ه) السيد الطباطبائي في تفسير الميزان، إذ يقول: «إن الروايات متواتره معنى عن أئمه أهل البيت حتى عدّ القول بالرجعه عند المخالفين من مختصات الشيعة وأئمتهم من لدن الصدر الاول» (٤) وغيرهم.

وأنكر ضروره الرجعه السيد الخوئي قدس سره إذ يقول: «المقصود منها رجوع بعض من فارق الدنيا إليها قبل يوم البعث الأكبر، ولكن ليست من الضروري الذي يجب الاعتقاد به». (٥).

وقال الإمام محمد حسين كاشف الغطاء قدس سره «وأنا لا أريد أن أثبت في مقامي هذا-ولا

ص: ٢٤٤

١- (١). الإيقاض من الهجعه بالبرهان على الرجعه.

٢- (٢). حق اليقين في معرفه أصول الدين: ٢/٢.

٣- (٣). بدايه المعارف الإلهيه في شرح عقائد الاماميه: ١٧١/٢.

٤- (٤) . تفسير الميزان: ١٠٧/٢.

٥- (٥) . صراط النجاه في أجوبه الاستفتاءات، القسم الأول: ٤٦٩.

غيره-صححه القول بالرجعه،وليس لها عندى من الاهتمام قدر قلامه ظفر...».(١)

أقول:يا شيخنا الكبير-وكلك عظمه وتفانى من أجل الدين-كيف لا يكون للرجعه عندك من الأهميه قدر قلامه ظفر،وأنت تصرّح قبل أسطر من كلامك هذا بأن الرجعه من الضروريات عند الشيعة فتقول«وليس التدين بالرجعه فى مذهب التشيع بلازم،ولا إنكارها بضارّه،وان كانت ضروريه عندهم...».(٢)

ويقول السيد الشهيد الصدر الثانى قدس سره فى معرض ردّه على الشيخ المجلسى الذى ادعى تواتر الأخبار على الرجعه،وكونها مما أجمع عليه الشيعة،«إنّ إجماع الشيعة وضروره المذهب عندهم،لم تثبت على الإطلاق،بل المسأله عندهم محل الخلاف و الكلام على طول الخطّ.والمتورعون منهم يقولون:إنّ الرجعه ليست من أصول الدين،ولا- من فروعها،ولا- يجب الاعتقاد فيها بشىء،بل يكفى إيكال علمها إلى أهله.فهل فى هذا الكلام-وهو الأكثر شيوعاً-اعتراف بالرجعه.

وإنّما اعترف من اعترف بالرجعه وأخذ بها،نتيجه لهذه الاخبار التى ادعى المجلسى تواترها،إذاً،فالرأى العام المتخذ حولها-ولا أقول الإجماع-ناتج من هذه الإخبار،ولا يمكن أن تزيد قيمه الفرع على الاصل».(٣)

٦.البراءه من الجبت و الطاغوت و الأوثان و غاصبى حقوقهم وقاتليهم و ظالمهم و التبرى من جميع أعدائهم،ذكر كونه من ضرورات المذهب الشيخ المجلسى،والسيد عبدالله شبر كما سوف يأتى نقل كلامهما.

٧.الاعتقاد بحسن حال سلمان،وأبى ذر،والمقداد،وعمار،ذكر ضرورته السيد عبدالله شبر قدس سره،كما سوف يأتى نقل كلامه.

٨.الاعتقاد بعصمه الملائكه،ذكره الشيخ المجلسى قدس سره،كما سيأتى نقل كلامه.

٩.كون الأئمه عليهم السلام أشرف المخلوقات،وأفضل من الملائكه وجميع الأنبياء باستثناء رسول الله صلى الله عليه و آله أيضاً ذكره المجلسى قدس سره.

١٠.كونهم عليهم السلام يعلمون علم ما كان وعلم ما يكون إلى يوم القيامة،و أنّ عندهم آثار الأنبياء وكتبهم كالتوره والانجيل و الزبور و صحف آدم وإبراهيم،وشيث،وعصا موسى،وخاتم سليمان،

ص:٢٤٥

١- (١). أصل الشيعة وأصولها:١٦٨.

٢- (٢). المصدر السابق:١٦٧.

٣- (٣). موسوعه الإمام المهدي:ج٣، تاريخ ما بعد الظهور:ص٦٣٢-٦٣٣.

وقميص ابراهيم، والتابوت، والألواح وغير ذلك، أيضاً ذكر كل ذلك المجلسى قدس سره.

١١. كون جهاد من جاهد منهم عليهم السلام، وقعود من قعد منهم، وجميع أحوالهم وأفعالهم وأقوالهم بأمر من الله تعالى، كذلك ذكر ضرورته الشيخ المجلسى.

١٢. كون كل ما علم رسول الله صلى الله عليه وآله قد علمه علياً عليه السلام، وكل إمام لاحق يعلم علم السابق عند إمامته، أيضاً ذكر ذلك العلامة المجلسى.

١٣. وأنهم عليهم السلام لا يقولون برأى ولا- اجتهاد، وإنما يعلمون جميع الأحكام من الله سبحانه وتعالى، ذكره العلامة المجلسى أيضاً.

١٤. وأنهم عليهم السلام يعلمون جميع اللغات، ويعلمون جميع الناس بالكفر والإيمان، وتعرض عليهم أعمال هذه الأمة كل يوم.

١٥. المعراج الجسماني للرسول صلى الله عليه وآله أيضاً ذكر ضرورته الشيخ المجلسى.

وكذلك ذكر أموراً أخرى سوف تأتي عند عرض نص كلامه فى رسالته الموسومة بالاعتقادات.

القسم الثانى: ما يرتبط بالأمور الفقيهيه الفرعيه

١. حرمة العمل بالقياس، فقد صرح بكون ذلك من ضرورات مذهب الإماميه كثير من الأعلام.

أ) منهم السيد محمد جواد العاملى قدس سره صاحب مفتاح الكرامه، إذ يقول: «ثم إنَّ النزاع لا ينافى الإجماع عندنا مع أنَّ ضرورى المذهب مثل حرمة القياس وقع فيه النزاع». (١)

ب) ومنهم الشيخ الانصارى قدس سره فى الرسائل، لكنه ذكر أنَّ الضروره المذهبيه قائمه على حرمة العمل بالقياس وبطلانه فى الجملة، أى ليست قائمه فى كل الأزمنه و إنما فى زمانهم عليهم السلام، حيث يقول قدس سره: «وان كان الدليل هو الإجماع بل الضروره عند علماء المذهب- كما ادعى- فنقول: إنه كذلك إلما أن دعوى الإجماع والضروره على الحرمة فى كل زمان ممنوعه. الا ترى أنه لو فرض- والعياذ بالله- انسداد باب الظن من الطرق السمييه لعامة المكلفين أو لمكلف واحد باعتبار ما سنع له من البعد عن بلاد الاسلام، فهل تقول: انه يحرم عليه العمل بما يظن بواسطة القياس أنه الحكم الشرعى المتداول بين المتشرعه وأنه مخير بين العمل به والعمل بما يقابله من الاحتمال الموهوم، ثم تدعى الضروره على ما ادعيتها من الحرمة، حاشاك». (٢)

ص: ٢٤٦

١- (١). مفتاح الكرامه: ٥٥٦/٢.

٢- (٢). فرائد الأصول: ٢٩٥/١.

ج) قال السيد محمد تقى الحكيم قدس سره «والشئ الذى لا أشك فيه، هو أن المنع عن العمل بقسم من أقسام القياس يعدّ من ضروريات مذهبهم لتواتر أخبار أهل البيت فى الردع عن العمل به». (١)

٢. حليه المتعتين، فقد صرح بكونهما من ضروريات المذهب الكثير من الأعلام.

أ) منهم الشيخ المجلسى، والسيد عبدالله شبر- قدس سرهما- كما سوف يأتى نقل كلامهما.

ب) ومنهم صاحب الجواهر قدس سره، كما تقدّم نقل كلامه.

ج) ومنهم السيد الكلبيگانى قدس سره فى نجاسه الكفّار، حيث قال: «والحق أن المتعتين تعتبران من ضروريات المذهب- أى مذهب الشيعة- لا من ضروريات الدين». (٢)

٣. بطلان العول و التعصيب فى الإرث، فقد صرح بكون بطلانها من ضروريات مذهبنا عدد كثير من الأعلام:

أ) منهم السيد بحر العلوم فى بلغته، حيث يقول: «وحيث كان وجوب الردّ وبطلان التعصيب من ضروريات مذهبنا، فلاحاجه إلى إطلاله الكلام فى الاستدلال عليه... (و أما الأمر الثانى) فأجمعت الإماميه على بطلان العول بمعنى دخول النقص على جميع ذوى الفروض- كما عليه الجمهور-. ويدلّ عليه- مضافاً إلى الإجماع- بل وضروره المذهب...». (٣)

ب) ومنهم صاحب الجواهر قدس سره فى جواهره حيث قال: «أجمع أصحابنا وتواترت أخبارنا عن سادتنا عليهم السلام بل هو من ضروريات مذهبنا أنه (لا يثبت الميراث عندنا بالتعصيب)»، (٤) وقال: «العول عندنا معاشر الإماميه باطل». (٥)

٤. قول حى على خير العمل فى الأذان و الإقامة، ذكر كونه من ضروريات المذهب المجلسى، والسيد عبدالله شبر فى حقّ، اليقين كما سوف يأتى نقل كلامهما.

٥. عدم استحباب التكتف، وقول آمين فى الصلاه، وعدم استحباب قول: «الصلاه خير من النوم» فى الأذان، كذلك ذكرهما فى حقّ اليقين.

٦. مسح الرجلين فى الوضوء، كذلك ذكره فى حق اليقين.

ص: ٢٤٧

١- (١). الأصول العامه للفقّه المقارن: ٣٠٨.

٢- (٢). نتائج الأفكار فى نجاسه الكفّار: ١٧٨.

٣- (٣). بلغه الفقيه: ٢٨٣/٤-٢٨٦.

٤- (٤). جواهر الكلام: ٩٩/٣٩.

٥- (٥). المصدر: ١٠٥/٣٩.

٧. استحباب زيارة قبور الأئمة وتعميرها وتعظيمهم، ذكره المجلسي، والسيد عبدالله شبر أيضاً.

٨. حرمة لحم الكلب، وسائر السباع، والحشرات على احتمال، أيضاً ذكر ضرورته المذهبية السيد عبدالله شبر في حق اليقين.

٩. حرمة وطء المحارم مع لف الذكر بالحرير، كذلك ذكره في حق اليقين.

١٠. عدم سقوط العبادات، كذلك ذكره في حق اليقين.

قال السيد عبدالله شبر قدس سره في مقام تعداد مصاديق ضروريات المذهب ما نصّه: «من أنكر ضروري مذهب الإمامية يخرج عن مذهبهم، كإنكار إمامتهم وكمالهم عليهم السلام وعلمهم وفضلهم بل عصمتهم، والنصّ عليهم من الله ورسوله على الأظهر، وأنه لا يزيد عددهم على الاثني عشر وأن الإمام الثاني عشر حي موجود يتوقع ظهوره، ووجوب البراءة من الجبت و الطاغوت والأوثان، وغاصبي حقوقهم، وقاتليهم وظالمهم، والتبري من جميع أعدائهم، ووجوب الاعتقاد بحسن حال سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وعمار، وحليّة المتعة، وحبّ التمتع، وقول: (حي على خير) العمل في الأذان والإقامة، ومسح الرجلين في الوضوء، وعدم استحباب التكتف، وقول آمين في الصلاة، وقول: (الصلاة خير من النوم) في الأذان، واستحباب زيارة قبور الأئمة وتعميرها وتعظيمهم، وحرمة لحم الكلب بل سائر السباع والحشرات على احتمال، وحرمة وطء المحارم مع لف الذكر بالحرير، وعدم الجبر وعدم سقوط العبادات ونحو ذلك». (١)

١١. طهاره المخالفين في هذه الأزمنة: ادعى كون ذلك من ضروري المذهب، صاحب الجواهر قدس سره حيث يقول: «بل لعله ضروري المذهب...». (٢)

١٢. كون الإمام عليه السلام أولى بالصلاة على الميت من كلّ أحد، ادعى كون ذلك من ضروريات المذهب صاحب الجواهر قدس سره إذ يقول: «وإمام الأصل عليه السلام أولى بالصلاة من كلّ أحد، بلا خلاف أجده فيه، بل عن ظاهر الخلاف الإجماع عليه، بل لعله ضروري المذهب كما اعترف به في كشف اللثام (٣) لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم». (٤)

١٣. سقوط وجوب القضاء بالصغر، ذكر كونه من ضروري المذهب صاحب الجواهر،

ص: ٢٤٨

١- (١). حق اليقين في معرفه أصول الدين: ٢٤٤/٢-٢٤٥.

٢- (٢). جواهر الكلام: ٥٦/٦.

٣- (٣). كشف اللثام: ٣٢١/٢.

٤- (٤). المصدر: ٢١/١٢.

اذ يقول: «أما السبب فمنه ما يسقط معه وجوب القضاء و هو سبعة: الصغر، ما لم يبلغ مدركاً لمقدار الركعه و الطهاره ولو الاضطراريه إجماعاً محصلاً ومنقولاً، مستفيضاً كالسنه بل لعله من ضرورى المذهب بل الدين، كما اعترف به فى المفاتيح». (١)

١٤. استحباب الصدقه، ذكر كون ذلك من ضروريات المذهب صاحب الجواهر قدس سره حيث يقول: «و أما الصدقه غير الوقف، التى قد تواتر ندبها، والحث على فعلها حتى صار ذلك من ضرورى المذهب بل الدين». (٢)

١٥. استحباب النكاح لمن تاقت نفسه، ذكر ضرورته المذهبيه فى جواهر الكلام، حيث يقول «النكاح مشروع بل مستحب لمن تاقت نفسه... أو ضروره من المذهب بل الدين». (٣)

١٦. عدم جواز نظر الخصى البالغ إلى المرأه المالكه له أو الاجنبيه، ذكر كونه من ضرورات المذهب صاحب الجواهر قدس سره اذ يقول: «وعلى كل حال فلا يرب فى أن الثانى هو الأظهر، لعموم المنع المستفاد من السنه و الإجماع بقسميه على أن المرأه عوره، بل ذلك من ضرورى المذهب أو الدين». (٤)

١٧. إعتبار الإسلام و الإيمان فى صحه العبادات، ذكر ضرورته المذهبيه فى الجواهر، اذ يقول: «ومن المعلوم إعتبار الإسلام بل الإيمان فى صحتها حتى كاد يكون ضرورى المذهب إن لم يكن الدين». (٥)

١٨. حرمة أكل الجزى و المارماهى، صرح بكون ذلك من ضروريات المذهب فى الجواهر، اذ يقول: «بل قال فى باب الحدود منها: «ويعزّر إن أكل الجرى و المارماهى وغير ذلك من المحرّمات، فإن عاد أدّب ثانيه، فإن استحل شيئاً فى ذلك وجب عليه القتل» ومقتضاه كونه من ضرورى المذهب أو الدين». (٦)

١٩. عدم قبول شهاده غير المؤمن -الإمامى الاثنى عشرى- لكونه متصفاً بالفسق و الظلم، ذكر ضرورته المذهبيه فى الجواهر، اذ يقول: «بلا خلاف أجده فيه بل عن جماعه

ص: ٢٤٩

١- (١). المصدر: ٢/١٣.

٢- (٢). المصدر: ١٢٤/٢٨.

٣- (٣). المصدر: ٨/٢٩.

٤- (٤). المصدر: ٩١/٢٩.

٥- (٥). المصدر: ١٠٨/٣٤.

٦- (٦). المصدر: ٢٤٤/٣٦.

الإجماع عليه، بل لعله من ضروري المذهب في هذا الزمان». (١)

٢٠. اعتبار أصل التحبب في الوقف، ذكره في الجواهر، حيث يقول: «ودعوى -عدم اعتبار أصل التحبب في الوقف، بل يكفي فيه سبل المنفعة كما عن أبي الصلاح- يدفعها ظهور النص و الفتوى بخلافه بل يمكن دعوى ضروره المذهب أو الدين على ذلك».

(٢)

٢١. كون حكم العوره غير مرتفع عن القواعد من النساء، ذكره في الجواهر، حيث يقول: «لا- أن المراد ارتفاع حكم العوره بالنسبه إليهن الذي يمكن دعوى ضروره المذهب أو الدين على خلافه». (٣)

٢٢. عدم المعذوريه في أصول الدين التي منها الإمامه، ذكره في الجواهر حيث يقول: «إذ من ضروره المذهب عدم المعذوريه في اصول الدين التي منها الإمامه». (٤)

٢٣. عدم جواز استباحه المحكوم له ما حكم له به إذا علم بطلان الشهاده و الحكم، ذكره في الجواهر حيث يقول: «وبالجمله الحكم ينفذ عندنا ظاهراً لا باطناً، ولا يستبيح المشهود له ما حكم له إلا مع العلم بصحة الشهاده أو الجهل بحالها...، خلافاً لأبي حنيفه فحكم باستباحه المحكوم له وان علم بطلانه، من غير فرق بين المال و البضع، وقد خالف في ذلك ضروره المذهب أو الدين». (٥)

٢٤. وجوب غسل موضع البول بالماء وعدم أجزاء غيره، ذكره في الجواهر، حيث يقول: «يجب غسل موضع البول، إجماعاً منقولاً ومحصلاً، بل هو من ضروريات مذهبننا». (٦)

٢٥. نجاسه الكلب و الخنزير البريان، ذكر ذلك في الجواهر، إذ يقول: «السادس و السابع الكلب و الخنزير البريان، للنصوص المستفيضة وفيها الصحيح وغيره، والقسم بالله: أن الكلب نجس، وللاجماع المحصل، بل ضروره المذهب». (٧)

٢٦. عدم جواز السجود اختياراً على ما ليس بأرض أو نبات كالجلود و الصوف و الشعر و الوبر، ذكر ذلك في الجواهر، إذ يقول: «لا يجوز السجود اختياراً على ما ليس بأرض ولا

ص: ٢٥٠

١- (١). المصدر: ١٦/٤١.

٢- (٢). المصدر: ١٧/٢٨.

٣- (٣). المصدر: ٨٥/٢٩.

٤- (٤). المصدر: ١٩/٤١.

٥- (٥). المصدر: ١٧٩/٤١.

٦- (٦). المصدر: ١٤/٢.

٧- (٧). المصدر: ٣٦٦/٥.

نباتاً....كالجلود و الصوف و الشعر و الوبر و الريش ونحوها إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً بل متواتراً، كالنصوص التي ستسمع في أثناء البحث جملة منها، بل يمكن دعوى ضروره المذهب عليه». (١)

٢٧. عدم جواز دفع الزكاه للعيال للتوسعه، ذكر ذلك في الجواهر، إذ يقول: «بل يمكن دعوى ضروره المذهب أو الدين على خلاف ذلك، وأنه ليس إيتاء للزكاه، ضروره رجوع التوسعه على عياله إليه». (٢)

٢٨. كون وكاله الفقيه عن الإمام عليه السلام غير مقصوره على خصوص الفتوى و القضاء، ذكر ذلك في الجواهر، إذ يقول: «ومع الإغضاء عن ذلك كله فيندفع جميع ما تقدم بتسليمه إلى الفقيه المأمون الذي هو وكيله على كل ما كان يفعله من القسمه ونحوها، إذ احتمال قصر وكالته على خصوص القضاء و الفتوى كما في الحدائق ضعيف جداً مناف لما عليه الأصحاب في سائر الأبواب، بل وللمعلوم من ضروره المذهب». (٣)

٢٩. كون ما يحصل من الرهن من فائده هي للرهن، ذكر ذلك في الجواهر إذ يقول: «بل يمكن دعوى ضروره المذهب بل الدين عليه». (٤)

٣٠. جواز النكاح بالعقد المنقطع ما يزيد على الأربع، ذكر ذلك في الجواهر إذ يقول: «لابأس بدعوى ضروره المذهب على ذلك». (٥)

٣١. يشترط في المطلقة أن تكون زوجه، ذكر ذلك في الجواهر، حيث يقول: «الأول: أن تكون زوجه، بلا خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه، بل لعله من ضروريات المذهب». (٦)

٣٢. قبول الإسلام بأظهار الإسلام ما لم يعلم الخلاف، ذكره في الجواهر، حيث يقول: «لثبوت الإسلام بإظهاره الإسلام الذي من ضروره المذهب، بل الدين، وجوب قبوله ممن يحصل منه ما لم يعلم خلافه». (٧)

ص: ٢٥١

١- (١). المصدر: ٤١١/٨.

٢- (٢). المصدر: ٤٠١/١٥.

٣- (٣). المصدر: ١٦٧/١٦.

٤- (٤). المصدر: ٢٢٩/٢٥.

٥- (٥). المصدر: ٨/٣٠.

٦- (٦). المصدر: ٢٧/٣٢.

٧- (٧). المصدر: ٣٣/٣٤.

٣٣. وجوب الحجّ و العمره، ذكر ذلك في كشف الغطاء، حيث يقول: «وقامت على وجوبه ووجوب العمره ضروره المذهب، وعليه ضروره الدين». (١)

٣٤. وجوب الحجّ و العمره في العمر مره واحده، أيضاً ذكره في كشف الغطاء حيث يقول: «أنه يجب في العمر كالعمره مره، وقد قام عليه إجماع أهل الحق تحصيلاً ونقلًا، وربما تدعى عليه ضروره المذهب، بل ضروره الدين». (٢)

٣٥. مشروعيه القرعه، ذكر ذلك في عوائد الايام، حيث يقول: «وبالجمله: انعقاد الاجماع على مشروعيه القرعه أظهر ظاهر للفقهاء، بل يمكن ادعاء الضروره المذهبيه فيه أيضاً». (٣)

٣٦. عدم نسخ الكتاب و السنه بالخبر الظنى، ذكره السيد الخوئى في مصباح الأصول، حيث يقول: «فإنّ ضروره المذهب قاضيه بعدم نسخ الكتاب و السنّه بالخبر الظنى». (٤)

٣٧. عدم حجيه خبر الواحد، نقل السيد الخوئى قدس سره وجود من يقول: إنّ عدم حجيته من ضرورى المذهب، فقال: «وقع الخلاف بين الأعلام في حجيه خبر الواحد، فذهب جماعه من قدماء الأصحاب إلى عدم حجيته، بل أحقّه بعضهم بالقياس في أن عدم حجيته من ضرورى المذهب». (٥)

٣٨. بطلان تقليد الميت لو كان أعلم الأحياء و الأموات، ذكر كون ذلك من ضرورات مذهب الشيعة، السيد الخوئى قدس سره في التنقيح، إذ يقول: «إلا أنّ السيره مما لا يمكن الاستدلال بها في المقام، وذلك لاستلزامها حصر المجتهد المقلّد في شخص واحد في الأعصار بأجمعها لأن أعلم علمائنا من الأموات و الأحياء شخص واحد لا محاله، فإذا فرضنا أنّه الشيخ أو غيره تعين على الجميع الرجوع إليه حسبما تقتضيه السيره العقلائيه، وذلك للعلم الإجمالى بوجود الخلاف بين المجتهدين في الفتيا، ويأتى أنّ مع العلم بالمخالفه يجب تقليد الأعلام فحسب من دون فرق في ذلك بين عصر وعصر، وهو مما لا يمكن الالتزام به لأنه خلاف الضروره من مذهب الشيعة، ولا يسوغ هذا عندهم بوجه لتكون الأئمه ثلاثه عشر». (٦)

ص: ٢٥٢

١- (١). كشف الغطاء: ٤/٤٦٤.

٢- (٢). المصدر: ٤/٤٦٧.

٣- (٣). عوائد الايام: ٤٥٣.

٤- (٤). مصباح الأصول: ٣/٤١٧.

٥- (٥). المصدر: ٢/١٤٨.

٦- (٦). التنقيح في شرح العروه الوثقى: ١/٨٣.

أقول: لا أدري كيف يلزم من تقليد الميت الأعمى بين الأحياء و الأموات كون الأئمة الثلاثة عشر، حتى يكون ذلك خلاف ضروره المذهب الشيعي؟! فهل ذلك يمنحه صفه العصمه التي هي شرط في الأمام عندنا، حتى يكون إماماً ثالث عشر، أو يجعله ذلك منصوباً عليه، كما نشترط في الإمام، حتى يصح إماماً كذلك؟! وأظن أن كل هذه التخرصات جاءت قدس سره من ضيق الخناق، فلديه نتيجة مسبقه مقتنع بها، وعندما واجه السيره التي لا مفر منها في قضيه تقليد الميت، حاول كيفما كان أن يدفعها، فأوجد لها هذا الكلام، الذي أعجب كيف يصدر من أمثال السيد الخوئي؟!

٣٩. جواز غيبه المخالف وهتكه وعدم احترامه، ذكر ذلك السيد الامام الخميني قدس سره إذ يقول: «...فلا- شبهه في عدم احترامهم بل هو من ضروري المذهب كما قال المحققون» (١) والظاهر أن مقصوده من المحققين صاحب الجواهر قدس سره حيث قال في جواهره «وعلى كل حال فالظاهر إلحاق المخالفين بالمشركين في ذلك لاتحاد الكفر الإسلامي و الإيمانى فيه، بل لعل هجاؤهم على رؤوس الأشهاد من أفضل عباده العباد ما لم تمنع التقيه، وأولى من ذلك غيبتهم التي جرت سيره الشيعة عليها في جميع الأعصار و الأمصار علمائهم وعوامهم، حتى ملأوا القرايطس منها بل هي عندهم من أفضل الطاعات، وأكمل القربات فلاغرابه في دعوى تحصيل الإجماع، كما عن بعضهم بل يمكن دعوى كون ذلك من الضروريات فضلاً عن القطعيات». (٢)

٤٠. حرمة الغناء، ذكر كونها من ضرورات المذهب في الجواهر، قائلاً «بل يمكن دعوى كونه ضرورياً في المذهب». (٣)

٤١. طهاره الماء المستعمل في الوضوء من الحدث، ذكر ذلك السيد الحكيم قدس سره في المستمسك، إذ يقول: «إجماعاً، بل أدعى على الأول ضروره المذهب». (٤)

٤٢. طهاره الماء المستعمل في الحدث الأكبر مع طهاره البدن، أيضاً ذكر ذلك في المستمسك، إذ يقول: «اتفاقاً نصاً وفتوى، بل لعله ضروري». (٥)

٤٣. إبتداء وقت الظهرين بالزوال، ذكر ذلك في المستمسك، إذ يقول: «لما عرفت من

ص: ٢٥٣

١- (١). المكاسب المحرّمه: ٣٧٩/١.

٢- (٢). جواهر الكلام: ٦٢/٢٢.

٣- (٣). المصدر: ٤٤/٢٢.

٤- (٤). مستمسك العروه الوثقى: ٢١٩/١.

٥- (٥). المصدر: ٢١٩/١.

دعوى الإجماع على التوقيت بالزوال، بل ادعى عليه ضروره المذهب أو الدين». (١)

٤٤. حرمة النظر إلى الأجنبية، ذكر ذلك السيد الروحاني في فقه الصادق، قائلاً: «لا يجوز النظر إلى الأجنبية إجماعاً، بل ضروره المذهب بل الدين». (٢)

٤٥. بطلان الصلاه وقطعها بما يبطل الطهاره من الأحداث مطلقاً فيما لو صدر الحدث عن عمد، ذكر ذلك في رياض المسائل، إذ يقول: «فإن الحكم بالبطلان في الصورة الاولى - ومقصوده صورته العمدة - كاد ان يكون ضرورى المذهب، بل الدين جداً». (٣)

٤٦. استثناء المؤنه من الخمس، نقل الشيخ الانصارى قدس سره عن شرح المفاتيح إهداء الضروره المذهبيه على ذلك، إذ يقول: «وفي شرح المفاتيح، أنه إجماعى بل ضرورى المذهب». (٤)

٤٧. استحباب جعل الجريده مع الميت، ذكر ذلك النراقي في المستند، إذ يقول: «وفي المنتهى أنه مذهب أهل البيت، والظاهر أنه ضرورى المذهب». (٥)

٤٨. بطلان طهاره جلد الميتة بالدبغ، ذكر ذلك الشيخ الأنصارى، إذ يقول: «استفاضه دعوى الاجماع بل تواترها كالأخبار بل دعوى ضروره المذهب كما عن شرح المفاتيح على بطلان قول ابن الجنيد بطهاره جلد الميتة بالدبغ». (٦)

٤٩. كون خبر الواحد كالقياس، نقل الشيخ الانصارى نسبه ذلك إلى السيد المرتضى، إذ يقول: «إلى ما رأو من السيد: من دعوى الاجماع بل ضروره المذهب على كون خبر الواحد كالقياس عند الشيعة». (٧)

٥٠. أصل وجوب العمل بالأخبار المدونه في الكتب المعروفة، ادعى ضروره ذلك الشيخ الانصارى في الرسائل، حيث يقول: «ثم اعلم ان أصل وجوب العمل بالأخبار المدونه في الكتب المعروفة مما أجمع عليه في هذه الأعصار، بل لا يبعد كونه ضرورى المذهب». (٨)

ص: ٢٥٤

١- (١). المصدر: ٢٧/٥.

٢- (٢). فقه الصادق: ١١٠/٢١.

٣- (٣). رياض المسائل: ٥٠٠/٣.

٤- (٤). كتاب الخمس: ١٩٩/١١، من سلسله مؤلفات الشيخ الانصارى.

٥- (٥). مستند الشيعة: ٢٢٣/٣.

٦- (٦). كتاب الطهاره: ٣٤/٢، ضمن سلسله مؤلفات الشيخ الأنصارى.

٧- (٧). فرائد الاصول: ١٦٤/١.

٨- (٨). المصدر: ٢٣٩/١.

ذكر العلامة المجلسي قدس سره في رساله له موسوعه بالاعتقادات مجموعته كثيره من مصاديق ضروري المذهب في الامور الاعتقاديه والامور العمليه الفرعيه، واليك نص ما ذكره.

«و أما إنكار ما علم ضروره من مذهب الاماميه فهو يلحق فاعله بالمخالفين، ويخرجه عن التدين بدين الائمه الطاهرين عليهم السلام كامامه الائمه الاثني عشر، وفضلهم، وعلمهم، ووجوب طاعتهم، وفضل زيارتهم، واما مودتهم وتعظيمهم في الجملة فمن ضروريات دين الإسلام ومنكرها كافر كالنواصب والخوارج، ومما عدّ من ضروريات دين الإماميه، استحلال المتعه وحج التمتع، والبراءه ممن ظلم وحارب أمير المؤمنين أو غيره من الأئمه ومن جميع قتله الحسين عليه السلام، وقول: «حى على خير العمل» في الآذان، ثم لا بد أن تعتقد في النبي صلى الله عليه وآله والأئمه عليهم السلام، أنهم معصومون من أول العمر إلى آخره من صغائر الذنوب وكبائرها، وكذا جميع الأنبياء والملائكه، وأنهم أشرف المخلوقات جميعاً، وأنهم أفضل من جميع الأنبياء وجميع الملائكه، وأنهم يعلمون علوم جميع الأنبياء، وأنهم يعلمون علم ما كان وعلم ما يكون إلى يوم القيامة، وأن عندهم آثار الأنبياء وكتبهم كالتوراه والإنجيل والزبور وصحف آدم و ابراهيم وشيث، وعصا موسى، وخاتم سليمان، وقميص ابراهيم، والتابوت والألواح، وغير ذلك، وأنه كان جهاد من جاهد منهم، وقعود من قعد عن الجهاد، وسكوت من سكت ونطق من نطق وجميع أحوالهم وأفعالهم وأقوالهم بأمر الله، وأن كل ما علم رسول الله صلى الله عليه وآله علمه علياً، وكذا كل لاحق يعلم جميع علم السابق عند إمامته، وأنهم لا يقولون برأى، ولا اجتهاد بل يعلمون جميع الأحكام من الله تعالى، ولا يجهلون شيئاً يسألوا عنه، ويعلمون جميع اللغات وجميع أصناف الناس بالإيمان والكفر، ويعرض عليهم اعمال هذه الأمه كل أبرارها وفجارها، ولا تعتقد أنهم خلقوا العالم بأمر الله تعالى، فإننا قد نهينا في صحاح الأخبار عن القول به، ولا عبره بما رواه البرسى وغيره من الأخبار الضعيفه، ولا يجوز عليهم السهو والنسيان وماورد به من الأخبار محموله على التقيه.

ويجب عليك أن تقرّ بالمعراج الجسماني وأنه عرج بيدنه الشريف وتجاوز السماوات، ولا تصغ إلى شبه الحكماء في نفى الخرق والالتيام على الأفلاك، فإنها واهيه ضعيفه، والمعراج من ضروريات الدين وإنكاره كفر، وأن تكون في مقام التسليم في كل ما وصل اليك من أخبارهم، فإن أدركه فهمك ووصل إليه عقلك تؤمن به تفصيلاً وإلا فتؤمن به إجمالاً، وتردّ علمه إليهم، وإياك أن ترد شيئاً من أخبارهم لضعف عقلك؛ لعله يكون منهم وردته لسوء فهمك، فكذبت الله فوق عرشه كما قال الصادق عليه السلام واعلم أن علومهم عجيبه وأطوارهم غريبه، لا يصل إليها عقولنا، فلا يجوز لنا ردّ ما

وصل إلينا من ذلك، ثم اعلم انه يجب الإقرار بحضور النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الاثنى عشر عليهم السلام عند موت الأبرار و الفجار و المؤمنين و الكفار، فينفعون المؤمنون بشفاعتهم في تسهيل غمرات الموت وسكراته عليهم، ويشددون على المنافقين ومبغضى أهل البيت عليهم السلام؛ وفي الأخبار أن الماء الذي يسيل من أعين المؤمنين عند الموت هو من شدة فرحهم وسرورهم برؤيه النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليه السلام، ويجب الإقرار بذلك مجملاً، ولا يلزم التفكر في كيفية ذلك، أنهم يحضرون في الأجساد الأصلية أو المثالية أو بغير ذلك، ولا يجوز التأويل بالعلم أو انتقاش الصور في القوى الخيالية فإنه تحريف لما ثبت في الدين وتضييع لعقائد المؤمنين، ويجب الإيمان بأن الروح باق بعد مفارقة الجسد ويتعلق بجسد مثل هذا الجسد، وهو مع جنازته، ويطلع على مشيعه فإن كان مؤمناً يناشدهم في التعجيل، ليصل إلى ما أعد الله له من الدرجات الرفيعة والنعم العظيمة، وإن كان منافقاً يناشدهم في عدم التعجيل حذراً مما أعد له من العقوبات، وهو مع غاسله ومقلبه ومشيعه حتى إذا دفن في قبره ورجع مشيعوه، ينتقل الروح إلى جسده الأصلي؛ فيجيئه الملكان منكر ونكير في صورته مهيبه إن كان معذباً، وبشر وبشير في صورته حسنة إن كان من الأبرار، فيسئل عن عقائده ومن يعتقده من الأئمة واحداً بعد واحد؛ فإن لم يجب عن واحد منهم يضربانه بعمود من نار يمتلى قبره ناراً إلى يوم القيامة، وإن أجاب يشرانه بكرامه الله؛ ويقولان له: «نم نومه عروس قرير العين»، وإياك ان تؤول هذين الملكين، وسؤالهما فإنه من ضروريات الدين، وإياك أن تصغ إلى تأويلات الملاحده في جميع الملائكة بالعقول و النفوس الفلكيه، فإنه قد تظافت الآيات وتواترت الأخبار بكونهم أجساماً لطيفه يقدرون على التشكل بأشكال مختلفه، ويراهم رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام وأنهم اولوا أجنحه مشنى وثلاث ورباع، وأنهم أكثر خلق الله وأعظمهم و قد وردت الأخبار الكثيره عن كل واحد من الأئمة في كيفياتهم وعظمتهم وغرايب خلقهم وشؤونهم وأشغالهم وأطوارهم.

ويجب أن تعتقد أن السماوات غير مطابقه بل من كل سماء إلى سماء خمسمائه سنه وما بينهما مملؤه من الملائكه و قد ورد في الأحاديث، أنه ما من موضع قدم في السماوات إلّا وفيها ملك يسبح الله ويقده، ويجب أن تعتقد عصمه الملائكه، ولا تصغ إلى ما اشتهر بين عوام الناس وفي التواريخ و التفاسير المأخوذه من كتب العامه، وهم اخذوا من تواريخ اليهود من قصه هارون وماروت، وتخطئه الأنبياء فإنه قد ورد في أخبارنا الرد عليها وتفسير الآيات الوارده فيها على وجه لا يتضمن فسقهم وخطاهم، ولا يسع بهذه الرساله ذكر تفاصيلها.

ثم اعلم أنه يلزمك الإيمان و الإذعان بضغطة القبر في الجملة، و أما أنها عامه لجميع الناس أو

مخصوصه بغير كمل المؤمنين، يظهر من كثير من الأخبار الثاني، ولا بدّ من الإذعان بكون الضغطة في الجسد الأصلي لا المثالي، وبأنّ بعد السؤال و الضغطة ينتقلون إلى اجسادهم المثاليه فقد يكونون على قبورهم ويطلعون على زوارهم، ويأنسون بهم وينتفعون بزيارتهم إن كانوا مؤمنين، وقد ينتقلون إلى وادي السلام، وهو النجف على مشرفها ألف تحيه؛ و قد ينتقلون إلى جنه الدنيا فيتنعمون بنعمها يأكلون من فواكهها ويشربون من أنهارها كما قال الله تعالى: **وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرزقُونَ*** **فَرِحِينَ** بما آتاهم الله من فضله وان كانوا كافرين معاندين، يذهب بهم إلى النار فيعذبون إلى يوم القيامة، وان كانوا مستضعفين؛ فظاهر بعض الأخبار أنّهم يمهلون إلى يوم القيامة لا يتنعمون ولا يعذبون، ويجب أن تعتقد أن الله تعالى في الدنيا جنه ونار سوى جنه الخلد ونار الخلد، بل ورد الخبر عن الرضا عليه السلام «أن جنه آدم أيضاً كانت جنه الدنيا لا جنه الخلد»، ويجب الإذعان بالجنه و النار حسبما ورد عن صاحب الشرع معلوماً وتأويلها بالمعلومات الحقه و الباطله و الأخلاق الحسنه و الرديه كفر و الحاد، بل يجب الإذعان بكونهما مخلوقين بالفعل؛ لا أنّهما ستخلقان بعد ذلك و قد ورد عن الرضا عليه السلام «أنّ من انكر ذلك؛ فهو منكر للآيات ولمعراج النبي» و هو كافر، ويجب أن تؤمن بالرجعه فإنها من خصائص الشيعة واشتهر ثبوتها عن الأئمه بين الخاصه و العامه، و قد روى عنهم ليس منا من لم يؤمن بكرتنا و الذي يظهر من الاخبار هو انه يحشر الله تعالى في زمان القائم أو قبيله جماعه من المؤمنين؛ لتقر أعينهم برؤيه أئمتهم ودولتهم وجماعه من الكافرين و المعاندين للانتقام عاجلاً- في الدنيا، و أما المستضعفون فلا يرجعون إلى يوم القيامة الكبرى، واما رجوع الأئمه فقد دلت الأخبار الكثيره على رجعه أمير المؤمنين عليه السلام، وكثير منها على رجعه الحسين عليه السلام؛ وودلّ بعض الأخبار على رجوع النبي صلى الله عليه و آله وسائر الأئمه، و أما كون رجوعهم في زمان القائم عليه السلام أو قبلها وبعده فالأخبار فيه مختلفه فيجب ان تقرّ برجوع بعض الناس و الأئمه عليهم السلام مجملاً، وتردّ علم ماورد في تفاصيل ذلك إليهم، و قد أوردت الأخبار الوارده فيها في كتاب بحار الانوار و كتبت رساله منفرده أيضاً في ذلك، ويجب ان تعتقد: أن الله تعالى يحشر الناس في القيامة، ويردّ أرواحهم إلى الأجساد الأصليه و إنكار ذلك و تأويله بما يوجب إنكار ظاهره كما نسمع في زماننا عن بعض الملاحده كفر و الحاد إجماعاً، وأكثر القرآن وارد في اثبات ذلك و كفر من أنكره، ولا تلتفت إلى شبه الحكماء في ذلك من نفى اعاده المعدوم و تأويل الآيات و الأخبار بالمعاد الروحاني، ويجب أن تدعن بحقيه الحساب و تطاير الكتب يميناً و شمالاً، و أن الله تعالى و كلّ بكلّ إنسان ملكين احدهما على يمين الإنسان و الآخر على شماله، ويكتب صاحب اليمين الحسنات

وصاحب الشمال السيئات ففي اليوم ملكان يكتبان عمل اليوم؛ فإذا انتهى اليوم يصعدان بعمله ويحيى ملكان يكتبان عمل الليلة، وإياك أن تؤلّهما بما نسمع في زماننا فإنه كفر، ويجب أن تؤمن بشفاعه النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام وأن الله تعالى لا يخلف وعده بالثواب لمن أطاعه، ويمكن أن يخلف الوعد بأن يغفر لمن عصاه من المؤمنين من غير توبه، وأنه يقبل التوبه بمقتضى وعده، وبأن الكفار والمعاندين يخلدون في النار وأن المستضعفين مرجؤون لأمر الله، يحتمل نجاتهم من النار بفضل الله، والمستضعفون هم: الضعفاء العقول ومنهم على مثل عقول الصبيان والنساء، والذين لم يتم عليهم الحجج كما هي، وأن المؤمنين يدخلون الجنة، ويخلدون فيها أما بلا عذاب أو بعد عذاب في عالم البرزخ أو في النار، واعلم أن الشفاعه مختصه بالمؤمنين لا تتعداهم إلى غيرهم، واعلم أن الحبط والتكفير هما ثابتان عندى ببعض معانيهما، والآيات الداله عليها لا تحصى والأخبار لا تنتاهى والدلائل المورده على نفيها ضعيفه كما لا يخفى على المتدبر فيها، ثم لا بد أن تؤمن بكل ماورد على لسان الشرع، من: الصراط، والميزان، وجميع أحوال القيامة واهوالها ولا تؤلّها بشيء إلا ماورد تاويله عن صاحب الشرع؛ فإن أول الكفر والإلحاد التصرف في النواصيص الشرعيه بالعقول الضعيفه والأهواء الرديه أعاذنا الله وسائر المؤمنين منها، ومن أمثالها والسلام على من اتبع الهدى» (١).

أقول: إذا كان يرى قدس سره أن كل هذه المذكورات هي من ضروريات مذهب الإماميه، فياترى بربك، أى واحده من الضوابط المتقدمه لمعنى ضرورى المذهب ينبطق على جملة منها، كلّ المذكورات أدلتها واضحه عند علماء المذهب الإمامي، أو أن كل المذكورات مما لا يجهله أحد من أبناء المذهب، أو أن كل المذكورات مما قام الدليل اليقيني القطعي عليه، أم أن كل المذكورات من الأركان المقومّه لحقيقه المذهب أو من أجزائه الاساسيه؟!.

إن كلّ الضوابط المتقدمه لا تنطبق على جملة من المصاديق التي ذكرها، ومن هنا نبقى نؤكد على أهميه ملاحظه مدى انطباق النظرية على المصداق بالنسبه لادعاء ضروره أمر أو عدم ضرورته، هذا الأمر الذي لاحظنا بكتب عدم مراعاته في كثير من كلمات الأعلام، وعلى كل حال العصمه تبقى لأهلها.

ص: ٢٥٨

الفصل الثالث: الضرورات الفقيهه

اشاره

ص: ٢٥٩

إشاره

لم نر بحسب تتبعنا كثيراً فى كلمات الأعلام قديماً وحديثاً من تعرّض لتحديد مفهوم عنوان الضرورة الفقهية، وإنما غايه مايدكرون بعض المصاديق للضرورة الفقهية، كقولهم: «إنّ الأمر الفلانى مما قامت على إثباته، أو نفيه الضرورة الفقهية».

و هذا الأمر يمثّل أحد الصعوبات أمام الباحث العلمى من تعرّض بالبحث لهذا العنوان، ولعلّه لأجل هذا لم نجد بحثاً أو كتاباً مستقلاً يتناول العنوان المذكور بالبحث.

ويمكننا القول فى تحديد ضابط الضرورة الفقهية عدّه احتمالات:

الضابطه الأولى

إشاره

أنّ يقال: إنّ ضابط الضرورة الفقهية هو ضابط الضرورى المنطقى نفسه؛ أى: تلك الأمور التى لا يحتاج ثبوتها أو نفيها فى الفقه إلى دليل، وهى عبارته عن البديهيات و الضروريات الست، ولكن لما كانت الأمور الفقهية ليس للأوليات فيها نصيب ولا للتجريبيات ولا- للحدسيات، وكذلك تقريباً للفطريات، فسوف تنحصر مناقشء الضرورة الفقهية على هذا الرأى بأمرين: المتواترات، والحدسيات، سواء المحسوسات بالحواس الباطنيه المعبر عنها بالوجدانيات، أو المحسوسات بالحواس الظاهره الخمسه.

ويمكن المناقشه فى هذه الضابطه:

١. ان هذه الضابطه لا تمثّل إلّا دعوى غير مبرهنه، فما هو الدليل على كون الضرورة الفقهية هى بهذا المعنى؟! ولماذا نحاول أن نسلك فى فهم هذا العنوان سبيل المناطقه، ثم لماذا حصر مناقشء الضرورة الفقهية بطريقي التواتر و الحسّ؟!.

٢. إنَّ هذا الرأى قد يؤدى إلى التنازل عن ضروره بعض الأمور التى تمثّل ضرورات فقهيه لايمكن التنازل عنها، حيث لم تثبت بالتواتر أو الحس.

الضابطه الثانيه

أن يقال: إنَّ ضابط الضروره الفقيهيه هو: ذلك الأمر الفقهى الذى اتفق على إثباته أو نفيه فى الفقه من قبل العلماء فى مختلف الأزمان و العصور أو فى عصر معين.

وفيه:

مضافاً إلى عدم الدليل على هذا المدعى، يوجد أمر يمثل مانعاً من قبول هذه الضابطه، وهو ما الفرق بين هذه الضابطه وبين الإجماع إذ الإجماع أيضاً هو اتفاق فتوى الأعلام إمّا فى كلّ الأزمان أو فى زمان معين - كما لو أفتق قدماء علمائنا نحن الإماميه على فتوى معينه - ولا يمكن قبول أنّ عنوان الإجماع هو عنوان الضروره الفقيهيه نفسه إذ الكل متفقٌ - تقريباً - على ان أحدهما غير الآخر.

الضابطه الثالثه

أن يقال: إنَّ ضابط الضروره الفقيهيه هو ذلك الأمر الفقهى، الذى يكون دليله واضحاً عند العلماء بحيث لا يصلح الخلاف فيه.

وفيه:

ما تقدّم فى الضوابط السابقه، فإنَّ هذه الضابطه أيضاً لا تمثل إلّا دعوى لم يستدل عليها، على أن ربط الأمر فى هذه الضابطه بوضوح الدليل، قد جعلها من الضوابط غير الواضحه المعالم، إذ من الذى يحدد أنّ هذا الأمر واضح الدليل أو لا؟ فهل اتفاق العلماء كلّهم، أو طبقه خاصه منهم، أو من ياترى هذا من جهه؟!.

ومن جهه أخرى، انطباق هذه الضابطه على مصادقها، قد يؤدى إلى أمور خطيره لا ترضى بها الشريعة؛ لأنه قد يكون أمراً ما واضح الدليل عند عالم من العلماء فيدعى ضرورته الفقيهيه، ولا يرى آخر وضوح دليله فينكر ضرورته، ولا سامح الله قد يؤدى الأمر إلى التضليل والاتهام وما شابه، وهذا وإن لم يكن إشكالاً علمياً بالمعنى الصناعى، لكنّه على أى حال يمثّل وجود خلل فى الضابطه المدعاه.

ص: ٢٦٢

الضابطه الرابعه

أن يقال: إنَّ ضابط الضروره الفقهيّه، هو ذلك الأمر الفقهي الذي وصل إلى درجه من الوضوح حيث لا يجهله أحد من أفراد المسلمين -إلا الشاذّ منهم -علمائهم وعوامهم، نسائهم ورجالهم، شيوخهم وشبابهم وصغارهم -بل حتى الملل الأخرى تعلم أنه من الأمور الثابته في فقه المسلمين.

وفيه:

١. عدم الدليل على هذه الضابطه، فهي دعوى بلا دليل.

٢. إنَّ هذه الضابطه يمكننا القول: أنه لا مصداق لها إلا مثل وجوب الصلاه و الصوم و الحجّ، فإنَّ هذه الأمور الفقهيّه هي التي يقطع بوصول وضوحها إلى هذه المرتبه بين كل المسلمين، أما غيرها؛ فيوجد مجال واسع -بملاحظه حال المسلمين وأبتعادهم عن تعاليم دينهم -؛ للتشكيك في وصولها مرتبه الوضوح تلك، فهل يقبل من يختار هذه الضابطه حصر الضرورات الفقهيّه بأمر تساوى عدد أصابع اليد الواحد لا اليدين الأثنين. إنَّ هذا خير منه وجداني على بطلان هذه الضابطه.

الضابطه الخامسه

وهي الضابطه التي ذكرناها نفسها في تحديد مفهوم ضروري الدين و ضروري المذهب، فنختارها هنا في تحديد ضابط الضروره الفقهيّه، للتشكيك عندنا نظريه جديده متناسقه و متكامله، وعلى نهج واحد في تحديد مفاهيم هذه العناوين الثلاثه: (الضروره الدينيه، الضروره المذهبيه، الضروره الفقهيّه).

إذن، الضروره الفقهيّه: هي الأمر الذي يحتاجه الفقه حاجه شديده، وعلى هذا سوف تكون الضرورات الفقهيّه منحصره في قسمين رئيسين:

أ) الضرورات الفقهيّه التي تمثل أركاناً رئيسيه مقومه لحقيقه الفقه، حيث لولاها لانهدأ أصل الفقه.

ب) الضرورات الفقهيّه التي تشكل أجزاءً رئيسيه في الفقه من غير أن تكون مقومه له.

فإنَّ الركن المقوم و الجزء الأساسى للفقه هو الذي يحتاجه الفقه تلك الحاجه الشديده، و أما غيرهما فإما هو يحتاجه الفقه؛ ولكن ليست حاجه شديده أو هو غير معلوم الاحتياج الشديد.

وبعد ان أتضحت هذه الضابطه لابد من التنبيه على بعض الأمور:

١. إنَّ الدليل على هذه الضابطه المختاره، هو نفس الدليل الذى ذكرناه على الضابط المختار لعنوانى: ضرورى الدين وضرورى المذهب، واللذان كانا ينطلقان من التفريق بين عنوان ما علم ثبوته فى الدين أو المذهب بالضروره، وبين عنوان ضرورى الدين وعنوان ضرورى المذهب، وهنا أيضاً نقول يوجد فرق بين عنوان ما علم ثبوته فى الفقه ضروره وبين عنوان الضروره الفقيهيه فليس أحد العنوانين مرادفاً للآخر بالبيان المتقدم فى الأبحاث السابقه.

٢. إنَّ بعض الإشكالات التى ذكرنا يمكن أن تورده على الضابط الذى ذكرناها لضرورى الدين وضرورى المذهب، قد تورده بعينها على الضابط الذى ذكرناها للضروره الفقيهيه، وسوف يكون الجواب هو الجواب هناك، فراجع.

٣. بناءً على هذه الضابطه المختاره سوف يكون تحديد مصداق الضروره الفقيهيه، وأنَّ الأمر الفلانى من الأركان المقومه أو الأجزاء الأساسيه، لا سبيل له الا أحد طريقتين:

أ) النصّ الدينى، قرآناً أو سنّه.

ب) الاتفاق بين المسلمين أو بين العلماء على كون أمر ما من أركان فقههم أو أجزائه الاساسيه.

٤. بناءً على الضابطه المختاره سوف لا يكون لعاملى الزمان و المكان تأثير على تغيير الضرورات الفقيهيه، لأنَّ النصّ الدينى أو الاتفاق بين المسلمين أو العلماء، إذا تمَّ على كون أمر ما من أركان الفقه المقومه له أو أجزائه الأساسيه، فهذا يعنى: أنه يثبت كذلك فى كلّ الأزمان وفى كلّ الأماكن، وهذا يعنى أنَّ ضرورته الفقيهيه عامه وغير مخصصه بزمان أو مكان معين، فإذا ما أردنا إثبات التقييد أو التخصيص، أحتجنا إلى دليل خاص يثبت ذلك؛ وإلّا فالقاعده تقتضى العموم.

نعم، يمكن تصوير خضوع الضرورات الفقيهيه لعامل الزمان و المكان من خلال القول: إنَّ فهم الفقهاء للنصوص الدينيه مختلف، فربَّ عالم يفهم من نصّ دينى أنَّ الأمر الفلانى من أركان ومقومات الفقه أو أجزائه الأساسيه فيعدّه من الضرورى، وربَّ عالم آخر لا يفهم ذلك من النص نفسه فلا يعدّه من الضرورى، ولعل اختلاف الفهم بين الفقهاء فى بعض الأحيان يكون نتيجة لاختلاف الأزمنه و الأمكنه التى يعيشون فيها، وما يجر من ذلك من عوامل بيئيه و تربويه و وراثيه - المعبر عنها فى البحوث الحديثه بقبليات الفقيه - ولأجل هذه النكته قد يقال بتأثير عامل الزمان و المكان على اختلاف الضرورات الفقيهيه سعه و ضيقاً.

بينما على الضوابط الأخرى التي ذكرناها، فالأمر واضح بملاحظته ما تقدّم في تأثير عامل الزمان و المكان على الضرورات الفقيهيه، حالها حال الضرورات الدينيه و المذهبيه.

٥. بناءً على الضابطه التي ذكرناها أو الضوابط الأخرى سوف يكون هناك إشتراك في بعض مصاديق العناوين الثلاثه:

أ) فسوف تكون هناك ضرورات فقيهيه هي في الوقت نفسه ضرورات دينيه، وهذا كما في وجوب الصلاه، والصيام، والحجّ، والزكاه، وأمثالها.

ب) وسوف تكون هناك ضرورات فقيهيه هي في الوقت نفسه ضرورات مذهبيه، وهذا كما في حرمة العمل بالقياس، أو استحباب زواج المتعه، وما شاكل.

ص: ٢٦٥

البحث المنهجي النظرى فى هذا العنوان،لابد أن يمنهج على وفق التصورات المتقدمه لضابط الضروره الفقهي،ومن هنا يكون الاقتراح تقسيم المبحث هنا على ثلاثه أقسام،إذ بناءً على الضابطه المختاره،لابد من عقد بحثين:

١.حكم منكر الضروره الفقهي؛فيما إذا كانت من الأركان المقومه.

٢.حكم منكر الضروره الفقهي فيما إذا كانت من الأجزاء الأساسيه.

بينما على الضوابط الأخرى المدّعا،ينحصر البحث تحت عنوان واحد.

٣.هو حكم منكر ما علم ثبوته فى الفقه ضروره-الذى هو يساوى عنوان الضروره الفقهي باصطلاح الأعلام-سواء أكان ركناً مقوماً أو جزءاً أساسياً،أو لم يكن كذلك.

وعليه فسوف تكون البحوث ثلاثه:

الأول:حكم منكر الضروره الفقهي من القسم الأول.

الثانى:حكم منكر الضروره الفقهي من القسم الثانى.

الثالث:حكم منكر ما علم ثبوته فى الفقه ضروره.

الأول:حكم منكر الضروره الفقهي من القسم الأول

نستطيع أن نقسم الضرورات الفقهي التي تمثل أركاناً رئيسيه مقومه للفقه-ولا سيما الفقه الإمامي-يحتاجها حاجه شديده،على قسمين رئيسين:

١.مطالب عقائديه تمثل دعائماً رئيسيه للفقه الإمامي،إذ لولاها لهدم ذلك الفقه،

كالتوحيد، والنبوه، والإمامه، والعدل و العصمه مثلاً، إذ لولا- الإمامه مثلاً- لما بقى هناك مذهب حتى يبقى فقهه، فهذه الأمور بالإضافة إلى كونها تمثل ضرورات دينيه ومذهبيه هي كذلك في الوقت نفسه تمثل ضرورات فقهيه، لاحتياج الفقه إليها حاجه شديده، والكلام في حكم منكرها تقدّم فيما سبق.

٢. مطالب فقهيه تمثل دعائماً وأركاناً رئيسية في الفقه الإمامي، وتعيين هذه الأمور لم يذكر في أي كتاب، ولم يتعرض إليها في أي بحث، مما يعني مواجهه الصعوبه في ذلك، ولكن لا على سبيل الحصر نستطيع أن نذكر بعض تلك الأمور:

أ) من قبيل الاعتماد في فقه الإماميه على الكتاب و السنه؛ أي: الروايات الصادره عن أهل البيت عليهم السلام؛ فإن الفقه الإمامي يحتاج إلى هذين الأمرين حاجه شديده؛ لأنها من الأركان المقومه له، ولولاها لم يبق الفقه فقهاً.

ب) ومن قبيل الاعتماد في الفقه على الاستظهار العرفي من الروايات الوارده عن أهل بيت العصمه و الطهاره، إذ لولا- هذا الاستظهار لم يبق الفقه فقهاً.

ج) ومن قبيل الاعتماد في فقه الإماميه في زمان الغيبه على أهل الاختصاص المعبر عنهم بالفقهاء المجتهدين، في تحديد النظريات والآراء الفقهيه من النصوص الشرعيه، وإلا لو جاز ذلك حتى لغيرهم لم يبق الفقه فقهاً.

د) ومن قبيل تقسيم الفقه إلى: العبادات و المعاملات، وتقسيم العبادات إلى أبواب مختلفه من: صلاه، وصيام، وحجّ وخمس، وزكاه، وجهاد، وتقسيم المعاملات على أبواب مختلفه أيضاً من: تجاره، ورهن، ونكاح، وطلاق، إلى غير ذلك، فإنه لولا هذا التقسيم لم يبق الفقه على هذه الهيكلية المعروفه.

ولعله بالتبع وإمعان النظر أكثر يحصل الباحث على أركان أخرى يحتاجها الفقه حاجه مقومه.

ثم إنّ هذه الضرورات الفقهيه التي ذكرناها من الواضح إنّه لا يترتب على إنكارها الكفر و الخروج من الإسلام أو الخروج من المذهب و الإيمان، إذ لم تأخذ في حدهما، فانه لم يدل أي دليل على كفر أو عدم إيمان منكرها. نعم قد تترتب بعض الأحكام الفقهيه على بعضها، فمثلاً- من لا يعتمد على الكتاب و السنه والاستظهار العرفي في استنباطه للأحكام الفقهيه، وإنما يسلك في ذلك طرقاً غير متعارفه، كالجفر، وبعض الأمور الغريبه، وما شابه، فإنه لا يعدّ

مجتهداً وعليه لا يحق له الإفتاء، كما لا يجوز تقليده وتصديده لمناصب المجتهد الفقيه الجامع لشروط الإفتاء.

الثانى: حكم منكر الضروره الفقيه من القسم الثانى

و هذه مثل: وجوب الصلاه، والصيام، والحج، والزكاه، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، فإن هذه الأمور وأمثالها من الأجزاء الرئيسيه التى يحتاجها الفقه حاجه شديده.

وعلى هذا سوف تكون هذه الأمور بالاضافه إلى كونها ضرورات دينيه هى كذلك فى الوقت نفسه ضرورات فقيهيه. وسوف يكون حكم منكرها هو نفس حكم منكر ضرورى الدين من القسم الثانى، وبما أن إنكارها بذاته لا يؤدي إلى الحكم بالكفر بحسب الأدله، وإنما غايه ما دلت عليه الأدله أن إنكارها مع العلم بثبوتها سوف يؤدي إلى الكفر، فلذلك سوف يتحد المبحث فى هذا القسم مع المبحث فى القسم الثالث و هو المبحث عن إنكار ما علم ثبوته فى الفقه ضروره.

الثالث: حكم منكر ما علم ثبوته فى الفقه ضروره

مما تقدم فى البحث عن منكر ضرورى الدين، سوف يتضح لنا أن إنكار الضروره الفقيهيه أيضاً لا يؤدي إلى الكفر بذاته، إذ لم يدل أى دليل على ذلك، وإنما إذا استلزم إنكار ما علم ثبوته فى الفقه بالضروره إنكار الرساله وتكذيب النبى، فإنه عند ذلك يحكم على المنكر بالكفر.

و هذا معناه:

١. أنه لا خصوصيه لإنكار خصوص ما علم بالضروره، وإنما الأمر يشمل حتى المعلوم الثبوت من الفقه بعلم نظرى، بل يشمل حتى المظنون و المحتمل الثبوت، إذ إنكاره مع الالتفات إلى الاحتمال مما ينافى الالتزام الاجمالي بالرساله.

٢. إن لزوم إنكار الرساله وتكذيب النبى صلى الله عليه وآله، لا يتحقق إلا- مع العلم بثبوت ما أنكر فى الفقه أو احتمال ذلك أيضاً، ولا يشترط الالتفات إلى الملازمه، وعلى هذا فالجاهل، وذى الشبهه و الغافل، والناسى، وأمثالهم، لا يحكم عليهم بالكفر لعدم تحقق ذلك اللازم الباطل فى حقهم.

ص: ٢٦٩

المبحث الثالث: مصاديق الضرورة الفقهية في كلمات الأعلام

ذكرت في كلمات كثير من علمائنا، بعض المصاديق للضرورة الفقهية، ونحن نحاول أن نذكر ما عثرنا عليه بالتتبع والاستقراء من هذه المصاديق، ولعل هناك كثيراً غيرها، مع الأخذ بالحسبان عدم التعرّض لمدى صحه ما ادعى كونه من ضرورات الفقه في كلماتهم إذ غرضنا هو استقراء المصاديق المدعاه في كلماتهم فقط لا أكثر، وإن كنا لا نقبل كثيراً من تلك المصاديق، إذ ذلك راجع إلى مدى انطباق النظرية المختاره في تحديد مفهوم الضرورة الفقهية على المصداق وعدم ذلك:

١. اشتراط أن يأتي المكلف بأعماله قربه إلى الله تعالى: ادعى الضرورة الفقهية على ذلك الإمام الخميني قدس سره في تهذيب الأصول، إذ يقول:

إنّ ما دل عليه ضروره الفقه و المسلمين، أنّه يشترط أن يأتي المكلف بأعماله لوجه الله. (١)

وكذلك الشيخ على الاشتهاردى في تقاريرات في أصول الفقه، يقول:

ولما قام الإجماع بل الضروره الفقهيه على اعتبار قصد التقرب في العبادات. (٢)

٢. وجوب الاجتناب عن ملاقى النجس القطعى: ادعى الضروره الفقهيه على ذلك السيد الإمام الخميني قدس سره في تهذيب الاصول، حيث يقول:

بعدهما علم من ضروره الفقه وجوب الاجتناب عن ملاقى النجس القطعى. (٣)

ص: ٢٧١

١- (١). تهذيب الأصول: ٢/٢٩١.

٢- (٢). تقاريرات في اصول الفقه: ١٥.

٣- (٣). تهذيب الأصول: ٢/٣٥٤.

٣. عدم حرمة خلف الوعد: ذكر ذلك السيد الحائري في كتابه القضاء، اذ يقول:

أما وجه الدلالة فهو أن يقال: إنَّ خلف الوعد ليس حراماً بالإجماع أو الضرورة الفقهية. (١)

٤. نفوذ شهادته بينه: ذكر ذلك السيد الحائري أيضاً في كتابه القضاء، قائلاً

إن أدله شهادته بينه عديده: الأول: الإجماع البالغ حد الضرورة الفقهية مما لا يضر به وجود المدرك. (٢)

٥. كونه القرعة لا تجرى إلّا عند عدم وجود حلّ آخر: ذكر ذلك السيد الحائري أيضاً، قائلاً

و أما الإيراد بأن إطلاق الكبرى الموجوده في هذا الحديث يشمل فرض وجود حلّ آخر للنزاع، وهو خلاف الضرورة الفقهية.

(٣)

٦. عدم مطالبه القاضى فى حكمه بينه على بينه، ذكر ذلك أيضاً السيد الحائري، اذ يقول:

إذ من ضروره الفقه أنه لو أنكر أحد الخصمين اليمين، أو الإقرار، أو قيام بينه بعد وقوع ذلك لا يطالب القاضى فى حكمه بينه

على بينه، أو الحصول على إقرار أو يمين. (٤)

٧. عدم كون البلاد الشماليه بالإضافه إلى مكّه قبلتها نقطه الجنوب: ذكر ضروره ذلك الفقيه السيد الحكيم قدس سره فى المستمسك، حيث يقول:

(وثانياً) بأن لا يزم ما ذكره ان يكون جميع البلاد الشماليه بالاضافه إلى مكّه قبلتها نقطه الجنوب، فان الخط الخارج من موقف المصلّى إلى الخط المذكور المقاطع له على زوايا قوائم هو خط نصف النهار المفروض ما بين نقطتى الجنوب و الشمال، وهذا إن لم يكن خلاف الضروره من الدين فلا أقل من كونه خلاف ضروره الفقه. (٥)

٨. عدم وجوب قضاء الصيام الفات فى السفر: ذكره السيد الحكيم قدس سره أيضاً فى المستمسك، قائلاً:

ولا وجه لوجوب القضاء لما فات، فى السفر، بل إنَّ وجب بعد ذلك فى الحضر، لم يكن قضاء لما فات، بل هو واجب آخر أجنبى عنه. وهو خلاف ضروره الفقه. (٦)

٩. كون عمومات أدله العقود غير مختصه بالعقود المتعارفه: ذكره السيد الحكيم فى المستمسك أيضاً، حيث يقول:

ص: ٢٧٢

١- (١). القضاء فى الفقه الاسلامى: ١٣٤.

٢- (٢). المصدر: ٤٢٢.

٣- (٣). المصدر: ٧٦٧.

٤-٤. المصدر: ١٩٧.

٥-٥. المصدر: ١٧٩/٥.

٦-٦. المصدر: ١٤٢/٨.

فالعقد: منع الاختصاص بالمتعارف، بل ضروره الفقه على خلاف ذلك، وإلا لزم تأسيس فقه جديد. (١)

١٠. جواز الإقالة و الفسخ في العقد: ذكر ضروره ذلك السيد الروحاني قدس سره في تقريرات بحوثه الفقيهيه، حيث يقول:

ولكن تقدّم أنّ حمل الآيه على وجوب إتمام العقد وعدم نقضه ينافي قيام الضروره الفقيهيه على جواز الاقاله و الفسخ. (٢)

١١. عدم حرمة الفسخ في عقد المعامله: ذكر ذلك السيد الروحاني أيضاً في تقريرات بحوثه الفقيهيه، حيث يقول:

أنّه من الواضح الضروري أنّ الفسخ لو ثبت تأثيره أو عدمه لا يكون محرّماً، إذ لم يدّع أحد من الفقهاء حرمة. إذن، فحمله على الوجوب المولوي الراجع إلى حرمة الفسخ خلاف ضروره الفقه. (٣)

١٢. عدم وجوب الموافقه القطعيه في الشبهه غير المحصوره: ذكر ذلك السيد الروحاني قدس سره في منتقى الأصول، حيث يقول:

و قد ادّعى الإجماع بل الضروره الفقيهيه على عدم وجوب الموافقه القطعيه فيها. (٤)

١٣. الاكتفاء بالإطاعه الاحتماليه مع عدم التمكن من الاطاعه التفصيليه: ذكر ذلك السيد الروحاني قدس سره في منتقى الأصول أيضاً، قائلاً

نعم، مع عدم التمكن تحسن الإطاعه الاحتماليه ولو كان لهما شريك في مقام الداعويه. لأنها أولى من ترك الإطاعه بالمرّه، و قد قامت الضروره الفقيهيه و الإجماع على الاكتفاء بها. (٥)

٤. جواز إبداء المرأه زينتها لغير نساء عشيرتها من النساء، ذكر ذلك السيد الخوئي قدس سره في تقريرات بحوثه، إذ يقول «إذ ان لازمه الالتزام بدلاله الآيه الكريمه على حرمة إبداء المرأه زينتها لغير نساء عشيرتها، و هو خلاف الضروره الفقيهيه. (٦)

والحمد لله رب العالمين

ص: ٢٧٣

١- (١). المصدر: ١٢/١٤٦.

٢- (٢). المرتقى إلى الفقه الارقي، كتاب الخيارات: ١/١٠٧.

٣- (٣). المصدر: ١/٣١.

٤- (٤). منتقى الاصول: ١٣٩/٥.

٥- (٥). المصدر: ٥/٣٢٦.

٦- (٦). موسوعه الإمام الخوئي: ٣٢/٣٢.

القرآن الكريم

١. ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغه، عزّالدين بن هبه الله المعتزلى، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربيه، بيروت، ط ١٩٥٩، ١م.
٢. ابن الغضائرى، أحمد بن الحسين الواسطى، رجال ابن الغضارى، تحقيق: ماجد الكاظمى، الناشر دار الهدى، ١٣٨٠.
٣. ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط دار إحياء التراث العربى-بيروت.
٤. الأردبيلى: المحقق أحمد، مجمع الفائده و البرهان، ط مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرّسين بقم.
٥. الأردبيلى: محمد على، جامع الرواه، منشورات مكتبه السيد المرعشى النجفى، قم، إيران، ١٤٠٣ هـ ق.
٦. الاسترآبادى: محمد أمين، الفوائد المدينه، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرّسين، قم، ط ١٤٢٤ هـ.
٧. الصدر: السيد محمد باقر، الأسس المنطقيه للاستقراء.
٨. الأنصارى: الشيخ مرتضى، كتاب الخمس، من سلسله مؤلفات الشيخ الأنصارى.
٩. الأنصارى: الشيخ مرتضى، فرايد الاصول الشيخ، ط مؤسسه النشر الاسلامى التابعه لجماعه المدرّسين بقم المشرفه.
١٠. بحر العلوم: السيد محمد، بلغه الفقيه، منشورات مكتبه الصادق للمطبوعات، ايران-طهران.
١١. البحرانى: الشيخ يوسف، الحدائق الناصره، ط مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرّسين، قم.
١٢. البخارى: محمد بن إسماعيل الجعفى، صحيح البخارى، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير و اليمامه، دمشق و بيروت، ط ١٩٩٠، ٤م.
١٣. الترحينى، السيد حسن، الزبده الفقهيّه فى شرح الروضه البهيّه، دار الهادى، بيروت.

١٤. التفريشى: السيد مصطفى، نقد الرجال، تحقيق وطبع: مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم.
١٥. الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور، دارالعلم للملادين، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
١٦. الحائري: السيد كاظم، القضاء فى الفقه الاسلامى، ط مجمع الفكر الإسلامى، ط ١، قم، ١٤١٥هـ.
١٧. الحسكاني: الحاكم عبيد الله بن أحمد، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، منشورات مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط ١١٣٩٣هـ ١٩٧٤م.
١٨. الحكيم: السيد محمد تقى، الأصول العامه للفقه المقارن، ط وتحقيق: المجمع العالمى لاهل البيت عليهم السلام بقم.
١٩. الحلى: العلامة الحسن بن المطهر، تذكره الفقهاء، ط مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
٢٠. الخاقاني: الشيخ على، رجال الخاقاني، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، مكتب الإعلام الإسلامى، قم، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
٢١. الخرازى: السيد محسن، بدايه المعارف الإلهيه فى شرح عقائد الإماميه، ط مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه.
٢٢. الخمينى: الإمام روح الله الموسوى، المكاسب المحرّمه، ط مؤسسه تنظيم ونشر آثار الامام الخمينى، قم، ط ١.
٢٣. الخمينى: الإمام روح الله الموسوى، تحرير الوسيله، مكتبه الاعتماد، ط ٤، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
٢٤. الخمينى: السيد روح الله الموسوى، كتاب الطهاره، مؤسسه تنظيم و نشر آثار الإمام الخمينى قدس سره.
٢٥. الخونسارى: رساله فى ضروريات الدين.
٢٦. الخوئى: السيد أبو القاسم الموسوى، مصباح الأصول، ط مكتبه الداورى.
٢٧. الخوئى: السيد أبو القاسم الموسوى، مصباح الفقاهه، ط منشورات مكتبه الداورى قم، ايران.
٢٨. الخوئى: السيد أبو القاسم الموسوى، معجم رجال الحديث، بيروت.
٢٩. الخوانسارى: السيد محمد باقر، رساله تلويح النوريات من الكلام فى تنقيح الضروريات من الإسلام، طبع على نفقه جماعه من أهل الخير باصفهان فى (١٣٧٧ ق هـ).
٣٠. الروحانى: السيد محمد صادق، فقه الصادق، ط مؤسسه دار الكتاب، قم المقدسه، ط ٣١٤١٢هـ.
٣١. الروحانى: السيد محمد، المرتقى الى الفقه الأرقى، كتاب الخيارات، ط دار الجلى.

٣٢. الزبيدي: السيد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري، منشورات دار الفكر، لبنان، ط ١، ١٩٩٤م.

٣٣. السبحاني: الشيخ جعفر، تهذيب الأصول، نشر: دار الفكر، قم، ١٣٦٧ش.

٣٤. السبحاني: الشيخ جعفر، كليات في علم الرجال، ط مركز مديريت حوزه علميه قم.

٣٥. السند: الشيخ محمد، سند العروه الوثقى، ط مؤسسه إحياء التراث البحراني، قم.

ص: ٢٧٤

٣٦. الشرتونى: سعيد، أقرب الموارد، منشورات مكتبة آية الله المرعشى النجفى، قم.

٣٧. الشهرستانى: عبدالكريم، الملل و النحل، مكتبة الأنجلوا المصريه، القايره، ط ٣، ١٩٨٨م.

٣٨. الشهيد الأول: محمد جمال الدين بن مكى، الدروس الشرعيه فى فقه الإماميه، ط مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه.

٣٩. الصدوق: الشيخ محمد بن على بن بابويه القمى (ت ٥٣٨١هـ)، من لا يحضره الفقيه، تصحيح و تعليق: على أكبر غفارى، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين قم، ط ٢، ١٤٠٤هـ.

٤٠. الصدوق: الشيخ محمد بن على القمى، الخصال، ط، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين.

٤١. الطوسى: الشيخ محمد بن الحسن، اختيار معرفه الرجال (رجال الكشى)، ط مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم.

٤٢. الطوسى: الشيخ محمد بن الحسن، الاستبصار، تحقيق: السيد الحسن الخراسان، نشر: دارالكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٩٠هـ.

٤٣. الطوسى: الشيخ محمد بن الحسن، التهذيب، دارالكتب الإسلاميه، طهران، ط ٣، ١٣٩٠ش.

٤٤. الطوسى: الشيخ محمد بن الحسن، النهايه ونكتها، تحقيق مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه.

٤٥. المفيد: الشيخ محمد بن النعمان العكبى، الاختصاص، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المقدسه، قم، ١٤١٤هـ.

٤٦. المفيد: الشيخ محمد بن النعمان العكبى، الإرشاد فى معرفه حجج الله على العباد، ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد: ١١، ط دار المفيد بيروت.

٤٧. المفيد: الشيخ محمد بن محمد بن العكبى، الفصول المختاره من العيون و المحاسن، (ت ٥٤١٣هـ)، ط دار المفيد، بيروت-لبنان.

٤٨. الصدر: السيد محمد، تاريخ ما بعد الظهور، ط دار التعارف للمطبوعات، بيروت-لبنان.

٤٩. الصدر: السيد محمد باقر، بحوث فى شرح العروه الوثقى، ط مجمع الشهيد آيه الله الصدر العلمى-قم.

٥٠. الصدر: السيد محمد باقر، بحوث فى علم الأصول-تقريرات: السيد محمود الهاشمى، نشر: مؤسسه دائره المعارف، قم.

٥١. الصدر: السيد محمد باقر، تمهيد فى مباحث الدليل اللفظى-تقريرات الشيخ حسن عبد الساتر:- ٣٣٧/٨.

٥٢. دستغيب: سيد على محمد، صراط الحق.

٥٣. الطباطبائي: السيد علي، رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل، ط مؤسسه آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، قم.

٥٤. الطباطبائي: السيد محمد حسين، أصول الفلسفه و المنهج الواقعي، ترجمه: السيد عمار أبو رغيف، مؤسسه أم القرى للتحقيق و النشر، قم.

ص: ٢٧٧

٥٥. الطباطبائي: السيد محمد حسين، تفسير الميزان، ط مؤسسه مطبوعاتي اسماعيليان، ط ١٩٧٣م.

٥٦. الطريحي: فخر الدين، مجمع البحرين، الناشر: مكتب نشر الإسلاميه، ١٤٠٨ هـ.

٥٧. الطوسي: الشيخ محمد بن الحسن، رجال الطوسي، (اختيار معرفه الرجال)، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني، ط مؤسسه النشر الاسلامي التابعه لجماعه المدرسين بقم المقدسه.

٥٨. الطوسي: الشيخ محمد بن الحسن، رساله في الاعتقادات مطبوعه ضمن كتاب الرسائل العشر لشيخ الطائفه، ط مؤسسه الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه.

٥٩. الطوسي: للشيخ محمد بن الحسن، كتاب الخلاف، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ط ١٤٠٧ هـ.

٦٠. العاملى: السيد محمد بن على الموسوى، مدارك الأحكام فى شرح شرائع الإسلام، ط مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم.

٦١. العاملى: الشهيد الثانى زين الدين الجبعى، رساله حقيقه الإيمان، المطبوعه فى كتاب المنصفات الأربعة، ضمن سلسله مؤلفات الشهيد الثانى، تحقيق مركز الأبحاث و الدراسات الإسلاميه.

٦٢. العاملى: السيد جواد الحسينى، مفتاح الكرامه، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه، ط الأولى.

٦٣. العاملى: محمد بن الحسن الشهير ب- (الحر العاملى)، الإيقاظ من الهجه بالبرهان على الرجعه، تحقيق مشتاق الحلو، انتشارات دليل ما، ط ١٤٢٢، ١ ق- ١٣٨٠ ش.

٦٤. العاملى: محمد بن الحسن، الشهيد (بالحرّ العاملى)، وسائل الشيعه، الإسلاميه، طهران.

٦٥. العراقى: أقاضياء الدين، نهايه الأفكار، بقلم: الشيخ محمد تقى البروجردى، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه، ١٤٠٥ هـ.

٦٦. الغروى: الميرزا على، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، تقريراً لأبحاث السيد الخوئى: ٥٣/٣، ط مؤسسه الإمام الخوئى، قم.

٦٧. الفراهيدى: الخليل بن أحمد، كتاب العين، ط مؤسسه دار الهجره، ط ٢١٤٠٩ هـ.

٦٨. الفيروز آبادى: محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان.

٦٩. القمى: الميرزا أبو القاسم، غنائم الأيام فى مسائل الحلال و الحرام، تحقيق مكتب الاعلام الإسلامى، فرع خراسان.

٧٠. الطوسي: خواجه نصير الدين، محمد بن محمد، قواعد العقائد، تحقيق: حازم على حسين، دار الغربه، بيروت.

٧١. الكاشاني: الفيض محمد محسن، الوافي، منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامه، أصفهان، ١٤٠٦هـ.

٧٢. كاشف الغطاء: الشيخ جعفر بن خضر، كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، تحقيق مكتب الإعلام الإسلامي- فرع

خراسان.

ص: ٢٧٨

٧٣. كاشف الغطاء: الشيخ محمد الحسين، أصل الشيعة وأصولها، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسه الإمام على عليه السلام، قم.
٧٤. الكركي: المحقق عبدالعالي بن الحسين، جامع المقاصد في شرح القواعد، ط مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط ١، قم، ١٤٠٨هـ.
٧٥. الكليني: محمد بن يعقوب، أصول الكافي، ط دار الأضواء، بيروت، ط ١، ١٤١٣-١٩٩٢.
٧٦. الكلبايگاني: السيد محمد رضا الموسوي، نتائج الأفكار في نجاسه الكفار.
٧٧. الكلبايگاني: السيد محمد رضا الموسوي، الدر المنضود في أحكام الحدود، بقلم: الشيخ على الجهرمي، نشر: دار القرآن الكريم، قم المقدسه، ط ١، ١٤١٢هـ.
٧٨. لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، الحاشيه على استصحاب القوانين، ضمن موسوعه تراث الشيخ الأعظم.
٧٩. الطوسي: الشيخ محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، الفهرست، تحقيق: مؤسسه نشر الفقاهه، قم، ط ١، ١٤١٧هـ.
٨٠. النراقي: الشيخ أحمد، عوائد الأيام، منشورات مكتبه بصيرتي، قم المقدسه، ط ٣.
٨١. المجلسي: العلامة محمد باقر، حقّ اليقين في معرفه اصول الدين، ط مؤسسه الاعلمى - طهران.
٨٢. المجلسي: العلامة محمد باقر، بحار الانوار، ط مؤسسه الوفاء بيروت - لبنان.
٨٣. المجلسي: للعلامة محمد باقر، رساله الاعتقادات، ط اصفهان.
٨٤. مجمع اللغة العربيه: المعجم الوسيط، ط مكتبه النوري، دمشق، ط ٣.
٨٥. الحلّي: المحقق جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ) شرائع الإسلام، ط مؤسسه المعارف الاسلاميه.
٨٦. المراغي: أحمد مصطفى، تفسير المراغي، ط إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢.
٨٧. المطهرى: الشيخ مرتضى، الإمامه، ط مؤسسه أم القرى، قم.
٨٨. المطهرى: الشيخ مرتضى، المعاد، ط مؤسسه أم القرى.
٨٩. المظفر: الشيخ محمد رضا، المنطق، انتشارات الفيروز آبادي.
٩٠. المفيد: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري، المقنعه، من سلسله مؤلفات الشيخ المفيد، دار المفيد، بيروت.
٩١. المفيد: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري، من رساله الرد على أهل العدد و الرؤيه، ط دار المفيد، بيروت لبنان.

٩٢. المفيد: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري، حقيقه الإيمان، مطبوعه ضمن كتاب المصنّفات الأربعة من سلسله مؤلفات الشهيد الثاني/١١، تحقيق مركز الابحاث و الدراسات الاسلاميه.

٩٣. النجاشي: أحمد بن علي الأسدي الكوفي، رجال النجاشي، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه، ط ٥، ١٤١٦هـ.

ص: ٢٧٩

٩٤. النجفى: الشيخ محمد تقى الأصفهانى، هدايه المسترشدين، ط مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٩٥. النجفى: الشيخ محمد حسن، جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ط دار إحياء التراث العربى بيروت.

٩٦. النراقى: أحمد بن محمد مهدي، مستند الشيعة، ط مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٩٧. الهندي: الفاضل، بهاء الدين بن الحسن الأصفهانى، كشف اللثام، ط مؤسسه النشر الاسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه.

٩٨. الوحيد البهبهاني: محمد باقر، الرسائل الأصوليه، ط مؤسسه علامه المجدد الوحيد البهبهاني، قم، ١٤١٩هـ.

٩٩. الوحيد البهبهاني: محمد باقر، الرسائل الفقهييه، ط مؤسسه علامه المجدد الوحيد البهبهاني، قم، ١٤١٩هـ.

١٠٠. اليزدى: السيد كاظم الطباطبائى، العروه الوثقى، تحقيق ونشر مدينه العلم، قم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

